البحث العلمي (المنهج والطريقة)

تأليف

أ.د. عقيل حسين عقيل

جامعة طرابلس / كلية الآداب

2018م

المحتويات

11	البحث العلمي
14	أهميّة البحث العلمي:
20	المنهج
22	المنهج العلمي
36	الأسلوب
37	المقرر:
38	الطريقة
40	قاعدة (الإنسان قوّة):
41	قاعدة الممكن
42	قاعدة التواصل الاجتماعي
43	قاعدة الكلمة الحجّة
45	قاعدة الاستيعاب
46	قاعدة الترابط
48	قاعدة المقارنة
49	قاعدة الثّابت والمهتر
51	قاعدة الظّاهر والكامن
52	قاعدة تصحيح المعلومة
55	حيرة البحث
58	تحديد مشكلة البحث

66		حدود البحث:
67		أهداف البحث العلمي:
70		الغرض
71		الغاية
72		فروض البحث العلمي
79		أهميَّة الفروض
80		مصادر الفروض
82		شروط الفروض العلميَّة
83		الفرق بين الفرض والافتراض
83		الفرض
85		صياغة الفروض
85		تساؤلات الباحث العلمي
87		صياغة التساؤلات
87		سؤال
88		السؤال والتساؤل
92		تحديد مصطلحات البحث العلمي
99		استطلاع الدراسات السَّابقة
99		مفهوم الاستطلاع
102		مفهوم الدِّراسات
106		مفهوم السَّابقة

108	أهميَّة استطلاع الدِّراسات السَّابقة
109	شروط استطلاع الدِّراسات السَّابقة
111	لاستطلع الدِّراسات السَّابقة
131	الطريقة التَّاريخيَّة
131	التَّاريخ
139	صيغ الطريقة التَّاريخيَّة
142	أدوات الطريقة التَّاريخيَّة
148	خطوات الطريقة التَّاريخيَّة
149	مصادر معلومات الطريقة التَّاريخيَّة
150	الفوائد العلميَّة المترتبة على استخدامات الطريقة التَّاريخيَّة
156	أهميَّة طريقة المسح الاجتماعي الشَّامل
164	أنواع المسوح الاجتماعيَّة
165	1- المسوح الشاملة
167	خطوات الطريقة المسحيَّة
168	جوانب القصور في طريقة المسح الاجتماعي
181	الفرق بين التجربة والتجريب
184	الهدف من استخدامات الطريقة التجريبيَّة في العلوم الاجتماعيَّة
190	الجماعات التجريبيَّة
196	عيوب التجريب في العلوم الاجتماعيَّة
206	تشخيص الحالة

208	أهميَّة دراسة الحالة
209	أهداف دراسة الحالة
210	مصادر دراسة الحالة
210	المصادر البشريَّة
210	المصادر المكتوبة
230	مرتكزات تحليل المضمون
231	معطيات تحليل المضمون
232	أسس تحليل المضمون:
232	1 . محتوى
233	2 . محلّ
234	3 . المحلّ من أجله
238	الهدف من تحليل المضمون
243	وحدات تحليل المضمون (وحدة الاهتمام):
247	ما يجب أن يُراعى عند تحليل المضمون
248	استخدامات تحليل المضمون
250	الثبات والصّدق في طريقة تحليل المضمون
252	طرق قياس الثبات
255	الصّدق
256	أنواع الصّدق
258	المقابلة

259		الأسس الموضوعية التي تُراعى عند إجراء المقابلة المهنية
263		شروط المقابلة
270		أهمية المقابلة
271		أنواع المقابلة
290		ميز المقابلة
291		المآخذ على المقابلة
294		أهمية الملاحظة
296		المشارك التمام
297		المشارك الملاحظ
300		علاقة المشاهدة بالملاحظة
306		أهمية المشاهدة
306		خطوات الملاحظة والمشاهدة
308		الميز والمآخذ على أسلوب التسجيل
309		ميز الملاحظة والمشاهدة
309		المآخذ على الملاحظة والمشاهدة
314		أنواع الاستبيان
314		ميز الاستبيان المباشر
315		المآخذ على الاستبيان المباشر
316		استبيان البريد المرسل
316		ميز استمارة البريد المرسل

316	عيوب استمارة البريد المرسل
317	الاستبيان عن طريق الهاتف
319	نشر وعرض الاستبيان عن طريق الصحف والمجلات
320	نشر الاستبيان
320	نشر الاستبيان
321	أنواع الاستبيان من حيث صياغة أسئلة الاستمارة
324	شروط الاستبيان
324	الخطوات التي تحفّز المبحوثين على ملء الاستمارة
326	التصنيف القيمي
326	خماسي تحليل القيم:
327	فوائد استخدام خماسي تحليل القيم
329	المستويات القيميّة للخماسي
373	تحليل المعلومات والبيانات:
373	تصنيف المعلومات والبيانات
375	عرض المعلومات والبيانات
376	1- عرض المعلومات إنشائياً
377	تحليل المعلومات والبيانات
379	عناصر التحليل العلمي
381	التحليل الإنتاجي
383	التحليل الإبداعي

388	تفسير النتائج
392	صدر للمؤلف
393	المؤلفات
406	المؤلف في سطور

المقدمة

البحث العلمي جهود مصنفة تبذل من أجل التقدم الإنساني رفعة وثقله، له من الميادين والمجالات والتخصصات ما يكفي لغزو الفضاء إلى النهاية، وهذا لا يعني قصور البحث العلمي على العلوم الطبيعية والفيزيائية، بل يمتد إلى كل العلوم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية، والأدبية والفنية والذوقية.

ولأنّ للبحث العلمي تقنيات قابلة للتصنيف والقياس المعياري، كان من الأهمية أن يكون مؤلفنا: البحث العلمي (المنهج والطريقة)؛ ليسر للقراء والباحث ما يمكنهم من البحث الموضوعي وفقاً لقواعد البحث العلمي، ومناهجه، وطرقه، ووسائله، وأساليبه.

كما اهتم مؤلفنا بتحديد مفهوم المنهج وفرزه عن مفهوم الطريقة من حيث:

إنّ المنهج قضية فكرية، أمّا الطريقة فخطوات تتبع؛ ولهذا يرتبط المنهج بالأسلوب (الكيفية) التي بها تدحض الحجة بالحجة، ما يجعل لكل قضية مقدمات وبرهنة واستنتاج معرّف، وترتبط الطريقة بالوسيلة التي تجعل من المعلومة كما قابلاً للتصنيف الإحصائي، والعرض البياني الممكن من النتائج والحلول.

ولهذا يهتم المنهج بالتحليل المنطقي موضوعياً: (مقدمات وبرهان وتحليل ونتائج واستنتاجات)، وتهتم الطريقة بجمع المعلومات كمياً من خلال وسائل مقننة (ملاحظة، ومشاهدة، واستبيان، ومقابلة، وتصنيف قيمي)، ما يجعل الموضوع مصدراً لاستمداد المنهج، والميدان مصدراً لاستمداد الطريقة البحثية، وفي كلتا الحالتين: لا منهجاً علمياً بلا طريقة، ولا طريقة علمية بلا منهج؛ ولهذا تصنّف المعلومات بداية بتحديد المشكلة البحثية التي لا إمكانية لصوغها قبل أن يخرج الباحث من الحيرة التي بخروجه منها يتمكن من التبين الذي يمكنه من تحديد أهداف بحثه وفروجه أو

تساؤلاته، ومن ثمَّ يستطيع أن يستطلع الدّراسات السّابقة التي تمّده بالمزيد المعرفي الميسّر لاستكمال خطوات البحث العلمي حتى بلوغ النتائج القابلة للتفسير الموضوعي.

وعليه: فللتّاريخ طريقة ومنهج، ولدراسة الحالة طريقة ومنهج، وللمجتمع طريقة ومنهج، وللعلوم التجريبيّة طريقة ومنهج، وهكذا علوم السياسة والفقّه واللغة، مما يستوجب على الباحث أن يحدّد مصطلحات بحثه ومفاهيمه ونشره بعد تقييم وتقويم.

أ.د عقيل حسين عقيل

2018م

البحث العلمي

البحث العلمي جهود تبذل من أجل المزيد المعرفي وعيًا بما يجب وما لا يجب بهدف كشف الحقيقة وإزالة اللبس عنها والغموض، وهو التقصي الدقيق الممكن من التقدّم وإحداث التّفلة، أي: تقصي المعلومة بالمعلومة وتتبع مكامنها عند كل متغيّر من المتغيّرات التي تؤثر فيها أو تتأثر بها، وهو تنقيب عن الفكرة بالفكرة عندما تكون المعلومة مجردة، وتنقيب في الميادين عندما تكون المعلومات متجسّدة أو منعكسة في القول والفعل والعمل والسُّلوك، وتنقيب في المادّة في المعامل والمختبرات، ولكل قياساته واختباراته الموضوعيّة، فالقيم تقاس ويقاس بها وآراء المبحوثين والمحكّمين لأرائهم تقاس ويقاس بها، ودرجات السّرعَة والحركة والامتداد والسّكون والنّمو والضّغط ودرجات التماسك تقاس ويقاس بها مقارنةً؛ ولهذا البحث العلمي يتطلّب التحليل (تحليل المعلومة بالمعلومة والحجّة بالحجّة) فلا يتوقّف الباحث عند تجميع المعلومات المبعثرة ولو وزنت أطناناً، بل المعلومات تستوجب التحليل؛ كي يتمكن الباحث من معرفة المتغيّرات وأثر كل متغيّر على متغيّر آخر أو متغيّرات أخرى، وتحليل المعلومات يتمكن الباحث من بلوغ نتائج موضوعيّة ليست من بُناة أفكاره الشخصية بل هي نتاج التحليل الموضوعي للمعلومات التي جمّعها الباحث من مصادرها البشريّة، أو الوثائقية، أو جمّعها من ميادينها.

ولأنّه بحث علمي فهو المؤسّس على المسببات المنهجية التي تتطلّب مشكلة أو إشكاليّة بحثية تُحَيّر البَحّاث بما تركه من أثرٍ سلبي على من يتعلّق الأمر بهم أفراد، أو جماعات، أو مجتمعات، أو شركة، أو مؤسّسات دولة، وهذه تتطلّب من الباحث العلمي أن يصوغ لها أهدافاً واضحة وفروضاً أو تساؤلات تحمل أبعاد مشكلة البحث في أحشائها وإلا لن يبلغ الباحث نتائج موضوعيّة تسهم في حل تلك المعضلة التي تمركزت إشكاليّة أو مشكله البحث عليها.

وللبحث العلمي وسائله أو أدواته المقننة والقابلة للتقنين باختلاف المواضيع والظروف المكانية والزمنية والموضوعية (الخاصة بالموضوع قيد البحث) فإن استخدم الباحث الوسائل المقننة كان على هداية البحث العلمي وإن لم يستخدم ذلك فلن يكون.

وعليه: فالبحث العلمي يمتد بالمعلومة من إشكالية أو مشكلة أكبر وفق فروض أو تساؤلات إلى تحليل متغيرات المعلومات إلى بلوغ النتائج ثم إلى التفسير (تفسير النتائج وليس تفسير المعلومة) وقد يتطلّب التفسير توصيات موضوعية من الباحث للجهة التي كلفته بالبحث تتم صياغتها في التقرير الختامي للمجهود العلمي الذي قام به الباحث، أو البَحَاث؛ ليكون التقرير متضمّنًا للحلول والمقترحات حيال تلك المشكلة التي حيرت الباحث بداية وطمأنته نهاية.

وعلىنا أن نميّز بين البحث العلمي research والدراسة study فكثير من البحاث يخلطون بين هذا وذاك فالدراسة جهود تُبذل على واقع معروف لإظهاره وافيا بين أيدي من يتعلق الأمر بهم، وهي واسعة الامتداد في المجالات المتعددة للحالة أو الظاهرة أو العميل، وقد تكون الدراسة استطلاعية للتعرف على ما يشير أو يدل على وجود مواقف موجبة أو إشكاليات سالبة أو مواضيع ذات أهمية في دائرة الممكن، وقد تكون الدراسة تتبعية وفقًا لخطة معدة لإنجاز أهداف من ورائها غايات إصلاحية أو علاجية بعد دراستها دراسة وافية، مع أنّ الدراسة واسعة المعالم وقد تُسهم في عمليات الإصلاح الاجتماعي والنفسي والاقتصادي فإنّها في معظم الأحيان لا تُضيف الجديد، فهي تُمكن من التعرف على ما هو كائن وقد تدفع إلى إصلاحه أو إصلاح بعض منه (بعض مما فسد أو انخرط).

وتحتوي الدراسة الموضوعية خمس عمليات مهنية هي: (علمية جمع المعلومات، وعملية تحليل المعلومات، وعلمية تشخيص الحالة، وعلمية العلاج، وعلمية التقييم).

وتتصف الدراسة بالشمولية من حيث الموضوع، والزَّمان، والمبَحوثين، فمن حيث الموضوع: تمتد لتشمل المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والنفسي والدوقي والثقافي، ومن حيث الزَّمن: فهي لا تغفل عن الماضي وأهميته، والحاضر وواقعه، والمستقبل وما يُستهدف من أجله، أمَّا من حيث المبحوثين: فهي تمتد من حالة الفرد إلى حالة الجماعة إلى حالة المجتمع؛ ولذا فإنَّ الدراسة تهتم بمعرفة الكل وأثره على الجزء والمتجزئ وهذا ما ليس بالبحث.

البحث يتطلَّب فروضًا أو تساؤلات وإشكاليَّة تستوجب الحلَّ وإلا تفاقمت وأثرت في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع؛ ولهذا فالبحث لا يقوم به إلا متخصص ومن هم على مهارة مهنيَّة وفنيَّة، أمَّا الدراسة فقد يجريها المتخصص وغير المتخصص، والبحث يركِّز على متغيَّرات البحث والدراسة تتوسَّع في غير ذلك فهي تميل للعموم والبحث يتمركز على الخصوص.

فالبحث وبخاصة في الدراسات العليا التي تعد الأكاديميين والباحث يستدعي متخصصين يقومون بعمليات الإشراف؛ لتوجيه الباحث وإرشادهم إلى ما يمكنهم من استيعاب منهجيات البحث ويمكنهم من استخدام وسائله، أمَّا الدراسة فلا تتطلَّب كل ذلك.

ولهذا؛ فالبحث research جهود تُبذل للتعرف على ما لم يُعرف بالتمام مسبقًا، وهو تقصُّ دقيق وتتبع واعٍ وفق خطة مؤسَّسة على أهداف موضوعيَّة وفروض في دائرة الممكن؛ ولأنَّ الدراسة هي معرفة ما هو كائن، فالبحث هو معرفة ما سيكون أو ما ينبغي أن يكون.

إنَّ التتبع الدقيق والتقصِّي الواعي للعلاقات ذات الأثر السَّالب أو الأثر الموجب، وكشف ما ستضيفه جديدًا على الحياة الاجتماعيَّة والإنسانيَّة.

ولذا تصاغ الفروض العلميّة للبحوث التي تستوعب الجزء المتعرّف عليه وتتطلّع للجزء المفقود حتى تكتمل المعرفة ويتم بلوغ الحقيقة المتعلقة بموضوع البحث، مما يجعل بلوغها يؤدّي إلى الإضافة الجديدة التي لم يسبق لها وإن وجدت، وقد تكون النتائج المتوصل إليها بالبحث العلمي إضافة جديد بكاملها وليست إضافة جزء مفقود لجزء معروف أو متوفر، وفي مثل هذه الحالات تصاغ التساؤلات بدلاً من أن تُصاغ الفروض.

وعليه: البحث العلمي يؤدّي إلى إضافة جديدة لمعرفة سابقة، وقد تكون النتائج المتوصل إليها تصحيحاً لمعلومات سابقة أو إبطال قاعدة من القواعد التي كان يُعمل بها، فالبحث لأجل التعرّف على الجديد وإضافته تطوّراً وتقدّماً.

ولذا؛ فإنّ الدراسة تجرى على الشيء الموجود، والبحث جهود تبذل من أجل معرفة الشيء الغائب؛ ولهذا تجرى الدراسات لأجل التعرّف على ما هو كائن وتصحيح انحرافاته مع إعطاء مؤشّرات لما ينبغي أن يخضع للبحث الموضوعي، وتجري البحوث لأجل الجديد وتتطلع إلى كل نافع ومفيد.

وعليه: إذا أردت أن تعرّف: (ادرس الشيء الموجود، وابحث عن الشيء الغائب).

ومن ثمّ؛ لا ينبغي أن نطلق على رسائل الماجستير والدكتوراه مسمى الدراسة، بل مسمى البحث الذي لا يقوم به إلا مُتمكّن ومتضلع في طرق البحث ومستوعبٌ لمناهجه وأساليبه العلميّة.

أهميّة البحث العلمي:

من أهميّة البحث العلمي: أنّه المثري للعلوم كما أن العلوم هي المثريّة للمعارف، وهذا الأمر يجعل العلوم أوسع دائرة من البحوث، والمعارف أوسع دائرة من العلوم، وتُتضح أهميّة البحث بإثرائه العلمي من خلال الاكتشاف وتوليد الفكرة من الفكرة،

وتطوير الكل بالجزء الذي يتولّد منه وكذلك البرهان الذي يُقوّي البحث العلمي بالحجّة والنقد البناء ويخرجه من دوائر السكون ليحدث التّقلّة ويمتد إلى صناعة المستقبل الأفضل والأجود والأحسن.

وترتبط أهميّة البحث العلمي بمدى توافر الاطمئنان للبحث والباحث، أي: توافر المناخ اللائق الذي يطمئن نفوس الباحثين ويُحفّزهم على الإنتاج العلمي؛ لأنّ العلم كنوز، والبحث هو التفتيش عنها، والبحث بدون اطمئنان لا يُمكنُ الباحث من اكتشافها نتيجة الشكوك والمخاوف.

وعليه: إنّ أردنا للبحث العلمي أهميّة فعلينا أن نوّفر المناخ اللائق للبحاث لتطمأن أنفسهم لصناعة المستقبل الأفضل والأنفع والأفيد، وعلينا بتوفير إمكانياته المتعدّدة والمتنوّعة مادّيّة وبشريّة، وعلينا باستيعاب الآخر الذي يتقدّم في ميادين البحث العلمي، وعلينا بالانفتاح عليه بما لا يؤثّر سلبياً على فضائلنا وقيمنا الحميدة هذا إذا أردنا أن نوطّن علمًا في بلداننا، أو إذا أردنا أن نُحدث التّقلّة التي بها تتمكّن بلداننا من دخول ميادين المشاركة والمنافسة العلميّة التي يخوضها بحاث العالم.

ومع ذلك فالدّول المتقدمة تحشى أهميّة البحوث العلميّة التي تقوم بها الدّول المتخلّفة؛ لكي لا تشاركها كنوز العلم فتشكل خطورة عليها؛ وذلك لمعرفة أنّ البحث العلمي يؤدّي إلى الاكتشاف والاختراع الذي يجعل من المتخلف متقدّمًا ومنافسًا، وقد يصبح مصارعًا لمن كان سببًا في تخلفه؛ ولهذا فالدول المتقدّمة لا تود غيرها من الدّول أن تكون قويّة مثلها، حتى لا تستوقف توسعها الاقتصادي والسياسي العسكري، أو أن تشكل خطورة عليها؛ ولذا تتّضح أهميّة البحث العلمي بتوفير الاطمئنان لا بتوفر الخائف والمخيف؛ وذلك لأنّ الخائف لا يمكن أن يكون باحثًا أو مخترعًا، بل الذين تطمئن نفوسهم هم الذين يبحثون ويسعون لنيل الفوائد العلميّة، وهم الذين يبحثون من أجلهم والآخرين؛ ولهذا فالبحث العلمي وإن قام به باحثٌ فنّماره تُقطف للجميع.

وإذا أردنا أن نتعرّف على أهميّة البحث العلمي فعلينا بتوفير:

- 1 . مصادره والغوص في متونها.
- 2 . مراجعه ودراستها.
- 3 . أدواته ومعرفة استخدامها.
- 4 . معاملة وجوده إدارتها.
- 5 . مختبراته وتوظيفها لتأهيل الباحث والباحث المساعد.
- 6 . ميادين التجريب التي فيها تتجسّد الحقائق أو تُرفض بموضوعيّة.
- 7 . تقنيته التي تتطلّب استيعابًا وافيًا من قبل القائمين عليها والمتدرّبين والدارسين والمتعلّمين.

ومن أهميّة البحث العلمي: أنّه يُسهّم في تقدّم الأفراد والجماعات والمجتمعات ويجعل للدول المتقدّمة مكانة وهيبة، ومن أجل هذه الأهميّة ينبغي أن تتوافر له الظروف الموضوعيّة الخاصّة بكل موضوع أو مشكلة بحث.

وكذلك ينبغي أن تتوافر له الظروف المكانية والزمانية المناسبة لنجاحه، وأن يتوافر للباحث خلوة علميّة فيها يتمكّن من التحكّم في متغيّرات المشكلة البحثيّة، وفيها يتمركز فكره ووعيه وانتباهه على أثر كل متغيّر من المتغيّرات التي يحلل عناصرها في علاقات مع متغيّرات أخرى قد تكون دخيلة، وقد تكون متداخلة، وقد تكون تابعة للمتغيّرات المستقلة، والخلوة العلميّة تتطلّب تهيئة الجو المناسب للباحث بحيث يكون مهياً للبحث، لا مشاغل له، ولا همّ له إلاّ البحث، والباحث العلمي المبدع يؤمن بأن باب الازدياد العلمي مفتوح أمام الباحث فيبحث وهو مؤمنٌ بقوله تعالى: {وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا} ¹، والخلوة العلميّة تختلف عن خلوة المغارات التي ينتظر

¹ طه 114.

أصحابها من السماء أن تدر عليهم اللبن كما يعتقدون، ونسوا قوله تعالى: {وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} ²، وقوله تعالى: {أَنِ اَعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} ³؛ ولهذا تختلف الخلوة العلميّة عن خلوة البكاء والتضرّع لغير الله الذي أمر بالعلم والعمل، فالأولى ميدان علمٍ وعمل، إنتاجه يراه الله عزَّ وجلَّ ويراه المؤمنون؛ ولهذا فخلوة الباحث هي مكان إدرار تفكيره، واستنباط معارفه واستعاب إلهاماته، أمّا الثانية مغارة كسل وبكاء لا إنتاج لها إلاّ الدموع والإهمال.

وبطبيعة الحال لا أقصد بذلك الذين يذكرون ربّهم قيامًا وقعودًا وعلى جنوبهم وهم كذلك يسبحونه قبل طلوع الشمس وقبل الغروب شاكرين له الحمد على ما أحاطهم به من نعمة، بل أعني الذين هم يتكئون على جرفٍ هارٍ فليس له بدٌّ إلاّ الاختيار مصداقًا لقوله تعالى: {أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ نَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ حَيْرٍ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَأْتَاهَا بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ} ⁴.

ومن أهميّة البحث العلمي: ألاّ يوضع سقفٌ للتفكير الإنساني، والسقف الذي أعنيه هو وضع كلمة (ممنوع) وكلمة (توقّف) أمام المبدعين والمفكرين والباحث التي تجعلهم يائسين في مكانهم يراوون لا تتقدّم ولا إبداع، فهكذا حال المجتمعات المتخلفة، يطلب منها أن تسير إلى الأمام دائمًا، ودائمًا يضعون أمامها إشارة قف، فكيف يمكن لها أن تتقدّم والطريق من أمامها مسدودٌ؟ وفي مثل هذه الحالات يصبح

² التوبة 105.

³ سبأ 11.

⁴ التوبة 109.

البحّاث كمن تُضرب له إبرة تنويم لتخدره ويطلب منه أن يسهر مع السّاهرين، أو أن يشترك في سباق ضاحية و ينتظر منه الفوز.

ومن أهميّة البحث العلمي في المجالات الاجتماعيّة والنفسيّة: أن يبدأ الباحث مع المبحوث أو المبحوثين من حيث هم؛ من أجل أن يصل بهم إلى ما ينبغي أن يكونوا عليه.

ومن أهميّة البحث العلمي أيضًا قبول التعامل مع ما هو كائن والتعرّف عليه من أجل اكتشاف أسراره وكسب فوائده.

ومن أهميّة البحث العلمي: الحيادية؛ ولذا فإن كان هناك انحياز فهو من الباحث أو الموظف للنتائج البحثيّة التي تحققت على أيدي الباحث، أمّا البحث فلا انحياز فيه، أي: إنّ البحث لا يسيطر على أحدٍ، بل الذي يسيطر بما وصل إليه الباحث من نتائج هو ذلك الإنسان الموظف لتلك النتائج المحايدة؛ ولأنّ من طبيعة البحث العلمي الحياديّة فلا يجب على أحد الانحياز والاحتكار.

وعليه: الذين يعتقدون أنّ البحث وسيلتهم في السيطرة على الطبيعة مخطئون، ونسوا أنّ هذه المهمّة ليست من مهمة المخلوق، بل من مهمة الخالق جلّ جلاله، ومهما عمل الإنسان على الأرض لن يستطيع أن يغيّر مسارها، فإن بحث في الطّاقة الشمسية ومهما بحث لن يستطيع أن يغيّر مواقيت شروق الشمس وغروبها، وبرغم أنّنا عرفنا الصّواعق، وعرفنا الزلازل، وعرفنا أسبابها واكتشفنا إمكانيّة تفادي مخاطرها ومازلنا نبحث ونحاول أن نكتشف الكثير، فإنّنا لم نستطع السيطرة عليها، ولهذا فلن يضمن لنا أيّ مخلوق عدم ظهورها من جديد إلاّ أنّنا نعرف واثقين بأنّ الذي يعلم ذلك هو الذي خلقها وخلق الذي يبحث فيها، قال تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ

زَلَّاهَا وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بَأْنَ رَبَّكَ
أَوْحَى لَهَا} 5.

ومن أهمية البحث العلمي: مواكبة التغيرات المستمرة مما يُيسر التعامل مع كل
جديد بموضوعية.

ومن أهمية البحث العلمي: أنه يضيف الجديد النافع والاستمرار في إضافته بما
يُفيد الأفراد والجماعات والمجتمعات.

ومن أهمية البحث العلمي: أنه يُثري المكتبات مما يُيسر العلوم والمعارف بين
أيدي المتعلمين والباحثين في المدارس والمعاهد والجامعات والأكاديميات البحثية.

ومن أهمية البحث العلمي: الإسهام في حلّ الإشكاليات والمعضلات والمشاكل
التي تواجه الإنسان في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسيّة والثقافية
والدوقية.

ومن أهمية البحث العلمي: تحقيق أدوات التطور وتقنياته وفك اللبس والغموض
الذي يصاحب ظاهرة من الظواهر الاجتماعية أو الطبيعية وتفادي المترتبات السلبية
التي تنجم عن ذلك.

ومن أهمية البحث العلمي: يُمكن من كشف الأخطاء ويُمكن من معالجتها
وإيجاد الحلول، أو التعرف على المؤشرات التي إن لم ينتبه إليها قد تؤدي إلى مشكلة
كما هو حال البحث باستخدام العينات المتعددة والمتنوعة التي نتائجها دائماً تُعطي
مؤشرات إلى ظاهرة قد تحدث إن لم تعالج الأسباب التي تم اكتشافها من خلال
البحث الذي أجري على عينة من الأفراد أو الجماعات.

⁵ الزلزلة 1 . 5.

ومن أهمية البحث العلمي: يُحسِّن الأحوال السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والنفسيَّة والثقافيَّة والصحيَّة والتعليميَّة والتربويَّة، وهكذا يُحسِّنُ كلَّ حال في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع.

المنهج

المنهج: تدبُّرٌ فكريُّ به تستمُدُّ المعلومة من مصادرها، وبه تُعلِّم لمن هم في حاجة إليها أو أُنهم المستهدفين بها وفقًا لرؤية من خلفها غاية.

ويعدُّ المنهج الخيط الرِّفيع المنظَّم للأفكار، وناظمها فكرة من بعد فكرة كما تُنظَّم حَبَّات المسبحة في خيطها، ومن ثمَّ به تجسِّد الأفكار في سلوك، وبه يتمكن المتعلِّم من التعلُّم والمعرفة.

فالمنهج لا يكون إلاَّ فكرًا متقصِّيًا للمعلومة ومسوِّقًا لها بأساليب متنوِّعة: تربية أو تعليمًا أو تنظيمًا ممَّا يجعل التأثير في الآخر بين موجبٍ وسالبٍ.

ومع أنَّ المعلومات تُركَّب بالمنهج وبه تفكِّك، فإنَّ الفكرة سواء أكانت كليَّة، أم جزئيَّة، أم متجزئة هي وحدة اهتمام المنهج؛ وذلك لأنَّ الفكر هي: تلك الصُّور الذهنية التي تجعل العقل على حالة من التدبُّر، وهي إنتاج العقل (داخليًّا وخارجيًّا)؛ فهي داخليَّة؛ لِإِنَّمَا مولودة العقل المتدبِّر أمره، وهي نتاجه إبداعًا، أمَّا كونها خارجيَّة؛ لِإِنَّمَا نتاج المشاهد والملاحظ والمحسوس، وتتمدَّد من عقلٍ لعقلٍ، فعلى سبيل المثال: يمكن لمن هو متخصص في علم الاقتصاد أن يعطيك فكرة عن الاقتصاد، ومن ثمَّ تنتقل الفكرة من الخارج إلى الدَّاخل (من عقل أنتجها أو حملها إلى عقل استمدَّها أو تعلَّمها أو أخذها) ومن هنا تتولَّد الفكرة من الفكرة منهجًا.

وبالتَّالي: فالفكر مفردات مستقلة كلٌّ منها له دلالة موضوعيَّة، ولكلٌّ منها خصوصيَّة تميِّزها عن غيرها، ومع إِنَّمَا تتعدَّد، فإنَّمَا لا تجمع إلاَّ تصنيفًا وتبويبًا، وهي

لا تكون إلا نتاجًا عقليًا، بأسباب المحيّر أو الملفت للنظر، ممّا يستدعي البحث منهجًا حتى التمكن من التبيّن.

ومن ثمّ تصبح الفكرة ولادة ذهنية منتجة ومبدعة، ويمكن أن تكون نتاج المستفّر الخارجي، ولكن حدودها الإبداعية لا تتجاوز عقل المفكّر أو الباحث، وهكذا هو حال مجموع الفِكر التي لا تلد الحلول إلاّ منها؛ وذلك لإتقان نتاج مبدع ومضاف⁶.

وعليه:

منهجياً تُنتج الفكرة عقلاً ولا شيء غير العقل، ولكنها لا تنتج إلاّ باستفزازٍ ذهني يثيرها بمشاهدةٍ أو بحيرةٍ؛ لإتقانها من إعمال العقل القادر على أن يستمدّ الشيء المجرد من الشيء المشاهد أو الملاحظ، كما هو استمداد القوانين من المعطيات الكونية والطبيعية، وإتقانها مولود العقل؛ فهي متى ما وُلدت فيه، وُلدت منه رؤيةٍ لشيء قابل للتحقق بين أيدي الناس، وهي لا تكون كذلك إلاّ بتلاقح الآراء (سالبها وموجبها)، وكلّما كثرت المستفزات الخلقية والخلقية أثارت العقل انتباهًا لما يجب؛ فتدفعه حيوية الحيرة تجاه التخلص من العتمة التي تحول بين المحيّر والمأمول⁷.

ومع أنّه لا مصادر للمناهج إلاّ المواضيع البحثية التي تستمدّ المناهج منها فإنّه لا إمكانيّة أن يترسّخ موضعٌ إلاّ بمنهجٍ؛ ولهذا فلكلّ موضوعٍ منهجٌ خاصّ به، منهجٌ كما يمكن من المعرفة والمعلومة يُمكن من توظيفها، ما يجعل المنهج برهنة لتسويق المعلومة وفقًا لهدفٍ قابل للإنجاز والغاية من خلفه لا تفارق.

⁶ عقيل حسين عقيل، من الفكر إلى الفِكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2017م، ص 11.

⁷ المصدر السابق، ص 22.

المنهج العلمي

المنهج العلمي: تأطير للفكرة وفقاً لمعايير ومقاييس تضع المنهج موضع التقييم والاختبار من خلال النتائج المتوصل إليها، ومن ثمّ فالمنهج ليس الطريقة كما يظن البعض أو يرى؛ ذلك لأنّ المنهج نظري، أمّا الطريقة إجراء عملي: (خطوات تتبع، ولا تصدر أحكامها إلا عن مشاهدة تخضع المبحوث إلى المثل أمام الباحث، مع إحصاء المتنوع والمتراكم وفقاً للمتغيّرات البحثية).

ولهذا؛ فللمنهج مجموعة من القواعد العلمية والمنطقية بما يتمكن الباحث من تفكيك المعلومات وتركيبها وربطها بموضوعية، وبه تُنسج الأفكار وتُعرض التصورات المجسدة لها في السلوك والفعل.

يتم استنباط المنهج من المقروء والمسموع دون أن ينفصل عنه، فالمنهج هو: مجموع الأفكار التي بها يتم تعلم الكيفية التي عليها الأمر أو التي سيؤول الأمر إليها بحثاً وعلماً ومعرفة، وبالمنهج يتم التمكن من معرفة الآتي:

. كيف نتعلّم؟

. كيف نبحث؟

. كيف نصوغ لما نبحث فروضاً؟

. كيف نصوغ لما نبحث تساؤلات؟

. كيف نسأل، وكيف نتساءل؟

. كيف نُفكّر ونتدبّر؟

. كيف ننظم أفكارنا موضوعياً، وكيف ننظمها بالمعلومات تجاه إنجاز الأهداف

وبلوغ الغايات؟

. كيف نتابع قضية علمية ونتمكن من تفكيك عناصرها وكشف خفاياها؟

. كيف نركب ما تم تفكيكه على قواعد قابلة للقياس والتقييم والتقييم؟

. كيف نحلل المتغيرات المحمولة في المعلومات البحثية؟

. كيف نشخص الحالة قيد البحث وفقاً للمعلومات التي تم تحليلها؟

. كيف نتمكن من بلوغ النتائج بموضوعية؟

. كيف نستنتج مما نكتب حلولاً ومعالجات؟

. كيف نفسر النتائج؟

. كيف نكتب التقرير؟

. كيف نعمل ونتحدى الصعاب؟

. كيف نتطور ونطور؟

. كيف نُحدث النُّقلة؟

ولذا؛ فالمنهج بناء فكري على أسسه تبني النظريات وتربط وتُصاغ، وبه يتم إظهار المتغيرات الصريحة والضمنية وتُستكشف العلاقات بين المستقل منها والتابع والمتداخل، ومنه تُستمد الطرق التي تُنتهج من أجل تحقيق الأهداف العلمية.

إذن: المنهج تتبع فكري واعٍ به تُترن المعلومة حتى تأخذ مكانها الذي يليق بها بين المعلومات السابقة لها والمعلومات اللاحقة عليها، وبه يتم استكشاف الاتجاه السَّالب والاتجاه الموجب، وإظهار الكيفية التي يتم بها الإصلاح بفعالية.

بالمنهج تُتضح الرؤية، عمّا هو كائن وعمّا يجب أن يكون، مع تقديم بدائل وفقاً لكل أولوية، ولكل تداخل وتتابع في الفكرة والكلمة والجملة والنص أو الخطاب.

المنهج لا يستقل عن النص بأيِّ حال من الأحوال؛ ولهذا لا يمكن كتابة المنهج فالمنهج لا يُكتب ولكن يكتب عنه، مثلما نفعنا الآن نكتب عن المنهج لنعرف به الآخرين مثلما عرفنا نحن مما قرأنا من غيرنا.

المنهج لا يمكن أن يستقل بذاته عن غيره نظريَّة أو نصًّا أو خطابًا؛ ولذا مع أنَّ المنهج لا يُكتب، فإنَّه يُكتب عنه.

به تُستبين المسارات الفكرية والاتجاهات المحمولة فيها، إنَّه الكيفية التي بها تتم صياغة الموضوع وكيفية تقديمه للقراء والمستمعين أو المتعلمين؛ حتى يتمكنوا من استنباطه ومعرفة عن كتب، وهكذا يتم إدراك المنهج استقراءً واستنباطًا بما يُكتب به وبما يُكتب عنه.

يكون المنهج متينًا بقوة ترابط أفكاره وبناء قواعده، ويكون ضعيفًا بتفكك أفكاره وبنیان قواعده، فالمنهج يمد المفكرين والباحثين بما يُمكنهم من استقراء الفكرة وما تدل عليه وما تحمله من متوقَّع وغير متوقَّع سواء أكان سألًا أم موجبًا، ويمدهم بكيفية التمسك بما هو موجب والحياد عمَّا هو سالب.

إنَّه ناظم المعلومة في الفكرة، وناظم الفكرة بالمعلومة، وناقلها بها إلى الطريقة المترجمة له في كل خطوة من خطواتها في الفعل والسُّلوك.

المنهج هو الكيفية التي يتم بها توليد الفكرة من الفكرة، وتوليد الحجَّة من الحجَّة، من أجل رؤية المستقبل والتطلُّع له قبل وصوله، وهكذا يكون المنهج من أجل التطوُّر والتقدُّم إلى ما هو أفضل وأجود وأنفع.

وبما أنَّ بالمنهج تُفكك المعلومة وتُرَكَّب، إذن: هو الذي به يتم الانتقال من الكل إلى الجزء ومن بعده يتم الانتقال إلى المتجزئ، وبناء على هذه القاعدة كان جدل هيجل، وشكَّ ديكارت من أجل معرفة الحقيقة الكامنة في الكلِّ، والحقيقة الكامنة في الجزء، والحقيقة الكامنة في المتجزئ، وعليه أصبح البَحَّاث يمتدُّون في

تقصيهم المعرفي من كلِّ إلى جزءٍ إلى متجزئٍ منه، وحسب خصوصيَّة كل موضوع، وكذلك منهم من يمتد في بحثه بداية من المتجزئ إلى الجزء ومن ثم إلى الكلِّ.

المناهج كما سبق أن بيَّنا هي التي تُعلِّمنا كيف نفكّر، وكيف نتعلم، وكيف نشاهد ونتابع عن وعي، وكيف نُلاحظ ونستقرأ الفعل وردود الفعل، وكيف نربط علاقة بين متغيّرين أو أكثر، أو كيف نكشفها للآخرين.

المنهج لم يعد كما يظن البعض قالبًا ثابتًا لصهر الأفكار مثل القوالب التي تُصهر فيها المعادن تحت درجات حرارة عالية، بل أصبح المنهج قواعد معيارية يُمكن أن تقاس به الأقوال والأفعال والسلوكيات، وتحدّد على ضوئه الاتجاهات وتستقرا نتائجها المستقبلية مما يجعل البَحَث يرسمون لها الخطط في دائرة الممكن (المتوقَّع وغير المتوقَّع)؛ ولهذا فالمناهج التي تنتظر أن يصاب المجتمع بالمشاكل والأمراض لكي تجد مواضيع لتبحث فيها، هذه المناهج اجترارية، فهي كمن يُلْكُ العليكة أكثر من مرة، فهي لا تُمكن الباحث من توليد الفكرة من الفكرة، والمعلومة من المعلومة، والأحدث من الحديث، والأجدد من الجديد، والأفنى من النافع؛ فالمناهج التي تُمكن من كل هذا هي التي تجعل المجتمع بأسره في حالة حركة متجددة، وفي حالة تسابق ومنافسة وتطلّع من أجل بلوغ أمانيه وغاياته بكل شفافية مع أخذ الحيطة والحذر من كل انتكاسة.

ولأنّ البحوث تختلف باختلاف مواضيعها، ودرجة اهتمام الباحثين أو المجتمع بها؛ فهي تتطلّب مناهج علمية مرنة تُمكن الباحثين من الوصول إلى أهدافهم العلمية بأقصر الطرق، وأقل التكاليف، وتقدم الموضوع بخطوات يمكن مراجعتها والتأكد منها، ومع ذلك لم تكن المناهج قوالب جاهزة كما يعتقد البعض، بل إنّها ذات الأساليب المتنوعة والمتعدّدة؛ ولهذا لا داعي إلى فرضها على الآخرين نتيجة خصوصياتهم وخصوصيات مواضيعهم، التي تتطلّب أساليب مرنة تراعي خصوصياتهم

الثقافية والتعليمية والدينية والعرفية في أثناء تجميع المعلومات، وتحليلها، وتشخيص حالتهم، واستخلاص النتائج منها.

المنهج العلمي والموضوعي هو المنهج المفتوح غير المقفل، فالمنهج المقفلة مناهج استهلاكية غير منتجة، تتقيد بالتكرار الذي لا يفتح آفاق التعلم واكتساب الخبرة أمام منتهجيها، أمّا عندما تكون المناهج مفتوحة ومتقنة فإنّها تكون مناهج استيعابية، تستوعب تطلّعات الباحثين وشطحاتهم، مما يجعل بحوثهم إبداعية، أو التي منها يأتي الجديد.

وكما أنّ لكل فرد منهج خاصّ به في حياته العادية يسير عليه سلوكًا وأسلوبًا في تعامله مع الآخرين، ويتميّز به عنهم، كذلك الباحث ينبغي أن يكون له منهج يصطبغ بخصوصية موضوعه، وعليه ينبغي أن يهتم الباحث بالمنهج الذي يستوعب شطحاته التي منها قد يأتي الإبداع، وكثيرًا ما يوصف إبداع المبدع في البداية بأنه شطحات، ويكون في النهاية إضافة علمية جديدة، مما يبطل آراء البعض المنادين بالتقيد ببعض الاتجاهات المنهجية التي لا تنتج إلا التكرار.

المنهج مع أنّه ينظّم المعلومات تحليلًا وتعليلاً فإنّه قد لا يكون فعلاً، أي: يمكن أن يتبع الباحث خطوات البحث العلمي بكل دقة، ولكنّه قد يكون مقفلاً على تعاليم سابقة وغير قادرٍ على الخروج عنها بما يُمكنه من أن يكون مبدعًا.

إنّ اقتصار التفكير العلمي على ما تسمح به اللوائح والقوانين الوضعية، هو تفكير استهلاكي لا يحقّق الإبداع، ولا يرتقي بالمبدعين، فالذي يرتقي بالمبدعين هو ألا يُحدّ من تفكيرهم بسقفٍ يقفون عنده أو دونه، لتكون آفاق الخيال العلمي مفتوحة أمامهم، وهكذا من الواقع والخيال، والحدس، يصل العقل المبدع إلى الجديد المفيد.

المنهج العلمي يرتبط بالموضوع، ولا يجيد عنه؛ ولذا فالموضوع هو الذي يحدّد المنهج المناسب للبحث فيه أو لدراسته؛ ولهذا لا يمكن أن يكون المنهج سابقاً على الموضوع، فلولا الموضوع ما كان المنهج، ولولا المنهج ما سُبرت أغوار الموضوع وكُشفت أسراره؛ ولهذا نقول:

(لكلِّ موضوع منهج خاصٌّ به، فلا داعي لتسويق المناهج الجاهزة التي تُسهم في خلق التُّبع ولا تُسهم في خلق المبدعين).
وعليه:

بالمنهج نستطيع أخذ العبر من الماضي، ونستوعب الحاضر الجميل من أجل المستقبل الأكثر أهميّة، ولكيلا تكون المناهج تكراراً مملاً نتيجة اقتصارها على الجاهز فقط ينبغي لها أن تكون مناهج تطلّعيّة تفتح آفاق الإبداع أمام البَحّاث في جميع مجالات العلوم وميادينها الواسعة؛ وذلك باستيعابها تطلّعات المجتمع وأمانيه المرجوة. ولذا فالمنهج هو الفن العلمي في تحديد المواضيع وسبر أغوارها عللاً وأسباباً وتحليلاً وتشخيصاً ونتيجة أو استنتاجاً، ويتضح الفن المنهجي لدى الباحث عندما يتمكّن من ضبط قدراته العقليّة مع الموضوع قيد البحث أو الدراسة؛ لأن المناهج هي المفاتيح التي تدخل الباحث إلى الموضوع للتعرف على أسراره وخفاياه. وبذلك المنهج هو الذي يُمكن من اكتشاف الأثر سواء أكان أثراً مادياً أم فكرياً.

إنّ المناهج التي تنتظر أن يصاب المجتمع بالمشاكل والأمراض لكي تجد مواضيع للبحث والدراسة مناهج عقيمة وقوالب جاهزة لا طعم ولا رائحة ولا لون لها، فالأهم أن تكون مناهج تطلّعيّة؛ لكي تكون سبابة لتحقيق آماني المجتمع وواقية له من التخلف والمرض ومندفة به إلى التقدّم والرقي؛ وأخذة الحيطه والحذر من أن ينتكس إذا ما تم علاجه من مرض قد سبق له وأن وشفي منه.

ولهذا لا ينبغي أن تقف المناهج عند الذي كان، أو عند ما هو كائن، بل يجب أن تتطلع إلى ما هو ممكن (متوقع وغير متوقع) من أجل المستقبل الأفضل. المنهج العلمي هو الذي يُمكن من إحداث التُّقْلة التي بها يُصنع المستقبل؛ ولهذا ينبغي للباحث ألا يستهين بالزَّمان، ولكيلا يستهين بالزَّمان عليه أن يُعطي قيمة له، وإن لم يفعل ذلك يجد نفسه قد أسهم في ضياعه وضياع مستقبله ومستقبل أبنائه من بعده.

وقد يتساءل البعض:

. إذا كان للزَّمن قيمة فما هي قيمته؟

. هل لأنَّه ضرورة بالقوَّة في ماضيه، وحاضره، ومستقبله؟

. وهل هذه الضرورة نخافها؟

. وهل نخاف الزَّمن بكامله؟

نعم إنه ضرورة بالقوَّة، ونعم إننا نخافه، وبخاصة المستقبل منه، لأنَّه غير معروف لنا بعد، ممَّا يُحْفِز الباحثين لأن يصوغوا له الفروض والتساؤلات العلميَّة بموضوعيَّة؛ ولهذا فهم يبحثون دون توقف عند حدود الماضي منه والحاضر؛ وذلك لمعرفة ما كان المستقبل سيأتي بالقوَّة شيئاً أم أبينا.

وبما أنَّنا نعرف أنَّه سيأتي بالقوَّة، إذن: لماذا لا نبحث عنه؟ ولهذا يجب أن نتعلَّم من أجل المستقبل الذي لم نعرف مضمونه، مع أنَّنا نعرف أنَّه سيأتي إن لم تقم السَّاعة، ولهذا فنحن الذين أسلمنا وجوهنا لله تعالى، نصلى، ونصوم، ونحج، ونزكى، ونجاهد يوم أن يأتي الجهاد فريضة، وكذلك نعمل، ونتزوج، ونؤمن على ممتلكاتنا، ونأكل ونشرب، ونتعلَّم، ونبحث، ونفكر ونتذكَّر ونعتبر، كل ذلك من أجل المستقبل، ولم يكن من أجل الماضي والحاضر.

وقد يتساءل آخر:

. وما الحكمة من كلّ ذلك؟

لأنّنا نجهل المستقبل، ولا نثق فيه، كما لا نثق في الماضي والحاضر، لأنّ الماضي تركنا دون أن نأسف علينا، ولا على الماضيين، وكذلك الحاضر مصرّاً على ذلك بتنازله عنّا ثانية بثانية، ولا يود الاستمرار معنا؛ ولهذا انعدمت الثقة في الزّمنين (الماضي والحاضر)، مما يجعلنا لا نقصر تفكيرنا عليهما إلّا لأخذ العبر والقُدوة الحسنة؛ ولذا فنحن نفكر في غيرهما، ولا غير لهما إلّا المستقبل مع أنّه شقيقهما الذي قد يغدر بنا إذا لم نخط من غدره، وعليه: لا ثقة في الزّمن على الإطلاق، الثقة في العمل دون سواه، ولهذا ينبغي أن نعمل دون تردّد، نبحت، نتعلّم، نتعرّف، ونصحح أخطاءنا أوّلاً بأوّل، ونتطلّع إلى حياة المستقبل، ونعمل على صناعته دون توقف؛ ولذا فمن يتوقّف قليلاً يتأخّر كثيراً فلا داعي للتوقّف ولو لبرهة.

المناهج العلميّة هي المناهج التحسينية التي لا تقف عند قبول الواقع فقط، بل تعمل على تحسينه إلى ما ينبغي أن يكون عليه؛ حتى لا تكون بمرور الزّمن جامدة لا مرونة فيها، وتصبح هرمة كالعجوز لا حيوية لها، متكئة على عصا لا غاية من ورائها إلّا إثبات عدم قدرة من يتكئ عليها، فهي لم تكن عصا موسى عليه الصّلاة والسّلام.

للباحث العلمي أساليب فنية تربط المنهج بالطريقة البحثيّة المتوافقة مع الموضوع قيد البحث والدراسة، مما يجعل للمنهج المتقوّي للحقائق عناصر التشويق التي تُحفّز القراء على البحث، وتُمكنهم من التعرّف على أسراره وخفاياه وكنوزه الثمينة؛ ولهذا لم تكن المناهج قوالب ثابتة تستوجب التقيد بها كما يعتقد البعض، بل لها من الأساليب المتنوّعة التي بها تتنوّع البحوث وتزِين بموضوعيّة.

وعليه: فإن المنهج هو العلميّة الشاملة التي بما تحلّل المعلومات والمعارف والقضايا والعلوم والأفكار، وهذه العلميّة هي التي تُمكن طرق البحث من بلوغ النتائج، فالطريقة التجريبيّة لن تنجز أهدافها إلاّ بكشف العلاقات الدالة على حلقات الترابط بتحليل الظاهر والكامن أو الصريح والضمني، وهكذا الطريقة التّاريخيّة وطريقة المسح الاجتماعي لن تنمّا كطريقتين بحثيتين إلاّ بالمنهج التحليلي.

لذا؛ إنّ حُدّدَ المنهج من قبل الباحث لا بدّ وأن تكون من ورائه فلسفة، وتُتّضح فلسفة المنهج بالإجابة عن السُّؤال: لماذا يختلف البَحّاث، أو يتفقون في التعرّف على الموضوع الواحد، وكيف؟

بشكلٍ عامٍ يختلف البَحّاث ويتفقون حسب المواضيع، والفلسفات والأهداف المرجوة من كل باحث، وكذلك الأغراض والغايات التي من ورائها، والإطار المرجعي لكل منهم أيضًا.

أمّا بشكلٍ خاصٍّ فلِكُلِّ شِرعَةٍ ومنهاجًا، أي: إنّ المنهج هو المتغيّر الرّئيس في التباين بين الباحثين فمنهم من تُنظّم فرضياته وتساؤلاته وأفكاره على قواعد، ومنهم من يتخلى عنها أو عن بعض منها؛ ولهذا لا يستوون في علاقاتهم البحثيّة مع الموضوعيّة التي تسنها الأخلاق المهنيّة والحرفيّة والعلميّة.

ولهذا؛ تستمد فلسفة المنهج من فلسفة الموضوع، فيُصبغ المنهج بفلسفة الموضوع كما تُصبغ الأشياء بالألوان مما يجعل وحدة بينهما لدرجة تصعب علينا الفصل بينهما؛ فالورقة الخضراء من أيّة شجرة إذا غمرناها مثلاً في محلول كيميائي قد يتغيّر لونها الأخضر إلى لون سماوي أو برتقالي، أو أيّ لون آخر طبيعي كما تحوّل لون مايكل جاكسون من اللون الأسمر إلى اللون الأشقر فأصبح موضوع بلا منهج لأنّه فقد فلسفة وجوده باللون الأسمر الذي ارتضاه الله إليه، حتى وإن كانت له فلسفة من وراء تغيير لونه.

وإذا غمرنا قميصًا ورتديًا في محلول كيماوي فإنه سيفقد لونه الذي أصطبغ به، والذي ميّزه عن غيره من ألوان القمصان، وعندما تزال الألوان عن أوصولها تصبح كالمواضيع بلا منهج لأنّ المنهج هو الطابع المميز للموضوع أو وسيلة إبرازه علميًا من خلال السُّبل الفنية التي تتبع من قبل الباحث أثناء تجميع المعلومات والبيانات وانتظامها تحليلًا وتعليلاً واستنتاجًا وتفسيرًا؛ ولهذا إذا كان غير مؤسس على المنهج فهو عبارة عن مشروع ارتجالي لم يُبنى على قواعد موضوعيّة يمكن الاحتكام بها والاحتكام إليها.

المنهج هو الذي به نتعلّم كيف نتعلّم؛ ولذا فالمنهج الذي تعلّمنا كيف نتعلّم هو الذي يُمكن من المعرفة الواعية، والمناهج المخالفة لذلك هي المناهج الإعلاميّة الإبلاغيّة؛ ولذا فالفرق كبير بين المناهج التي تُعلّمنا كيف نتعلّم، والمناهج التي تُبلغنا أو تُعلّمنا بما علّمت به، فالأولى: تُفسح الطريق أو المجال أمامنا بما يظهر إبداعاتنا العلميّة، والثانية: تُفسح الطريق أمامنا بما يجعلنا نردد ما تمّ إعلامنا أو إبلاغنا به، ولا تُحفّزنا على سواه.

المنهج العلمي هو الذي يُمكن الباحث من كشف العلاقات بين المتغيّرات والعلل والأسباب مع المقارنة لأجل التفصيل والتدقيق والتقصي الواعي بموضوعيّة، مما يؤدّي إلى معرفة العلاقات بين الكل، والجزء، والمتجزئ، وأثر كل منها على الآخر وفقًا لمتغيّرات البحث المستقلة والتابعة والمتداخلة والدخيلة.

وعليه:

لكي تكون مناهج البحث العلمي مبدعة ينبغي أن تتحرر من طرقها وأساليبها التسليميّة والسرديّة التي لا تمكّن من استيعاب الخصوصيّة الزمانيّة والمكانيّة والظرفيّة.

إنَّ انتقادنا للمناهج التسليمية، لأننا نريدها أن ترتقي إلى استيعاب المستقبل الأفضل الذي يأمله النَّاس، ويكفيها القصور عند الماضي أو الحاضر فقط، وهذا لا يعني إنَّها تنفصل عن ميز الماضي ومميزات الحاضر الجميل، بل يعني: أن تُستمد القوة منهما لبلوغ ما هو أقوى وأعظم وأهم؛ ولهذا التسليم بكل ما يُكتب، أو يُقال لا يعد ميزة، بل يُعدَّ عيبًا إن لم يتم التفحُّص بعد شكِّ بغرض اليقين؛ ولذا لا تسليم إلا بمسلمات يدركها العقل الواعي وتثبتها التجارب الاجتماعية، أو العملية المختبرية، ولا تسليم إلا لمطلق، ولا مطلق إلا من عند الله عزَّ وجلَّ، وبما أننا نعترف أن البشر غير معصومين من الخطأ، فلماذا إذن: لا نشكُّ في آرائهم إلى أن نتبين أنه الحقُّ اليقين؟

وعندما ينتقل تفكير المعلم والمتعلم من الانتظار إلى الامتداد في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع، أي عندما لا يقف المعلم والمتعلم عند حد المعلومات التي استقبلوها أو تعلموها، عندها لا تتوقف قدراتهم واستعداداتهم عن الاستيعاب بل تنطلق إلى طلب المزيد المفيد، لأنَّ التفكير العلمي تفحصي واستبائي استنتاجي، يربط العلاقات بين المتغيرات، ويتوقع معلومات أخرى قد تقع في أيِّ لحظة من لحظات الزَّمن وفي أيِّ مكان على الكرة الأرضية.

المناهج العلمية هي التي تبني الثقة في المعلم والمتعلم، وتحررها من التبعية وهمومها التي تطمس شخصية كلٍّ منهما.

المناهج العلمية استفسارية تساؤلية؛ وذلك عندما تستفز القارئ والمتعلم علميًا، وتحفزهما على الاطلاع والتساؤل، وتشوقهما إلى المعرفة الواعية التي لا تجعل من العلم طلاسماً أمام البحث والنقاش والحوار والجدل التي هي أحسن؛ ولهذا لا يمكن أن يحس المعلم بالتعالي ولا يحس المتعلم بالغرابة، وتنتهي النظرة التلقينية التي تجعل المعلم طرفًا موجبًا، والمتعلم طرفًا سالبًا، والمعلم مُرسل للمعلومات، والمتعلم مستقبل لها، ويصبح التعليم متحررًا من القيود، وفيه تتساوى كفتا الميزان بين المعلم والمتعلم، فمع

أنَّ العِلْمِيَّةَ التعلیمیَّةَ یقودها المعلِّمُ فإنَّ المستهدف بالتعلُّم هو المتعلِّمُ مما یتوجب مشاركته وعدم تغيیبه.

ولهذا یمجب أن تبدأ المناهج مع المبحوثین والمتعلمین من حیث هم، لكي تندفع بهم إلى ما ینبغي أن یمكنوا علیه، وذلك باستیعاب أحوالهم الاجتماعیَّة والاقتصادیَّة والسیاسیَّة والدینیَّة والثقافیَّة، بمعرفة المستویات التي هم علیها، لتكون البدایة منها كواقع اجتماعي وإنساني، مع مراعاة الفرق فی القدرات، والاستعدادات بین الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ ذلك لأنَّ البدایة مع النَّاس أو المتعلمین من حیث هم تحلیلاً وتشخیصاً یمكِّنهم من استیعاب الرِّسالة الموجهة إلیهم.

والمنهج یعدُّ هو الوعي بالموضوع من خلال الوعي بفلسفته والخطوات التي تُتبع من أجل اكتماله وتبیانه، فإذا سألنا سائلاً:

أیهما أسرع حركة الجسم الأثقل أم الجسم الأخف؟ فإذا أجبناه إجابة عابرة كما سألنا عابراً نقول: الجسم الأخف أسرع حركة من الجسم الأثقل، ولكن هل نحن علی وعيٍ عندما أجبنا بأنَّه الأخف؟ لكي نكون واعین بإجابتنا علینا أن نطرح الأسئلة الآتیة، ونحاول الإجابة عنها.

. هل تتأثر حركة الأجسام بحجمها أم لا تتأثر؟ أي: هل تستوي سرعة جسم ینزن 145 كيلو غراماً مع سرعة جسم ینزن 75 كيلو غراماً فی مضمار كرة القدم؟

. هل تتأثر حركة الأجسام بالمسافة أم لا تتأثر؟ أي: هل تكون سرعة الجسم واحدة إذا قطع فی المرة الأولى مسافة 200 متر، وفي المرة الثانیة 2000 متر؟

. هل الاتجاهات تؤثر علی حركة الأجسام؟ أي: هل الحركة إلى الأمام تساوي الحركة إلى الخلف؟

. وهل الحركة من أسفل إلى أعلى تساوي حركة الجسم وسرعته من أعلى إلى أسفل؟

. هل الزمن يؤثر على حركة الأجسام؟

. هل الذي قضى من الزمن 80 عامًا يكون مساويًا لمن لم يقض إلا 25 عامًا

في سرعة حركته؟

. هل اختلاف زمن السباق للمتساوين في السرعة لا يؤثر في المسافة المستهدفة

بالمرور؟

. ألا تتأثر حركة الأجسام بنوعية الأرضية التي يتحرك عليها؟

. أي: هل الحركة على الأرض الرملية تساوي الحركة على الأرض الممهدة

بالفلين؟

. هل المناخ يؤثر على الحركة؟

. أي: هل الحركة في اتجاه الرياح تساوي الحركة التي في مواجهتها؟

. ألا يكون للحرارة تأثير على الحركة والمتحرك؟

. هل للثقل أثر على الحركة؟ أي: هل كلما زاد ثقل الجسم قلت سرعته الحركية؟

. ألا يكون شكل الجسم يؤثر على حركته؟

. أي: أيهما يسقط أولاً كرة دائرية الشكل وتزن كيلو جرامًا، أم مظلة دائرية

الشكل وتزن 3 كيلو جرامات؟⁸

كل الأسئلة السابقة تحمل إجاباتها في مضامينها، نتيجة منهج التوليد الذي

يحدّد متغيّراتها والعلاقات المتكوّنة بينهما وتأثيراتها الموجبة والسالبة، وعناصر الإثبات

والنفي المحمولة فيها؛ ولذا فطريقة عرض هذه الأسئلة تعبر عن وجود منهج من ورائه

حكمة؛ ويكون المنهج في هذه الحالة هو الجسدّ للسبيل التي يتبعها الباحث في تقصي

⁸ عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، منشورات جامعة الفاتح، دار ألجأ، الطبعة

الثانية، 1995، ص 48.

المعلومات وتفكيكها من خلال تتبع موضوعي من الكل إلى الجزء ثم إلى المتجزئ منه مما يجعل المنهج هو المترجم للفروض والمنظم للبحث من ألفه إلى يائه.

ولهذا فالمنهج لم يكن قالبًا ثابتًا لصهر الأفكار تحت درجات حرارة عالية وكأَنَّهُ فرن لإذابة الحديد أو الخامات المعدنية الأخرى الصلبة، بل المنهج يكون قابلاً لاستيعاب الجديد ويسعى للكشف عنه.

إذن: المنهج لم يكن تكررًا روتينيًا كما يعتقد البعض الذين يحاولون قصره على دراسة الماضي بالتحليل والتفسير، أو البعض الآخر الذي يريد قصره على دراسة الحاضر المشاهد، بل هو الذي يربط الموضوع بالزَّمان والمتغيَّرات التي تظهر من فترة لأخرى، ومن مكان لآخر وهو المستوعب للمستقبل والمتطلع إلى آفاقه المرتقبة.

ومن ثمَّ بالمنهج يتم أخذ العبر من الماضي، واستيعاب الحاضر من أجل المستقبل الأنفع والأفيد، ولكي لا تكون المناهج تكرارات روتينية تُولِّد الملل عندما تقتصر على معرفة الجاهز فقط في الزَّمن الماضي أو الحاضر ينبغي أن تكون تطلُّعية؛ لكي تفتح آفاق الإبداع أمام العلوم باستيعابها تطورات المجتمع وأمانيه وتتابع عن كثب مراحل نموّه وتطوّره وتستوعب التغيرات الطَّائرة عليه، وكذلك ينبغي أن تستوعب شطحات الباحث العلميِّ من أجل أن تفتح الآفاق أمامه في معرفة الجديد واكتشافه من خلال خروجه عن الروتين والقبولة الفكرية والعقلية المميتة للتألق والإبداع وبلوغ الخوارق.

وعليه: فالمنهج العلمي هو الذي يُتبع في تقصي الحقائق وتبينها، ويحتوي على عناصر التشويق التي تُحفِّز القراء على البحث والتقصي الدقيق الواعي، وتُمكنهم من التعرّف على أسراره وخفاياه؛ ولهذا لم تكن المناهج قوالب ثابتة تستوجب التقيد بها كما يعتقد البعض، بل تختلف بالضرورة من موضوع إلى آخر، ومن باحث إلى آخر، وحسب الظرف الزَّماني والمكاني والفلسفة التي دفعت الباحث إلى اختيار الموضوع والبحث فيه.

ونتفق مع الفيلسوف ديكارت في قوله: ليس غرضي ها هنا أن أعلم المنهج الذي ينبغي على كل امرئ اتباعه من أجل اقتياد عقله على النحو الصحيح، بل فقط أن أبينَّ الطريق الذي سلكته لإرشاد عقلي⁹.

والغرض من تقديم المنهج هو تبيان النقاط المهمة والأساسية في استيضاح المعلومات والبيانات حتى لا يضيع جهد من يحاول البحث في التخطيط العشوائي الذي تجاوزه العلم الحديث؛ ولهذا تكون للمنهج قواعد علمية ينطلق منها البحاث ويعودون إليها عند الحاجة دون أن تُجرِّدَهم من خصوصياتهم الذاتية وأساليبهم الموضوعية.

وحتى لا يستمر اللبس والغموض لدى البعض بأنَّ المنهج هو الطريقة أو أنَّه هو الأسلوب نقول:

1 . المنهج لم يكن هو الأسلوب.

2 . المنهج لم يكن هو المقرر.

3 . المنهج لم يكن هو الطريقة.

ولتوضيح ذلك فكما سبق أن أوضحنا المنهج دلالة ومعناً ومفهوماً نستعرض كل من الأسلوب والمقرر والطريقة حتى يتم التبيين وفقاً للآتي:

الأسلوب: style

الأسلوب هو الكيفية التي بها تُعرض الأفكار وتُراجع المعلومات وتُصاغ المواضيع وتُقدَّم النظريات للآخرين، وهو الذي به يتعامل الأفراد بما يُمكنهم من التوحد والتفاعل والتوافق أو يجعلهم في حالة فرقة وصدام.

⁹ عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، الجزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1984، ص 493.

إنَّه يختلف من فرد إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى، ومن موضوع إلى موضوع ومن زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان؛ ولهذا لكلّ مكان مقام، ولكل مقام مقال.

فالأسلوب عندما يحتوي عناصر التشويق فيه يشد المستمعين إلى متابعة النصّ أو الخطاب أو المشهد، وعندما يفتقد ذلك يجعلهم في حالة استرخاء، ويشعرهم بالملل حتى يفقدهم رغبة المتابعة.

والأسلوب تفنّن ومهارة في الإنصات والقول والعرض بما لا يُقلق الآخرين أو يمس مشاعرهم وأحاسيسهم بأمرٍ سالب مع المحافظة على ذلك بوافر التقدير والاحترام والاعتبار.

ولذلك لا يُعدّ الأسلوب هو المنهج أو الطريقة كما يعتقد البعض، فالمنهج قواعد فكريّة بما يتمّ تفكيك المعلومة وتركيبها، والطريقة لها خطوات علميّة تتبّع من جميع البَحّاث عندما تستند على قواعد المنهج، ولكن الأسلوب يرتبط بالباحث وخصوصيّته اللغويّة والأدبيّة والفكريّة والثقافيّة.

المقرر:

المقرر هو مجموع المفردات وما كُتِبَ عنها في محتوى علمي يناسب مرحلة عمرية ومستوى نضج عقلي.

إنَّه المادة المناسبة للتحصيل المدرسي، أو الجامعي أو التعليمي بشكل عام، وهو ما يؤسّس على نظريّات تربويّة ولا يكتبه إلا خبراء متخصصون، ولهم من المقدرة ما يُمكنهم من معرفة علم القياس الذي من خلاله يتمكّنون من تحديد المقرر المناسب لكلّ مرحلة عمرية وتعليميّة.

فالطفل الذي بلغ من العمر ستّ سنوات أصبح مؤهلاً عمريّاً لدخول المدرسة مع نظرائه من التلاميذ إن كان سويّاً، ولكي يصوغ له الخبراء والمتخصصون مقرّراً

تعليمياً يناسب قدراته وإمكاناته العمرية والعقلية عليهم أن ينزلوا بمستوى الخبرة والمستوى العلمي الذي هم عليه إلى مستوى عمري وعقلي يساوي ست سنوات وإلا لن يتمكنوا من صياغة مقرّر يفيد ويرفع من مستوى التلاميذ المتعلمين في السنة الأولى من المرحلة الابتدائية، وإذا أرادوا أن يصوغوا مقرراً إلى المرحلة الثانية من التعليم الابتدائي فعليهم أن يرتقوا بتفكيرهم سنة أخرى عن تلك السنة التي بها كتبوا مقرراً للسنة السادسة بحيث يصبح مستوى صياغتهم العلمية مناسباً لحاجة التلميذ في السنة الثانية من المرحلة الابتدائية وهي سبع سنوات، وهكذا ينمون مع نمو أعمار التلاميذ والمتعلمين وعقولهم في كل مرحلة من مراحل التعليم إلى أن يبلغوا مراحل التفكير المجرد في التعليم الجامعي وما يساويه وما بعده في التعليم العالي.

هذه هي المقررات التي هي الأخرى لا تكتب إلا على منهج أو به وإلا لن تكون مناسبة لمراحل التعليم والمتعلمين؛ ولذا فالمقرّر مع أنه المؤسس على المنهج فإنه ليس بمنهج.

الطريقة: approach

هي مولود المنهج المتكوّنة من مجموع الخطوات المنتظمة المتناسقة في ممارسة الفعل، وهي التي تمارس وتُتبع من قبل الذين يلتمون بها ويجيدون تكرارها وضبط عناصرها ومتغيّراتها وتتبع خطواتها؛ وهي التي تُرتّب وفقاً للأولويات في خطة منهجية في ضوء القدرات والاستعدادات والإمكانات المتاحة من أجل إنجاز أهداف واضحة ومحدّدة.

ومن ثمّ فاتباع الطريقة يُمكن البَحْث والأخصائيين من تقصي الأثر الذي تتركه الكلمة أو المرض والأثر الذي يتركه الفعل والسلوك.

توصف كل طريقة علمية بالخطوات التي تحتويها؛ فخطوات التجربة هي التي تجعل منها طريقة تجريبية، وخطوات التقصي التاريخي هي التي تجعل للتاريخ طريقة،

وكذلك خطوات المسح الاجتماعي هي الأخرى جعلت منه طريقة، وأيضاً طريقة دراسة الحالة في مهنة الخدمة الاجتماعية التي تأسست لها خمس خطوات منتظمة في عمليّات مهنيّة متناسقة موضوعيّاً جعلت دراسة الحالة طريقة يمارسها أخصائيون مهرة، وخطواتها هي:

. جمع المعلومات.

. تحليل المعلومات.

. تشخيص الحالة.

. علاج الحالة.

. علميّة التقويم.

وعليه: فالطريقة هي التي بها يتم سبر أغوار المعلومة وتتبع مكامنها، وآثارها التي تتركها على الكلمة، أو الفعل، أو العمل، أو السلوك، وهي: التي بها يتم التعرف على ما هو كائن، وبها يتم التطلّع لما ينبغي أن يكون؛ ولهذا فالمنهج يُجَلّل المعلومة ويُفكّكها ويُركبها، ويؤسّس قواعد، أمّا الطريقة فلها خطوات تُتبع وفقاً لتوجهات المنهج الذي يُستمدّ من الموضوع.

قواعد المنهج

قاعدة (الإنسان قوّة):

حُلق الإنسان على القوّة تقويماً وتصويماً؛ فكان في حُسن تقويمه خير مخلوقاته وأقواها؛ ولأنّه كذلك كان آدم أوّل الخلق نبياً إلى الملائكة والجن والإنس، ومع أنّ الإنسان حُلق مفضّلاً في أحسن تقويم، فإنّه على هذه القوّة كلّها هو الضّعيف أمام قوّة الخالق تعالى، كما أنّه الضّعيف أمام الشّهوة؛ فعندما تغالبه الشّهوة، يكون ضعيفاً؛ لأنّ الشّهوة هي: الضّعف الذي حُلق الإنسان عليه، فإن سيطرت الشّهوة على عقل الإنسان وقلبه، كان الإنسان على طبيعة خلق الشّهوة ضعيفاً، ولكن إن هيمن العقل، والقلب، على الشّهوة فالإنسان لا يكون إلّا قوياً، وهذه صفات لا تستمدّ إلّا من صفات الخالق، ولأنّها تستمدّ من صفاته تعالى؛ فصفاته قوّة، وهي: مصدر لكلّ قوّة.

ومن ثمّ؛ فالاستغراب أن يغيّر الإنسان بنفسه، فلا يلتفت إلى ما يجب أن يقدّم عليه قوّة، وما يجب أن ينتهي عنه قوّة، وهنا، يكمن الضّعف

فالإنسان قوّة هائلة تُحقق نجاحات إذا ما استثمرت استثماراً أمثل، يستمدّها من القيمة التي قوّمه الله بها؛ ولهذا فكل ما نراه قوياً هو ضعيف أمام قوّة الإنسان العقلية، والحسية، والدوقية، ومهما نُظر للإنسان بأنّه قوّة فهو الضّعيف أمام قوّة خالقه؛ ومن ثمّ فكل ممكن هو في دائرة النسبية؛ إذ لا مطلق إلّا من عند الله تعالى.

فالإنسان بقوّته يتفكّر، ويتذكّر، ويستقرأ، ويستنبط، ويخطط، ويقدم فينجز، ثمّ يُقوم فيُصحح، أو يُطوّر.

قاعدة الممكن:

تتكوّن دائرة الممكن من المتغيّرين الرئيسيين: (المتوقّع وغير المتوقّع) اللذين تؤسّس عليهما التساؤلات أو الفروض الممكن إثبات صحتها أو بطلانها، وباستخدام الطرق الإحصائية يمكن التمييز بين ما هو متوقّع وما هو غير متوقّع ومعرفة أثره الإحصائي.

وباستخدام خماسي عقيل لتحليل القيم تتّضح الاستخدامات المتعدّدة لما هو متوقّع ولما هو غير متوقّع في دائرة الممكن، بما يمكن من التمييز الإحصائي الذي يتم به قبول الفرضية العدمية أو رفضها.

والممكن: هو الذي (لا شك في حدوثه، أو ظهوره كلّما توافرت معطياته أو شروطه).

ولهذا؛ لا يعد الممكن مستحيلًا، وبما أنّه غير مستحيل إذن: بالضرورة سيقع وفقًا لما نتوقّع أو وفقًا لما لا نتوقّع.

وتتكون دائرة الممكن من: (المتوقّع وغير المتوقّع) التي تتساوى فيها فرص ظهور كل منهما وفقًا للفرض الصفري بنسبة ثابتة قدرها (50%).

والمتوقّع: هو الذي: (بحدوثه أو ظهوره أو وجوده لا تحدث المفاجأة ولا الاستغراب).

ولهذا؛ فالمتوقّع معطيات حدوثه أو ظهوره متوافرة بين أيدي الباحثين، ما يجعل صحة إثباته (هو كما هو) وإذا ما وقع لا تحدث المفاجأة ولا الاستغراب، والمتوقّع يمكن أن يكون سالبًا، ويمكن أن يكون موجبًا.

أمَّا غير المتوقَّع: فهو الذي لا تتوافر معطيات أو شروط حدوثه أو ظهوره بين أيدي البَحَّاث، ومع ذلك يقع ما يجعله في حالة تساوٍ نسبي مع المتوقَّع في دائرة الممكن؛ ولهذا إذا ما وقع تقع المفاجأة أو الاستغراب.

ولذا؛ يقع (غير المتوقَّع) أو يحدث دون قراءات أو حسابات سابقة، أو نتيجة قصور في القراءات والحسابات السَّابِقة على وقوعه، ما يجعله يقع (كما هو) إثباتاً. وعليه: ينبغي أن يتم التعرّف على غير المتوقَّع وعلى علله ومسبباته لاحقاً؛ ليتم التعرّف على نقاط الغفلة أو القصور التي لم تؤخذ في الحساب المسبق.

قاعدة التواصل الاجتماعي:

التواصل قاعدة قيمية اجتماعية وإنسانية ذات حلقات مترابطة من الفضائل بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، تُرسِّخ أفعال وسلوكيات استيعابية تجعل الإنسان في حالة تطلُّع للآخرين في ضوء ما يفيد وينفع، وبما يُسهم في صناعة التَّاريخ، ويحافظ على الهوية، وبناء الحضارات بعمليات التواصل الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والنَّفسي، والدَّوقي، والثَّقافي من ماضٍ بعيد إلى يومنا هذا مع التطلُّع إلى مستقبل أفضل؛ ولهذا تتطوّر المجتمعات وتتقدّم كلّما زادت قيمة الطموح قوّة بين الأجيال عبر التَّاريخ.

ولأنَّ الإنسان كفرد يتربى في أسرة، ويتشرب القيم الاجتماعية، والإنسانية منها، ويمتد في علاقته مع محيطه البيئي؛ لذا ينطبع بمورثها الثَّقافي، والحضاري، وتشكل شخصيته التي بها يتميِّز عن غيره من الأفراد الآخرين الذين ينتمون إلى مجتمعات، أو حضارات أخرى.

ولأنَّ التقدُّم البشري والإنساني لا يبنى إلاً بجهود مشتركة من مختلف الشعوب والأمم فإنَّ التواصل بين بني الإنسان بمختلف أعراقهم، وأديانهم، وثقافتهم يثري حركة التغيّر، والتقدُّم الاجتماعي والإنساني؛ وذلك استناداً إلى القاعدة التي تنصّ

على أنّ الإنسان اجتماعي بطبعه، ومن ثمّ يتواصل الأفراد والجماعات والمجتمعات قيمياً مع بعضهم البعض في دائرة الأنا والآخر؛ إذ الضرورة والوجوب.

فالضرورة: من حيث الحاجة للرعاية والعناية.

أمّا الوجوب: فمن حيث الحاجة للإشباع المعرفي والثّقافي.

قاعدة الكلمة الحُجّة:

المعلومة الحُجّة مرنة تميل إلى الآخرين وتستدعيهم إرادة بما تحمله تجاههم من تفهّم لظروفهم وهمومهم وما يواجههم من صعاب، وإن لم تكن المعلومة بين الناس حُجّة ومرونة فلن تستدعي أحداً، وإن دعت الكلمات بغير ذلك أصبحت الكلمات مدعاة لزيادة اتخاذ المواقف حتى بلوغ التطرف موقفاً وسلوكاً. وقد يترتب على التطرف أن تكون هناك دموية بين الأنا والآخر، تهلك البشر والعلاقات الاجتماعية، فإن لم يتم استيعاب الآخرين بالحُجّة والمرونة يصبح التطرف متعدداً فيكون كتلتين أو أكثر.

ولذا: فالاشتراطات في كثير من الأحيان تصدر فوقية لمن هم أسفل درجة على درجات السلم القيمي الهرمي؛ فهي إملاءات مانعة للاستيعاب ودافعة للتطرف، تطلب تنازلات ثم تطلب تقديم المزيد كلما تمّ قبول اشتراط من اشتراطها، ما يخلق حالة من الجفاء لا يكون من بعدها إلا ما يقطع كلّ جذور الاتصال التي يمكن أن تتحقق.

ففي دائرة الممكن لكلّ فعل ردّة فعل تضاده في الاتجاه وقد لا تساويه في القوّة، مما جعل التطرف قوّة تساوي أو لا تساوي الفعل الذي تمّ بلوغه بعد تهيؤ واستعدادٍ وتأهّبٍ واستخدام وسيلة مشروعة أو غير مشروعة.

فالمعلومة تُفكك بالمعلومة وتُركب بمعطياتها الفكرية وفقاً للمتغيرات المكوّنة لها، ولإنّها معلومة فهي المركّبة من النصّ الحامل للفكرة التي توجه العقل، وبها يوجّه أو يصل عقول آخرين، وهكذا تمتدُّ إلى النهاية التي عندها يتوقّف التطرف أو تكون

نهايته، وبما أنّ الابتداء لا بدّ له أن ينتهي سلبيًا أم إيجابيًا، فالتفاوض والتحاوّر والتجادل والتناقش معطيات لفكّ الفتيل من الاشتعال؛ فلماذا يغضّ البعض النظر ويتأخّر عن فكّ الفتيل!

ومن يصل إلى قبول الآخر بأهداف مؤقتة دون أن يستوعبه هو كما هو؛ فليعلم أنّ نار الانتكاسات أشدّ وأعظم، وعندما تنتكس الأمور يصبح التطرّف أكثر تنوعًا ونفّرُعا؛ مما يجعل العنف الدّموي بين الأقارب والأبعاد اعتدالًا على كفتي الميزان.

ومع ذلك الأقوياء لا يقنطون؛ فالحلّ في دائرة الممكن وإن تعسّرت الأمور وعظمت ممكن، ويمكن أيضًا أن يكون التوقف ذاتيا إذا اقتنع الأنا بما ترتّب على أفعاله من ردود أفعال عندما يعرف أنّه قد حاد عن الجادة في مقابل اقتناع الآخر بأنّه قد حاد عن الجادة كما حاد الأنا عنها، أو أنّ كلّ منهما قد يئس وتعب فقدرّ جهده وإمكاناته في مقابل تقدير الآخر لذلك؛ مما يؤدّي بهما إلى البحث عن حلّ بوسطاء أو بدوئهم.

ولذا؛ فالمعلومات التي كان يُعتقد بإيّاها مسلّمات موثوق بها في زمنٍ من الأزمان قد لا تكون كذلك في زمنٍ آخر إذا ما تمّ إخضاعها لقاعدة: (تفكيك المعلومة بالمعلوم) وقاعدة: (تركيب المعلومة بالمعلومة)، مما يستدعي عدم التمسك بالأفكار والقضايا وجعلها مسلّمات مطلقة إن لم تكن من المطلق الأعظم.

ولأنّ الحجّة فكريّة عقلية فهي المؤثّرة عندما تكون بين أيدي تملؤها المرونة بمستهدفات تقدير الآخر واستيعابه، مما يجعل الفكرة في حالة امتداد من عقلٍ إلى عقلٍ، وفي مقابل ذلك تتعرّض المعلومة للانكماش والرفض عندما لا تؤسّس حجّة بحجّة.

ولأنّ كلّ شيء يترتب على معطياته وسماته وأغراضه وغاياته ومستهدفاته؛ فإنّ المعطيات تُسهم في تأسيس الحجّة على الحجّة، والمعلومة بالمعلومة حتى وإن رُفضت بداية من الأنا أو من الآخر، فالحجّة الحقّ قادرة على أن تبقى إلى أن تتمّ العودة إليها من جديد لتكون المتغيّر الرئيس في تحقيق الإزاحة إلى ما يؤدّي إلى حلول ومعالجات وإصلاحات.

وعليه: ينبغي أن تُحلّ المعلومات الصائبة محلّ المعلومات الخاطئة، ثمّ تُدعم المعلومات الصائبة بأخرى أكثر صوابًا حتى يتمّ تثبيت القول السليم والفعل السليم والسلوك السليم بالحجّة التي يحتكم النَّاسُ بها ويحتكمون إليها.

قاعدة الاستيعاب:

الاستيعاب: فتح آفاق التقبّل والتفهم أمام الجميع هم كما هم، وليس كما يجب أن يكونوا عليه؛ ولهذا يعد الاستيعاب احتوائيًا لا استثناءات فيه ولا حرمان، كما أنّه يعد حيّزًا نفسيًا يسمح بقبول الآخر بما هو عليه من علل واختلاف مع تقدير ما يختلف به واحترامه، وهو منبع من منابع الأمل التي يأملها النَّاسُ؛ فالاستيعاب كونه قيمة حميدة لا يكون إلّا بقرار مسبق، به يتمّ قبول الغير، وتفهم ظروفهم، وتقدير أحوالهم، وتقبّل ما يختلفون به، أو بما هم به يتميّزون.

فالاستيعاب قيمة احتوائية، تعتمد تقبّل المختلف والمخالف، وتعترف بوجودهما دون أن تتخذ أحدهما غاية في ذاته، بل دائمة الغاية من ورائهما نيل المأمول الذي لا يُفرّق فيه بين أحد وآخر إلّا بحقّ يختلف به كلّ منهما عن الآخر.

فالاستيعاب يُمكن أصحابه من الإمام بالموضوع، كما يمكنهم من تشخيص الحالة، وبلوغ النتائج القابلة للتطبيق، والتفسير، دون أن يغفل عن الآتي:

. استيعاب الإيجابيات، والتأكيد عليها، ونقلها للآخرين بوسائل مبسّطة

تمكّنهم من التعرّف عليها، وتحفّزهم على العمل بها.

. استيعاب السلبيّات، وتحديدّها، وإبراز عللها، وأسبابها، والعمل على إزالتها، وتنقية الموضوع منها، وتبيان الأضرار التي قد تنجم عنها.

- استيعاب المختلف والمخالف، واحتوائهما دون انحياز، ولا عصبية، انطلاقاً من أنّ الفروق الفرديّة بين النّاس مكّمة لبعضها البعض.

. استيعاب المختلف والمخالف، يمكّن من التفاهم، والتفهم، ومن ثمّ يمكّن من تقويم الأحوال من أجل ما يجب.

. استيعاب المختلف والمخالف، ينهي التآزّمت، والآلام، والأحقاد والمظالم، ويمكّن من تصحيح المعلومات الخاطئة، بمعلومات صائبة.

. استيعاب المختلف والمخالف يجعلهم في دائرة (نحن سوياً).

. استيعاب المختلف والمخالف يمكّن من توليد القوّة، وجمعها وتسخيرها لما يفيد، وتوجيهها إليه.

ولهذا؛ يجب أن يكون الاستيعاب بلا تردّد، والتقبل حتى النّهاية التي بها تُدرك الأمور، وتحسّن الأحوال، وتبلغ الحلول؛ ولكن عندما تُفقد أو تنعدم هذه القيم ومثيلاتها، يحدث التفرّق والصّدام والصّراع، وتتجدّر العداوات بين النّاس، بأسباب التدافع عن غير حقّ.

قاعدة الترابط:

مع أنّ للترابط مفهوماً واضحاً فإنّ ترابطه لا يكون إلّا نتاج أشياء متداخلة فيما بينها اتصالاً بنائياً كما هو تداخل مفهوم التماسك والتوافق ترابطاً.

والترابط: ظهور علاقة بين متغيّرين أو أكثر، يؤثّر كل منها في الآخر تأثيراً موجباً، أو سالباً، كما ترتبط الحجّة بالحجّة وتؤثّر فيها، سواء أكان الترابط والتأثير

من حيث الفكرة، أم المفهوم، أم الدلالة، أم المعنى، وهكذا تترايط الفِكر في الموضوع الواحد حتى تظهر نصًّا متماسكًا.

والترايط كما يكون ظاهرًا في العلاقات الاجتماعية والإنسانية يكون ظاهرًا في منظومة القيم، والمثال على ذلك: ارتباط قيمة الإنسان بقيم الحرّيّة، والعدالة، وممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمل المسؤوليّات؛ وهذا الترايط لا يكون إلّا ناظمًا لحلقات منفصلة في سلسلة متّصلة.

أمّا التماسك: فهو انتظام المتجزئ في الجزء المتكوّن منه، ثم انتظام الأجزاء في الكلّ المتكوّن منها، ما يجعل الشّيء وحدة واحدة متماسكة في شكلها البنائي كليًا، ولا يكون التماسك إلّا بين الأشياء المتجاذبة؛ إذ وراء كلّ تماسك قوّة تظهره شكلاً، وصورة، ونهضة بنائيّة، وعلميّة، وثقافيّة، وبالتالي لا يكون الشّيء شيئًا مترابطًا على القوّة إلّا بتماسكه.

لو أخذنا الوثيقة التّاريخيّة مثالاً للترايط: فلا يمكن لنا أن نتجاهل الماضي الذي كتبت فيه، ولا يمكن لنا قراءتها وتحليلها بمنعزلٍ عمّا يجب أن يكون في المستقبل عبرة واتعاظًا، ولهذا لا يمكن أن يكون التحليل مترابطًا إذا تجاهلنا الخط الذي كتبت به، واللغة التي اعتمدها، وعلاقتها بالزّمن، وعلاقتها بمن نسبت إليه، ومن ثمّ ينبغي أن يكون تفحصها متسلسلاً متغيّراً بمتغيّر عبر الزّمن والأحداث المتضمّنة فيها دون الغفلة عن اللغة التي كتبت بها، ومثال لذلك: عندما تُكتَب المخطوطة باللغة الفرنسية، وصاحبها الذي نُسبت إليه لم يكن يعرف التّحدث ولا الكتابة باللغة الفرنسية؛ فهذه حجّة تضع الوثيقة موضع الظنّ والشكّ؛ وبالتالي تسقطها وتجعلها خارج دائرة الاهتمام، وهكذا تسقط أيُّ وثيقة إذا كان تاريخها على سبيل المثال: قبل الميلاد، وصاحبها الذي نسبت إليه مولود بعد التّاريخ الميلادي.

إذن: لا يمكن أن يكون الترابط إلا بدليل وحجة سواء ترابط اجتماعي، أم اقتصادي، أم سياسي، أم نفسي، أم ذوقي، أم ثقافي؛ وذلك وفقاً للترابط الموضوعي ومجالات امتداده كما هو حال:

- الترابط الاجتماعي: الممتد بين الأفراد، والجماعات، والمجتمعات الإنسانية.

- الترابط الاقتصادي: الممتد بين الثروة، والإنتاج، والاستهلاك، والملكية.

- الترابط السياسي: الممتد بين حقوق تمارس، وواجبات تؤدى، ومسؤوليات

تُحمَل.

- الترابط النفسي: الممتد بين النفس، والقلب، والعقل، والضمير، والحواس.

- الترابط الذوقي: الممتد بين المشاعر، والأحاسيس، وملكات التمييز الرفيع.

- الترابط الثقافي: الممتد بين الكلمة، والحجة، والنص، والبرهان.

قاعدة المقارنة:

المقارنة وعي علمي ومعرفي بهما يتم التمييز بين المشاهد، والملاحظ، وبين ما يجب، وما لا يجب؛ ومن هنا تعتمد المقارنة على تبيان نقاط الاختلاف أو الخلاف، ونقاط الاتفاق والتنوع، وإبراز درجات النزوع إلى التمرکز، أو درجات التشتت عنه. وعليه:

. قارن قبل أن تقرر.

. ميّز بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون.

. دقق فيما تشاهد.

. لاحظ ردود الأفعال.

. تذكر القول، ولاحظ الفعل، ثم قارن.

. ففكر في المتوقع وغير المتوقع ثم ميّز.

. حدد نقاط التمرکز، ونقاط التشتت ثم قرر.

وعليه: فما يُمكن من التمييز، يُمكن من المقارنة؛ وذلك لأنّ التمييز يتضمّن حكمًا يُدخل الشّخص المميّز في دائرة الموضوع حتى يجعله وكأنّه جزءًا منه، فالشّخص الذي يميّز بين الحقّ والباطل ويرتكب فعلاً من أفعال الباطل جعل نفسه جزءًا من الباطل، وفي المقابل من يميّز بينهما ويتخذ موقفًا حقًّا جعل نفسه جزءًا من الحقّ؛ ولذلك يحدث الصّدام والحصام والخلاف بين النّاس (بين حقّ وباطل).

أمّا المقارنة: فتحوي قرارًا لا يجعل الشّخص المقارن جزءًا من الموضوع قيد المقارنة؛ فالذي يقارن بين زرافة وزرافة، أو شجرة وشجرة، يقارن بين صفات وخصائص لا يمكن أن يكون جزءًا منها.

ومع ذلك فلا تمييز ولا مقارنة بدون سلامة المدركات العقلية والحسية، وبالتالي هناك منطقة تداخل بين مفهوم التمييز والمقارنة من حيث إنّه لولا سلامة الحواس ما قارنًا، ولولا المقارنة ما ميّزنا؛ ولذا فما يمكن من التمييز، يُمكن من المقارنة؛ ومع ذلك عندما تجرى المقارنة بين المشاهد والمشاهد، يصبح التمييز بين الجيد والأجود.

قاعدة الثّابت والمهتز:

الثبات حيوية الشيء حركة أو سكونًا، أمّا الثّابت فهو الشيء ذاته؛ ولهذا فالثابت يشاهد، أمّا الثبات فيلاحظ، فعلى سبيل المثال: إذا حدّدنا أنّ الشيء هو اليد (الثابت) فاليد قابلة للمشاهدة العينية (البصرية)، أو اللمس حسًّا، ولكن هل يستطيع أحد رؤية حركة اليد؟

بالتأكيد حركة اليد لا تُرى، بل الذي يخضع للرؤية هو الشيء المشاهد (اليد)، وإذا قال أحد نرى الحركة، فليرسم لنا الحركة، إنّه لن يستطيع رسمها مع أنّه يستطيع

رسم المتحرك (اليد) ووصفه؛ ولهذا فالثبات حيوية الحركة والسكون، أمّا الثابت فهو المتحرك أو الساكن.

وعليه:

في مقابل مفهوم الثابت يأتي مفهوم المهتز، وهو الذي لا يستقر نباتاً، ولا سكوناً. قال تعالى: {وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ} ¹⁰، أي: تغيرت الأرض من هامدة (لا حيوية) إلى رابية نباتاً.

ومن ثمّ ما يُعتقد أنّه على الثبات حركة، قد يفاجئك سكوناً، وما يُعتقد أنّه على حالة من السكون، قد يفاجئك امتداداً؛ لأنّه لا ثبات إلا بقوة، ولا اهتزاز إلا بقوة.

ولهذا فالقوة قيمة قاعدية للثبات والحركة، فمن يصمد ثبات قوة، لا يقارن بمن يستسلم ثبات وهنٍ وضعفٍ، ووفقاً لدائرة الممكن، فالثابت والمهتز كلاهما في حالة حركة، سواء كانت الحركة سالبة أم موجبة.

وإذا أخذنا القيم والمبادئ مثلاً للتوضيح لعرفنا أنّ الثبات عليها ثبات أخلاقي، والحياد عنها حياد عن المفضل والمقدر اجتماعياً وإنسانياً؛ ما يجعل للمصلحين والأخصائيين الاجتماعيين أدوراً متنوّعة، ومتعدّدة في سبيل المعالجة والإصلاح الاجتماعي.

ولذا استمدت المبادئ قوّتها من الثبات، واستمدت ضعفها من الاهتزاز، ومع أنّ كل شيء في حالة حركة، فإنّ كلّ شيء قابل للتغيّر والتغيير، والحركة قد تكون

¹⁰ الحج 5.

مشمولة، وقد تكون محمولة فهي مشمولة: بحركة الكون كله، وهي محمولة في حركة المتحرك بذاته.

قاعدة الظاهر والكامن:

(الظاهر قابل للمشاهدة والملاحظة، والكامن من ورائه ساكنٌ)

أي: كلّ شيء خاضع للمشاهدة أو الملاحظة هو ظاهر، سواءً أكان قولاً، أم فعلاً، أم سلوكاً، أم عملاً وأثراً، وكل ما خُفي عن ذلك في حيز الوجود كامن؛ ولهذا فعندما تكون الفرحة ظاهرة على وجوهنا، يكون الحزن فينا كامناً، وعندما تتوافر اشتراطاته، أو معطياته يفور من حينه ليعلن أنّه قوّة قادرة على مدهمة واختراق كلّ الحواجز التي سترته قبل الظهور.

وبالتالي: فالحواس ممكّنة من الإدراك العقلي لما هو ظاهر في دائرة الممكن، وما هو كامن فيها، ولكن دائماً عندما يكون الظاهر في الصدارة متحرّكاً يكون الكامن من ورائه ساكناً، وقد يتماثل الظاهر مع الكامن، وقد لا يتماثل، فعندما يكون القول كاذباً بطبيعة الحال يكون مخالفاً للحقيقة، وعندما يكون صادقاً يصبح مماثلاً لها، وهكذا في كل أمر، وعندما تُترجم الأقوال الظاهرة في سلوكيات، وأفعال تمرّ شخصية الإنسان حسب مواقفها من الحقيقة بخمسة مستويات قيمية هي:

1 . الاتزان الانفعالي: لا سالب ولا موجب (ذاتية حيث التمرکز على قيم المجتمع).

2 . الميل لأخذ المواقف السالبة: (الميل إلى ما لا يُرضي الآخرين، حيث الانسحاب من بعض القيم الاجتماعية).

3 . بلوغ قمة المواقف السالبة: (الشخصانية حيث ظهور السلوك الأناني، والتفكير في الأنا فقط).

4. الميل لأخذ المواقف الموجبة: (التطُّع للمرضي حيث المنطق والحُجَّة).

5. بلوغ قَمَّة المواقف الموجبة: (الموضوعيَّة حيث العقل سيد الميدان مع الرُّقي في حُسن التصرف).

(الكامن يشغل حيِّزًا، وقابل للظهور، وغير متيسر للمشاهدة).

مع أنَّ الكامن غير متيسر للمشاهدة برغم أنَّه يشغل حيِّزًا، فإنَّه السَّابق على القول والفعل، فلو لم يكن الكامن ما كان الظَّاهر، أي: إنَّ الفكرة أوَّلا، وإظهارها والعمل بها ثانيًا، وهكذا تكون الهيئة أوَّلا والصورة ثانيًا.

ولهذا فالكمون هو الأصل، كما تكمن النَّخلة في النواة، ويكمن الرِّيت في ثمرة الرِّيتون، وهنا يكون الظَّاهر نواة، والكامن نخلة أو زيتونة؛ ومن ثمَّ فالكامن قابل للظهور إذا توافرت اشتراطاته، وقابل للاستقراء والاستنباط كلَّما لوحظت ردود أفعاله، وقابل للإثبات والمقارنة كلَّما تلمَّسنا الأثر وشاهدناه.

يتداخل الظَّاهر مع الكامن في علائق قيمية مثلما يتداخل المتوقَّع وغير المتوقَّع في دائرة الممكن، ويسبق الكامن الظَّاهر كما يسبق الإيمان السُّلوك والفعل المترتب عليه، وكما تسبق الخيانة أو الرِّدة السُّلوك، أو الفعل الذي يرتكبه الخائن، أو المرتد.

قاعدة تصحيح المعلومة:

المعلومات الصَّائبة شواهد موضوعية صحيحة ترشد إلى المعرفة الواعية، وكشف الحقائق كما هي، ومعرفة المجهول عن وعي، وهي حُجَّة تمكِّن من المجادلة صوابًا، والتجادل بها لا يكون إلا عن قناعة بالموضوع، أو القضية التي من وراء حُجَّتها حُجج أعظم.

ومن ثمَّ؛ فأصحاب الحُجج تطوُّرًا يسعون إلى إحداث التُّفلة، والارتقاء بالنَّاس إلى ما يجعلهم قَمَّة، وفي المقابل من يخالفهم بغير حُجَّة يشدُّ إلى الخلف إعاقه، وبين

هذا وذاك فلا استقرار، ولا أمن، ولا ارتقاء، ولا تطوّر لأحد ما لم يأخذ بالحجّة ارتقاءً واستيعاباً، ولا استثناء لأحد بأية علّة، إلا إذا كان أحد علّة في ذاته، ولا استغراب إذ لكلّ قاعدة شواذ، ومع ذلك، الحجّة الجدباء لا تصمد أمام الحجّة الحلّ التي تعلق بأصحابها تطوّرًا وارتقاءً إلى ما يمكن من المعرفة التي بها سترتق الأرض والسّموات كما كانت أوّل مرّة.

ولأنّها الحاجة، وفيها من المجادلة ما فيها؛ فهي لا تكون إلاّ بالتي هي أحسن: {وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} ¹¹؛ أي: لا ينبغي أن تكون المجادلة بالتي هي أسوأ؛ فالأسوأ لا يقود إلاّ للخلاف، والصّدّام، والاقتتال؛ ومن ثمّ يلد الألم المأ.

وحتى لا يسود الألم بين النّاس ينبغي الأخذ بمبدأ الحاجة، والمجادلة حرصاً وتطوّرًا وارتقاءً، ويجب أن تبدأ الحاجة مع المختلفين من حيث هم عليه اختلافًا، لا من حيث ما يجب أن يكونوا عليه اتفاقًا؛ فما ينبغي أن يكونوا عليه اتفاقًا هو المأمول الذي من أجله تجرى الدراسات والبحوث العلميّة، أمّا المجادلة غلظة فهي خارج دائرة المنطق العلمي، وهي التي لا تكون إلاّ مع من يستغلظ على الحقّ بغير حقّ، وهنا، يصبح المستثنى من جنس المستثنى منه (غلظة بغلظة) ومع ذلك فللعفو والصّفح مكانة لا يبلغها إلاّ من تدبّر أمره حكمة.

ولأنّ الجدل بالتي هي أحسن وسيلة للارتقاء؛ فينبغي أن تكون أساليبه على الترغيب، والتشويق، والنّهي، والرّهبة، والتحذير، والإنذار مع مراعاة الفروق الفرديّة بين المتجادلين ارتقاءً؛ ففي الجدل الرّسائل تُرسل بين المتجادلين لكلّ حسب ما هو عليه من معرفة، وثقافة، ومعتقد، ومنطق، مع عدم إغفال أهميّة الحكمة في إدارة الجدل؛ فالإنسان مع أنّه حُلُق من نطفة، ولكنه خصيم، ولهذا؛ فهو مجادل، ولأنّه كذلك؛ فمن حقّه أن يجادل، ولكن حرصًا وتطوّرًا وارتقاءً ينبغي أن يجادل بالتي هي

¹¹ العنكبوت 46.

أحسن؛ فهو كلما جادل بالتي هي أحسن كسب قلوب الناس، وفي المقابل متى ما استغلظ عليهم استغلظت قلوبهم عليه.

خطوات البحث العلمي

حيرة البحث:

تُعدّ الحيرة انشغال ذهني بحلقة مفقودة متى ما تمّ التعرف عليها فكريًا، تجلّت الرؤية بين ما يشاهد ويلاحظ، وتلك العلاقة المجهولة.

والسؤال كيف؟ دائمًا هو السؤال المحيّر، والإجابة عنه تُعدّ مرتكزًا فكريًا، والمعرفة تكسر حاجز الحيرة كما تكسر الجمود الفكري ساعة الإجابة عن التساؤل: كيف؟ وأوّل محيّرٍ للفكر الإنساني كيف حُلّق الكون؟

من الذي خلقه؟

أين الخالق؟

ما هي قوانين الخلق؟

ما هي صفات الخالق؟

إنّ التساؤل عن الكيفية التي حُلّق الكون عليها تقود إلى معرفة خالقه، ومعرفة الخالق لا يمكن أن تتأتى إلاّ بمعرفة صفاته؛ فالذين قالوا: إنّ الكون خالق نفسه، فقولهم يقبل لو عدّدوا لنا صفات الكون الخالق نفسه، ولكن إن لم يجدوها (لم يجدوا له صفة)؛ فكيف لهم بالبقاء على ما يقولون؟

فالكون لا يمكن أن يكون كونًا، لو لم تسبقه صفة بقائه وجودًا، ومن يميز غير ذلك وكأنّه يوّد أن يقول: متى ما وجد المخلوق وجد الخالق، ولكنهم إذا أجازوا ذلك عن وعي لأدركوا أنّهم قد فصلوا المخلوق عن الخالق، ومن هنا، لن يصبح الكون إلاّ على حالة واحدة: إمّا خالق، وإمّا مخلوق، وفي كلتا الحالتين: فإن كان خالقًا؛ فهو المسيّر، وإن كان مخلوقًا؛ فهو المسيّر، ولأنّ المخالفين هم من علماء

الفيزياء؛ فهم متى ما فكّروا في صفات خالق نفسه عرفوا أنّه على غير صفة، وفي المقابل إن قالوا: له من الصّفات ما له؛ فعليهم بعدها؛ فإن عدّوها، أحصوها، وإن أحصوها فلا يمكن أن تكون صفات خالق؛ ذلك لأنّ صفات الخالق لا تعدّ ولا تحصى، وإلا هل هناك من يعدّ نعمه؟

هكذا هي الحيرة ترتبط بالشيء من محطة فكريّة إلى محطة أخرى؛ فهي قد ألمت أوّل ما ألمت بالإنسان الأوّل (آدم) عندما وجد نفسه في حيرة بين خيارات ثلاثة: أمر الله ونهيه، وإغواء إبليس، وما اشتتهته نفسه؛ فظل على حيرته حتى عصى ربّه، وهنا، وُلدت من بعد الحيرة حيرة لم تلد حلًّا؛ فألمت به ثانية عندما اكتشف أنّه أصبح في دونيّة مخالفة لطبيعة خلقه في أحسن تقويم؛ فظل في حيرته حتى استجاب الله لاستغفاره وتاب الله عليه.

وهكذا هي الحيرة من بعده ظلّت تلاحق بنيه؛ فألمت بأحدهم ساعة قتله أخاه، ولم يعرف (كيف) يوارى سواته، حتى بعث الله غرابين؛ فتقاتلا، ثمّ دفن القاتل قتيله في حفرة قد حفرها لهذا الأمر، حينها عرف ابن آدم ما يخرج من حيرته، مع أنّ حيرة القتل ظلّت تلاحقه إذ لا إمكانيّة لإدارة العجلة إلى الخلف.

ومن ثمّ، وجب التفكير فيما يُفكّر فيه بنو آدم قبل أن يقدموا على الفعل والعمل والسلوك، حتى يتجنّبوا الوقوع فيما يحير في لحظة المفاجأة، أو يؤلم، أو يؤزّم العلاقات؛ فتلك الأساطير في زمانها كانت والحيرة فيها، وفي المقابل جاءت الأنبياء والرّسالات لتزيح الحيرة، وتحيب عن المجهول، ومع ذلك ظلت الحيرة في كلّ المجالس والمجادلات والمحاجّات التي لا ينفكّ غموضها إلّا بمعرفة الإجابة عن السّؤال: (كيف؟) الذي سيظل محيرًا حتى بلوغ المعرفة عن بيّنة.

فظلت الحيرة الفكريّة تراود عقول النّاس من أجل بلوغ ما يفكّ أزماهم، وينهي الأهم، ويمكّنهم من الاختيار المشيع للحاجات المتطورة تنوعًا، سواء أكانت حاجات فكريّة، أم سياسيّة، أم اقتصاديّة، أم نفسيّة، أم اجتماعيّة، أم ذوقيّة، ومع

ذلك سيظل السؤال (كيف؟) يلاحقنا وهو في حاجة للإجابة، أي: كيف تشبع الحاجات الفكرية؟ وكيف تشبع الحاجات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، والذوقية؟ وهنا، يكون أمر الإجابة بين أيدي الناس الذين يتعلّق الأمر بهم؛ حيث تقدير الخصوصيات، ووجوب الإرادة.

والسؤال: ماذا تعني الحيرة البحثية؟

تعني أنّ الباحث يحتاج إلى مشرفٍ يرشده إلى قراءات ومناقشات تفتح أمامه آفاق المعرفة العلمية التي تمدّه بالمزيد العلمي والمعرفي؛ ولذا فالحيرة العلمية لا تواجه إلاّ الجادين؛ ولهذا ينبغي أن نعرف أنّ الحيرة هي درجة متقدمة من التفكير العلمي المرکز الذي ينبغي على الباحث تقبله وعدم الحياد عنه إلى أن يصل بتفكيره المنظم إلى الانتباه الذي يقوده إلى الاختيار واتخاذ القرار عن وعي وإرادة يقين حيث لا خروج من الحيرة العلمية إلاّ بتحديد موضوع البحث الذي تمحور على إشكالية لا مفر من البحث فيها إن أردنا حلًّا.

إذن: الحيرة هي نتيجة الشكّ وعدم وضوح التخمينات تجاه الموضوع المستهدف بالبحث، وهي مرحلة مهمّة في التفكير الإنساني عند انتقاله من الشكّ إلى اليقين، ويقال للإنسان الذي يضل طريقه: أنّه حيران نتيجة عدم تحديده الاتجاه الصائب الذي يود السير فيه.

وعليه:

لا حيرة إلاّ عن اهتمام، ولا خروج منها إلاّ وعيًا بما يجب، وتجنّبًا لما لا يجب؛ ذلك لإثّام انشغال الفكر فيما يفكر فيه اهتمامًا، ولهذا فلا إمكانية للخروج من الحيرة إلاّ بعد إدراك ومعرفة لما كان مجهولًا على التمام، ولا إمكانية لصوغ مشكلة البحث وتحديد أبعادها ومراميها إلاّ بخروجٍ من متاهات الحيرة.

تحديد مشكلة البحث:

إشكالية البحث في معظم الأحيان ليست معقدة كثيراً كما هو حال المشكلة البحثية، فإشكالية البحث هي معضلة تواجه الفرد أو الجماعة، أو تواجه تقنية ما، أو صناعة ما، أو اقتصاد أسرة في مدينة ما، أو في دولة من الدول، أو هي تلك المعضلة التي تواجه أساليب التعليم والتعلم، أو تواجه إدارة من الإدارات الخاصة أو العامة، أو مؤسسة من المؤسسات أو إنتاج شركة من الشركات، أو من أجل تجويد إدارة من الإدارات وتحسينها، أو جامعة من الجامعات، أو علاقة من العلاقات الاجتماعية وغيرها كثير، وهذه الإشكاليات في معظم الأحيان يتولاها الباحثون في الجامعات والأكاديميات بالبحث في نيل الشهادت العليا والتخصصية.

أما المشكلة فهي الكل المعقد الذي يحدث أزمة اجتماعية كما هو حال العولمة وما يُطرح باسمها على حساب الخصوصيات الاجتماعية، أو مشكلة اقتصادية، أو مشكلة صحية كما هو حال مرض أنفلونزا الخنازير التي أثارت اهتمام العالم بالبحث حتى لا تكون الكارثة على المجتمع الإنساني، أو مشكلة سياسية متنوّعة العلل.

ولذا؛ فإشكالية البحث هي التي تواجه المهتمين بالبحث العلمي مما يجعلهم يصوغونها موضوعاً يستوجب البحث بعد أن تحدّد أهدافه على الوضوح وأن يتمحور على فروض وتساؤلات ينتظم عليها بوحدة منهجية تُمكن الباحث من الوصول إلى نتائج موضوعية في دائرة الممكن المتوقع وغير المتوقع.

إذن: إشكالية البحث أو مشكلته هي التي يحفُّها الغموض والتعسير مما يستوجب على الباحث أن يبحث عن مكامن وعلل وأسباب ذلك الغموض والتعسير حتى يعرفها، فإن تمكّن من معرفتها بالبحث يتمكن من إيجاد الحلول أو

المعالجات الشافية للذء أو الأثر الذي تركته على المؤسسة، أو الأفراد، أو الشركة، أو أيّ خاضع للبحث العلمي.

ولذا؛ عند صياغة إشكاليّة البحث أو مشكلته ينبغي أن يركّز الباحث على إظهار مكان المشكلة التي تستوجب صيغة واضحة لفروضها أو تساؤلاتها التي تُمكنه من كشف متغيّراتها وسبر أغوارها.

فإشكاليّة البحث بدون شكّ يحقّها الغموض؛ فهي لن تتّضح إلا بوضوح معالمها من خلال البحث؛ ولهذا لا عيب أن تصاغ إشكاليّة البحث على فترتين من الزّمن: الأولى: فترة الغموض عند كتابة خطّة البحث.

الثانية: فترة الوضوح وهي بعد إنجاز البحث لتكون أمام لجنة المناقشين على الوضوح التام، وهكذا تكون بين أيدي القراء في المكتبات العلميّة التي يتوافد الباحثون والدارسون عليها، أي: في فترة الوضوح ينبغي أن يُعيد الباحث صياغة إشكاليّة بحثه التي سبق أن صاغها لاعتماد الخطّة في فترة الغموض ليكون وغيره من بعده على بيّنة من الأمر.

وإشكاليّة البحث لا ينتهي البحث فيها إلا بمعرفة الحلول التي يتوصّل اليها، أي: بما إنّها إشكاليّة أو مشكلة ستضل قائمة بحالها إلى أن يتم التعرّف على الوسائل التي تُسهّم في إيجاد حلول لها مما يستوجب على الباحث إنهاء إشكاليّات بحوثهم بحلول ومعالجات لا بصياغات لغويّة نظريّة وتعبيرات لا تُمكن القراء من ملامسة الحلول والمعالجات.

وكما يقولون: بما إنّها إشكاليّة أو مشكلة فلكل إشكاليّة ومشكلة حلّ، قد يكون ميسرًا وقد يكون محفوفًا بالمخاطر والصّعوبات التي تستغرق الزّمن ولا تُثمر، ومع ذلك لا يبيّس البَحّاث ولا يتوقفون حتى بلوغ الحلّ؛ ولذا فمن المستغرب أن

تجاز بعض رسائل الماجستير والدكتوراه في بعض الجامعات وهي غير مختومة بمعالجة أو حلّ.

وأهم ما يواجه الباحث في تحديد مشكلة بحثه هي الحيرة التي تضايق نفسه بين الحين والحين مما يجعل البعض من البَحَّاث يترك موضوعًا مهمًّا ويتوجه إلى موضوع أقل أهمية، مثل هؤلاء البَحَّاث هم الذين يحتتمون بحوثهم دون أن يستشعروا بعظمة ولادتها، فهم كمن يصلّي وبعد أن يُسَلِّم من صلاته لن يتذكر ما قرأ من سور في صلاته وإن كانت ركعتين.

لذا أقول:

بقاء الباحث في زمن الحيرة دون هروب منها يُخرجه من كل غموض ولبس إلى مكامن العلل والأسباب التي تكمن فيها إشكاليّة البحث أو مشكلته، وحينها يسعد، ومن بعدها لن يكون غيره أكثر إلمامًا منه فيما بحث وكتب.

وعليه: فإنَّ أوَّل مشكلة تواجه الباحث كيف يتخلَّص من الحيرة التي تعيق تفكيره في أن يحدّد موضوع بحثه؟ وكيف ينتقل من الشكّ إلى اليقين بأن مشكلته تكمن في القلق الذي يحيط به والغموض الذي يتطلَّب منه صبرًا مكتئبًا لاستطلاع ما كتبت عن الموضوع قدر الإمكان في مجال تخصصه، والاطلاع على المعارف المتوفرة لتساعده على صياغة مشكلة بحثه وتحديدتها، والتي تنقله من الضلالة إلى الهداية مصداقًا لقوله تعالى: { وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ }¹²؛ ولهذا الحيرة مقبولة لأنَّ بعدها هداية وتعلُّم حكمة، ولا تتضح مشكلة البحث إذا لم يلمَّ الباحث بفلسفة الموضوع الذي يود دراسته، وتتضح فلسفة البحث بإجابة الباحث عن السُّؤال لماذا هذا الموضوع بالذات؟ ولماذا لم يختَر غيره؟

¹² الجمعة، 2.

فإذا كانت الإجابة واضحة في ذهن الباحث بارتباطها مع وضوح الأهداف والغايات المرجوة كان للبحث حكمة، وإذا كانت له حكمة، كان له موضوع ومعنى يستوجب البحث فيه، ونحن نتفق مع ما قاله دارون: "إنَّ تحديد المشكلات البحثية أصعب من إيجاد الحلول لها"¹³.

وعليه: وضوح الأهداف والفروض أو التساؤلات، وتوفّر الإمكانيات، ورغبة الباحث واهتماماته، وتحفيز المجتمع للبحّث يذلل المشاكل البحثية، ويحقق نجاحًا علميًا رائعًا، وهذا لا يعني أنّ كل مشكلة من المشكلات اليومية التي تواجه الإنسان تتطلب بالضرورة إجراء بحوث أو دراسات، ولكن المشكلات البحثية هي التي نتأجها تجيب عن طموحات عامة أو تُظهر إبداعات جديدة أو تُصحح ملاحظات وأخطاء أو تُعطي مؤشرات لبحوث ضرورية.

ويرى أرسطو المشكلة *problem* هي: (مسألة نظرية أو علمية يجادل فيها ولا يوجد بالنسبة إليها رأي واضح). حيث يكون الرّأي الواضح بعد إخضاعها للبحث والتقصي الدقيق، الذي يُمكن من معرفة العلل والأسباب والمتغيرات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بظهورها على السطح الاجتماعي أو الإنساني، وعندما تخضع المشكلة للبحث والدراسة العلمية تصبح في ميادين المعرفة ومراكز البحوث موضوعًا بين أيدي البَحّث، فتُرسَم لها الخطط وفقًا لِمَا وراءها من أهداف ومقاصد وترصد لها الميزات وتحدّد الإمكانيات اللازمة لدراستها أو البحث في أغوارها، ولكي تُسِر أغوار المشكلة علميًا يجب أن تصاغ لها الفروض العلمية التي تُمكن الباحث من اكتشاف العلاقات بين المتغيرات والأسباب والعلل التي كوّنتها أو أظهرتها إلى حيّز المشاهدة والملاحظة بعد أن كانت في حالة كمونٍ وسكونٍ.

¹³ R. Merton, Notes on problem finding in sociology in 'Sociology today', 6-1959. p. 4.

المشكلة: هي التي لم يتم التعرّف على حلولها بعد، وهي التي ستظل باقية إلى أن يتم بلوغ المعالجات الموضوعيّة، وقد تكون مشكلة طبيعيّة كما هو حال البراكين وانتشار الآفات والفيروسات الضارة وما يترتّب عليها من عدوى إن لم يتم التحصين، وقد تكون اجتماعيّة كما هو حال سوء التوافق وعدم التكيّف والتفكك الأسري والصراعات القبليّة والطبقيّة، وقد تكون إنسانيّة كما هو حال الحروب والمجاعات وما يترتّب عليها من اتخاذ مواقف سلبية من تعصّبات وانحيازات أو دمار وهجرات بشريّة مع انتشار الجوع والفقر.

وعندما تخضع المشكلة للبحث تستوجب تحديدًا دقيقًا لبعدها الموضوعي (أبعاد الموضوع هل هي ذات أبعاد سياسيّة أم اجتماعيّة أم اقتصاديّة أم نفسيّة أم متداخلة بين هذه المتغيّرات وغيرها من المتغيّرات التابعة والمستقلة الأخرى)، وهي كذلك تستوجب تحديدًا مكانيًا (المكان الذي تمتد فيه المشكلة أو تنفّس، بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر)، وكذلك تستوجب تحديدًا زمنيًا (تحديد الزّمن الذي ظهرت فيه والمجال الزّمني أو الفترة الزمنيّة التي ستخضع للبحث).

تقع كل مشكلة في دائرة الممكن (المتوقّع وغير المتوقّع) وفي ذلك يكون (لكلّ مشكلة حلّ) أي: إنّ المشكلة تحت سيطرة الحلّ الذي قد تكون معطياته في صياغة متغيّرات الفرض المتوقّع، أو تكون في صياغة متغيّرات الفرض غير المتوقّع¹⁴.

ومن مشكلة البحث يصاغ موضوعُ للبحث والموضوع هو ما يشغل بال البَحّاث ويجعلهم يولون اهتمامًا منظمًا ويدخلهم إلى ميادين الحيرة ويخرجهم منها إلى ميادين المعرفة الواعية. والموضوع قد يكون على مشكلة أو له مشكلة، وقد يكون لظاهرة طبيعيّة أو عقليّة أو اجتماعيّة، وقد يكون تطلعيًا لصناعة المستقبل الأفضل وفقًا لما يُشبع الحاجات المتطوّرة؛ ولذا فإنّ تحديد الموضوع وفقًا لمتغيّراته وامتداداته

¹⁴ عقيل حسين عقيل، الموسوعة القيمية لبرمجية الخدمة الاجتماعية، الوحدة الأولى مصطلحات ومفاهيم، منشورات جامعة الفاتح، الشركة الدولية للطباعة، الطبعة الأولى، 2007م، ص 137.

يجعله في متناول البحث الموضوعي، سواء كانت هذه الامتدادات اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية أم نفسية أم ذوقية أم ثقافية، ومدى تأثيرها على الفرد والجماعة والمجتمع في الأسرة أو المدرسة أو في ميادين العمل وأماكن الترفيه وممارسة المناشط الحرة؛ ولهذا ينبغي أن يحدّد الباحث أو الدارس معالم بحثه حتى لا يكون موضوعه مجرد توهم ليس إلا.

ولهذا فالموضوع يتكامل بمتغيراته وبعلمه ومسبباته وبما يكمن فيه من معضلات وحلول وبما يحتويه من قيم وما يؤدي إليه من مكاسب ومعالجات الناس في حاجة إليها سواء على المستوى الفردي أم الجماعي أم الاجتماعي.

وفي الموضوع مثلما تكمن المشكلة يكمن الحل؛ ولذا منه يستمد الباحث أهمية بحثه، وأهداف بحثه، وفروضه أو تساؤلاته ومنهجه وأدواته البحثية التي على ضوءها تصاغ الخطط البحثية بكل موضوعية.

ولذلك فكثير من الظواهر تُدرس وكثير من المشاكل والإشكاليات تُبحث؛ ولهذا فإشكاليات البحث كامنة خلف ما تتركه من آثار سلبية أمّا الظاهرة phenomenon فهي ما ليست بخافية بأثر طبيعي أو عقلي أو اجتماعي، فالخسوف والكسوف والزلزلة والبراكين والتصحر ظواهر طبيعية، والنبوغ والتفوق العلمي والإبداع والاختراع والإيمان والكفر ظواهر عقلية، وهكذا الزواج والطلاق والتعاون والتفاعل والمشاركة والوحدة والاندماج والفساد والجريمة والانحراف ظواهر اجتماعية.

إذن: الظاهرة يمكن أن تكون ذات أثر موجبٍ ويمكن أن تكون ذات أثر سالبٍ، وقد يترتب على الظاهر ظواهر أخرى، فعندما يكون الفساد هو الظاهرة فقد تترتب عليه ظاهرة الشخصية، والنفاق، وسوء الإدارة، والتفكك الأسري ما يجعل الفعل السالب في حالة تجزئة، وقد يترتب على ظاهرة الفساد ظواهر ذات أثر موجبٍ؛ وذلك عندما تتكون الجماعات الرافضة لهذه الظاهرة مما يجعل ردود الأفعال

تؤدّي إلى الالتزام الديني والخلقي فتظهر التنظيمات الرافضة والمقاومة لظاهرة الفساد وتتسع دوائر المقاومة حتى يصبح الإصلاح هو الظاهرة الأهم والأعظم.

ومن ثم فإن لكل ظاهرة ماهية ودلالة بما تتكون وبما تُستقرأ وتُبحث؛ ولذا لا وجود لأيّ ظاهرة إلا بمبرراتها العلميّة والمنطقيّة التي بها يتم التعرّف عليها.

والظاهر هو ما ليس بكامنٍ ما يجعله خاضعاً للملاحظة والمشاهدة والتعرّف عليه بشكل مباشر أو غير مباشر؛ ولذا فالمعلومة الظاهرة تُسهم في تحلل ظواهر من بعدها، وهكذا تُحلل المعلومات وفق البيانات المشاهدة، والملاحظة والمحسوسة، سواء أكانت سلوكاً أم شكلاً، أم كما، أم فعلاً، والظاهر هو الذي يتم التوقّف عنده من أجل التعرّف عليه، ومع ذلك ليس كل ظاهر واضحاً، بل معظم الظواهر تحتاج إلى توضيح، سواء أكانت ظواهر طبيعيّة أم اجتماعيّة، والتوضيح هو تبيان ذلك الظاهر بما ظهر به عن الكامن، وبما ظهر عنه من أفعال، أو أقوال، أو إنتاج، فالإنسان قيمة كامنة في الإنسان الشّكل، وهكذا السلوك تصرف ظاهر من الشّكل الذي له كامن.

الظاهر هو الذي لم يعد مخفياً عن المشاهدة والملاحظة ما يجعله بيّناً للمعاملة والتعامل الموضوعي، وهو الذي من وراء ظهوره غاية، ما يجعله قابلاً للامتداد والحركة ويتجسّد في السلوك والفعل بالنسبة إلى ما يتعلّق بالحياة البشريّة؛ ولهذا فالظاهر ما ليس بكامن، والعلاقة بينهما كالعلاقة بين النية والفعل، فالنية ساكنة كامنة إلى حين تتوافر معطياتها فتتمتد من حيز سكونها إلى الظهور في الفعل والسلوك، ومثل: النواة التي فيها تكمن النخلة التي عندما تغرس النواة في التربة المناسبة لنموها تظهر النخلة منها للمشاهدة والملاحظة وتنتهي النواة وتصبح هي الأخرى محمولة (كامنة) في النخلة عندما تثمر.

وعليه: فالإنسان كشكل ظاهر يصعب الحكم عليه بأنه خيرٌ أو شريرٌ إلا بعد التعرّف عليه عن قرب بالمشاهدة والملاحظة والمشاركة، وكثيراً ما يكون الظاهر نتيجة للكامن، ووسيلة للتعرّف عليه؛ ففي التحليل النفسي يكون الظاهر وسيلة للتعرّف

على الكامن، ويكون الكامن غاية لإصلاح الظاهر؛ ولهذا يتم التعرف على الكامن بالظاهر، ويتم إصلاح الظاهر بإصلاح الكامن؛ فالسلوك كظاهر، قد يكون أمام المشاهد سويًا، أو مثاليًا، أو فيه القدوة، ولكنّه في الواقع قد يكون غير ذلك، فالابن، أو الابنة كثيرًا ما يكونا أمام أسرتهما، وبخاصة الوالدين، على حُلق والتزام وأدب، ولكنهما في حقيقة الأمر قد يكونا غير ذلك من ورائهما، فمن خلفهما قد يقومان بأكبر الانحرافات السلوكية، وعندما يتم إبلاغهما (إبلاغ الأبوين) بأن أحد أبنائهما منحرفٌ مع الاتجاهات السلبية، فإنهما قد يفورا رافضين وبغضب هذا الإدعاء، مع أنّه الحقيقة؛ ولذلك الحكم بالظاهر على الظاهر قد لا يؤدي إلى الصواب، والظاهر قد يكون شكل وصورة، وقد يكون قولًا أو سلوكًا، ولكل منهما خطوات ينبغي أن تراعى في تفصي الحقائق. في العلوم الطبية والتحليل النفسي لا يتوقف الطبيب أو الأخصائي النفسي والاجتماعي عند المشاهد والظاهر إلاّ باعتباره نقطة الانطلاق لبداية الدراسة، أو التشخيص، أو العلاج؛ لأنّ الحكم على الظاهر بمشاهدته ووصفه، أو تحليله وكأنّه غاية في حد ذاته، قد لا يؤدي إلى نتائج علمية، يمكن الاعتماد بها والاعتماد عليها، والظاهر قد يكون مشاهدًا، وقد يكون محسوسًا (ملموسًا ومدركًا) مثل ارتفاع حرارة المريض التي باللمس يتم التعرف عليها، وعند قياسها يمكن تحديدها بدقة، ولكن الذي يود أن يعرفه الطبيب، أو الأخصائي النفسي والاجتماعي هو معرفة الأسباب التي تكمن ورائها، وعند مشاهدة الطبيب أو الأخصائي النفسي والاجتماعي المريض مُصفر الوجه، هل يتوجهوا إلى معالجة الاصفرار الظاهر؟ أم إلى البحث عمّا يكمن وراءه من علل، وأسباب؟ لذلك يكون الاصفرار كظاهر مؤشّرًا إلى البحث عن كامن، لأنّ الاصفرار مسبب، وبما أنّه مسبب، إذن: لا بدّ وأن تكون له أسباب، ومسببين له؛ ولذلك قد تكون الأسباب هي الأخرى ظاهرة بعد التعرف عليها، كأن يكون سبب الاصفرار هو مرض عضوي لا قدر الله في الكبد، أو المرارة وغيرها من المسببات الظاهرة، وقد يكون السبب غير ظاهر، كأن يكون سبب اصفرار الوجه هو الخوف من الامتحان، أو من نتائج مترتبة

على ارتكاب فعل يعاقب عليه الوالدين والقانون أو المجتمع أو نتيجة مواقف قد تُعرّضه إلى الهلاك، وهو لم يستطع اتخاذ قراره بحريّة حياها، مثل: الجندي في جبهة القتال الذي تصدر له أوامر دخول المعارك، دون أن يكون له رأي أو حتى وجهة نظر في ذلك.

بناء على ما تقدّم: فإنّ إشكاليّات البحث كثيرة ولا يمكن أن تنتهي؛ ولهذا البحث لا ينقطع فمهما تطورت المشاكل وتعددت تطورت في مقابل ذلك أساليب البحث العلمي وطرقه ومناهجه وأدواته الممكنة من البحث وحلّ الإشكاليّات البحثيّة.

حدود البحث:

حدود البحث هي المعالم الواضحة لبداية البحث وفترة امتداده ونهايته وما يحتوي عليه من مصادر بشريّة وإمكانات مادّيّة ومصادر علميّة وميدان لإجراء البحث وإشكاليّة أو مشكلة تستوجب البحث.

فالباحث وأيّ باحث لا يمكن له أن يبحث في كل شيء؛ وذلك لأنّ الأشياء متداخلة في قضاياها وظواهرها ومواضيعها وعلومها ومعارفها وثقافتها وحضاراتها ومشاكلها ومتغيّراتها؛ لذا وجب على الباحث أن يحدّد معالم حدود بحثه وإلاّ سيجد نفسه يبحث في مواضيع وقضايا لها بداية وليست لها نهاية، مما يتطلّب منه أن يحدّد الآتي:

1. أن يحدّد مجتمع بحثه إن كان مستهدفه بالبحث الشّامل.

2. أن يحدّد عيّنة بحثه بعد أن يحدّد المجتمع الذي سيتم أخذها منه تناسبياً سواء أكانت طريقة الاختيار عشوائية، أم منتظمة، أم عمدية (بالخبرة)، أم ساحيّة، أم طبقية أم فئويّة.

3. أن يحدّد المكان الذي يستهدفه بالبحث فهل هو قرية صغيرة أو مجموعة قرى، أم أنّه مدينة، أم مجموعة مدن، أم أخرى غير هذه وتلك؟

4. أن يحدّد الزّمان الذي يستهدفه بالبحث أي: يحدّد المحتوى المستهدف من قبله بالبحث خلال فترة زمنيّة واضحة البدايات والنهايات.

5. أن يحدّد ميدان بحثه أو مجتمع بحثه والفئة المستهدفة منه بالبحث مع ذكر المستثنى منه عمدًا بمبررات موضوعيّة.

6. أن يحدّد موضوع بحثه في أيّ إشكاليّة تكمن مرتكزاته ليكون تحديد المجتمع أو العيّنة والمكان والزّمان كل منها متوافقًا مع أهداف البحث وفروضه أو تساؤلاته.

7. أن يحدّد الباحث الفترة الزمنيّة المتوقّعة لإنجاز البحث أو أن يضبط حدود بحثه بما يتوافق مع الفترة المحددة للبحث كما هو الحال لدى طلبة الدراسات العليا بمرحلي الماجستير والدكتوراه المحددتين بفترة زمنيّة حتى لا يجد نفسه أمام موضوع نهاياته لا تتطابق مع الفترة الزمنيّة المحددة لإنجاز كل واحدة منهما.

أهداف البحث العلمي:

الأهداف أولويّات معرفيّة قابلة للإنجاز، ولا تكون إلّا عن وضوح رؤية أو خطة أو استراتيجيّة، وتكمن مقاصد من ورائها، سواء أكانت مقاصد شخصيّة، أم وطنيّة، أم إنسانيّة، وهي: قابلة للتحديد والإنجاز حسب الجهد، والإمكانات المتاحة. إنّها المدى الممتد من الرّغبة إلى المأمول، ولا تحدّد السياسات، والاتجاهات العلميّة والفكريّة إلّا بها، ولا يتم الإنجاز المصنّف القابل للقياس إلّا بوضوح رؤية من حدّدها.

فالأهداف هي ذلك المرجو إنجازًا سواء أكان الإنجاز بحثًا علميًا أم عملاً أم أيّ مقصد من المقاصد المعلومة؛ ولهذا فالأهداف تحدّد بوضوح ودقة؛ لتكون مرشدة لمراميها.

فالأهداف هي التي تحدّد وفق الإمكانيات من قبل الذين يأملون إنجاز ما يمكن إنجازه علمًا أو معرفةً أو بناءً وإعمارًا وصناعة مستقبل، وهي لا تكون محدّدة إلا بعد وضوح رؤية تجاه ما يجب الإقدام عليه؛ ولهذا فالصراع بين بني آدم لن ينتهي بين البناء زُقيًا، والهادمين له انحدارا، ما لم يضع الجميع نصب أعينهم أهدافًا قابلة للإنجاز، من ورائها أغراض قابلة للتحقق، وغايات يجب أن تُبلغ، ومأمولات يتمّ نيلها.

وعليه:

إنّ تحديد الأهداف يُمكن من إنجازها بنتائج وحلول موضوعيّة، ويوجّه الباحثين إلى ما يمكن إنجازه دون إضاعة للوقت أو الجهد، ودون أيّ إهدار للإمكانيات، وهي تلفت الباحثين والعاملين على إنجازها إلى أهمية الموضوع أو القضية التي هم يعملون أو يضحّون من أجلها.

والأهداف ليست أمنيات، بل هي المرشد الحقيقي للباحثين في ميادين البحث العلمي، والسّاعين إلى الارتقاء مهنة وعلمًا ومعرفة وإنتاجًا وحرقة؛ ولهذا فلا يمكن أن تنجز المهام والأعمال والخطط والاستراتيجيات على أيّ مستوى من المستويات الفرديّة والجماعيّة والمجتمعيّة وأيّ مستوى من المستويات السياسية والاقتصادية والمعرفية ما لم تحدّد لذلك أهداف قابلة للإنجاز.

ودائمًا عندما تحدّد الأهداف تصبح رؤية المحدّدين لها واضحة المرامي والأغراض، وفي المقابل من لا يتمكّن من تحديد أهداف بحثه أو سياسته أو تنظيمه فلن يستطيع أن ينجز شيئًا يمكن أن يكون على الأهمية المرجوة¹⁵.

إذن: الهدف هو الواضح البين للملاحظة والمشاهدة والإدراك، وهو الذي يُمكن تحقيقه، وهو كلّ شيء يحدّد ويتم التوجّه إليه حتى يُنجز، وهو الذي كلّما

¹⁵ عقيل حسين عقيل، الخدمة الاجتماعيّة مفاهيم ومصطلحات، المكتبة المصرية، القاهرة،

2018م، ص 255.

توجهت إليه ودنوت منه اقترب إليك؛ ولهذا فالأهداف يتم الوصول إليها مباشرة دون وسائط.

والأهداف تحدّد بدقّة وتزداد وضوحًا بطي المسافات الحائلة بينها وبين مستهدفها؛ فالصياد على سبيل المثال: لا يرمي صيّدته (هدفه) إلا بعد ظهورها بوضوح أمام نظره دون حائل؛ وذلك بعد أن يُسدّد تجاهها عن قصد وإصرار، وبعد دراية بالإحداثيات التي تجعلها في مدى الرّماية.

في الزّمن الماضي كانت الأهداف تحدّد عن قرب وبالعين المجرّدة كالصياد وصيدته، أمّا اليوم في عصر التقنية فالأهداف بعد أن تحدّد بوضوح عن طريق الأقمار الاصطناعيّة تُرمى بالصواريخ العابرة للحدود؛ ولذلك مع أنّ الهدف يوضع في مواجهة مستهدفه بالرّماية أو الانجاز، فإنّ هذه المواجهة قد لا تكون وجهًا لوجه.

في غزو العراق كانت جميع المعسكرات أهدافًا محدّدة من قبل الخصم المعتدي، ومعظمها دُمّرت عن بعد بالرّماية الصاروخية، وبعد دخول القوات الغازية أرض العراق بدأت المواجهات بين المقاتلين كأهداف مباشرة، ما جعل الأهداف تقترب من الإنجاز كلّما دُمّر معسكر، أو قتل جندي؛ ولذا فإنّ المعسكرات وأماكن انتشار الجنود والمقاتلين تعدّ أهدافًا بالنسبة إلى المتحاربين.

والأهداف في البحث الاجتماعي هي التي تحدّد وتصاغ بكل وضوح وتحمل في محتواها مضامين الموضوع الذي تُصاغ له الفروض والتساؤلات على ضوءها، وهي التي تُنجز بإتمام البحث في الموضوع أو المشكلة المحمولة فيها؛ ولذا تُقوّم رسائل الماجستير والدكتوراه والمشاريع البحثيّة بما تحدّده من أهداف ومدى إنجازها؛ ولهذا فالأهداف تحدّد، ويتم الإعلان عنها، ويتم الإقدام على إنجازها أوّلًا بأوّل، ففي غزو العراق أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية صراحة عن أهدافها وحددتها بكل وضوح في إسقاط صدام حسين، والقضاء على حزب البعث في العراق، وإقامة حكومة بديلة، ولقد أنجزت هذه الأهداف المحددة وفقًا لما هو مُعلن مسبقًا.

في طرق البحث إنجاز الأهداف يدلُّ على إنجاز المهمة البحثية التي تفتح آفاقاً جديدة أمام البَحَّاث للتطوير والتعرّف على الجديد واستكشافه ببحوث أخرى، ولكن الذي حدث في العراق أنجزت الأهداف والقوات الأمريكية وقوات التحالف لم تخرج من العراق، ما يدل على أنّ لهم أغراضاً لم يعلنوا عنها صراحة من وراء إنجازهم لتلك الأهداف المحددة.

الغرض: purpose

الغرض: هو الذي يترتب وجوده وتحقيقه بعد إنجاز الهدف، فهو لم يكن مباشراً المواجهة كما هو حال الهدف، بل إنّه المترتب عليه؛ فالباحث الذي يتم بحثه بإنجاز أهدافه البحثية المعلن عنها تُجاز رسالته بعد مساءلة موضوعية عن أهدافه وعلاقتها بالنتائج التي بها أتم بحثه أو رسالته، ولا يُطلب منه من قريب ولا من بعيد أن يفصح عن غرضه من وراء هذا الإنجاز العلمي؛ وذلك اعترافاً بأنّ ما يوجد من أغراض من وراء الأهداف البحثية هو متعلق بخصوصية الباحث وظروفه وأمانيه التي يود أن يتوجّه إليها بعد ذلك، وهذه ليست من اختصاصات المشرفين أو المقيّمين للبحث، إلا إذا كان أحدهم فضولياً، ومع ذلك قد لا تقال له الحقيقة من قبل الباحث، وهذه من حقه دون غيره.

وبما أنّ البحوث العلمية تُنجز بإنجاز أهدافها؛ إذن: الأغراض المترتبة عليها متى تتحقق؟

إنجاز رسالة الماجستير أو الدكتوراه بالنسبة إلى الباحث والمشرف عليه هي هدف يؤهله لأن يعمل في ميادين التخصص الدقيق ويفتح أمامه فرص العمل في مجالات تخصصه، وسيظل الغرض معلقاً إلى أن يتمكن المتخرّج الذي أجزت رسالته وأعلن عن نيته الإجازة العالية أو الدقيقة بحصوله على فرصة عمل ومباشرته؛ لذلك يعد تحقيقاً للغرض الذي كان محتفياً وراء نيته الإجازة الدقيقة الدكتوراه (الهدف).

وهكذا على سبيل المثال: عندما تشبُّ الحروب بين دولتين فإنَّ قوات كل منهما تُعد هدفًا للدولة الأخرى، ما يجعل كل منهما يستهدف المعسكرات وأماكن انتشار المقاتلين، وأماكن تخزين الأسلحة، وقوات الإمداد الداعمة، ومراكز القيادة؛ ولذا كلما دُمِّر معسكرًا أنجز هدفًا. وقد يتساءل البعض: لماذا تُستهدف المعسكرات وأماكن تخزين الأسلحة ومراكز الذخيرة والقيادة بالتدمير أو الاحتلال؟ فتكون الإجابة: من أجل إضعاف الخصم وهو الغرض من وراء تدمير أو احتلال المعسكرات، أمّا الغاية فشيء آخر.

الغاية: aim

الغاية نتاج الفكرة بعد استقراء واقع، وهي لا تكون إلا مترتبة على تحقيق غرض مترتب على إنجاز هدف، أي: لو لم يرسم الإنسان أهدافًا له، ويقدم على إنجازها، فلا يُمكن أن تتحقق له أغراض، وهذا يعني: لو لم تكن للإنسان أغراض معيّنة وراء الأهداف (سابقة عليها)، ما كانت له أهداف واضحة محدّدة، وفي الوقت ذاته لو لم تكن له غايات بعيدة المنال، ما كنت له أغراض قابلة للتحقق.

إذن: الغايات بعيدة المنال مولود الفكرة أولًا، ثمَّ الأغراض القابلة للتحقق ثانيًا، ثمَّ الأهداف القابلة للإنجاز ثالثًا، هكذا الفكرة تولد الفكرة، أمّا من حيث التطبيق فالأهداف أولًا، ثمَّ الأغراض تتحقق، ومن بعدها الغايات تُبلغ.

ومع أنَّ الغايات بعيدة المنال تبلغ، لكنّها لم تكن النهاية كما يظن البعض، بل من وراء الغايات البعيدة مأمولات لا بدَّ أن يتمَّ نيلها؛ ولتبيان ذلك، أقول:

الغرض تدفعه الفكرة رغبة ومطلبًا تجاه ما يحقّق الارتقاء، أمّا الغاية فتدفعها الفكرة بما يحقّق المكانة والمنزلة، أي: إنَّ في الغاية الطموح يتمدّد إلى نيل المكانة رفعة.

والغاية هي: ذلك الشيء البعيد الممكن من بلوغ المأمول، ولكن بلوغ المأمول لا يعني نيته، فعلى سبيل المثال: عندما يكون هدفك الحصول على المؤهل العلمي لدكتوراه، فلا بدّ لك من التعليم حتى تتخرّج، وحينها يصبح هدفك قد أنجز، والسؤال: لماذا أنجزت هذا الهدف عزيمة وإصراراً؟ فالإجابة عنه تُظهر الغرض الذي لا يعرفه إلا من أنجز هدفه بالحصول على الدكتوراه جدارة، أي: إنّ الغرض لا يكون إلاّ محتبماً خلف الهدف المنجز، وليكن افتراضاً: أنّه بغرض الحصول على فرصة عمل ذات دخلٍ لائق، هذه الإجابة المفترضة تتطلّب طرح سؤال آخر: وما الغاية التي وراء حصولك على فرصة عمل مُجدية الدخل؟ الإجابة هي الأخرى لا يعرفها إلاّ الذي أنجز هدفه وأوضح غرضه، ولتكن افتراضاً: الترقّي في دواليب الدولة حتى بلوغ المستويات القيمة الممكنة من بلوغ المكانة، أي: إنّهُ أصبح على أعتاب نيل المكانة، ولكن لم ينالها بعد (إنّها مرحلة الانتظار أقدميّةً أو زمنًا). ومن ثمّ يولد سؤال آخر: وما هو المأمول؟

فروض البحث العلمي: hypothesis

تصاغ الفروض العلميّة في حالة توفّر جزءٍ من المعلومة وفقدان جزءٍ منها، والفرض هو تخمين مبدئي يتضمّن متغيّرين أو أكثر ويشير إلى نتيجة في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع.

وفي صياغة الباحث لفروض بحثه يرى ديكارت ألاّ يغفل عن الآتي:

1. يجب أن يكون في كل فرض شيء مجهول، وإلاّ لكان البحث عبثاً ليس إلاّ. فلو كان كل ما في الفرض معلوماً لما كان هناك داعٍ لإجراء البحث.
2. يجب أن يتحدد هذا المجهول على نحوٍ ما وإلاّ لن نستطيع التوجه إليه دون غيره بالبحث والتفحص؛ مما يستوجب صياغة الفروض والتساؤلات صياغات احتماليّة غير قطعية وفقاً لدائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع.

3 . هذا المجهول لا يمكن أن يتعين إلا بواسطة شيء معلوم حتى لا تكون الفروض فاقدة للسند الموضوعي لها على أرض الواقع.

وإلى جانب ما تم ذكره، يجب ألا يغفل الباحث في صياغة فروض بحثه عن الآتي:

1 . ينبغي ألا تصاغ الفروض على إثبات المثبت؛ كأن يحدد الباحث فروضه على الرق في الإسلام؛ فهذا الأمر نتائجه معروفة مسبقاً، ولن يصل الباحث فيه إلى الجديد ما لم يربط ذلك بمتغيرات أخرى تابعة، ولتكن ذات علاقة بدين غير الإسلام؛ فالفروض في أساسها تصاغ لإثبات ما لم يسبق إثباته من قبل.

ولهذا فالفرض لا يصاغ للمثبت، بل يصاغ لما يود إثباته، وإذا ما تم الإثبات، وتحقق التجريب والمنفعة رُسِخت القوانين، وُبُنيت النظريات وصيغت المناهج التي بها تُفكك المعلومة أو تتركب.

2 . ينبغي أن تصاغ جميع الفروض على قاعدة: (أن لكل مشكلة حلًا في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع)، وإذا لم ينطلق الباحث من هذه القاعدة فلا يمكنه صياغة فروض خاصة بالموضوع، ولن يتحفَّز لتحقيق أهداف وبلوغ نتائج أو التمكن من اكتشاف القوانين والنظريات التي تمد بالجديد المفيد والنافع.

وعليه: فالفرض دائماً في حاجة لمن يعمل على إثباته، أو نفيه، أو بطلانه؛ ولهذا فهو دائماً في دائرة الممكن.

بناء على ما تقدّم: لا ينبغي أن تكون الفروض (قطعية) بل ينبغي أن تكون (احتمالية في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع)؛ وذلك لأنَّ القطعي مثبت أمّا الشكّي فمحمّطل.

وتتضمن الفروض في محتواها قراراً مبدئياً لحلّ مشكلة، أو محاولة لحلها، أو إيجاد معالجات لمعضلة من المعضلات التي تعيق العلاقات الاجتماعية أو تعيق الإنتاج

أو الإدارة أو المهنة والحرفة أو تحول بين المرء وتكليفه أو توافقه الاجتماعي والنفسي أو لتحسين وتجويد تقنية من التقنيات وغيرها كثير؛ ولهذا تعد الفروض مهمة للبحث كأهمية العمود الفقري لجسم الإنسان من خلال انتظام البحث في فروضه الذي يشابه انتظام الجسم والتفافه على عموده الفقري.

الفروض العلمية: تحمل أبعاد الموضوع فيها، وتعد تفسيراً مبدئياً له (للموضوع أو للظاهرة قيد البحث) أي: إنَّها تحمل مضامين التفسير من خلال تحليل علاقاتها ومستهدفاتها لكي يتم التأكد من إيجابية الإثبات أو سلبيته أو بطلان الفرض بالنتائج المتوصل إليها، ويكون دور الباحث اكتشاف هذه الأبعاد وتبيانها للآخرين لأجل أن يعرفوا أهميتها وأهمية الفروض في تجميع المعلومات وتحليلها وتشخيص الحالات وبلوغ النتائج وتفسيرها؛ وذلك بالوقوف عن وعي على حقائق كانت مجرد افتراضات.

ولذا؛ فالفرض العلمي هو الذي تكون من ورائه حكمة ودلالة ومعنى، ويكون له بعدٌ علميٌّ ومنهجيٌّ، ويحقق نتائج تهم الذين أجري البحث من أجلهم.

ولأنَّ الفروض احتمالية قد تصدق تخميناتها وقد لا تصدق، وبالتالي لا يعدُّ العمل بها إلا في ضوء ما تحقَّقه من نتائج؛ ولهذا يُعدُّ العمل بها مشروعاً مبدئياً يقرره الباحث، ويصوغه بوضوح؛ لكي يتمكن من تتبُّع خطوات منهجية منظمة تُمكنه من إثباته.

ومع أنَّ للفروض أهمية كبرى تجعل الباحث ينتهج طريقاً بحثياً عن وعيٍ وانتباه وتنظيم رفيع في أفكاره وتسلسلها العلمي والمنطقي، فإنَّه ليس بالضرورة أن تكون لكل بحث من البحوث العلمية فروض؛ فإذا طلب منا القيام ببحث للتعرف على المراحل التي تمر بها أسعار السُّوق للمنتجات المحلية فإنَّ ذلك لا يتطلَّب بالضرورة وضع فروض والتأكد منها، وهكذا في مجال البحوث الاستطلاعية والبحوث المسحية البسيطة.

توضع الفروض للتأكد من العلل والأسباب التي تكون وراء الظاهرة (قيد البحث) للوصول إلى معرفة الحقائق والعمل على تفسير نتائجها، واستنباط الحلول المناسبة لها.

وبما أنّ الفروض تتضمن في محتواها متغيّرات، فإنّ المتغيّر الواحد قد يأخذ قيمًا مختلفة، ويمكن ملاحظة التغيّرات التي تطرأ على قيمه أو السلوك المستهدف منه، وقد يأخذ المتغيّر الواحد قيمتين فقط كالنوع مثلاً: (ذكر أو أنثى)؛ ولأنّ المتغيّرات ألفاظ ورموز ذات دلالة بما تتضمنه من معاني ومعارف فتكون الفروض هي العلاقة بين المتغيّرات المستقلّة والتابعة والدخيلة والمتداخلة في مشكلة البحث أو إشكاليته.

فإذا افترضنا إنّه: (كلّما ارتفع المستوى الثقافي، تحسّن المستوى الصّحي).

إذن: هذا الفرض اشتراطي فإذا ثبت هذا الشرط كان الفرض صادقًا، وإذا لم يثبت البحث تحسّن المستوى الصحي بسبب ارتفاع المستوى الثقافي، فيكون الفرض خاطئًا مما يدعوا إلى إعادة صياغته من جديد وحسب ما توصل إليه الباحث من نتائج، وكذلك إذا افترضنا أنّه: (كلّما ارتفع مستوى الدّخل ارتفع مستوى التعلم)؛ فإنّ هذا الفرض هو الآخر اشتراطي، أي: إنّه اشترط ارتفاع المستوى التعليمي بارتفاع مستوى الدّخل، ولكن يجوز أن يثبت البحث بطلان هذا الفرض مما يجعلنا نقول: ليس كلّ تخمين صادق (ليس كل فرض صادقًا)؛ لأنّه لو كان كل فرض صادقًا لما كان لنظريّة الاحتمالات وجود، وما كان بين أفراد المجتمع كاذبون أو صادقون أو أنّهم على غير بيّنة.

وتتضح الفروض عند الباحث باكتمال الإطار النظري الذي يستمدّ من النظريّات العلميّة وفقًا لمجالات التخصص؛ ولهذا يُعدّ الإطار النظري هو الخلفيّة العلميّة التي تسند الإطار العملي أو المعياري بالحقائق والحجج من مصادرها الفكرية والمعرفية التي تدلّ على وضوح الموضوع في ذهن الباحث أو الباحثين؛ ولهذا يجب على الباحث أن ينطلق من خلفيّة علميّة واضحة؛ لكي يصوغ فروضه بدقة ووضوح

متميّزين وهو يؤسس قاعدة علمية متينة يستند عليها في تناول القضايا العلمية وفقاً لأهداف بحثه وفروضه أو تساؤلاته الموضوعية.

فإذا قسم الباحث بحثه إلى جزأين:

1 . جزء نظري.

2 . جزء ميداني أو معياري كما هو حال البحوث التي تخوض في مجالات القيم التي تُستخدم فيها المقاييس العلمية التي تسندها الوسائل الإحصائية وأساليب عرضها للمعلومات المحللة والنتائج المتوصل إليها.

ولذا؛ فالبحث المتفرع إلى جزأين: نظري، وميداني، أو عملي أو معياري ينبغي أن تكون صياغة فروضه مجسدة للعلاقة بين الإطار النظري والعملي أو المعياري أو الميداني فعلى سبيل المثال: (كلّما قل دخل الرجل قلت فرص العمل أمام المرأة)، هذا الفرض قابل للإثبات وقابل للبطلان وذلك باستكمال البحث في الإطارين: (النظري والعملي) فإن وصل الباحث إلى النتيجة الآتية: (إنَّ فرص العمل تزيد أمام المرأة عندما يقل دخل الرجل)، إذن: نتيجة البحث قد أبطلت الفرض؛ ولهذا ينبغي للباحث أن يصوغ الفرض البديل الذي أثبت بالبحث، وهذا لا يعني أنّ البحث لا قيمة له، بل أنّه على الأهمية التي بها تم استبدال الفرض الرئيس الذي أبطلته نتائج البحث المتوصل إليها بالفرض البديل.

فتكون صياغة الفرض البديل الذي حلّ محلّ الفرض الرئيس على النحو الآتي:
(كلّما قل دخل الرجل قلت فرص العمل أمام المرأة).

وعليه: يصبح الفرض البديل بعد إثبات بطلان الفرض الأوّل الفرض الرئيسي أو الأساسي في البحث، وظهور مثل هذا الفرض لم يكن غريباً بل إنّهُ مألوف في العلوم بشكل عام الطبيعية والاجتماعية والإنسانية؛ ولذلك يُعدّ البحث الميداني في مثل هذه الحالة تصحيح لفرض نظري، ونحن سبق وأن قلنا: إنّ الفرض هو تخمين

مبدئي، ولن يكون نهائياً إلا بعد تجميع البيانات وتحليلها والوصول إلى نتائج واضحة ومحددة.

ولذا فإنَّ أساليب البحث من حيث الهدف تنقسم كما يقول الدكتور سمير نعيم إلى قسمين:

القسم الأول:

"يهدف إلى التحقق من صدق أو خطأ فرض معين، ويتّضح هذا النوع في الأسلوب التجريبي.

القسم الثاني:

ويهدف إلى التوصل لفرض يمكن التحقق منه في دراسة تالية أو لوصف حقائق قائمة"¹⁶.

ويتّضح هذا النوع في الأسلوب الاستطلاعي والوصفي، إلا أنَّ اتباع المنهج التاريخي يُمكن الباحث من الاستفادة من هذين الأسلوبين الواردين في القسم الأول والثاني.

الفرض العلمي يُعدّ مقدّمة من مقدّمات القياس، ونقطة البدء في كلّ برهنة وتحليل، وهو المنبع الأول لكل معرفة، أي: الفرض هو الذي يستخدمه الباحث في تقصي الحقائق¹⁷.

إذن: الفرض يرشد الباحث إلى أهدافه ويسترشد به في تبيان الحقائق من خلال انتظام البحث المؤسّس على الفروض الموضوعيّة، فالفرض هو الذي يحمل

¹⁶ سمير نعيم، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية. القاهرة: المكتب العربي للاؤفست، الطبعة الخامسة، 1992، ص 132.

¹⁷ عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة لأنجلو المصرية، 1975، ص 160.

البحث في أحشائه فمن الفروض تولد البحوث وتستمدّ القوّة والرّصانة، ومن البحوث تستنبط الفروض والتساؤلات، وهكذا كلّ بحث جديد يصبح قديماً باكتماله وخروجه إلى حيز الوجود، مما يجعل بحثاً أخرى قد تترتب عليه من أجل استكمال جوانب أخرى تتعلّق به، أو من أجل دحضه بالحقائق الجديدة، أو نتيجة إثارته لقضايا مهمّة قد تستفز باحثين آخرين في مجاله، أو في مجالات أخرى.

إذن: الفرض هو الخيط المنظّم للبحث، وينتسب الفرض للبحث كما ينتسب الخيط للمسبحة، أي: لا تنتظم حبّات المسبحة مع بعضها البعض ولا تظهر في شكل منظّم ما لم تنتظم في خيطها اللائق بها، والذي بدونه تصبح حبّات المسبحة متناثرة لا علاقة بينها، هكذا البحث لا يمكن أن تكون له وحدة بنائية تُظهره في شكله اللائق به وتميزه عن غيره من البحوث الأخرى ما لم تكن له فروض خاصّة به.

ولهذا؛ الفروض هي التي تُظهر وحدة البحث، والتي بدونها يكون الباحث مشتت الأفكار والمعلومات، فالفرض هو الذي يتمحور البحث عليه من البداية إلى النهاية بإطاره النظري والميداني أو المعياري، ويُعدّ الفرض بالنسبة إلى الباحث كالضوء بالنسبة إلى سائق السيّارة ليلاً، فالفرض يبيّن طريق الباحث اتجاه أهدافه كما يبيّن الضوء طريق السائق تجاه غاياته وهو يشق الظلمة، ويُعدّ الفرض تفسيراً مبدئياً للظاهرة أو المشكلة أو الإشكاليّة (موضوع البحث) من خلال الأفكار التي استوعبها الباحث عن الموضوع، والرؤية التي يعتقد إنّها تبرهن على علله وتحقق أهدافاً محدّدة على الوضوح.

وهناك صيغتان أخريان لصياغة الفروض هما:

1 . صيغة الإثبات:

وهي التي تثبت وجود علاقة موجبة أو سالبة بين المتغيرات الرئيسية في البحث، كأن يفترض الباحث: (توجد علاقة قوية وإيجابية بين الإدارة والإنتاج). فهذه صيغة الموجب، أمّا صيغة الإثبات السّالب تنصّ على: (وجود علاقة سلبية بين الإدارة والإنتاج).

2 . صيغة التّفي:

وتصاغ بأسلوب لا يثبت علاقة موجبة ولا سالبة، بل ينفي وجودها على الإطلاق بين المتغيرين الرئيسيين في البحث، كالصيغة التي تنصّ على: (لا توجد علاقة بين أسلوب الإدارة الذاتية، وأسلوب الإدارة الحكومية).

هذه فروض مبدئية يجوز أن تثبت مصداقيتها ويجوز ألا تثبت فتتفي، فإذا ثبتت كانت الفروض صادقة وإذا لم فإنّها لن، مما يجعل الباحث يعمل على تغييرها واستبدالها بالفروض البديلة.

أهميّة الفروض:

مع أنّ الفروض لم تكن مسلّمات فإنّها تتضمّن دلائل علميّة وتفاسير للموضوع تبرهن على اهتمامات وقدرات جادة في البحث العلمي المنظم ومن أهميّة الفروض الآتي:

1 . إنّها القاعدة الأساسيّة لتحديد أبعاد البحث والتي يعتمد عليها الباحث

في تفاسيره وتحليلاته العلميّة، والتي يبني عليها البحث بشكله النهائي.

2. تعد الفروض المرشد الأساسي للباحث تجاه المنهج والأدوات أو الوسائل التي ينبغي استخدامها في الميدان أو المعمل الذي يمكن أن يختاره ويساعده على تحقيق أهدافه.
3. تُعبّر الفروض عن وضوح البحث في ذهن الباحث وتشير إلى فهم متغيراته.
4. وضوح الفروض في ذهن الباحث دليل على وضوح أهداف بحثه.
5. تشكّل الفروض وحدة البحث وترابطه العلمي والمنطقي وعدم تشتته.
6. تبيّن الفروض اتجاهات البحث والباحث والتي تنضح بشكل نهائي عند إتمام البحث بصورته الشاملة.
7. تربط الفروض المبادئ بالأهداف، من خلال ربطها المعطيات بالنتائج.
8. تستمدّ الفروض من أهداف البحث التي تم استمدادها هي الأخرى من مشكلة البحث.

9. تُعدّ الفروض هي المستوعب لفلسفة البحث والمحققة لأهدافه.

مصادر الفروض:

تتعدّد مصادر الفروض نتيجة تأثرها بالمناهل التي تؤخذ منها ومن هذه المصادر الآتي:

1. مجال التخصص: كلّما كان الباحث ملماً بمجال تخصّصه ومتابعاً لكل جديد يصدر عنه من بحوث ودوريات كان على وعي وانتباه بخفائيه وأسراره التي تستوجب البحث من الحين إلى الآخر، وتولد عنده الجديد.
2. الاطلاع المتعمق: كلّما زاد إطلاع الباحث زادت علومه وكلّما زادت علومه زادت معارفه، وكلّما زادت معارفه زادت خبراته وقدراته واستعداداته التي تؤهله للتجديد العلمي.

3 . ميادين العمل: قد يتعلّم الباحث علومًا نظريّة يستفاد منها علما وثقافة، ولكن قد يستفيد بالمثل أو أكثر من ميادين العمل التي تزوده بمعارف جديدة وخبرات جديدة تساعده على البحث وزيادة المعرفة المنسقة وتثير فيه روح التجديد والتوليد العلمي.

4- التأهيل والتدريب: كلّما تأهل الباحث أو تدرّب على مجالات جديدة اكتسب خبرة أو ألم بعلم يطور به قدراته ومواهبه التي بدورها تولّد عنده رغبة التطلع إلى الجديد والبحث عنه.

5 . الاطلاع العام: سواء من خلال وسائل الأعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية وشبكات المعلومات المتطوّرة، أو من خلال حضور الندوات والمؤتمرات العلميّة، أو من خلال القراءة الحرة واهتمامات الباحث فكل هذه عوامل مثيرة للأفكار والمجدد الهادف والبناء ومحفّزة للبحث العلمي.

6 . الأحداث والظواهر: مع أنّ المعرفة العلميّة منسّقة ومنظّمة فإنّ للصدف دورا مهمّا في إثارة الانتباه وشدّ أنظار المفكرين والمهتمين التي بدورها تدفعهم لإمكانية التعرّف على عللها وأسبابها وخفاياها وذلك من خلال اكتشاف العلاقة بين متغيّراتها.

7 . خيال الباحث: نظرًا لوجود فروق فردية بين الأفراد من حيث القدرات والاستعدادات والمواهب والمهارات، فيظهر من بينهم المبدعون والمخترعون ذوو الاكتشافات الجديدة فخيال الإنسان لا سقف يحده عن التفكير ولذا فإن خيال الباحث قادر على أن يتصوّر وأن يُثبت ما يتصوّره للآخرين بالبرهان العلمي عندما تكون خيالاته ثابتة وهادفة ومنسقة وقادرة على أن تحدّد أهدافاً وتصوغ فروضاً.

شروط الفروض العلميّة:

حتى لا يحدث الخلط بين ما هو علمي وما هو غير علمي ينبغي أن تُراعى اشتراطات العلم عند صياغة البحوث للفروض ومن أهم هذه الاشتراطات الآتي:

1. ألا يكون الفرض متعارضاً مع القوانين الطبيعيّة والمسلّمات البديهية التي يحتكم النَّاس إليها.

2. أن تكون الفروض قابلة للإثبات من خلال تقصي معطياتها وتحليلها وتفسير نتائجها وألا تكون خيالية غير قابلة للقياس والتأكد العلمي.

3. أن تكون واضحة اللغة والمدلول والمصطلح والمفهوم، ولا لبس فيها حتى لا يصاحبها الغموض.

4. أن تصاغ بإيجاز، وتكون لها دلالة فالقضايا العلميّة لا تتطلّب الحشو والتعبير الزائد الذي بأسبابه يضيع الوقت والجهد مع فقدان الفائدة من ورائها.

5. أن ترتبط الفروض بما سبقها من معارف سواءً لإثباتها أو لنفيها وعرض البديل أو الجديد عنها فالعلم قوانين ونظريّات مما يستوجب الانتباه إليها حتى لا يقع الباحث في منزلقات خاطئة.

6. ألا تكون الفروض متناقضة من أجل الوصول إلى أهداف واضحة ومحددة.

7. يفضل ألا يقتصر البحث على فرض واحد فكلّما كان أمام الباحث عددٌ من الفروض الموضوعيّة فتح مجال البحث أمامه.

8. كثرة الفروض قد تجعل البحث مشتتاً وتميل به عن التمرکز على متغيّرات البحث ذات العلاقة.

وبعد أن استعرضنا هذه الشروط كما استعرضها غيرنا من قبلنا، يحق لنا أن نتساءل:

هل هذه الشروط تُعد سقفاً أمام تفكير الباحث الذي نحن نعارض وجوده (أن يوضع أمام الباحث سقفاً)؟ أم إنَّها نقاط انتباه ترشده إلى ما يسعى إلى الوصول إليه علمياً؟

الفرق بين الفرض والافتراض:

الفرض:

- . الفرض يؤسّس على واقع.
- . الفرض يؤسّس كما سبق تبيانه على معرفة جزئية من الحقيقة ويبحث عن الجزء المفقود منها.
- . الفرض لا يكون إلا عن واقع تدعمه الشواهد.
- . الفرض العلمي أمر واقع لا مناص منه؛ وذلك بتوفر جزء من الحقيقة شاهد بين يدي الباحث وفقدان جزء منها.
- . الفرض يُطلق على ما لا يُستغنى عنه أو ما لا يجوز تركه.
- . الفرض صياغة احتمالية لوقوع الشيء في دائرة الممكن المتوقع.
- . الفرض هو تصوّر لأمر ما أو فكرة أو قضية ما ووضعها أمام التفحص والتتبُّع والتقصي الدقيق لمعرفة صدقها أو خطئها أو استحالة وقوعها، وإن وقعت فما هو المترتب عليها سلبياً أو إيجابياً.
- . الفروض قابلة للإثبات والنفي بإجراءات البحث العلمي، وقابلة للاستبدال في حالة رفضها أو إثبات عدم صحتها.

. الفرض قضیة مصاغة في متغیّرات يُستدل بها على الجديد المفید.

. الفرض يرتبط بالموضوع ولا يصوغه إلاّ باحث.

الافتراض:

. الافتراض لا یؤسس على الحقيقة، بل هو مجرد افتراض.

. الافتراض لا دلیل له على أرض الواقع؛ ولهذا يصاغ كمثال لأجل التفسیر أو

لتبيان وجهات النظر.

. الافتراض لا یُحمّل الباحث أيّ عبءٍ بحثي؛ ولذا فهو كوحدة واحدة لم يقع

شيءٌ منه ولكن لمجرد الافتراض.

. الافتراض یجول في عالم الخيال.

. الافتراض هو ما يستغنى عنه ولا یؤثر على مشكلة البحث؛ ولذا فهو یطلق

على ما یترك.

. الافتراض ضرب مثال.

. الافتراض متغیّراته لا تصاغ على قضايا بقدر ما تصاغ على معطيات مجردة

في ذهن مفترضها.

. الافتراض لا یؤدّي إلى إضافة الجديد، ولكنّه صوغ تكراري یتردد على

الألسن.

. الافتراض يرتبط بالأنا وكل إنسان یمكن أن يصوغه كما یتراءى له.

صياغة الفروض:

تصاغ الفروض عندما يكون جزءٌ من المعلومة مُتعرَّف عليه من قبل الباحث وجزءٌ آخر منها غير متعرَّف عليه (غائب)، فيصوغ الباحث فروض بحثه بما يُظهر العلاقة المفترضة بين المعلومة (المعلومة) والمعلومة (الغائبة).

تساؤلات الباحث العلمي:

التساؤل: استفسار استغرابي في مضمونه حيرة وتعجب، وتكون النتائج المترتبة عليه استكشافية، كما هو الحال عند نيوتن الذي تساءل عندما شاهد التفاحة تسقط من الشجرة بقوله: (لَمْ لا تصعد التفاحة! لَمْ لا تصعد التفاحة!) حتى تمكن من اكتشاف قانون الجاذبية.

ومع أنَّ التساؤل يستوجب بحثًا بغاية اكتشاف الجديد فإنه لا يكون إلا استغرابيًا، أي: لا يكون منتجًا إلا في دائرة الممكن غير المتوقع، قال تعالى: {أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ} ¹⁸ وقال: {أَفَأَنْتَ تُكْرَهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ} ¹⁹.

وعليه: التساؤل لا يلاحق الإجابة كما هو حال السؤال، بل يسعى لمعرفة الجديد الذي لم تسبق معرفته؛ فالتفاحة وسقوطها على الأرض عُرف بالمشاهدة المباشرة، ولكن القانون الذي على أساسه تسقط التفاحة على الأرض بالضرورة هو الذي ترتبت معرفته بعد تساءل نيوتن: لَمْ لا تصعد التفاحة إلى أعلى!

¹⁸ الغاشية 17 . 20.

¹⁹ يونس 99.

وتأخذ التساؤلات الأوجه الآتية:

1. في الأمور العظيمة التي يكون فيها الاختلاف والاستغراب. مصداقاً لقوله تعالى: {عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ} ²⁰.
 2. عندما يكون موضوع البحث جديداً بالتمام، كما هو حال نيوتن والتفاحة.
 3. في البحوث النظرية أو المكتبية، كما هو الحال في البحوث الفكرية والفلسفية التي تجرى في الدراسات العليا.
- وتصاغ التساؤلات على الكيفية الآتية:
- . ألا يكون ارتفاع مستوى الطلاق على علاقة ضعيفة بارتفاع مستوى التعليم.
 - . ألا يكون ارتفاع مستوى الأداء المهني على علاقة قوية وموجبة مع ارتفاع مستويي التعليم والتدريب.
 - . ألا تكون قوة علاقة الأم الموجبة بعملها تُضعف علاقاتها مع أبنائها وتجعلها سالبة.
 - . لم لا تُتخذ احتياطات تحقيق السلامة والأمان للمواطنين فيما إذا تكرر إعصار كإعصار كاترينا في أمريكا، أو غضب الطبيعة كما كان الحال في تسونامي باندونيسيا، والإعصار الذي ضرب أجزاء من عُمان وإيران 2007م.
 - . لأجل سلامة المواطنين من الغارات الحربية والهزات الأرضية المفاجئة لم لا تصدر قوانين تستوجب بناء مساكن آمنة وفقاً للمواصفات الفنية، وأن يكون من بينها على الأقل طابقاً للسلامة تحت الأرض.

²⁰ النبأ 1. 3.

ولأجل معرفة المزيد في هذا المضمار علينا أن نُميِّز بين مستوجبات صياغة التساؤلات ومستوجبات صياغة الفروض²¹.

صياغة التساؤلات:

لإجراء البحوث العلميَّة تُصاغ التساؤلات في حالة غياب المعلومة كاملة كما هو حال نيوتن وعدم صعود التفاحة إلى أعلى وهي تسقط من الشجرة، فكانت نتيجة البحث في ذلك التساؤل: (لم لا تصعد التفاحة إلى أعلى)!

كانت نتيجة البحث التعرّف على الجديد وهو (قانون الجاذبية).

ولكيلا يختلط الأمر لبسًا وغموضًا بين مفهوم التساؤل واستخداماته كما تم إيضاحه وبين مفهوم واستخدامات السُّؤال نقول:

سؤال: question

صيغة لغوية ذات أدوات استفهامية عن معارف سابقة، وبه تستدعى الإجابات مما يجعل الإجابة دائمًا سابقة على السؤال، ويجعل السؤال دائمًا في حالة ملاحقة للإجابة.

وعند عاقبة النَّاس اعتقاد سائد بأنَّ السؤال دائمًا يسبق الإجابة، وهذا الأمر غير صحيح، فلو لم تكن الإجابة سابقة معرفيًا ما كان السؤال عنها؛ ولذا لا سؤال إلا بعد معرفة، وإلا هل هناك من يسأل عن لا يعرفه، أو عمَّا لا يعرفه؟! ولهذا يتم التعليم أوَّلاً فتُعطى المقررات والمحاضرات ثم بعد ذلك تجرى الامتحانات فتصاغ الأسئلة وفقا لما تم إعطاؤه للتلاميذ والطلبة أو المتعلمين والمتدربين بشكل عام.

²¹ عقيل حسين عقيل، الخدمة الاجتماعية مفاهيم ومصطلحات، مكتبة المصرية، القاهرة،

2018م، ص 90 _ 92.

والسؤال لا يأتي بالجديد، بل يُعيد ما سبق وإن قيل أو أعطي أو طُبِعَ ونُشِرَ في دوائر المعرفة الواسعة، ومع أنّ المعلومة (الإجابة) تسبق السؤال، فإنّ التعرّف عليها قد لا يتم، أو لا يتم التوفيق في عمليات استدعائها من قبل الذي أعطيت له عندما تدخل دهاليز النسيان، أو عندما لا تكون في مستوى القدرات المتلقية والداعية لها. وعليه: من يصوغ أسئلة لبحوث علمية بغرض نيل إجازة عالية أو دقيقة فهو لن يأتي بالجديد، ويكون قد خلّ بشرط أساسي لنيل الإجازة العالية أو الدقيقة. فالسؤال كما سبق أن بينّا يلاحق إجابة سابقة عليه. أمّا البحث فينبغي أن يضيف شيئاً جديداً، أو يأتي بالجديد المفيد، وهذا لن يتأتى إلا بفروض أو تساؤلات علمية متطلّعة للمستقبل.

السؤال والتساؤل:

لإجراء البحوث العلمية تُصاغ التساؤلات في حالة غياب المعلومة كاملة كما هو حال نيوتن وعدم صعود التفاحة إلى أعلى وهي تسقط من الشجرة، فكانت نتيجة البحث في ذلك التساؤل: (لم لا تصعد التفاحة إلى أعلى بدلاً أن تسقط منها إلى أسفل)؟!

كانت نتيجة البحث التعرّف على الجديد وهو: (قانون الجاذبية).

ولكيلا يختلط الأمر لبسًا وغموضًا كما سبق تبيانه بين مفهوم التساؤل واستخداماته ينبغي أن نُميّز بين مفهومه والسؤال؛ فالسؤال صيغة لغوية ذات أدوات استفهامية عن معارف سابقة، وبه تستدعى الإجابات مما يجعل الإجابة دائماً سابقة على السؤال ويجعل السؤال دائماً في حالة ملاحقة للإجابة.

وعند عامّة الناس اعتقادٌ سائدٌ في غير مكانه بأنّ السؤال دائماً يسبق الإجابة، وهذا الأمر غير صحيح؛ فلو لم تكن الإجابة سابقة معرفياً ما كان السؤال عنها؛

ولذا لا سؤال إلا بعد معرفة، وإلا هل هناك من يسأل عن لا يعرفه، أو عما لا يعرفه؟

ولهذا؛ يتم التعليم أولاً حيث تُعطى المعلومات والمقررات والمحاضرات ثم بعد ذلك تجرى الامتحانات فتصاغ الأسئلة وفقاً لما تم إعطاؤه للتلاميذ والطلبة أو المتعلمين والمدرسين بشكل عام؛ وهكذا لن نسأل يوم القيامة عن شيء لم نُعلم به في الدار الدنيا؛ ولهذا بعث الله تعالى الرُّسل مبشرين ومنذرين ومحرضين على أفعال الخير والإحسان وناهين عن أفعال الشر وما يُفسد الأخلاق، فمن يرتكب مخالفة أو يقترب ذنباً أو يشرك بالله أو يكفر به سيسأل على ما فعل يوم القيامة ويحاسب بأسبابه، قال تعالى: {لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ} ²².

وقال تعالى: {لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ فَإِذَا بَرِقَ الْبَصْرُ وَخَسَفَ الْقَمَرُ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفْرُوكَلَّا لَا وَزَرَ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ يُنَبِّأُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ وَلَوْ أَلْفَى مَعَاذِرَهُ} ²³.

وعليه: فالسؤال لا يأتي بالجديد، بل يُعيد ما سبق وأن قيل أو فعل أو أعطي أو طُبِعَ ونُشِرَ في دوائر المعرفة الواسعة، ومع أنَّ المعلومة (الإجابة) تسبق السؤال، فإنَّ التعرّف عليها قد لا يتم، أو لا يتم التوفيق في عمليات استدعائها من قبل الذي أعطيت له عندما تدخّل دهايز النسيان، أو عندما لا تكون في مستوى القدرات المتلقية والداعية لها.

إذن: من يصوغ أسئلة لبحوث علمية بغرض نيل إجازة عالية أو دقيقة فهو لن يأتي بالجديد، ويكون قد أخلَّ بشرط أساسي لنيل الإجازة العالية أو الدقيقة وهو

²² الأنبياء 23.

²³ القيامة 1 . 15.

شرط الإضافة نسبيًا. فالسؤال كما سبق أن بينّا يلاحق إجابة سابقة عليه. أمّا البحث فينبغي له أن يضيف شيئًا جديدًا، أو يأتي بالجديد المفيد، أو يسهم في التطوير والتجديد النافع. وهذا لن يتأتى إلا بفروض أو تساؤلات علمية متطلّعة للمستقبل.

إذن: السؤال إجابته معروفة واحدة بالإيجاب والموافقة أو بالسلب والنفي، في حين يحتاج التساؤل إلى الدخول في حوار يرقى أحيانًا إلى الجدل؛ من أجل الوصول إلى معرفة وبيّنة من قبل المتحاورين في طرح التساؤل.

والنقطة المهمة بهذا الصدد أن السؤال يُرجى منه إجابة، في حين أنّ التساؤل يطرح البحث من أجل الوصول إلى المعرفة؛ ولذا يصبح التساؤل قضية.

ولأنّ التساؤل:

قد لا يقتصر على مبحثٍ واحدٍ.

أو أن معرفته محفوفة بالغموض.

أو أن معرفته مجهولة بالتمام.

لذا؛ فهو استغرابي المفهوم والدلالة مما يستوجب البحث حتى يكون التبيّن عن دراية ومعرفة موضوعية.

ولهذا؛ فالتساؤل أوسع من السؤال وأعم منه وأكثر فائدة من الجانب المعرفي؛ لأنه يستدعي احتمالات كثيرة قائمة على تعدد المفاهيم الناشئة عن اختلاف مصادر الثقافة والعلوم سواء أكانت علوم اجتماعية وإنسانية أم علوم طبيعية وطبية.

وغالبا ما يكون التساؤل مسبقًا (بما) الاستفهامية؛ لأنّ الجملة المستفهم بها التي تلي (ما) تكون احتمالات الإجابة فيها كثيرة؛ ذلك أنّ الاستفهام (بما) يكون عن أشياء مجهولة الماهية والحقيقة؛ لإثّما تتأرجح بين:

. الصدق والكذب.

. الظن واليقين.

. العلم والجهل.

. الحقّ والباطل.

ولأنّ الأشياء التي ينصبّ عليها التساؤل تكون غير معروفة؛ لذا فلا يُحتمل
الجزم في الإجابة عن التساؤلات التي منها:

قوله تعالى: { وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَجِّينٌ كِتَابٌ مَّرْقُومٌ }²⁴.

وقوله تعالى: { وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ }²⁵.

وقوله تعالى: { الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ }²⁶

وأما قوله تعالى: { عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبِئِ الْعَظِيمِ الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ }²⁷.

فلم يقل عمّ يسألون، وإنما قال: (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)؛ وذلك لجهلهم بالإجابة،
والإجابة لا تكون إلا بالبحث، أو يجيب علام الغيوب عن النبأ العظيم الذي اختلفوا
فيه.

وإن كان التساؤل أُردف بإجابة هي: (النبأ العظيم) فإنّ هذه الإجابة ليست
إجابة مفردة، فالنبأ العظيم هو قضية كبرى تتضمن الأحداث الكونية التي شاءها الله
أن تكون من الخلق والموت والبعث والنشور والحساب والعذاب والعقاب والجزاء
والجنة والنار، وكلّ واحدة من هذه المفردات قضية بحد ذاتها تحتاج إلى نقاش وحوار

²⁴ المطففين 8-9

²⁵ البلد 12

²⁶ القارعة 1-3

²⁷ النبأ 1-3

وجدل وبحوث ودراسات من أجل الوصول إلى معرفة شافية تصل بالمتسائلين إلى حقيقة واحدة؛ ولذا أخبر عن حال المتسائلين عن النبأ العظيم بأنهم مختلفون في فهم النبأ وحقيقته وماهيته والمراد منه ولذا وقع التساؤل.

تحديد مصطلحات البحث العلمي:

المصطلح هو اللفظ المتعارف عليه دلالة ومعنى، وهو الذي لا يتقيد بتعريف مطلق مما يجعل لكل تخصصٍ واهتمامٍ خاصيةً تميزه عن غيره من التخصصات والاهتمامات؛ ولهذا يجب على الباحث أن يحدّد مصطلحات بحثه الرئيسة التي تتضمنها الأهداف والفروض أو التساؤلات المستمدّة من الموضوع قيد البحث.

ولذا؛ فالمصطلح ذو مفهوم عام يستوجب التحديد، فعلى سبيل المثال: كلمة

مجتمع ذات مصطلح عام فأَيّ مجتمع أعني؟

. هل هو مجتمع المدينة؟

. أم إنَّه المجتمع القروي.

. أم إنَّه المجتمع الأوربي.

. أم إنَّه المجتمع الماركسي.

. أم إنَّه المجتمع الرأسمالي.

. أم إنَّه المجتمع الإسلامي.

. أم إنَّه المجتمع العربي.

. أم مجتمع قبيلة من القبائل العربية.

. أم إنَّه مجتمع المطلّقين المستهدفين بالبحث.

. أم إنَّه مجتمع الذين يعانون من تآزمت علائقيَّة في مجتمع من المجتمعات البشرية.

. أم إنَّه مجتمع البحث في مجال من مجالات التعليم أو ميادين السياسة أو الاقتصاد والثقافة.

. أم إنَّه مجتمع آخر لباحث آخر في خصوصيَّة صغيرة أم كبيرة.

ولهذا؛ فإنَّ مصطلح (مجتمع) ذو مفهومٍ عامٍ إن لم يحدِّده الباحث يجد نفسه أمام النَّقادِ على اللبس والغموض الذي لا يليق بالبحث العلمي الذي يعتمد على تحديد المصطلحات حتى لا يعلق بأذهان القراء لبس أو غموضٌ.

وهكذا كلمة (هجرة) هي الأخرى ذات مفهوم اصطلاحى عام، فأَيُّ هجرة أعني؟

. هل هجرة داخلية من القرى والواحات إلى المدينة؟ وأيِّ مدينة أعني؟

. هل هجرة عكسية من المدن إلى الدواخل؟ وأيِّ مدينة وأيِّ دواخل أعني؟

. هل هجرة الرِّسول عليه الصَّلَاة والسَّلَام والذين معه من مكَّة إلى المدينة؟

. هل هجرة من الخارج إلى الداخل؟ أم إنَّها هجرة من الدَّاخل إلى الخارج؟

. أم إنَّها هجرة الأسماك من المياه الباردة إلى المياه الدافئة.

. أم إنَّها هجرة الطيور الموسمية، وأيِّ طيورٍ؟ وأيِّ موسمٍ؟

. أم أيِّ هجرة أخرى أعني؟

ومع أنَّ كثيرٍ من المصطلحات محدَّدة ومُعرَّفة من قبل البَحَّاث فإنَّ كثيرًا منها يحتاج إلى إعادة تحديد وتعريف وفقًا لإشكاليَّات البحوث وخصوصيَّة كلِّ منها في الظرف الزَّمانى والمكاني؛ ولهذا تتطوَّر العلوم والمعارف وتتجدَّد وتتغيَّر إلى الأفضل.

وعليه: مع أنّ عموم النَّاس يعرفون المصطلح العام لكلمة (مجتمع وكلمة هجرة) إلا أنّ خصوصيّة كل بحث لا تعتمد في بعض الأحيان مثل هذه المصطلحات العامة إلا إذا كانت مشكلة البحث ومتغيّراته البحثيّة تستوجب ذلك وتستهدفه.

إذن: يمكن لأيِّ باحث أن:

1. يعتمد مصطلحًا قد سبق لباحث أخرى تحديدها.
2. أن يخالف بموضوعيّة تحديد مصطلح من المصطلحات التي سبق أن حُددت من قبل غيره من الباحث أو المؤلفين.
3. أن يصوغ تعريفًا إجرائيًا يحدّد فيه مصطلحات بحثه وفقًا لكل متغيّر من المتغيّرات المستقلة أو التابعة، أو المتداخلة في حالة لم يعتمد مصطلحًا أو تعريفًا سابقًا في ميادين العلم والمعرفة الواسعة.

ولذا؛ فإنّ تحديد المصطلحات يستوجب الآتي:

1. أن يحدّد المصطلح العلمي لغة: من حيث تأصيل الكلمة بقواعد اللغة التي بها يُكتب البحث.
2. أن يحدّد مفهومًا: من حيث الدلالة والمعنى اللذين تمتد أبعاد الكلمة إليهما أو فيهما، وذلك بما يُظهر الغايات من وراء إنجاز أهداف البحث.
3. أن يحدّد إجرائيًا: من حيث قبول المصطلح لأن يتجسّد أو ينعكس في السلوك والعمل والفعل.

ويقصد بتحديد المفاهيم: تبيان ما تعنيه من مقاصد، وتوضيح ما تتضمنه من معان، وما تظهره من صفات.

ويَتَّضِحُ المفهوم عندما يعقله الإنسان، ويميّزه عن غيره الذي يشترك معه في الصفات؛ فكلمة (شجرة) على سبيل المثال: تشير إلى جميع الصفات التي تشترك فيها الأشجار، ولكن أيّة شجرة أعني بذلك؟

. هل أعني بها شجرة الصنوبر؟

. أم شجرة التفاح.

. أم شجرة التين.

. أم شجرة الأرز.

. أم أيّ شجرة أخرى؟

وهل أعني تلك الشجرة وهي مخضرة في فصل الصيف؟ أم أعني بها تلك الشجرة ذات الأوراق المتساقطة في فصل الشتاء؟

وإن كانت تلك الشجرة هي شجرة الليمون، فإي نوع من أشجار الليمون أعني؟

وهكذا إذا تناول الباحث السُّلطة بالبحث العلمي، فأيّ سُلطة يعني؟

. هل هي السُّلطة الأبوية؟

. أم السُّلطة القبليّة.

. أم السُّلطة القضائيّة.

. أم السُّلطة التشريعيّة.

. أم السُّلطة التنفيذيّة.

. أم السُّلطة العسكريّة.

. أم سُُلطة مؤسَّسة من المؤسَّسات.

. أم سُُلطة القانون.

أم أَيْة سُُلطة؟

ولهذا؛ يجب على الباحث أن يحدّد مفاهيمه من أجل إزالة أيّ لبسٍ قد يعلق
بذهن المستمع أو المطلع؛ وذلك لأنّ المفهوم الواحد قد يحمل أكثر من معنى ودلالة،
وبما أنّه يحمل أكثر من معنى ودلالة، إذن: الغموض يحقّه من كل جانب، وعليه
يحدث الاختلاف بين المتجادلين والمتحاورين أحياناً لا لشيءٍ إلاّ لعدم وضوح
المفاهيم المستعملة في الحوار، مما يجعل نقاشهم خارجاً عن الموضوع، ويجعلهم
يتخبطون في هوامش الحديث بين العموميّات.

ولكيلا يقع الباحث وبحثه في هذا اللبس عليه بتحديد مفاهيمه بوضوح ودقّة.

ويهدف الباحث من تحديد المفاهيم إلى توصيل المعلومات بوضوح للقارئ،

أو للمستمع؛ ليساعده على فهمها واستيعابها، وربطها مع غيرها من المفاهيم السّابقة
ذات العلاقة.

وتتّضح المفاهيم أكثر كلّما اتّضح المقصود من ورائها وتكون المفاهيم أكثر

وضوحاً عندما تحمل كلماتها صورة لها، فعندما نقول: إنسانٌ فإنّ للإنسان صورة

يمكن تصوّرها، ولكن عندما نقول: (السّعادة) فإنّه من الصّعب رسم صورة للسّعادة،

مع أنّنا نحسُّ بها وبإمكاننا بوسيلة الملاحظة أن نميّز بين الإنسان السعيد والإنسان

الكئيب؛ ولهذا فلإنسان صورة دائمة الحضور للذهن كشكل ليس إلاّ (صورة عامّة

لا خصوصيّات لها) أي: من هو الإنسان الذي أعنيه لكي نميّز صورته؟

. هل هو ذكر أم أنثى؟

. هل طفل أم شيخٌ كبير؟

. هل هو من الجنس السّامي أم الجنس المغولي؟

. هل هو أسمر أم أبيض اللون؟

. هل هو تسمين أم نحيف البنية؟

. هل هو طويل أم قصير القامة؟

كل هذه التفاصيل محمولة في صورة الإنسان عندما تحدّد.

أمّا السّعادة فهي ليست دائمة الحضور، مع أنّ الأمان لها دائمة؛ إنّها المؤقّتة التي يتم التعبير عنها بصورٍ عدّة كالبهجة والرّضا والفرحة التي ترتسم على وجه الإنسان فتبسّطه؛ ولذا فهي المناقضة للاكتئاب وما يتركه من أثر انقباضي على وجه الإنسان، وإنّ من الصّعب رسم السّعادة أو تحديد صور لها، ومن الممكن تصوّر مراميها، والأدلة المعبّرة عنها، فهي التي لم يتم تصويرها في ذاتها، بل يتم تصوّرها على أوجه الآخرين.

وعليه: فإنّ الاستيعاب للمفاهيم التي تحمل صورتها أسهل وأيسر من المفاهيم التي لا صورة لها، والمفاهيم التي لا صورة لها تحتاج إلى توضيح أكثر من غيرها من أجل توصيل المفهوم بدلائله المعبّرة عنه، مما يجعل الباحثين يستغرقون الوقت لأجل فهمها وتفهمها للآخرين، وهي التي تحتاج إلى وعيٍ وانتباه.

ونلاحظ أنّ كل من يحمل رقم 1، يمكن تصويره، أو رسمه، فالشّجرة يمكن تصويرها لأنّها واحدة، وهكذا السمكة، والطائرة، والقط، وكل ما يعبر عن واحد، إلّا الواحد الذي خلق الواحد جلّ جلاله لا يرسم مطلقاً، إنّهُ المصوّر الذي لا يُصوّر؛ ولذا لا يُرسم إلّا من له شكلٌ أو صورة، مثلثاً، مربّعاً، مستطيلاً، منحرفاً وشبه منحرف، وأي شكل آخر، أمّا ما لم يحمل في مضمونه رقم واحد فلا يُصوّر، مثل: الحقّ، والعدل، والحرية، والسّعادة، التي هي معانٍ وألفاظ ودلائل تتحقّق بأفعال الآخرين، وتنعكس في سلوكياتهم.

ونظرًا لهذه الأهمية يجب على الباحث أن يحدّد مفاهيم بحثه بكل دقة ووضوح، مما يجعله يميل إلى التعريفات الإجرائية في تبيان مقاصده البحثية التي يمكن لنا قياس أبعادها والنتائج المتوصل إليها؛ فإذا استهدف الباحث دراسة انحراف الأحداث كموضوع للبحث فينبغي عليه أن يجيب عن الأسئلة الآتية:

. ما معنى الانحراف الذي يقصده؟

. هل هو كل خروج عن القانون؟

. أم هل هو الخروج عن القانون المكتوب؟

. أم هل هو الخروج عن طاعة الوالدين؟

. أم هل هو الخروج عن القيم الحميدة للمجتمع؟

. أم هل يقصد به الخروج عن الفضائل والدين الذي ارتضاه المجتمع؟

وبما أنّ الباحث قد حدّد موضوع بحثه في إشكالية انحراف الأحداث، إذن:

ينبغي عليه أن يحدّد الفترة العمرية المستهدفة بالبحث أو المقصودة بالدراسة.

وهكذا ينبغي أن تحدّد المفاهيم بنائياً ووظيفياً؛ لتتضح أصولها من حيث الطريقة

التي تكوّنت بها، ومن حيث الدور الذي تستهدفه، أو الوظيفة التي تؤدّيها، فعندما

نقول: الانحراف هو الخروج عن القانون الذي تُقرّه الحكومة على المجتمع، يُعدّ هذا

تعريفًا بنائياً لأنّه يوضّح الطريقة التي تكوّن بها القانون الذي يتطلّب من المجتمع

طاعته حتى لا يوصف من لا يطعه بمنحرف أو من فئة المنحرفين، أمّا عندما نقول:

الانحراف هو عدم التزام بعض الأفراد بالنظم، والتشريعات، وأداء الواجبات وحمل

المسؤوليات التي أقرها المجتمع وارتضاها من أجل تنظيم علاقاته ومعاملاته الحياتية

فيعدّ هذا التعريف تعريفًا وظيفياً؛ وذلك لأنّه يحدّد الوظيفة التي ينبغي أن يلتزم بها

المواطن الصالح ويؤدّيها، لكيلا يُعدّ من المنحرفين.

استطلاع الدراسات السابقة

مفهوم الاستطلاع:

الاستطلاع تبُّنٌ قَبْلَ الإقْدَامِ عَلَى الفِعْلِ أَوْ العَمَلِ أَوْ السُّلُوكِ المُسْتَهْدَفِ القِيَامَ بِهِ، أَوْ تَنْفِيذَهُ عَلَى أَرْضِ الوَاقِعِ.

إنَّه التَّبَيُّنُ المَعْرِفِيُّ المُمْكِنُ مِنَ الاسْتِيضَاحِ وَفَكِّ المَلَابَسَاتِ بِهَدَفِ اتِّخَاذِ قَرَارَاتٍ مَوْضُوعِيَّةٍ تَجَنَّبُ عَنِ الوُقُوعِ فِي غَيْرِ المَتَوَقَّعِ.

إنَّه التَّبَيُّنُ العِلْمِيُّ لِلْمُسْتَطَلَعِ وإِظْهَارِهِ (هُوَ كَمَا هُوَ) لِيَكُونَ بَيْنَ أَيْدِي البَاحِثِ مَيَسَّرًا، أَوْ بَيْنَ أَيْدِي النَّاسِ بِلَا انْحِيَاظَاتٍ وَلَا مَيُولِ شَخْصَانِيَّةٍ.

وَمَعَ أَنَّ مِصْطَلَحَ الاسْتِطْلَاعِ يَرْتَبِطُ بِالمُسْتَقْبَلِ فَإِنَّهُ يَمْتَدُّ أَمَلًا إِلَى المَاضِي المَأْمُولِ حَتَّى يَتِمَّ نَيْلُهُ نَتِيجَةً مَرْضِيَّةً؛ وَهَذَا فَالْأَمَلِ لَا يَقْفِزُ عَلَى الزَّمَنِ بِقَدْرِ مَا يَرَاهُ ضَرْورَةً لِنَضْحِ الثَّمَارِ المُسْتَهْدَفِ جَنْبِهَا، فَيَعْمَلُ مِنْ أَجْلِ سَلَامَةِ نَضْجِهَا حَتَّى تَسْتَوِي رَطْبًا. وَمِنْ ثَمَّ، فَالْأَمَلُ يَحْتَوِي الزَّمَانَ مِنْ أَجْلِ بُلُوغِ المَأْمُولِ وَنَيْلِهِ بِلَا مَلَلٍ، وَالأَمَلُ لَا تَضِيقُ نَفْسَهُ مِنَ الزَّمَنِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَاضِرًا وَالمَأْمُولُ لَا يَفَارِقُهُ، بَلْ نَفْسَهُ تَضِيقُ إِنْ لَمْ يَعْمَلْ عِبْرَ الزَّمَنِ مِنْ أَجْلِ نَيْلِ مَا يَأْمَلُهُ.

وَلِأَنَّ الأَمَلَ يَحْتَوِي الزَّمَانَ وَكَأَنَّهُ مَسَافَةٌ تَسْتَوْجِبُ العُبُورَ؛ فَلَا يُمْكِنُ لِأَمَلٍ أَنْ يَرَى الزَّمَانَ عَائِقًا وَلَا سَالِبًا، بَلْ يَرَاهُ مِنْ مَوْجِبَاتِ تَحْقِيقِ الأَمَلِ وَنَيْلِهِ؛ وَمِنْ هُنَا وَجِبَ عَلَى الأَمَلِينَ حِسَابَ الزَّمَنِ وَإِدَارَتِهِ وَفَقًّا لِالأَهْدَافِ وَالأَغْرَاضِ وَالغَايَاتِ الكَامِنَةِ مِنْ وَرَائِهَا؛ وَهَذَا يَنْبَغِي اسْتِطْلَاعَ الدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ وَالأَمَلِ لَا يَفَارِقُ.

وَمَعَ أَنَّ الأَمَلَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الزَّمَنِ الحَاضِرِ، فَإِنَّ المَأْمُولَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ، وَمَعَ أَنَّ الأَمَلَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى العَمُومِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الزَّمَنِ المُسْتَقْبَلِ، فَإِنَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الخِصُوصِ فَهُوَ فِي دَائِرَةِ المُمْكِنِ المُتَوَقَّعِ وَغَيْرِ المُتَوَقَّعِ، وَمِنْ هُنَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ

المأمول في المستقبل، ويمكن أن يكون في الماضي؛ ولهذا فهم يسعون من أجل بلوغه
ونيله أينما كان؛ فعلى سبيل المثال: لو كان المأمول هو الجنة، فهل الجنة تقع في
الزمن الحاضر، أم أنّها في الزمن الماضي؟

أقول:

مع أنّ الأمل بالنسبة إلى بني آدم يرتبط بالمستقبل، لكنّه بالنسبة إلى آدم؛
يرتبط بذلك الماضي الذي كانت فيه الأرض والسّموات رتقًا، ولهذا؛ فالأمل بالنسبة
إلى آدم العودة إلى تلك الجنة التي فقدت في لحظة غفلة.

ومن هنا؛ فالأمل مع أنّه من حيث المفهوم واحد، لكنّه من حيث الدلالة
ليس كذلك، ولذا وجب التفكير في الزمن وضبطه بين ماضٍ لن يعود، وبين ماضٍ
يأمله آدم وبنوه الذين يعتقدون أنّ الجنة حقيقة على قيد الوجود؛ فتلك الجنة التي
حُلق فيها آدم وزوجه قبل أن تُفتق الأرض من السّموات، ظلّت هناك في علوٍ، أمّا
الأمل فظل منقطعًا على الأرض التي أهبط بها ومن عليها من المختلفين والمتخالفين
دنيا؛ فهذا شيء مما يحتويه التاريخ الذي قيمته أوجبت استطلاع الدّراسات السّابقة
التي تحمل في ثناياها حقائق لا ينبغي أن يغض الباحث نظره عنها.

ومن ثمّ، فلا ينبغي أن يكون التفكير منزويًا عن الماضي والحاضر، بل هو
مرتبط بهما ويمثلان له قاعدة تأسيس لكلّ الافتراضات التي من شأنها أن تكون
مسهمة وفاعلة في صناعة المستقبل المأمول. فالإنسان الأوّل الذي حُلق في الجنة
رأى الارتقاء بأمّ عينه، بل عاش الارتقاء حياة نعيم، ولكن بأسباب المخالفة والمعصية
ارتكب خطأ فأخرج به هبوطًا من الجنة إلى الحياة الدّنيا، والتي من بعدها أصبح
واضعًا نصب عينيه أمل العودة إلى تلك الجنة التي ضاعت من بين يديه وهو يتحسّر،
بما أقدم عليه شهوة وإرادة، حتى وإن كان بأسباب الإغواء، ولكن بعد أن استغفر
ربّه، ظل يعمل من أجل العودة إلى ذلك العيش الرّغد الذي حُرّم منه بما ارتكبه من
فعل منهي عنه.

وعليه:

فإنَّ الاستطلاع في حاضره لا يكون إلا بين الزَّمنين، فهو كما يرتبط بالمستقبل يرتبط بالتمام بالماضي، ولهذا فلكلِّ فعل أو عمل أو سلوك يحدث في الزَّمن الحاضر علاقة ارتباط بماضٍ (مؤلم أو سعيد) أو بمستقبلٍ مأمول، أو بهما معًا.

ومن هنا؛ فالاستطلاع مع أنَّه في أذهان العموم يرتبط بالمستقبل فإنَّه في حقيقة أمره يرتبط بالزَّمن كَلِّه، أمَّا ارتباطه بالدراسات السَّابقة فقد قيَّد بما هو ماضٍ، أي: قيَّده كلمة (السَّابقة) فأصبح في هذا التوصيف مقتصرًا على السَّابق موضوعيًا.

ومن ثمَّ فالاستطلاع رغبةٌ معرفيَّة من أجل المزيد معلوماتيًّا، بهدف التبيُّن الممكن من الإقدام، أو التجنُّب، أو الانسحاب، مع أخذ الحيطة والحذر، أو إعداد العُدَّة.

إذن: الاستطلاع انتباه استكشافي يمكن من المعرفة الواعية للظاهر والكامن، سواء أكان عادةً، أم فكرًا، أم عملاً، أم فعلًا، أم سلوكًا بغرض كشف اتجاهات ومقاصد المستطلع وحيويَّته.

فالاستطلاع تحقيق معرفي أو تحقيق علمي مقننًا ومصنَّفًا، يجري في ميادين الفكر، والثَّقافة، والطَّبيعة والعلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات البشرية؛ لأجل معرفة حقيقة الأمر التي استفزَّت الباحثين موضوعيًا.

ولهذا فللاستطلاع وسائله المختلفة؛ فمنها المقابلات، والمشاهدات، والملاحظات، والاستبيانات التي تُمكن من توافر المعلومات من مصادرها وإخضاعها للتفحُّص والتحليل الممكن من بلوغ النتائج القابلة للتفسير العلمي.

والاستطلاع الموضوعي يستوجب وعي المستطلع أو الباحث بالموضوع المستطلع من أجله، وإلا لن يكون الأمر ميسرًا لتحديد المشكلة، أو الموقف، أو الاتجاه، أو الظاهرة، أو المشهد، قيد الاستطلاع والتقصي، الذي يستدعي استطلاع

ما عند الآخرين، أو استطلاع أماكنهم، أو اتجاهاتهم، أو آرائهم، أو معتقداتهم وافكارهم وثقافتهم وظروفهم وقدراتهم واستعداداتهم وإمكاناتهم، أو استطلاع المؤشرات البيئية والطبيعية التي لفتت آراء البحاث في زمن بحوثهم السابقة والتي تبدوا للظهور في زمن إجراء البحث والدراسة.

مفهوم الدراسات:

الدراسات جمع دراسة، وهي ما تمّ إجراءه بحثًا علميًا سواء أكان نظريًا، أم ميدانيًا، أم معمليًا أم مختبريًا.

فالدراسة تفحص وتدقيق علمي في المعلومات المستمدة من مصادرها وميادينها الاجتماعية والإنسانية والطبيعية.

ولذا فإنّ الدراسة العلمية تُمكنُ الباحث من الاطلاع على تلك الجهود التي سبق وأن أنجزت بحثًا، وقد أُجيزت من قِبل لجان الإشراف والمناقشة، أو أنّها نشرت معيارياً؛ ولأنّها ذات علاقة بموضوع البحث وفقاً للتخصّص والاهتمام يتمُّ البحث عنها، والعودة إليها، والاستئناس بها فيما يخصّ المشكلة قيد البحث.

فتلك الدراسات ذات العلاقة في زمن إجرائها توصف بأنّها بحوث، ولكن بعد أن أُجيزت من قِبل لجان المناقشة العلمية ونُشرت نُصبح مادة علمية ومعرفية متوفرة بين أيدي البحاث، وبإمكانهم الاطلاع عليها، ومراجعتها، والاستفادة من معلوماتها ونتائجها وتوصيات البحاث وفقاً لكلِّ تخصّص.

ولأنّها توصف بالدراسة، فهي مستوفاة الشُّروط، وأصبحت قابلة للاستطلاع العلمي الممكن من كشف العلاقة الموضوعية بين مشكلة البحث التي ما تزال مشكلة بين يدي الباحث، وتلك الإشكالية التي تمَّ بحثها من قِبل باحث سابق، استطاع من خلالها أن يصوغ فرضيات أو تساؤلات علمية، ثمَّ تمكّن من تحقيق أهداف بحثه

التي أوصلته إلى نتائج وتوصيات ذات أهمية وتفتح آفاقاً واسعة وجديدة أمام بحاث لاحقين.

وعليه: يحتوي مفهوم الدراسة مضمون التدارس من خلال تداول الباحث للمعلومات والنتائج التي توصل إليها من سبقه بالبحث، وإخضاعها للنقاش والتعليل والتفسير بما يمكن من قراءة ذلك المشهد أو تلك الظاهرة سواء أكان المشهد أو الظاهرة سياسية أم اجتماعية، أم اقتصادية، أم طبيعية، ولكن من زاوية العلاقة بمشكلة البحث الحالية.

فالتدارس يعني إخضاع تلك البحوث التي أجريت واستكملت شروطها، ونشرت، أو أُجيزت من قبل لجان التقييم والمناقشة إلى القراءة الجادة والمتفحصة بغرض الاستفادة العلمية التي تجبّ الباحث من الوقوع في الهفوات، وتمدّه بنتائج وتوصيات ترشده إلى ما ينبغي، وتيسر أمامه السبل الجادة في اتجاه ما يبحث عنه، وهو ما يأمله ولم يكن بين يديه بعد.

إذن: الدراسة جهود تبذل وفقاً لفروض أو تساؤلات وأهداف محدّدة قابلة للإنجاز بغرض تأصيل المعرفة المصنّفة، وتجنّب التكرار، والاستفادة بجهود الذين كان لهم السبق في كشف المجهول وكسر قيوده، ومن ثمّ تيسيره معرفة بين أيدي الباحثين. وتوصف الدراسة بأنها إعادة قراءة لذلك المنجز علمياً بغاية الاستفادة، وتجاوز الصعاب التي وقع فيها من سبق له البحث في مضمار المعرفة المصنّفة، وهي تمنع فيما أنجز وكتب ونشر مع تقييم موضوعي لا يستند إلا على خطوات البحث العلمي.

وعلينا أن نميّز بين البحث العلمي والدراسة، فكثير من البحوث يخلطون بين هذا وذاك؛ فالدراسة جهود تُبذل على واقع معروف لإظهاره وإثباته بين أيدي من يتعلّق الأمر بهم، وهي واسعة الامتداد في المجالات المتعدّدة للحالة أو الظاهرة أو

العميل، وقد تكون الدِّراسة استطلاعية للتعرف على ما يشير أو يدلُّ على وجود مواقف موجبة، أو إشكاليات سالبة، أو مواضيع ذات أهمية في دائرة الممكن، وقد تكون الدِّراسة تتبُّعيه وفقاً لخطة مُعدَّة لإنجاز أهداف من ورائها غايات إصلاحية أو علاجية بعد دراستها دراسة وافية.

ومع أنَّ الدِّراسة واسعة المعالم وقد تُسهم في عمليات الإصلاح الاجتماعي والنفسي والاقتصادي إلاَّ أنَّها في مُعظم الأحيان لا تُضيف الجديد، فهي تُمكن من التعرف على ما هو كائن، وقد تدفع إلى إصلاحه، أو إصلاح بعض منه (بعض ممَّا فسد أو انحرف).

وتحتوي الدِّراسة الموضوعية خمسة عمليات مهنية: (عملية جمع المعلومات، وعملية تحليل المعلومات، وعملية تشخيص الحالة، وعملية العلاج، وعملية التقييم).

وتتَّصف الدِّراسة بالشمولية من حيث الموضوع، والزَّمان والمبْحوثين، فمن حيث الموضوع: تمتدُّ لتشمل المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والنَّفسي والدُّوقي والثَّقافي، ومن حيث الزَّمن: فهي لا تغفل عن الماضي وأهميته، والحاضر وواقعه، والمستقبل وما يُستهدف من أجله. ومن حيث المبحوثين: تمتدُّ من حالة الفرد إلى حالة الجماعة ثمَّ حالة المجتمع. ولذا فإنَّ الدِّراسة تهتم بمعرفة الكلِّ وأثره على الجزء والمتجزئ وهذا ما ليس بالبحث.

البحث يتطلَّب فروضاً أو تساؤلات وإشكالية تستوجب الحلَّ وإلاَّ فتفاقت وأثرت في دائرة الممكن المتوقَّع وغير المتوقَّع، ولهذا فالبحث لا يقوم به إلاَّ متخصص، ومن هم على مهارة مهنية وفنيَّة، أمَّا الدِّراسة فقد يجربها المتخصِّص وغير المتخصِّص، والبحث يركز على متغيِّرات البحث، والدِّراسة تتوسَّع في غير ذلك فهي تميل للعموم، أمَّا البحث فيتمركز على التخصُّص.

فالبحث يستدعي متخصصين يقومون بعمليات الإشراف وتوجيه الباحث وإرشادهم إلى ما يمكنهم من استيعاب منهجيات البحث ويمكنهم من استخدام وسائله، أمّا الدِّراسة فتأخذ اتجاهين:

الاتجاه الأوّل: الدِّراسة هي ما اشارت إليه خطوات البحث العلمي بعنوان: (استطلاع الدِّراسات السَّابقة) أي: إنّ الدِّراسة هنا تعني ذلك البحث العلمي الذي فُيِم وأُجيز ونُشر ووُثِّق على التمام، فأصبح جاهزاً للاستطلاع من قِبَل الدَّارسين لما يحمله من فكرة ومضمون ومحتوى.

الثاني: الدِّراسة هي تلك الجهود التي يجربها ذوي الاختصاص أو الاهتمام أي: التي يقوم بها المتخصص وغير المتخصص، وهي لا تتطلَّب جهداً مقنناً كما هو جهد الباحث المتخصص، ومع أنّها تتطلَّب معرفة، فإنّها لا تقيد بشهادة أو مؤهل علمي.

أمّا البحث فجهد يُبذل للتعرف على ما لم يُعرف بالتَّمام مسبقاً، وهو تقصي دقيق وتتبعٍ واسعٍ وفق خطةٍ مؤسَّسة على أهداف موضوعيّة وفروض في دائرة الممكن؛ ولأنّ الدِّراسة هي معرفة ما هو كائن، فالبحث هو معرفة ما سيكون أو ما ينبغي أن يكون.

إنّهُ التَّبع الدَّقِيق والتَّقْصِي الواعي للعلاقات ذات الأثر السَّالب، أو الأثر الموجب، وكشف ما ستضيفه جديداً على الحياة الاجتماعية والإنسانية.

ومن ثمّ تصاغ له الفروض العلمية التي تستوعب الجزء المتعرّف عليه، وتتطلَّع إلى الجزء المفقود حتى تكتمل المعرفة، ويتمُّ بلوغ الحقيقة المتعلِّقة بموضوع البحث ممّا يجعل بلوغها يؤدِّي إلى الإضافة الجديدة التي لم يسبق لها وإن وجدت، وقد تكون النتائج المتوصل إليها بالبحث العلمي إضافة جديد بكاملها وليس إضافة جزء مفقود

لجزء معروف، أو متوقّر، وفي مثل هذه الحالات تصاغ التساؤلات بدلاً من صياغة الفروض.

ومن هنا فالبحث يؤدّي إلى إضافة جديدة لمعرفة سابقة، وقد تكون النتائج المتوصّل إليها تصحيح لمعلومات سابقة أو إبطال قاعدة من القواعد التي كان يُعمل بها، فالبحث لأجل التعرّف على الجديد وإضافته لدائرة المعارف العلميّة.

ولذا فإنّ الدّراسة تجرى على الشيء الموجود، والبحث جهود تبذل من أجل معرفة الشّيء الغائب.

إذن: تجرى الدّراسات لأجل التعرّف على ما هو كائن وتصحيح انحرافاته مع إعطاء مؤشّرات لما ينبغي إن يخضع للبحث الموضوعي، وتجري البحوث لأجل الجديد وتتطلّع إلى كلّ نافع ومفيد.

وعليه:

لا ينبغي أن نطلق على رسائل الماجستير والدكتوراه مسمّى الدّراسة، بل فقط مسمّى البحث الذي لا يقوم به إلا مُتمكّن ومتضلّع في طرق البحث ومستوعباً لمناهجه وأساليبه العلمية.

وعليه: فالفارق بين البحث والدّراسة هو أنّ البحث مسعى الباحثين عن الغائب من المعرفة، أمّا الدّراسة فهي الجهود التي تبذل من أجل معرفة المنجز بحثاً.

مفهوم السّابقة:

مع أنّ مفهوم كلمة السّابقة يرتبط بالماضي زمنًا فإنّه لا يقتصر عليه، بل يتعدّاه إلى مفهوم السّبق الذي لا يكون متحقّقًا إلاّ بجهود الباحثين الجادّين. ومن هنا يرتبط مفهوم كلمة السّابقة بالدّراسات وليس بالماضي المجرد، ومع أنّ الدّراسات المراد

استطلاعها قد أُجريت في الزّمن الماضي، فإنّ مواضيعها لا تنفصل عمّا يجري في الحاضر، ولهذا فالعلاقة لا تنفصل بين دراسات أُجريت وأخرى تُجرى.

ولأنّ لكلّ مشكلة جذورها فلا جذور لمشكلة إلاّ في الماضي، ومن هنا فلا ينبغي الاغفال عمّا جرى من بحوث ودراسات في الماضي إذا أردنا تأصيلًا أو استمدادًا لرؤية أو أردنا اتعاظًا أو حُسن تدبُّر، أو استطلاعٍ إلى مأمولٍ ينبغي أن يتمّ نيّله.

ومن ثمّ فالسّبق في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع كما يولد في الماضي، يولد في الحاضر، ويولد في المستقبل؛ فهو في الماضي سبق زمني وموضوعي (إبداع أو تعرّف) وفي الحاضر إضافة واكتشاف أو اتعاظًا واعتبارًا، أمّا في المستقبل فسيكون بلوغ غاية ونيل مأمول.

ولأنّ وراء كلّ مأمول مأمولات لاحقة فالإضافات العلميّة ستكون دائمًا في حالة اتصال من حيث متابعة السّابق وملاحقة الجديد، ولهذا فالنظرة العلميّة إلى السّابق لم تكن نظرة إلى أموات، بل نظرة تفحّص وتمعّن للشواهد الحيّة التي شهدت على الماضين ولا زالت شاهدة بين أيدي البحاث وثائقًا، أو أثرًا من آثار الإعمار والبناء الحضاري والثقافي في تلك الأزمن السّابقة.

ومع أنّه من الأهميّة ألاّ يُغفل عن تلك الجهود، وتلك الابداعات فإنّ ذلك لا يعني القصور عليها، بل يدلُّ على ضرورة استمداد القوّة، سواء بأخذ شواهد الاتعاظ منها، أو تجنّب ما وقعت فيه من أخطاء، أو التوقّف على ما أوصت به، ومن ثمّ تبنيّه كونه على علاقة بما يجري في ومن اللاحقين.

ومع أنّ لكلمة العلم مفهومًا مستقلًّا كغيرها من الكلمات فإنّ مفهوم هذه الكلمة وحده يتجسّد في كلّ الكلمات، وبمختلف مفاهيمها.

ومع أنّ الزّمن متصل فإنّ الأحداث والمواقيت تفصله؛ ولأنّه متصل والأحداث تولد فيه أو تنشأ فهي لا تولد ولا تنشأ هكذا ضربة عشواء، بل وراء كلّ علّة معلول وسبب ينشأ كما تنشأ البذرة وينميان كما تنمو.

أهميّة استطلاع الدّراسات السّابقة:

الأهميّة تقدير معنوي للظرف والحالة والموضوع قيد الاهتمام، أمّا أهميّة الدّراسات السّابقة فتستمد من علاقتها مع ما يجري موضوعياً في الزّمن الآن والتي تتمركز على الآتي:

. تمدُّ الباحث بمزيدٍ من المعلومات والمعارف المؤيِّدة لما يتناوله من إجراءات بحثية.

. تساعد الباحث على الخروج من حيرته العلميّة وضبط خطواته البحثية وتفسير نتائج بحثه.

. تفتح آفاقاً واسعةً أمام الباحث في صياغة مشكلة بحثه.

. تُمكن الباحث من التواصل مع الخفايا المعلوماتية موضوعياً.

. تلفت الباحث إلى ما ينبغي الاهتمام به، فتلفته إلى ما غفل عنه الباحث السّابقين وهو ذا أهميّة لما يقدّم عليه من بحث علمي.

. تجنّب الباحث كثيراً من الأخطاء التي وقع فيها بعض من سبقه في مجال تخصّصه.

. تيسّر للباحث سبل المعرفة الواسعة التي تمكّنه من الوقوف على الحقائق وكأنّه شاهد عيان؛ وبخاصّة تيسّر له تلك الحقائق التي لفتت أنظار من سبقه من الباحثين ولكنهم لم يتمكّنوا من معالجتها أو إصلاحها.

. تمدّ الباحث بخلفية نظريّة تسنده تقنياً وتمدّه بالحجّة المعياريّة.

. الدِّراسات السَّابِقة تُوصِّل مشكلة البحث اللاحقة وتظهر الباحث على ما فاته من جهد في مجال تَحْصُّصه.

. تختصر للباحث الجهد والوقت، وتوفِّر له شيئًا من الإمكانيات التي لو لم تكن الدِّراسات السَّابِقة لكانت أضعاف مضاعفة.

. تمهد نتائج الدِّراسات السَّابِقة للباحث قاعدة بحثية منضبطة كما تيسِّر له الصيغ الممكنة من صياغة فروض بحثه أو تساؤلاته.

. تظهر للباحث أثر المتغيرات في البيئات المختلفة.

. يُجنب الباحث الوقوع عن تكرار أيِّ بحث من البحوث التي سبق وأن دُرست.

. تُمكن الباحث من صياغة فروض بحثه أو تساؤلاته من خلال اطلاعه على فروض وتساؤلات بحوث الذين سبقوه في مضمار البحث العلمي.

- تُمكن الباحث من تطوير الجوانب التي لم تنال حَقَّها من جهود البَحَّاث السَّابِقين.

. تمُدُّ الباحث بمزيدٍ من المصادر والمراجع العلميَّة.

شروط استطلاع الدِّراسات السَّابِقة:

. أن تكون بشكلٍ عام ذات علاقة واضحة مع مشكلة البحث قيد الدِّراسة.

. أن تكون ذات علاقة بمتغيرات البحث الرِّئيسة والمتغيِّرات المتفرِّعة منها.

. مراعاة الأمانة العلميَّة في اختصار وصوغ خطوات تلك الدِّراسات التي

شكَّلت لها هيكلية خاصة.

. تنظيم وضبط الدِّراسات السَّابِقة وفقًا للتسلسل التاريخي الذي نشرت فيه،

فترتَّب تصاعديًّا من الأقدم إلى الأحدث، أو من الأحدث إلى الأقدم.

. أن تستمد الدِّراسات السَّابقة من مصادرها الأوَّلية وليس من المصادر
الثَّانوية.

. أن تكون الدِّراسات مجازة علميًّا من لجان التقييم، وقد نشرت في الدَّوريات
والمجلات المحكمة.

. أن يكون عرض الدِّراسات السَّابقة مختصرًا بمهنيَّة تُظهر أهميَّة الدِّراسة
موضوعيًّا وتبعدها عن أساليب العرض الإنشائي؛ فالباحث لا يطالب إلا بما يتعلَّق
بمشكلة بحثه من متغيرات رئيسة أو متغيرات ذات أهميَّة بالرَّغم من تفرعها؛ ولهذا فلا
داعي للتفاصيل، أي: ينبغي على الباحث أن يطلع على تفاصيل الدِّراسات ذات
العلاقة من أجل مزيدًا من التبيُّن، ولكن لا ينبغي له عرض ما اطلَّع عليه من تفاصيل.
. ألا يتمَّ التسليم بنتائج الدِّراسات السَّابقة تسليمًا قاطعًا فالكمال دائماً لله
تعالى { وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا }²⁸؛ ومن ثمَّ فكلَّ شيء يخضع للتقييم العلمي
موضوعيًّا.

²⁸ الإسراء 85.

الكيفية العلمية

لاستطلاع الدراسات السابقة

الدراسات السابقة وفقاً لما تمّ تبيانه هي تلك البحوث التي أنجزت في ميادين البحث العلمي، وقد أجيّزت من لجان المناقشة رسمياً، سواء أكانت في مراكز البحوث، أم الجامعات والأكاديميات العلمية، أم التي أجيّزت بعد مناقشة في الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة.

وقد يتساءل البعض:

لماذا استطلاع الدراسات السابقة؟

أقول:

لأنّها تحتوي على السابق: والسابق هو كلّ قول، أو فعل، أو عمل، أو سلوك متّصل ومستمر بشيءٍ من نوعه (من الماضي إلى الحاضر)؛ ذلك لأنّ الزّمن الحاضر يحتوي على كل الماضي بالفعل، ويمتد إلى المستقبل بالقوّة، فلو لم يكن هناك ماضٍ ما كان هناك حاضراً، ولن يكون هناك مستقبلاً، ولذا فالحاضر لا يكون إلاّ نتيجة تراكم الزّمن الماضي كوحدة ثابتة بالفعل المتحرّك الذي كان حاضراً.

وعليه: ينبغي أن ينطلق التحليل والتفسير العلمي موضوعياً من ماضٍ إلى حاضرٍ في اتجاه المستقبل بالقوّة؛ ولأجل ذلك تتكوّن الأفكار الحاضرة بقوّة الماضي الذي يمدها بقوّة التطلّع للمستقبل الأفضل والأجود.

ومن ثمّ يحدث التغيّر والتقدّم والتطوّر باحتواء الزّمن الحاضر على الزّمن الماضي بما له وما عليه كاحتواء الجسم على وزنه، واحتواء العمر على أيّامه، والمسافة المقطوعة على أمتارها المتكوّنة منها.

وإذا لم يتم التعرّف على السّابق واحتوائه، لا يجد اللاحق مكاناً له بين الذين قد سبقوه ليُصبح مصدرًا، أو مرجعًا للباحثين الآتين من بعده؛ ولذلك لا ينبغي أن ينزل التحليل الحاضر عن التحليل الذي سبقه حتى وإن كان بينهما اختلاف في طرق التحليل وأساليبه؛ وهذا لا يعنى أن يكون بينهم بالضرورة تماثل أو اتفاق.

إنّ الاحتواء على السّابق يؤصّل المواضيع، ويجعل بينها صلة، تُمكن الحاضرين واللاحقين من مراجعتها، والتعرّف على أسرارها وخفاياها، والأخذ بميزها، والابتعاد عن عيوبها، ويتمّ استطلاع الدّراسات السّابقة عرضًا مختصرًا وفقًا للآتي:

. منهاجياتها.

. القضايا العلمية التي أثارها في الميدان العلمي.

. مقارنتها بما يجريه الباحث من بحث أو بحوث.

. علاقة النتائج المتوصّل إليها في الدّراسات السّابقة بفروض الباحث أو تساؤلاته.

. الجديد الذي أضافته كلّ دراسة.

. ما أثارته من تساؤلات جديدة في ذهن الباحث لأجل أن يتفادى أو يبيح فيما يُفيد.

. علاقة الدّراسات السّابقة بالنظريات والقوانين وعلاقتها بصناعة المستقبل.

وإذا أراد الباحث أن يعرف أهمية الدّراسات السّابقة فعليه بمحاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

1 . هل فصول الدّراسات السّابقة كانت متوازنة في دراسة متغيّرات مشكلة البحث؟ أم أنّها أولت اهتمامًا ببعض المتغيّرات الرّئيسة وغفلت عن البعض الآخر، وهل كان لذلك أثرًا على النتائج التي وصلت إليها الدّراسات السّابقة؟

أية: إجابة من قبل الباحث على هذا السؤال المركب يفده في إجراءات بحثه، من أجل أن يكون متوازنًا دون أن يغفل عن أيّ متغيّر من المتغيّرات الرئيسيّة والمتداخلة في موضوع بحثه، والتي قد تؤثر سلبياً على نتائج بحثه لو لم يتداركها بالبحث والتقصّي الدقيق.

2 . ما هي القيم التي أكدت الدّراسات السّابقة عليها؟ وما هي القيم التي أثارها دون أن تؤكّد عليها؟

إجابة الباحث على هذا السؤال تلفت انتباهه لما يجب أن يقوم به حيال بحثه فيتداركه قبل أن يتعرّض للمسألة، أي: عندما يضع الباحث أمام ذاكرته هذا التساؤل فلن يغفل عن القيم التي يمكن أن تثار في بحثه، والقيم التي يجب عليه إثارتها ونفض الغبار عنها، وتبiana وأهميتها في التأثير على متغيّرات البحث وسلوك الفرد والجماعات والمجتمعات، ولتكون بين أيدي النّاس متجسّدة في القول والفعل والعمل والسُّلوك.

3 . إذا كانت هناك توصيات أو مقترحات متضمّنة في الدّراسات السّابقة فما علاقة تلك التوصيات والمقترحات بالمشاكل البحثية التي تناولتها تلك الدّراسات السّابقة؟ ثم ما علاقتها بالنتائج التي توصّل اليها في بحثه أو دراسته؟

هنا يجب أن ينتبه الباحث وإلا سيقع في الفخ الذي وقع فيه البعض بأن يوصي ويقترح في حين لا توجد علاقة بين توصياته ومقترحاته وبين موضوع بحثه مما يعرّضه للانتقاد وأحياناً إلى عدم إجازة رسالته من قبل لجنة المناقشين والمحكّمين أثناء المناقشة الرسميّة.

4 . على ماذا أجمعت وتوافقت الدّراسات السّابقة؟ وعلى ماذا اختلفت وتباينت؟ وعن ماذا غفلت؟

هل أجمعت على وحدة المصطلح والمفهوم؟ أم أنّها اختلفت عليه؟ أم أنّها غفلت بالتمام عن ضبط مفاهيم دراساتها وتحديد مصطلحاتها؟

كلّ هذه الأسئلة إرشادية تفيد الباحث وتلفت انتباهه إلى منهجيات البحث، وأهمية متغيّراته في إظهار المعلومة من المعلومة، والحجّة من الحجّة. ولذا على الباحث ألا يغفل عمّا أجمعت الدّراسات السّابقة عليه، وذلك ليؤكدّه بعلمية ويثري بحثه به، أو يبطله أو ينفيه بعلمية وموضوعية، أي: في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع يمكن له أن يكتشف ما يُبطل أو ينفي ما أكدته بعض الدّراسات السّابقة في مجال تخصّصه وقيده ببحثه.

5. ما هو المتغيّر البحثي الرّئيس الذي ربط بين الباحث ومشكلة بحثه بالدّراسات السّابقة واضطره للعودة إليها؟ أم أنّه لم يرتبط بها إلّا عناوين عامّة تشير إلى عنوان بحثه العام؟

بطبيعة الحال إنّ فهم الباحث وألمّ بمشكلة بحثه ومتغيّراتها ألمّ بأسرارها، وإن لم يلمّ بها فلن يلمّ بأسرارها وخفاياها التي تستوجب التقصي والتتبّع الدقيق والفطنة والانتباه؛ ولهذا ليس عيباً أن ترتبط عناوين الدّراسات السّابقة بعنوان البحث الذي صاغه الباحث وفقاً لمشكلة بحثه، ولكن التعمّق البحثي يُمكنه من معرفة وكشف أدقّ العلاقات التي تستوجب مقارنة مع متغيّرات بحثه، ومثل هذه المقارنة تزيد بحثه رصانة وقوّة وأهميّة.

6. هل كان البحث في ضوء مقارنته بالدّراسات السّابقة متميّزاً عنها؟ وبماذا كان متميّزاً؟

من الصّعب جدّاً أن أقول: من المؤكّد أنّه كان متميّزاً، ولكن أقول: من المفترض أن يكون متميّزاً وإلّا لن يضيف الجديد؛ ومع ذلك حتى لا يسود التعبير الإنشائي على البرهنة والمحاكاة العلميّة نطلب من الباحث أن يخبرنا بما به يتميّز بحثه، ولهذا لا ينبغي أن يغفل الباحث أثناء مراجعته ومقارنته وتحليله للدّراسات السّابقة عن إظهار ما تميّز به بحثه أمام المناقشين وأمام القراء بعد أن يجاز من قبل المناقشين ويعرض أو ينشر في المكتبات.

ولذا فإن لم يتفادى الباحث هذا الأمر سيجد نفسه أمام السؤال السابق (من قبل المناقشين)، وفي ذلك اليوم تكون الفرص قد انتهت، ولهذا ننبيه ونذكر لعلها تنفع.

7. من خلال مراجعة وتفحص الباحث لمتغيرات الدراسات السابقة هل تمكّن من معرفة متغيّر رئيس يرى أنّه ضروري، وكان من الواجب تناوله بالدراسة ولكن بعض الدراسات أهملته ولم تتناوله بالاهتمام الموضوعي؟

فإذا فطن الباحث لذلك فطن بمتغيّرات بحثه الضروريّة، وفطن بما يمكن أن يواجهه به من قبل المناقشين أو النقاد، وبالتالي يكون قد أففل بابًا من خلال فتحه أبواب البحث العلمي ودخوله منها إلى أعماق المعرفة العلميّة.

8. هل كانت الدراسات السابقة مهتمّة بالتوثيق والعودة إلى المصادر؟ أم أنّها لم تولي اهتمامًا واضحًا بذلك؟

بدون شك مناقشة الدراسات السابقة تتطلّب من الباحث أن يُقلّبها من هذا الجانب، فإن لم يُقلّبها فقد يغفل هو الآخر عن أهمية التأصيل العلمي والعودة إلى المصادر سواء أكانت بشرية أم وثائق مكتوبة ومخطوطة ومطبوعة أم آثار تخضع للمشاهدة والملاحظة.

ولذلك فإن لم تولي الدراسات السابقة أهمية بالتوثيق والتأصيل يوجّه النقد العلمي إليها، وتوصف بالدراسات التي لا تُسهم في إثراء المكتبات، وهذه تُكتب ميزة للباحث الذي كشف أمرها وعرضه بموضوعية.

9. هل اهتمت الدراسات السابقة بدراسة المعلومات والبيانات وتحليلها كمًّا وكيفًا؟ أم أنّها تناولت أحد الجوانب وأهملت الأخرى؟

بدون شك تكون الأهمية العلمية عندما تُقلّب المعلومة من جميع جوانبها وزواياها؛ إذ لكل زاوية قراءة ودلالة فلا ينبغي أن يغفل الباحث عنها؛ ولهذا تكون

الفرصة متاحة أمام البَحَّاث لينتبهوا إلى أهميَّة ذلك عندما يجرون بحوثهم العلميَّة؛ فكما نعطي للإنسان قيمة أخلاقية عامَّة نُعطي أهميَّة لمساهماته الكميَّة في الإنتاج، وهكذا نُعطي أهميَّةً لعمره عندما نقارنه بعطاء أعمار الآخرين.

إذن: على الباحث ألا يغفل عن تقليب المعلومات والبيانات من وجهٍ عدَّة في الدِّراسات السَّابقة، وكذلك تقليبها في بحثه بأكثر تقنيًّا وموضوعيَّة ليزداد رصانة وعمقًا في توليد المعلومة من المعلومة، والفكرة من الفكرة، ومن ثمَّ يتجنَّب ما غفلت عنه الدِّراسات السَّابقة التي تناولها بالتفحُّص والمراجعة الواعية.

وعليه: إن لم يعرف الباحث ويكتشف ما غفلت عنه الدِّراسات السَّابقة فلن يجد مكانًا لائقًا لبحثه، ولن يكون مساهمًا في إضافة الجديد المفيد؛ ولذا فمن غير المقبول ألاَّ يكتشف الباحث ما غفلت عنه الدِّراسات السَّابقة، أي: لا بدَّ وأن تكون قد غفلت حيث لا كمال إلاَّ لله تعالى، وهذه فرضيَّة دائمة مستمرة وهي: (كلِّ دراسة لا بدَّ وأن تغفل عن شيء هو مفيد لمن يأتي من بعد من أجزاها لتفسح مجالات جديدة أمام البَحَّاث).

ولهذا فمن الأهمية أن يتوجَّه الباحث إلى الدِّراسات السَّابقة ليتبيَّن مكانم القوة والضعف فيها، وكذلك مكانم الفطنة والغفلة، ومكانم العلة والمعلول والسبب والمسبب أيضًا.

10 - من خلال دراسة ومراجعة الباحث للدِّراسات السَّابقة هل تبيَّن له ما أكَّدت عليه الدِّراسات السَّابقة إن جاءت مؤكدة على شيء ما؟ وهل هناك تناقض بين الدِّراسات السَّابقة وما يؤكِّده بعضًا منها؟

لا يُقبل من الباحث الذي استطلع الدِّراسات السَّابقة ألاَّ يكشف أو يُبرز ما تؤكِّد عليه تلك الدِّراسات، ولا يُقبل منه ألاَّ يبدي رأيًا علميًّا تجاهه؛ وكذلك لا يُقبل ألاَّ يبدي رأيه العلمي تجاه المتناقض منها، ومن هنا فإنَّ لم يكتشف الباحث هذا

التباين ويظهره حجّة، فقد ترك فسحة لغيره وقد يكون من بين هذا الغير أحد المناقشين لرسالته، وحينها يجد نفسه أمام موقف محرج، وقد لا يستطع القيام على قدميه ممّا ألمّ به من وهنٍ.

11 . بعد أن يدرس الباحث بعناية الدّراسات السّابقة ذات العلاقة بمشكلة بحثه، هل يمكن له أن يخرج بنتائج جديدة؟ أم أنّه كمن لكّ علكة سبق وأن لكّها غيره؟

أقول:

إنّ لم يخرج الباحث بنتيجة من مجموع الدّراسات العلمية المجازة سابقاً فقد حكم على نفسه بأنّه في حاجة لإعادة دراستها، وبالتالي ليس له إلاّ الإعادة، وإلّا سيضع نفسه في خانة الغافلين عمّا لا يجب الاغفال عنه، وبالتالي ساهم في الحكم على رسالته بأن تكون مع تلك المهملات.

12 . إذا كان للبحث إطاراً نظريّاً وآخر عمليّاً أو معيارياً أو ميدانيّاً، فهل تمكّن الباحث من معرفة ما يفده من الدّراسات السّابقة في إثراء إطاره بحثه؟ أم أنّه درس ولم يجد ما يفده لأيٍّ منهما؟ أم أنّه وجد ما يفده في أحدهما؟

إذا تعرّف الباحث على ما يُجيب به على هذه التساؤلات، يكون قادراً على مقارنة الدّراسات السّابقة وقادراً على الاستفادة مما وصلت إليه من نتائج، وما كشفته من قضايا، وتكون الدّراسات السّابقة مثرية لبحثه، وبالتالي يجد الباحث نفسه قد حقّق هدفاً من استهدافها بالدّراسة.

13 . هل أجريت الدّراسات السّابقة على المجتمع أم على عينة منه؟

فإن أجريت على المجتمع (مجتمع المشكلة أو الظّاهرة) كانت النتائج موضوعيّة، ولكن إن أجريت على عينة منه فهل يحقّ لنا بوصف نتائجها بالموضوعيّة، أم من الموضوعيّة أن نقول: إنّها على درجة من الموضوعيّة؟

في هذه القضية لا اتفاق، فهناك من يراها موضوعية ولا اختلاف، ونحن نراها مختلفة، لأن نتائج العينة مع أنها تعطي مؤشرات لما يجري في المجتمع الذي أخذت منه، فإنها لا تمثل إلا نفسها؛ ولأنها لا تمثل إلا نفسها فإن درجة تمثيلها هي درجة من الموضوعية.

ولتساءل أن يتساءل:

ماذا تعني بقولك: (هي على درجة من الموضوعية؟)

أقول:

إنها لم تكن موضوعية، ولكنّها على درجة من درجاتها؛ وذلك لأنّ العينة كلّما كبر حجمها اقتربت من حقيقة المجتمع أي: اقتربت من الموضوعية.

ولتوضيح ذلك أطرح الأسئلة الآتية:

- هل المريض يمثل المرضى؟ أم أنّ الطبيب هو من يمثلهم؟

- هل الغني يمثل الفقير في إحساسه بالأمّ الفقر والعازة؟

هذه الأسئلة تحتاج إلى جدل للإجابة عنها حتى وإن شعرنا بما تتضمنه من إجابات؛ لأنّ أسبابها وظروفها مختلفة حسب كلّ حالة أو موقف.

ومن خلال محاولتنا تفكيك معطيات هذه الأسئلة وتحليل متغيّراتها الموضوعية يتضح أمامنا مدى أهمية دراسة العينة من عدمها وعيوبها في الدراسة والتشخيص والعلاج ومدى إمكانية الاعتماد عليها من عدمه.

فإذا حللنا السؤال الأوّل فإننا نجد أنّ المرض لا يحسّ به إلا المريض، مع تقديرنا للفروق الفردية، إذ كلّ مريض يختلف عن الآخر في درجة تحمّله وإحساسه بالآلام وشدّتها؛ فنجد الذي يتألم في صمت، ونجد الذي يصرخ بصوت عالٍ، وآخرون أقل هدوءاً.

وعليه: لا يمكن أن يمثل أحد آخر في مرضه، أو درجة إحساسه بالألم؛ ولذلك لا يمكن لعينة من المرضى أن تمثل كل المرضى وإن كان نوع المرض واحداً.

ومع أن الطبيب المختصّ قادر على معرفة نوع المرض، واكتشاف أسبابه، وتحديد العلاج المكتشف له والمناسب، وتحديد الزمن المناسب للقضاء عليه، فإنه لا يمكن له أن يعرف درجة الآلام التي يعاني منها المريض ووطأتها على أوصاله؛ فالطبيب بالرغم من أنه يعرف المرض لكنه لا يحس بالآلامه.

ولهذا ليس كل من يعرف الألم يستطيع أن يمثل غيره في إحساسه وآلامه ودرجة تحمُّله، ومن ثمّ فالطبيب مع أنه يعرف أنواع الأمراض، وأنواع الأدوية ومؤثراتها الجانبية، وكيفية التشخيص والعلاج حسب كل حالة فإنه لا يعمم العلاج بذات الكيفية؛ وذلك مراعاة لكل خصوصية مرضية. أي: يتنوع العلاج حتى وإن كان المرض واحداً؛ مراعاة للعمر والحالة الصحية الصغير والكبير، والشيخ، والمرأة والرجل، مع خصوصية المرأة الحامل عن غيرها من النساء.

وعلى سبيل المثال: إذا حددنا نوع المرض بأنه صداع، وشخصنا جميع المرضى، وتركنا واحد منهم، فإنّ الذي لم يفحصه الطبيب لا يستطيع تعميم الدواء عليه، ولا على المجتمع الذي أخذت منه العينة، لأنّ العلاج لم يكن للرأس مباشرة، ولكنه للأسباب المختلفة من الجيوب الأنفية، والأذنين، والأسنان، والعينين، والمعدة، أو لعصب من الأعصاب الملتهبة في الرأس وغيرها من الأسباب ذات العلاقة مما يستوجب اختلاف العلاج لكل حالة من الحالات السابقة.

وبناء على ما تقدّم إذا كان علم الطب لا يعتمد على التعميم والتعامل مع العينات المرضية، ولا يعتبر المريض أيّ كان هو أحسن ممثل للمرضى، فكيف لنا القبول بها أحسن ممثلاً في العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تتعامل مع أحاسيس ومشاعر، وعواطف، وميول، واتجاهات، وغرائز، وحاجات تترجم في سلوك مختلف بين شخص وآخر؟

وبإعادة طرح السؤال الثاني: هل الغني يستطيع أن يمثل الفقير في إحساسه

بآلام الفقر؟

أقول:

بما أنّ المرض لا يحسّ به إلا المريض، وأنّ الطبيب لا يستطيع أن يمثله فيه كما لم يستطع غيره من المرضى أن يمثله فيه، فكذلك حال الغني مع الفقير، لأنّ الغني مهما فكّر أو حسّ بحالة فقير ما، لم يستطع أن يغوص في معرفة الظروف الخاصّة بالفقير، مع أنّه سيكون أكثر قدرة على توصيل مشاعره وظروفه الإنسانية إلى الآخرين، ويستطيع أن يجيب عن امكانياته الدّاتية وحاجاته، وكيفية معالجتها؛ وعليه: كيف يعتقد البعض في تمثيل المريض للمرضى، وتمثيل الأغنياء للفقراء أو بالعكس؟ وعلى سبيل المثال: عندما يكون المجتمع فقيراً فعلى الباحث والدارسين التوجّه إلى دراسة ظاهرة الفقر في ذلك المجتمع، ليعرفوا أسبابها ومكامن عللها، ويعملون على إيجاد المعالجات الاقتصادية والسياسية التي تفيد في استثمار إمكانات البلد، ومن ثمّ تسخير طاقاته البشرية إلى الإنتاج، لا أن توجّه الدّراسات والبحوث في ذات المجتمع الفقير إلى دراسة الأغنياء منه لتعمّم من بعد نتائجها على المجتمع وتأتي لنا لتقول: إنّ العيّنة كانت ممثلة للمجتمع، ونتائجها تعمّم عليه وكأنّ المجتمع بأسره غنياً.

14. وعود على بدء:

ما مدى أهمية الدّراسات السّابقة في توصيف الظّاهرة، أو المشكلة؟ وكيف

فسّرتها؟ وما هي القضايا التي أثارها في ميادين البحث العلمي؟

بطبيعة الحال إذا رجّع الباحثون في دراساتهم السّابقة إلى النظريّات ذات العلاقة

بتلك الظّواهر والقضايا فمن المفترض أن يكون من أجزائها متمكّناً من توصيف تلك

الظواهر والمشاكل والقضايا، ومن لم يعد إلى النظريات ويقوم بمراجعتها بهدف

الاستئناس بها والاستئناس إليها يكون قد غفل عمّا يفده، وكذلك إن رجع إليها ولم يتمكن من التوصيف فهو في كلا الحالتين يُعد من الغافلين؛ لذا يستوجب على الباحث أن يوجّه مآخذة الموضوعية للدراسات السابقة التي لم تتمكن من توصيف الظاهر، أو المشكلة البحثية، ويجب عليه ألا يغفل عن أهمية ذلك.

وعليه: تعد الدراسات السابقة أكثر أهمية إذا أثارت قضايا، أمّا إذا لم تُثر قضايا فلن تستفز الباحث علميًا، ولا تلفت انتباههم إليها، فعندما تكون ذات أبعاد متعدّدة قد تمتد إلى مجالات أخرى متعدّدة فتؤثر فيها سلبياً أو إيجابياً، ولذا فإن لم يولي المجتمع اهتماماً بما توصّلت إليه مثل هذه الدراسات فقد يجد نفسه في مواجهة مشاكل هو في غنى عنها.

15 . هل الدراسات السابقة ركّزت وأولت اهتماماً بالتحليل الموضوعي للمعلومات؟ أم أنّها أولت اهتماماً بتفسيرها (تفسير المعلومات)؟

على الباحث أن ينتبه إلى الكيفية التي بها تصرّف الدارسون في تلك المعلومات التي جمّعوها من مصادرها، فهل قاموا بتجميع المعلومات ثم أجروا تحليلاً لها؟ أم أنّهم جمّعوا المعلومات ثم قاموا بتفسيرها؟

فإن وجد الباحث أنّهم جمّعوا المعلومات، ثمّ حلّلوها، ثمّ من بعد تمكّنوا بموضوعية من استخلاص النتائج منها فهذا الأمر يبرهن على صواب المنهجيات البحثية التي اتبعوها، وفي مقابل ذلك إنّ توجّهوا إلى تجميع المعلومات ثم قاموا بتفسيرها، فهنا وجب النقد الموضوعي الذي ينبغي أن يُوجّه إليهم أو إلى بعض منهم، وإن عرف الباحث ذلك جيداً يكون قد عرف كيف لا يكرر أخطاء وقع فيها من سبقه من الدارسين أو الباحثين، ويكون قد ألمّ بالقاعدة التي تنصّ على أنّ: (المعلومات تجمّع من مصادرها لتحلل بهدف تحقيق النتائج التي من بعدها تكون قابلة للتفسير).

وبناء على هذه القاعدة، لا يجب تفسير المعلومات، بل يجب أن تحلل المعلومات حتى يتمكن الباحث من الوصول إلى نتائج علمية، أي: إن لم تخضع المعلومات للتحليل العلمي لا يمكن أن يتوصّل الباحث إلى نتائج علمية، وإن لم يتوصّل الباحث إلى نتائج علمية وموضوعية فهو كمن لم يجري بحثًا مع أنه قد أهدر وقتًا وضيع وجهًا.

16. هل الدّراسات التي رجع الباحث إليها تأسّست على دراسات سابقة؟ أم أمّا لم تكن مؤسّسة على دراسات سابقة؟

بطبيعة الحال إذا كانت العودة للدّراسات السّابقة ضرورة لاستمداد الحجّة والقوّة منها فتكون العودة حميدة، وإن لم تكن هناك عودة للدّراسات السّابقة فهذا يعني أنّ الدّراسات التي بين يدي الباحث فقدت عنصرًا مهمًا من عناصر استمداد القوّة العلميّة؛ وهنا وجب الالتفات إلى هذه الأهميّة والضرورة العلمية التي ينبغي ألا يغفل البحّاث عنها أثناء قيامهم بالبحوث العلميّة التي تؤصّل الحقائق وتستكشفها وتظهرها أمام الآخرين.

17. هل الدّراسات التي تم الرّجوع إليها قد وُظّفت من قِبَل الباحث في تحديد أبعاد مشكلة بحثه؟ وهل لعب هذا التوظيف دورًا بارزًا في إثراء المشكلة البحثيّة التي يوليها الباحث اهتمامًا؟

بطبيعة الحالة البحثيّة إذا لم توظّف الدّراسات السّابقة في تحديد أبعاد المشكلة البحثيّة المترتّبة عليها تعدّ فاقدة للأهميّة، وإن كانت فاقدة للأهميّة يكون اختيار الباحث لها في غير مكانه، ومن هنا توجّه الانتقادات إليها.

ولذا لا ينبغي العودة للدّراسات السّابقة بغرض جعلها فصلًا ملء الفراغ، بل يجب أن توظّف بما يخدم قضايا البحث ومشكلته الرّئيسة، وبذلك تكون متغيّرات

البحث على علاقة بمتغيرات الدراسات السابقة، ولهذا يجب عند تحليل المعلومات لا تُغيب الدراسات السابقة وكأنها لم تكن.

وهنا علينا أن ننتبه إلى جانبين:

أ. ما يتعلق بالدراسات السابقة: يجب تفحصها من قبل الباحث من حيث: هل كانت الدراسات السابقة قد استفادت من دراسات سابقة عليها في تحديد مشكلاتها البحثية، وهل وظفت تلك الدراسات في تحليل المعلومات من خلال مقارنات موضوعية؟ أم وكأنها لم تكن؟

ب. ما يتعلق بالباحث: ألا يغفل الباحث عن أهمية ما ذكرنا، أي يجب على الباحث أن يوظف الدراسات السابقة في تحديد مشكلة بحثه، وكذلك في تحليل متغيراته العلمية، ومقارنة نتائجه بنتائجها، وإن لم يفعل ذلك يجد نفسه قد وقع فيما وقع فيه من سبقه من أخطأ.

18. هل تمكن الباحث من معرفة المرتكزات الرئيسية التي يشترك فيها بحثه مع الدراسات السابقة التي تناولها بالدراسة؟ أي هل هناك بعض من الأهداف المشتركة؟ أم أنه لا اشتراك إلا في الأهمية العلمية التي يتولاها الباحث بالبحث؟ أم أن بعض المتغيرات المتداخلة أو الدخيلة على علاقة واضحة بالمشكلة قيد البحث؟

ولأن أي بحث علمي يُنجز سيكون بين أيدي القراء والنقاد وفي المكتبات الجامعية والمراكز البحثية، أو أن يُنشر في الدوريات العلمية، إذاً على الباحث أن ينتبه إلى أهمية ذلك فلا يستعجل على إتمام بحثه فيغفل عن معرفة المرتكزات الرئيسية للدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات بحثه؛ وإن غفل عن ذلك سيكون بحثه معرضاً للانتقادات العلمية والموضوعية سواء أكان يوم المناقشة، أم بعد ما يجاز البحث ويصبح دراسةً بين أيدي البحّاث الذين سيأتون من بعده فيوجه النقد إليه ويؤتّم الباحث بالغفلة والتقصير العلمي.

ولذا إن كشف الباحث وجود علاقات موضوعية بين المتغيرات البحثية لبحثه وما تثيره الدراسات السابقة من متغيرات فعلية بالمقارنات العلمية التي تمكنه من معرفة الأثر، ومعرفة الفارق بين ما وصلت إليه الدراسات السابقة والنتيجة أو الاستنتاج الذي وصل اليه، ومعرفة الأسباب التي جعلت من سبقه من البحوث يقع في أخطاء التحليل وجعلت منه خير باحث في تفاديها.

19. هل الدراسات السابقة التي توافرت بين يدي الباحث بحثت في مواضيع ذات مصادر رئيسة، أم أنها اكتفت بالرجوع إلى المراجع التي نقلت عنها؟
أقول:

إذا اكتشف الباحث هذا الخطأ، وبيّنه للقراء، يعد باحثاً منتبهاً وواعياً بما يجب، وقد أجاد التفحص العلمي، والنقد الموضوعي، وقد تجنّب الوقوع في الخطأ. ولهذا دائماً قوّة البحث تُستمد من قوّة المصادر التي كلّمها توفّرت توافرت المعلومة الميسرة لمعرفة الحقائق التي يسعى الباحث لمعرفة، ومن هنا لا يقبل من الباحث أن يتوجّه إلى المراجع في الوقت الذي تتوافر فيه المصادر، ومن ثمّ عندما يكتشف الباحث ذلك فعليه بعرضه بحثاً والإشارة إليه نقداً وبكل وضوح.

20. إذا كانت الدراسة السابقة التي وقعت بين يدي الباحث قد أجريت في قرية الباحث صاحب الدراسة السابقة ذاتها؛ فهل كان الباحث متحيّزاً في إجراءات دراسته التي أجراها في قريته، أم أنّه كان موضوعياً؟

الجميع يعرف أن التحيز لا يعد صفة من صفات البحوث الموضوعيين، سوى التحيز للحقّ فهو الحقّ، ومع ذلك إن وجد الباحث أن بعض من الذين قاموا بالدراسات السابقة هم متحيّزون بأسباب دينية أو عرقية أو مكانية فعليه بكشف هذا الأمر، وفي المقابل عليه ألا يقع فيما وقعوا فيه من تحيزات.

وعليه يُعدّ التحيُّز أكبر مؤثِّرٍ على نتائج البحث العلمي، ولهذا لا ترتقي الدِّراسات المنحازة إلى مراتب البحث العلمي ولا توصف به.

ولذا فإنّ لم يكتشف الباحث التحيُّز الذي اصطبغت به دراسة من الدِّراسات السَّابقة، وجاء من بعده باحثًا آخرًا وكشفها، يصبح هذا الباحث من المنعوتين بعدم الانتباه الموضوعي، وقد يوصف بالانحياز لصاحب هذه الدِّراسة حتى وإن لم يكن قاصد ذلك.

21 . هل هناك علاقات موضوعيَّة واضحة بين المناهج والطُّرق المتَّبعة والأساليب والوسائل المستخدمة وتلك الدِّراسات السَّابقة؟ أم لا علاقات بين هذا وذاك؟

الدِّراسة وأي دراسة وأي بحث علمي لا يمكن أن يكون مترابطًا ومنتظمًا ما لم يكن هناك منهجًا يَنْظِمُهُ، ولا يمكن أن يُحَقِّقَ البحث أهدافه ما لم تكن له طريقة ذات خطوات واضحة ومحددة، ولا يمكن أن تُصاغ الجُمْل وتُعرض القضايا وتُحدّد المفاهيم ما لم يكن هناك أسلوبًا مناسبًا لعرضها، ولا يمكن أن تُجمِّع المعلومات بموضوعية ما لم تكن الوسيلة مناسبة لجمعها.

لذا على الباحث أن ينتبه إلى أهمية ذلك، ويتوجَّه إليه بالدِّراسة والتفحُّص حتى يتبيَّن مدى ملامسة المنهج والطُّريقة والأسلوب المتَّبَع والوسيلة المستخدمة للموضوع، ومدى درجة استخدامها في تحليل المتغيِّرات العلميَّة، وإن لم يفعل ذلك لن يتمكَّن من إظهار الحقائق وكشفها علميًّا وموضوعيًّا.

وعليه: فإن اكتشف الباحث وجود علاقات موضوعيَّة واضحة كان من الواجب عليه إظهارها، وإن لم يجد علاقات بينها فعليه بكشف الحقيقة التي تُظهر الضَّعف فيما تمت إجازته من قبل لجنة المناقشين أو المحكِّمين العلميين، أو المقيمين

والناشرين الذين غفلوا عن إظهار ما تمكّن الباحث من معرفته وكشفه ليكون درسًا مهمًا بين أيدي الدّارسين والمتعلّمين حتى يتفادوه في مستقبلهم بحثًا ونشرًا.

22. وإعطاء الدّراسات السّابقة بُعدًا علميًا ومنهجيًا يجب أن يقارن الباحث بين تلك الأهداف التي صيغت في الدّراسات السّابقة والأهداف التي صاغها لتقصي مشكلة بحثه؟

أي: هل كانت العلاقات واضحة بين الأهداف والنتائج المتوصل إليها في الدّراسات السّابقة، أم هناك اللبس والغموض؟

ولأنّ الأهداف يأمل الباحث الوصول إليها وإنجازها بما يتوصّل إليه من نتائج تحتوي معالجات أو حلول لمشكلة البحث، لذا فهي تُعد من العناصر الرّئيسة التي تستوجب المقارنة بينها وما توصلت إليه من نتائج، وكذلك بينها والأهداف المصاحبة لها في الدّراسات الأخرى التي أخضعها الباحث إلى الدّراسة، وكذلك مقارنتها مع الأهداف التي حدّدها الباحث وصاغها لمشكلة بحثه؛ وذلك لمعرفة المرامي التي استهدفتها الدّراسات السّابقة، والرامي التي هي الآن مستهدفة من قبل الباحث، وكلّما قام الباحث بهذه المقارنات واستنتج ما استنتجه من متشابهات، أو مختلفات، أو متنوّعات يكون قد أعطى بعدًا موضوعيًا واسعًا لأهداف بحثه، ثمّ أعطى أهميّة لما يقوم به من جهد موضوعي في ميادين البحث العلمي.

ومع أنّ الأهداف ينبغي أن تكون قابلة للإنجاز، فإنّها لن تنجز برغبة إلا إذا كان من ورائها أغراض قابلة للتحقق، وغايات يجب أن تُبلّغ ارتقاء. وفي هذا الشأن البَحّاث كغيرهم من النَّاس لا بدّ وأن يكونوا مختلفين {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ} ²⁹.

²⁹ هود 118، 119.

ومع ذلك يجب أن تحدّد الأهداف والأغراض والغايات بعيدًا عن كلّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى الخلاف، أي: ينبغي أن تحدّد الأهداف وفقًا لما يظهر الحقيقة ويكشفها للقراء ارتقاءً ورفعة.

23 . هل النتائج المتوصّل إليها في الدّراسات السّابقة تُثبت صحة الفروض أو التساؤلات التي حُددت وصيغة من أجلها؟ أم أنّها قد أبطلت بعضها بفروض بديلة؟

الفروض في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع قابلة للإثبات وقابلة للرفض، ولهذا ليس دائمًا النتائج تأتي متطابقة أو متوافقة مع الفروض التي يصغها الباحث، مما يستوجب استبدالها في حالة ما إذا أبطلتها النتائج العلميّة التي تمّ المتوصل إليها، ولذا عندما يتمّ بطلان أحد الفروض بالبحث والدّراسة من خلال النتائج المتوصّل إليها لا تُلغى الدّراسة أو البحث، بل يجب تغيير الفرض الذي أثبت بطلانه بفرضٍ بديل.

ولهذا؛ إذا عرف الباحث أن نتائج الدّراسات السّابقة لم تُثبت صحّة بعضٍ من الفروض، وأنّ أحد البَحَث لم يقم بإبطالها واستبدالها في بحثه بفروض بديلة، يصبح من الواجب عليه أن يوجّه انتقاداته إلى مثل هذه الدّراسات وينبّه عليها، ومن ثمّ ينتبه هو الآخر من علاقة فروضه بنتائج بحثه حتى لا يقع في الخطأ الذي اكتشفه أو تعرّف عليه عند بعض الدّراسات السّابقة التي تناولها بالدّراسة الموضوعية في إطار بحثه النّظري.

24 . هل الوضوح كان حليقًا لصياغة المصطلحات والمفاهيم العلمية في الدّراسات السّابقة؟ أم أنّ بعض من المصطلحات والمفاهيم ما زال محفوفًا باللبس والغموض؟

من خلال مراجعة واستقراء وتتبع وتفحص الباحث للدراسات السابقة لا بدَّ
وأن تتضح أمامه المصطلحات والمفاهيم التي استخدمها البَحَّاث في تلك الدِّراسات،
فإن تبَيَّن له أنَّ غموضًا قد أحاط ببعض منها فعليه بالإشارة إليه³⁰.

³⁰ عقيل حسين عقيل، كيفية استطلاع الدراسات السابقة، مكتبة القاضي، القاهرة، 2018م،
ص 6 - 73.

طرق البحث العلمي

الطريقة: approach هي مولود المنهج المتكوّنة من مجموع الخطوات المنتظمة المتناسقة في ممارسة الفعل، وهي التي تمارس وتُتبع من قبل الذين يلمّون بها ويجيدون تكرارها وضبط عناصرها ومتغيّراتها وتتبع خطواتها، وهي التي تُرتّب وفقاً للأولويات في خطة منهجية في ضوء القدرات والاستعدادات والإمكانات المتاحة من أجل إنجاز أهداف واضحة ومحددة.

اتباع الطريقة يُمكنّ الباحث والأخصائيين من تقصي الأثر الذي تتركه الكلمة أو المرض والأثر الذي يتركه الفعل والسلوك.

توصف كل طريقة علمية بالخطوات التي تحتويها فخطوات التجربة هي التي تجعل منها طريقة تجريبية، وخطوات التقصي التاريخي هي التي تجعل للتاريخ طريقة، وكذلك خطوات المسح الاجتماعي هي الأخرى جعلت منه طريقة. وأيضاً طريقة دراسة الحالة في مهنة الخدمة الاجتماعية، التي تأسست لها خمسة خطوات منتظمة في عمليات مهنية متناسقة موضوعياً جعلت دراسة الحالة طريقة يمارسها أخصائيو مهرة، وخطواتها هي:

. جمع المعلومات.

. تحليل المعلومات.

. تشخيص الحالة.

. علاج الحالة.

. علميَّة التقيوم .

وعليه فالطريقة هي التي بها يتم سبر أغوار المعلومة وتتبع مكامنها، وآثارها التي تتركها على الكلمة أو الفعل أو العمل أو السلوك، وهي التي بها يتم التعرّف على ما هو كائن وبها يتم التطلّع لما ينبغي أن يكون. ولهذا فالمنهج يُحلل المعلومة ويُفككها ويُركبها، ويؤسّس قواعد، أما الطريقة فلها خطوات تُتبع وفقًا لتوجهات المنهج الذي يُستمد من الموضوع.

وخطوات الطريقة العلميَّة المستمدة من المنهج هي:

1 . تحديد إشكاليَّة البحث أو مشكلة.

2 . تحديد أهميَّة البحث.

3 . تحديد أهداف واضحة للبحث.

4 . تحديد فروض البحث أو تحديد تساؤلاته العلميَّة.

5 . اختيار الطريقة المناسبة للبحث:

وفقًا لتعدد ميادين البحث العلمي تتعدد طرق البحث مما يتطلّب من الباحث

أن يختار الطريقة المناسبة لموضوع بحثه أو إشكاليَّة بحثه، ومن هذه الطرق الآتي:

أ . طريقة البحث التّاريخي .

ب . طريقة المسح الاجتماعي .

ت . الطريقة التجريبيَّة .

ث . طريقة دراسة الحالة .

ج . طريقة تحليل المضمون .

الطريقة التَّاريخيَّة

تتضح الأهمية البحثية للطريقة التَّاريخيَّة بتحديد مفهوم الطريقة كما سبق أن بينا وتحديد التاريخ دلالة ومعنى.

التَّاريخ:

التَّاريخ كما ورد في لسان العرب هو: "تعريف الوقت"³¹. وبما أنه (الوقت) إذن: فهو المحتوى على الزمن الماضي والحاضر والمستقبل، أي: إنَّه الوقت الذي تستغرقه التجارب والظواهر والقضايا والحياة بشكل عام؛ ولذا يُعدّ التَّاريخ السجل العام والميدان الواسع الذي تُسجل فيه الأحداث وهو المستوعب لكل ما يحدث، لهذا يكون التَّاريخ ملكاً عاماً ليس للأحياء فقط بل للماضين والآتين.

والتَّاريخ هو المتضمَّن للمواقف والظواهر والأحداث التي نعتر بها ونفتخر بما هو إيجابي فيها ونأسف على بعض المواقف الفرديَّة السليبيَّة التي أرثكيت نتيجة الطمع والخوف والتقرب لمن لا ينبغي لنا التقرب إليه زلفى، ومع إنَّها تحتوي على إيجابيات ذات أهمية عالية للحياة الحاضرة عندما تكون محتوية لمضامين العبر فإنَّها لا تخلوا من النواقص حيث لا كمال إلا لله تعالى، ولهذا فهي تستوجب البحث في أغوارها لمعرفة المعطيات الإيجابية والسليبيَّة من أجل أخذ العبر لمستقبل أفضل.

والتَّاريخ هو السجل المفتوح للحاضر والمستقبل والمستوعب للماضي، وبذلك يُعدّ ملكاً عاماً؛ لأنَّه صناعة عامَّة فمهما حاول البعض أن يطمس شيئاً من معالمه أو يزورها فلن يستطيع؛ وذلك لأنَّ البعض الآخر قادر على إبرازها ولو اتفقت الأغلبية على تشويه التَّاريخ تحت أيِّ ظرف من الظروف القهريَّة، فلن يتفق الجميع؛ ولذا لو بقي شخصٌ واحدٌ على قيد الحياة يستطيع أن يقول الحقيقة التي تبقى ما

³¹ لسان العرب المحيط، المجلد الأول، ص 44.

بقية الحياة؛ ولهذا فالتاريخ الحق هو الذي يصنعه الناس لا تصنعه الحكومة مع إنها قادرة على الإسهام في صنعه إن كانت ديمقراطية.

وبناء على ذلك يختلف التاريخ عن العلوم الأخرى وفق الآتي:

التاريخ زمن ووقت، والعلوم الأخرى مادّة.

التاريخ مستمر ثنائية بثانية، والعلوم مستمرة بإنتاجها ولم تستمر بوقتها.

التاريخ متصل زمنًا وأحداثًا، والتشبيه التقريبي لذلك هو المسبحة، الذي يُعدّ الزّمن خيطها المتصل وحبّاتها أحداث يحملها الزّمن؛ وبذلك تكون العلوم كحبّات المسبحة، ويكون الزّمن الخيط الذي تنتظم به.

ولذا؛ فالتاريخ زمن ومحتوى، والزّمن بدون محتوى يُعدّ فراغ، والمحتوى بدون زمن استحالة؛ ولهذا الزّمن كموجود علّة وجود المحتوى؛ فلولا الزّمن والحركة ما كان المحتوى، ولولا المحتوى ما صنّع تاريخ.

إذن: يتكوّن التاريخ الذي نقصده من زمن ومحتوى، وفي الزّمن يحدث المحتوى أو يتكوّن، وبالمحتوى يراجع الزّمن، وكلاهما (الزّمن والمحتوى) في زيادة مستمرة إلا أنّ الزّمن متّصل، والمحتوى منفصل، ومن الزّمن والمحتوى تتحقّق الحياة التي هي الفترة المؤقّته من التاريخ بالنسبة إلى الأفراد والجماعات والمجتمعات، ومع وجود علاقة بين الزّمن والمحتوى فإنّ النهايات لا تكون ذات علاقة، فالمحتوى يُصنع في الحياة من الأحياء، وعندما ينتهي الأحياء وتقوم القيامة يبقى الزّمن شاهدًا وحافظًا للمحتوى الذي توقّف عن الزيادة، وحتى في الحياة عندما تنتهي حياة فرد ما أو جماعة ما فلا تنتهي الحياة بانتهاء حياتهم، ولكن إن كان منهم صنّاع تاريخ فسيبقون أحياء عند ربهم بما تركوا من محتوى عظيم، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أحياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ

بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ
مَنْ اللَّهُ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ} ³².

ولأنَّ الأعمال الخيرة تبقى فإنَّ صدر التاريخ خير حافظ لها، وإنَّ الله تعالى
خير مجازٍ عليها؛ ولهذا الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل الحق هم أحياء عند ربهم
وأحياء في التاريخ؛ ولهذا تُعدّ الحياة هي العيش في التاريخ.

ومن ثمَّ فقيمة التاريخ بما يحتويه من عبر، مصداقاً لقوله تعالى: {لَقَدْ كَانَ فِي
قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ} ³³، ولكن لمن تكون العبر؟ بطبيعة الحال لأصحاب
العقول والضمائر الرفيعة الذين يستقرون التاريخ ويستمدون منه العبر والمواعظ
والفضائل الحميدة.

وقد عرّف هومر هوكيت Homer. Hockett التاريخ بأنه: "السجل
المكتوب للماضي والأحداث الماضية" ³⁴؛ ولكن لو اعتمدنا هذا التعريف فسيكون
التاريخ ماضٍ وقد وقع وانتهى، وكأنَّ السجل التاريخي قد امتلأ بالأحداث وقفل،
وإذا سلّمنا بهذا يعني: أننا سلّمنا في زمني الحاضر والمستقبل اللذين يُعدّان من
مكونات الوقت الذي عرّف التاريخ به كما سبق ذكره.

وكذلك إذا سلّمنا بأنَّ التاريخ هو السجل المكتوب، فإننا نسلم بأنه لم يبق
لدينا ما نكتب، ولذا فإنَّ التنقيب عن الآثار والبحث عن الحفريات لازال مستمرّاً،
وكل عثور على أيّة بصمات حملها التاريخ أو سطرها يتم تسجيله في الزمن الحاضر
مع أنّه قد وقع في الزمن الماضي، ولكن زمن اكتشافه كان في الزمن الحاضر؛ ولهذا
التاريخ لم يكتمل اكتشافه، ولم ينته زمن صناعته، ولم تعقم أمهات صنّاعه ولن.

³² آل عمران، الآية 169 . 171.

³³ يوسف، الآية 111.

³⁴ Homer. Hockett, the critical. method in historical research
and wzition . New York: the mac millan co, 1968, p, 3.

إذن: لا داعي بأن نُعرِّفَ التَّاريخَ بأنَّه السَّجلُ المكتوبُ للماضي والأحداث الماضية، وبما أنَّ الدُّنيا لم يقفل سجِّلها، إذن: بالضرورة لم يقفل سجِّل التَّاريخ، ولا تنتهي الأحداث، وبما إنَّها كذلك فإنَّ التَّاريخَ لم يكن سجِّلاً مقفلاً، بل التَّاريخ هو السَّجلُ العامُ المفتوح، والميدانُ الواسع الذي يستوعب الأحداث في زمن وقوعها، سواء أكانت هذه الأحداث قد وقعت، أم تحت القيد، أم لم تقع بعد، وسواء أكانت مكتوبة، أم لازالت في صدور الرِّواة، أم إنَّها لم تُكتب بعد؛ ولذا فالتَّاريخ هو حاضر الزَّمن الماضي والماضين فيه، وإذا تساءل البعض كيف؟

تكون الإجابة: ما ندرسه نحن كماضي يُعدُّ للماضين حاضرًا، وهكذا يُعدُّ للحاضرين ماضيًا وهكذا سيظلُّ التَّاريخ حيًّا.

ويقول ابن خلدون: "يُعدُّ التَّاريخُ معملَ التجارب الهائل الذي تسجل فيه تجارب الإنسانيَّة، والمتحف الطبيعي للظواهر في مختلف درجات تطورها"³⁵، يوضح هذا التعريف مرونة التَّاريخ ورحابة صدره في تقبل النقد والتفسير لما يحتويه سجِّله المليء بالتجارب والظواهر الماضية وعلاقتها بالمشاهدات والتجارب الحديثة بفتح صفحاته أمام الاكتشافات الحديثة، إلَّا أنَّ كلمة معمل صغيرة جدًّا على التَّاريخ، إنَّه أوسع من ذلك بكثير لأنَّه ميدان الحياة وسجِّل نتاجها وإنَّه الزَّمن والمحتوى والحياة.

وللتَّاريخ بصمات يمكن مشاهدتها والتعرُّف عليها وعلى ما وراءها، فدلائل التَّاريخ كثيرة، ومن خلالها يمكن معرفة الوقت الذي أنتجت فيه، والعهد الذي تدل عليه، والفن الذي تميَّزت به. وإذا عدَّدنا شواهد التَّاريخ فإنَّها لا تحصى فمنها: الآثار، والحفريات بمختلف أنواعها، والمخطوطات والتمائيل والنقوش، والزَّخرفة والكتب والمطبوعات، وكلُّها دلائل يمكن دراستها وملاحظتها والاستشهاد بها؛ فإذا أخذنا

³⁵ عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، ص 17.

المساجد كشاهد في أيّ منطقة من المناطق أو إذا عثرنا على آثارها في أيّ بقعة من العالم فعلى ماذا تدل؟

إنّما تدل على انتشار الدين الإسلامي وأن هناك مسلمين في تلك البقاع، أو أنّهم كانوا، في روسيا بعد الماركسية منعوا المسلمين من الصلّاة في المساجد إلا أن المساجد بقيت ماثلة يمكن مشاهدتها علامة دالة على انتشار الإسلام، وفي ألمانيا الشرقية سابقا عندما كانت تحت الحكم الشيوعي منعت هي الأخرى الصلّاة في المسجد وحولت مأذنته إلى خزانٍ للمياه، ومع ذلك بقي إلى اليوم علامة دالة على أنّه كان مسجدٌ وبقي شاهداً بطابعه الإسلامي وشاهداً على عدم مقارعة الماركسية له التي طويت صفحاتها من التّاريخ دون أن تجد من يتأسف عليها، وبقي الجامع معلماً إسلامياً يدلّ على أنّ مسلمين في مدينة برلين الشرقية يتواجدون.

ويصدق قول ابن خلدون: إنّ التّاريخ "في ظاهره لا يزيد عن أخبار الأيام والدّول والسّوابق من القرون الأولى، تنمّق لها الأقوال، وتصرف فيها الأمثال، وفي باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات وعلم بكيفيّات الوقائع وأسبابها"³⁶.

وعليه نتساءل:

هل هناك فرق بين التّاريخ والمنهج التّاريخي؟

نعم، هناك فرق:

التّاريخ كما بيّناه ميدان عام تنهل منه كل العلوم وفيه تُسجّل وتعتمد على سجله في البحث والدراسة، وهناك فرق في هذا الخصوص بين التّاريخ، والدراسات التّاريخيّة المتخصّصة.

³⁶ المصدر السابق، ص 71.

فالتاريخ ملك عام لكل العلوم فهو الميدان الذي يستوعبها وتثريه ويثريها، أمّا الدراسات التاريخية المتخصصة تستهدف التعرف على فترة أو فترات حسب اهتمامات البّحث، وكثيراً ما تكون دراسات للأحداث والمواقف الفرديّة والجماعيّة، وكل الدراسات التاريخيّة عبارة عن جزء من بقية العلوم التي تشكل جزءاً من التاريخ، وعادة يتم التنقيب في الدراسات التاريخيّة من أجل الآخرين قيماً وعبراً وفضائل؛ ليتّظّوا، ويُعدّوا، ومع ذلك فقد يكون المؤرخ ناقل يسرد الأحداث دون أن يوظّفها خدمة للعلاقات الاجتماعيّة والإنسانيّة إلاّ أنّ القراء قادرون على استيعاب العبر من مصادرها، وقد يحدث التحريف لبعض المعلومات من قبل بعض البّحث لأسباب ذاتية، أو أسباب سياديّة أو نتيجة تأثير أداة الحكم على المعلومات أو على البّحث، وهنا قد تحدث محاولات لتزوير التاريخ لكنّها صعبة وغير ممكنة؛ لأنّ التاريخ لا يمثله أحد فهو الملك العام الذي لا يقتصر على الحاضرين، بل يمتد من الماضي إلى الحاضر ثمّ إلى المستقبل في حلقات متّصلة لا تنفصم؛ ولذا فإنّ الأجيال دائماً قادرة على تصحيح ما يعلق به.

وعليه:

ما هي الطريقة التاريخيّة؟

الطريقة التاريخيّة هي التي بها تُجمّع وتستقرأ المعلومة العلميّة تأصيلاً مع مراعاة انتظام المعلومات وفق متغيّراتها الموضوعيّة والمكانيّة والزمنيّة أحداثاً وعبراً وقصصاً مع مراعاة الخصوصيّات الثقافيّة والدينيّة والعرفيّة التي بها تتميّز كل هويّة من الهويّات الاجتماعيّة.

ولذا؛ فالباحث المتّبّع للطريقة التاريخيّة يستهدف المعلومات من مصادرها الموثوقة سواء أكانت بشريّة أم وثائقيّة ليستقرا بها ظاهرة أم حالة من الحالات الفرديّة أو الجماعيّة أو المجتمعيّة أو أيّ إشكاليّة أو مشكلة تستوجب البّحث تتبّعاً بتتبّع الظروف والمتغيّرات التي ظهرت فأثرت على الحالة.

ولأنّ موضوع هذه الطريقة يكمن في التّاريخ الواسع، فإنّ تتبع الباحث لموضوع بحثه أو إشكاليّته البحثيّة يستوجب تقصّيًا متّصلاً للمشكلة أو الموضوع وإن انفصلت حلقات تماسكه عبر الزّمن (الماضي والحاضر والمستقبل).

هذه الطريقة لا تقتصر على دراسة علم التّاريخ، بل هي الطريقة التي بها تُستقرأ العلوم في غير منعزل عن مراحل نشأتها أو تكوينها وتطورها عبر التّاريخ؛ وذلك لمعرفة أثر كل متغيّر من المتغيّرات التي أثرت فيها تأثيرًا مباشرًا أو غير مباشر.

ولأنّ لكل شيء تاريخًا زمنيًا ومكانيًا، ولكل ظاهرة ومشكلة تاريخ؛ لذا فكل شيء يمكن أن يتم تناوله موضوعيًا بالتقصي العلمي لا ينبغي أن يُغفل عن البحث في تاريخه الذي به تأثر وأثر.

وقد يتساءل البعض:

لماذا الطريقة التّاريخيّة؟

بدون شك نحن لا نعني اقتصارها على الدراسات التّاريخيّة (علم التّاريخ) بل لوضوحها في التّاريخ العام الذي يُعدّ علم التّاريخ جزءًا منه، مما جعل هذه الطريقة تُتبع في البحث والدراسة دون أن تقتصر على علم من العلوم؛ ولذلك الطريقة التّاريخيّة هي التي يسلكها الباحث وهو مهتديًا بنور التّاريخ إلى غايات المعرفة العلميّة.

ولهذا تعتمد الطريقة التّاريخيّة في تقصّيها للمعلومة على الآتي:

1. موضوع أو مشكلة: تستوجب البحث والتقصي العلمي.
2. أدلة: تُثبت أو تُبطل ما يتعلّق بالظاهرة أو الموضوع أو مشكلة البحث.
3. مصادر: منها تستمدّ المعلومات أو تُستقرأ وتستنبط.
4. أدوات: يتم استخدامها لجمع المعلومات من مصادرها أو مكانها.

هذه الطريقة لا تعتمد كما يتصور البعض على السرد والنقل، بل على التفحص الدقيق، والقياس المعتمد على قوانين اجتماعية أو طبيعية مما يجعلنا نطلق عليها طريقة العلوم بشكل عام، وجعل د. سمير نعيم يقول: "إنَّ أيَّ بحث مهما كان الأسلوب المتبع فيه لا يعني عن الاستعانة بمعطيات المعرفة التاريخية"³⁷.

ولأنَّ التاريخ ملئ بالتجارب والبراهين والحجج والمعالجات والعبير التي تفيد الباحثين وهم في حاجة لأن يعرفوها، فالبحث في أيِّ ظاهرة أو مشكلة في العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية لا ينبغي أن يكون منعزلاً عن تاريخها؛ ونتيجة لذلك ظهرت أهمية الطريقة التاريخية في العلوم بشقيها: النظري والتطبيقي.

ولأنَّ لكلِّ ظاهرة أو موضوع أو مشكلة تاريخاً وفي كل العلوم؛ إذن: لا بدَّ وأن تكون من بين طرق البحث العلمي طريقة تتوافق بحثاً في تاريخ الحالات والظواهر والمشاكل الاجتماعية والطبيعية والإنسانية، ففي حالة البحث في تلك الحالات والظواهر والمشاكل لا بدَّ من معرفة أسبابها وعللها من خلال التتبع الواعي المتمعن في المعلومة ومتغيراتها المتداخلة والمستقلة والتابعة والدخيلة؛ وذلك لإنجاز أهداف البحث وفروضه أو تساؤلاتها الموضوعية.

ولأنَّ لكل طريقة مسمى فهي لا يمكن أن تتميز إلا إذا كانت تسميتها مستنبطة ومستمدّة من الميدان الذي به تُسمى، ولأنَّ الطريقة التاريخية مستمدّة من ميادين التاريخ الواسعة فهي سميت بهذه التسمية، ولكي تتميز أيضاً لا بدَّ لها وأن تعتمد المعلومات من مصادرها بوسائل وتقنيات تكون دائماً في حالة تطوُّر، وهكذا استمدت الطريقة التجريبية من التجربة التي تُعد الميدان الواسع للبحوث العلمية وبخاصة في العلوم الطبيعية والتجريبية، واستمدت الطريقة المسحية التي تميّزت بدراسة

³⁷ سمير نعيم، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية. القاهرة، المكتب العربي للأوفست، الطبعة

الخامسة، 1992، ص 130.

المجتمع أو العيّنات المأخوذة منه كما استمدت طريقة دراسة الحالة من ميادين الحالات المستهدفة بالبحث والدراسة.

وعليه: إذا أردنا معرفة الأسباب والعلل لأيّ موضوع أو ظاهرة ينبغي معرفة التّاريخ؛ لأنّ في التّاريخ تكمن الأسباب، وفي الأسباب تكمن النتائج، وفي النتائج تكمن الحلول والمعالجات الموضوعيّة التي تجعل للتّاريخ عبرة.

هذا، ولم يكن الغرض من اتباع الطريقة التّاريخيّة سرد المواقف، وتكرارها من باحث إلى آخر أو حفظ القصص والروايات ونقلها، بل الهدف هو التعرّف عليها وتفحص عبرها وتبينها للآخرين واستخلاص القوانين الاجتماعية وآليات حركة المجتمع والطبيعة والتغيّرات التي طرأت أو أدخلت عليها وتأثرت بها أو أثرت فيها.

صيغ الطريقة التّاريخيّة:

هناك صيغتين مهمتين للطريقة التّاريخيّة هما:

1- صيغة الزّمن.

2- صيغة الموضوع.

ولتوضيح ذلك أتناول كلاً منهما:

1- صيغة الزّمن: ويقصد بها الهيئة التي يؤسّس الباحث عليها بحثه عندما يود تقصي متغيّراتها، مما يجعله يصوغ فروضاً أو تساؤلات من خلالها يتمكّن من إنجاز أهداف بحثه.

وتنقسم هذه الصيغة إلى قسمين:

أ- دراسة الظّاهرة أو المشكلة أو الموضوع من الماضي إلى الحاضر؛ وذلك بعد تحديد فترة البحث أو الدراسة، وبعد تحديد نقطة البداية من الزّمن الماضي وحسب

الموضوع قيد البحث، مما يجعل أسباب الموضوع كامنة في الماضي وأهدافه واضحة في الحاضر، وغاياته ماثلة في المستقبل.

وهذه تختلف عن أسباب اختيار الباحث للموضوع فأسباب الموضوع شيء وأسباب اختيار الباحث له شيء آخر.

فإذا افترضنا أنّ الموضوع: (الظروف التي جعلت الاستعمار عبر التاريخ يتكرر في الوطن العربي، أو في قطر منه).

لذا فإنّ الطريقة التّاريخيّة هنا تستوجب من الباحث تحديد بداية الاستعمار أي: تحديد الزّمن وفقاً لتحديد متغيّرات البحث مما يتطلّب من الباحث أن يركّز خلال تلك الفترة على الظروف والمعطيات التي سادت المجتمع العربي أو قطرًا منه وهيئته لأن يُستعمر، ثم يلاحق بالبحث حسب التّتبّع الزّمني إلى دراسة الفترة الثانية التي عاد فيها الاستعمار للوطن، ويهتم بدراسة ظروفها والمتغيّرات التي أظهرتها، ثم يقارن بين تلك الفترة السّابقة وفترة الزّمن الحاضر لعودة الاستعمار؛ حتى يتمكّن من معرفة الظروف التي جعلته يتكرر، أي: بالبحث يتمكّن الباحث من معرفة اشتراطات دخول الاستعمار للبلدان العربيّة واحتلالها، وهكذا يأتي من الماضي إلى الحاضر وهو ينتقل إلينا من خلال التّتبّع الزّمني المتواصل للموضوع لكي يبيّن لنا تلك الظروف والاشتراطات التي إذا ظهرت أو تكررت تجعل الاستعمار يتكرر ويعود، مما يجعل المجتمع مضطّرًا ليتفادى تلك الاشتراطات والمبررات، ومن ثمّ أخذ العبر من التّاريخ وإلا لن يتمكّن من تأمين مستقبله.

ب- دراسة الظّاهرة أو الموضوع من الحاضر إلى الماضي: وهذه تتطلّب عودة مع الزّمن الذي انقضى ولن يعود من خلال دراسة الأحداث التي وقعت فيه بتسلسل أوقات حدوثها أو ظهورها.

فإذا اعتبرنا الموضوع السّابق هو موضوع البحث: (الظروف التي جعلت الاستعمار يتكرر في الوطن العربي، أو يتكرر في قطرٍ منه)، وإن افترضنا هذا القطر هو ليبيا وبدأنا الدراسة في الوقت الحاضر، ونحن منطلقين ببحث من معرفة الظروف التي جعلت القواعد الاستعمارية تستمر في ليبيا حتى سنة 1970 ثم نتبع ذلك إلى معرفة الظروف التي أوجدت الاستعمار الإيطالي عام 1911، ودراسة الظروف التي جعلت الاستعمار التركي يجثم على التراب الليبي بعد خروج فرسان مالطا عام 1551، ومقارنة تلك الفترة مع الفترات السّابقة واللاحقة لها، أي: مقارنتها مع الظروف التي أوجدت الاستعمار الإيطالي، والقواعد الأمريكيّة والانجليزيّة والاحتلال الفرنسي لجزء من الجنوب الليبي كفترات لاحقة، ومقارنتها مع الفترات السّابقة، وهي الاحتلال المالطي، والإسباني الذي خرج بقوة السّلاح كغيره من أنواع الاستعمار لليبيا سنة 1510، ثم دراسة الظروف التي جعلت أطماع أمريكا في احتلال ليبيا عام 1805، وهكذا يستمر البحث والتتبُّع الزّمني في دراسة الظواهر والظروف التّاريخيّة، والمشاكل والمواضيع بهذه الطريقة مع مراعاة الفترة الزمنية المستهدفة بالدراسة³⁸، ولهذا كانت طريقة البحث منطلقة من صيغة زمنيّة وموضوعيّة من الحاضر إلى الماضي لأجل أن تستمد العبر التي بها يُصنع التّاريخ.

2 - صيغة الموضوع: كثيراً ما نجد هناك تشابه في المواضيع وكثيراً ما نجد وحدة بين المواضيع مع أنّ زمن حدوثها غير متصل من الناحية الزمنية مباشرة أو إنّها لم تقع في مجتمع واحد، ولا أرض واحدة، ولا زمن واحد، ومع ذلك تظهر بنفس الظروف والمعطيات أو المبررات، وهذه التي تستوجب البحث عن طريق الاتصال الموضوعي، الذي جعل من الموضوع وحدة وترابطاً.

³⁸ عقيل حسن عقيل، الأصول الفلسفة لتنظيم المجتمع، طرابلس، جامعة الفاتح، 1992، ص

وقد يتبع الباحث طريقة دراسة الموضوع من الحاضر إلى الماضي، أو بالعكس كما تم توضيحه، وذلك بالاعتماد على الصلة الموضوعية وليس على الصلة الزمنية. فلو افترضنا أنّ موضوع البحث هو (أسس تنظيم المجتمع الفاضل) وبدأنا بما هو متوافر لدينا في المجتمع العربي، وحددنا المجتمع العربي الليبي واعتمدنا على النظرية والمحاولات التطبيقية التي تستهدف تنظيم مجتمع فاضل، وانتقلنا إلى دراسة المدينة الفاضلة عند ابن خلدون والفارابي وابن مسكويه، ثم أفلاطون وأرسطو وسقراط وبركليس وكليتييس وسولون (المشرع)، فنجد الذي يربط بين هذه المحاولات هو الموضوع وليس المجتمع الواحد، ولا الأرض الواحدة ولا الدين الواحد، ولا الزمن المتصل بينهما.

لذا؛ تعتمد الطريقة التاريخية على الموضوعية في تجميع المعلومات وتحليلها لتمد الباحث بنتائج تستوجب التفسير العلمي والمنطقي للظواهر والمشاكل والحالات قيد البحث العلمي؛ ولهذا فالطريقة التاريخية هي طريقة جمع المعلومات من مصادرها سواء أكانت وثائق، أم رواية، أم دساتير وقوانين وتشريعات، أم أيّ معطيات موضوعية أخرى.

أدوات الطريقة التاريخية:

من أهم أدوات الطريقة التاريخية الآتي:

1 . الملاحظة.

2 . المشاهدة.

3 . المقابلة.

4 . الاستبيان.

ولذا؛ فللتاريخ شواهد وأدلة يمكن التأكد منها، ولم يكن خرافات لا أساس لها من الصحة، فالخرافات لا أدلة ثابتة لها مما يجعل صعوبة في تتبعها واختيارها مشكلة للبحث العلمي، وبالتالي فهي لا تُسند للتاريخ الذي هو الميدان الواسع للعلوم والمعارف؛ ولهذا كل شيء لم يكن له سندٌ وأدلة يُعدّ خرافة.

ولأنّ التّاريخ لم يكن الشّيء المجرّد بل هو ذو المعالم الآتية:

1 . الزّمن .

2 . المحتوى .

3 . المكان .

4 . الحياة .

وعليه: فإنّ الخرافات لا تُعدّ من صناعة التّاريخ؛ وذلك لأنّها بدون محتوى، وبدون حياة حتى وإن كان لها زمن النسيج والتكرار.

إذن: كل ظاهرة أو حادثة أو رسالة وقعت يمكن بالتّبع التّاريخي العثور عليها، أو العثور على معالمها، أو مؤثراتها ومؤثراتها وآثارها، فالوثائق مادّة، والمخطوطات مواد للباحث العلمي يمكنه الاستناد إليها، والتحقق منها، وكذلك المتاحف وما تحتوي عليه من مواد دالة على أحداث وحضارات وثقافات ومعارف تعتبر أدلة وشواهد يمكن ملاحظتها ومشاهدتها والتحقق منها.

وهذا يعني: أنّ في صفحات التّاريخ يتم حفظ البصمات والأدلة والآثار، وبالطريقة التّاريخيّة يتم التمكن منها بحثاً وتنقيباً وتقصيّاً وتتبعاً، فالآثار مواد دالة على معانٍ شاهدة، أمّا الحدث أو الظّاهرة أو الحضارة تقع في فترة من التّاريخ وتنتهي من حيث عدم مقدرتها على البقاء الدائم، إلا أنّ دلائل وجودها تبقى ماثلة للمشاهدة، والملاحظة كوسيلتين علميتين يعتمد عليهما الباحث، والذين يعتقدون أنّ الطّريقة

التَّاريخيَّة تعتمد على السَّرد والتَّقل مخطئون؛ فشواهد التَّاريخ لا تختلف عن شواهد التَّجريب الذي يعتمد على المشاهدة والملاحظة في الطريقة التَّجريبية.

وبالطريقة البحثية التَّاريخية يتمكّن الجيولوجي من البحث والتَّجريب في الأرض ومكوّناتها من أجل التعامل مع كل مرحلة من مراحل ترسب طبقات الأرض ومكوّناتها، وعلى الأعماق الممكنة، مما يجعله يبحث ويدرس التربة والأحجار بأنواعها، والمعادن وأعمارها، وهو يبحث عن تاريخها في تاريخها، وهكذا الباحث الجغرافي يبحث في المؤثّرات المناخية، وسطح الأرض وما يحدث عليه من تغيّرات ومؤثّرات بيئية، والطبيعة والتغيّرات التي طرأت عليها، كل ذلك يتطلّب اتباع الطريقة التَّاريخية والتَّجريبية معاً؛ ولهذا لا تقتصر مواضيع البحث وإشكاليّاته على طريقة واحدة من ألفه إلى يائه، بل في معظم البحوث العلميّة طرق البحث العلمي تتداخل من أجل استكمال البحث موضوعياً.

إنّ الطريقة التَّاريخية لا تقتصر على السَّرد كما يظن البعض، بل تعتمد على الحُجّة والدليل والبرهان المستند على الحقيقة، ولنا في التَّاريخ الشواهد التي منها:

. احتل الرومان ليبيا منذ زمن قديم، ومن يُكذّب ذلك فعليه زيارة ليبيا لمشاهدة وملاحظة آثاره في مدينتي لبدّة، وصبراته.

. إنّ بيت المقدس محتلّ إلى هذا اليوم ومن يكذّب ذلك أو يريد أن يتأكّد فعليه بزيادة الأرض المحتلة (فلسطين).

. أنّ الرّسول صلّى الله عليه وسلم قد مات، وأن الرّسالة باقية، ومن يريد أن يتأكّد فعليه بزيارة بلدان المسلمين؛ ليشاهد الكتاب، والمساجد، والقرآن، والمتعبّدين الذين تجسّد الإسلام في أقوالهم وأعمالهم، وعليهم أن يزورا بيت الله إن تطهروا ليروا بأبصارهم أعينهم شواهد العبادة وتمسّك المتعبّدين بالأمر، وأن يزوروا مقام الرّسول صلّى الله عليه وسلم.

. إنَّ باليمن سدًّا عظيمًا (سدّ مأرب) بفنّه وهندسته وتاريخه، فمن أراد أن يتأكد فعليه أن يزور اليمن الذي كان سعيدًا ليشاهده، ويلاحظه إذا كانت ثقته مقتصرة على المشاهدة والملاحظة وكأثمتين في حد ذاتهما.

إذن: المتبّع للمنهج التّاريخي يمكنه مشاهدة وملاحظة ما يحمله التّاريخ من شواهد عندما تتوافر دلائلها؛ ولهذا تعتبر المشاهدة، والملاحظة من الأدوات المهمّة في دراسة التّاريخ والبحث في أغواره.

ويقول ابن خلدون في هذا الصدد: "إنَّ الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرّد النقل، ولم تحكم أصول العادة، وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب بالشاهد، والحاضر بالذاهب فرما لم يؤمن فيها من العثور وزلة القدم والحياد عن حادة الصدق³⁹؛ لذا فإنّه من الموضوعيّة العلميّة والبحثيّة أن نربط الحاضر بالسّابق، وهذه لا تتم إلاّ باتباع الطريقة التّاريخيّة في البحث عن المعلومة الصادقة التي بها تتم مقارنة المعطيات والدلائل بما يمثّلها أو يخالفها أو يشابهها.

وباتباع الطريقة التّاريخيّة يتمكّن الباحث من التّأكد من مدى مصدقيّة ما يكتب عن الظّاهرة أو الحالة أو المشكلة أو الموضوع، وللتأكد من التّاريخ المكتوب قد يتطلّب الموضوع إجراء مقابلات مع من لا حظوا أو اشتركوا أو شاهدوا ما كتب عنه.

فإذا أردنا دراسة تاريخ المجاهد الشهيد عمر المختار، فإنّه من الأفضل للباحث إجراء مقابلات مع من تبقى على قيد الحياة من مجاهدين، أو الذين عايشوا فترة عمر المختار، ومقارنتها مع أقوال كل الذين يتم الالتقاء بهم، ومع ما كتب عنه، هذه طريقة مهمّة في البحث في التّاريخ القريب، أمّا التّاريخ البعيد لا نجد رواة له على

³⁹ عبد الرحمن ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، بيروت، دار الكتاب اللبناني، المجلد الأول،

1086، ص 12.

قيد الحياة ولكننا قد نجد ما كتب السابقين عنه، أو ما كُتب نقلاً عن رواة عنه؛ وذلك لأنه ليس بالإمكان دراسة كل التاريخ أو التأكد منه عن طريق المقابلات والمشاهدات والملاحظات، ولكن يجوز لجزء منه، مثل الثورة الجزائرية يمكن دراستها عن طريق المقابلات مع المجاهدين الأحياء؛ وذلك لأنَّ الإنسان دائماً أكبر دليل على إثبات الحقائق عندما تتعلق بالموضوع وتقال بموضوعية، ولكن قد يشوبها شيء من الشكّ إذا كانت متعلقة به مما يستوجب على الباحث أخذ الحيطة بجعل ما يقوله الفرد عن شخصه ليس يقيناً ويكون خاضع للاختيار.

ويكون هذا ردّاً على بعض أساتذة علم الاجتماع، وهم قلّة لعدم ثقتهم في التاريخ والطريقة التاريخية بحجة عدم التسليم فيما تقوله أو تنقله مصادر البحث المعتمدة على أقوال الإنسان.

وعليه: كيف يُقبل هذا التحفظ من البعض وهم لا يثقون في بحوثهم في ميادين علم الاجتماع إلاّ على ما يقوله المبحوث (الإنسان)؟ وكأنَّ الإنسان إنسانان واحداً للتاريخ وآخر لعلم الاجتماع؛ ولأنَّ الإنسان واحدٌ إذن: كيف لا نثق فيه في دراسة التاريخ، ونثق فيه في دراسة علم الاجتماع؟

وإذا كان الشكّ في الإنسان كمصدر للمعلومات إذن: الشكّ وارد في كل باحث باعتباره أيضاً سيكون مصدرًا للمعلومات، وإلاّ هذا البعض كمن يمتلك حقّ الفيتو، يحقّ له أن يفعل ما يشاء ويحقّ له حرمان الآخرين منه مما يجعلنا نقول: إذا كانت هناك أحقية للفيتو في الميدان العلمي يجب أن تكون للتاريخ.

وإذا أردنا أن نتفحص استعمالات المشاهد والملاحظة، والمقابلة في التحجّج معهم فأيهما أصدق للمشاهدة والملاحظة وأيسر، أن تلاحظ وتشاهد سدّ مأرب، أم تشاهد وتلاحظ سلوك منحرف يعرف نفسه أنّه تحت البحث والدراسة؟

إنَّ الطريقة التَّاريخيَّة عند اتباعها من قبل الباحث في تجميع المعلومات عن سدِّ مأرب، فإن إخضاع السدِّ من قبله للمشاهدة، والملاحظة وكتابة كل ما يترأى له أيسر بكثير من إخضاع حقيقة الإنسان للمشاهدة والملاحظة التي يعتمد عليها إمبريقيا، ومع أنَّه من الممكن مشاهدة سلوك الإنسان، وملاحظته فإنَّه من الصَّعب التسليم بما يلاحظ عنه.

إذن: أيُّهما أصدق وأيسر مشاهدة وملاحظة حقيقة الإنسان من خلال سلوكه، أم ملاحظة ومشاهدة سدِّ مأرب وما يحتوي عليه من جهد وفقٍّ، وعلم وهندسة راقية؟

وإذا استعملت وسيلة المقابلة في التحاق فأَيُّهما أصدق:

ما يقوله مجاهدون عن جهاد عمر المختار لكونهم عاصروه وجاهدوا معه، أم ما يقوله المبحوثون عند إجراء المقابلات معهم عن سلوكهم الانحراقي؟

أعتقد أنَّ ما يقال عن جهاد الشهيد عمر المختار من قبل المجاهدين الأحياء الذين جاهدوا معه أصدق بكثير عمَّا يقوله المنحرف عن شخصيَّته المنحرفة عن قيم المجتمع وفضائله الحميدة.

وعليه: لا يمكن لأيِّ طريقة من طرق البحث العلمي أن تغني الباحث عن معطيات المعرفة التَّاريخيَّة، والتي يؤكدها الدكتور سمير نعيم في قوله: "إنَّ أيَّ بحث مهما كان الأسلوب المتبع فيه لا غنى له عن الاستعانة بمعطيات المعرفة التَّاريخيَّة بالمجتمع"⁴⁰.

⁴⁰ سمير نعيم، المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية، القاهرة، المكتب العربي للأفيس، الطبعة الخامسة، 1992، ص 130.

ولذلك يكون الاتجاه الامبريقي الذي يهتم بدراسة الظروف في زمنها الحاضر ولا يهتم بماضيها كثيراً لم يعرف أنّ الزمن الحاضرة عبارة عن نقطة لا اتساع لها ولا ميدان إلا بالماضي والمستقبل.

فإذا أدركنا أن نميز الزمن من خلال الكلمة نجد أن الزمن كالحبل ما جذب منه أو سُحب أصبح ماضيًا، وما لم يجذب أو يُسحب منه يعد في المستقبل، وما هو الآن على ظهر البكرة التي يُجر عليها هو الحاضر؛ ولهذا كل الزمن لا بدّ وأن يمر على الحاضر كبكرة لجر الحبل عليها، أي: إنّ ما يعتقد البعض في الحاضر عليهم أن يعرفوا ضرورة وقوعه في الماضي سريعة جدًا، وإذا أنكروا الماضي، فإنهم أنكروا حاضريهم بالضرورة، وبما أنّ ذلك يرتبط بحياة الإنسان، إذن: فحياة كل الناس لا تتكوّن إلا بالزمن الماضي والزمن الحاضر، أمّا المستقبل فلم يكن في حياة الناس؛ لأنّ مستقبل الناس بعد الموت وهو المستقبل المعروف، أمّا ما دونه بالنسبة إلى الإنسان لا يمر إلا بزمنين هما: الماضي، والحاضر، وهكذا الحاضر يستمر والماضي يزداد تراكمًا، ويبقى الأمل معهما مستمرًا.

خطوات الطريقة التاريخية:

ولأنّ طرق البحث العلمي واحدة فإنّ اتباعها يتطلّب الخطوات الآتية:

1 - تحديد مشكلة البحث أو موضوعه.

2 - تحديد أهداف البحث.

3 - تحديد فروض البحث أو تساؤلاته.

4 - تحديد مصطلحات البحث.

5 - استطلاع الدراسات السابقة.

6 - جمع المعلومات والبيانات.

7 - تحليل المعلومات.

8 - استخلاص النتائج أو الاستنتاجات وعرضها.

9 . تفسير النتائج.

10 - كتابة التقرير.

وعليه: كل طريقة تتبّع هذه الخطوات تعد طريقة من طرق البحث العلمي، ومن يعتقد أنّ تحديد الأسباب هو أحد خطوات الطريقة التّاريخيّة أو أيّ طريقة من طرق البحث العلمي فقد أخطأ كثيراً، فالأسباب هي التي يبحث الباحث من أجل أن يتعرّف عليها وإن تعرّف عليها أو عرفها تمكّن من معرفة العلل التي من أجلها يبحث أو يدرس.

مصادر معلومات الطريقة التّاريخيّة: تنقسم إلى الآتي:

1- مصادر بشريّة: وهم شهود العيان، والمعاصرون، والمشترون في الموضوع قيد البحث أو الدراسة.

2- مصادر مكتوبة ومشاهدة: وتنقسم إلى الآتي:

أ- مخطوطات: بعد إخضاعها للنقد الداخلي بما تتضمنه من نصوص ولغة، وأسلوب، وشواهد، وبراهين وحجج، وتعريضها للنقد الخارجي من حيث الزّمن الذي كتبت فيه، والزّمن الذي تتحدث عنه، وعلاقتها بما كتب في مجال نصوصها ومضامينها أو ما كتب عنها.

ب- الوثائق الرسمية من مقالات وأفكار، وأشعار وسجلات، وتقارير، وصحف معتمدة، والمذكرات والمراسلات الرسمية والمذكرات الخاصة التي تعد مهمة لحياة الفرد إذا كان صاحب الحالة المدروسة من الذين يعانون من أمراض نفسيّة

واجتماعية من خلال البحث التتابعي لتاريخ حياته والظرف المسببة والمحيطة بحالته والمؤثرة فيها.

ج - الآثار، والتحف، والرسومات، تعد شواهد مادية يمكن مشاهدتها وملاحظتها.

الفوائد العلمية المترتبة على استخدامات الطريقة التاريخية:

- 1- أخذ العبر من تجارب الماضين المثبتة.
- 2- تُمكن من معرفة التاريخ الذي يحتوي على كل مجرب، والبحث عن المجرب وفي المجرب هو البحث عن الحقيقة التي يسعى الباحث للتنقيب عنها كدلائل ومصادق علمية.
- 3- تُمكن من التتبع الزمني والموضوعي باعتبار الزمن الحاضر نقطة انطلاق للبحث في الموضوع الحاضر أو السابق من خلال استقصاء المعلومات والبيانات، ومراعاة المتغيرات التي كانت والتي استجدت على الموضوع سلبياً أو إيجابياً والتعرف على مسبباتها، وآثارها الرئيسة والجانبية.
- 4- تُمكن الباحث من فهم الأحداث والظروف الخاصة بكل حالة وخصوصيتها التي بها تمتاز عن غيرها من الحالات ويُعدّ التحليل العلمي والتفسير العلمي هما الممكنان من كشف الحق وإظهاره لحيز المعرفة الوافية.
- 5- تُبين للقراء أنّ الأحداث التاريخية متداخلة وتتداخل فيها عدّة أسباب لا ينبغي التغافل عنها، أو إهمالها حتى يكون التفسير لنتائج التاريخ مقصوداً على سبب واحدٍ أو علّه بعينها.
- 6- تُمكن من تفسير القضايا التاريخية وفقاً لظروفها وخصوصيتها المكانية والزمانية والموضوعية.

7 - تستمد الطريقة من الموضوع قيد البحث ولا تستمد من غيره؛ ولهذا فلكل طريقة موضوع للبحث العلمي تناسبه ويتوافق معها، ولهذا لا تُروم طريقة البحث التاريخي لمشاكل البحث وظواهره ترويمًا تعسُفيًا.

8 - تُمكن من تحري الصدق، والنزاهة، والتأكد من صحة ما يسجله الباحث من أحداث، وأفكار، ومواقف وظواهر والابتعاد عن التحيز الذي يضعف الموضوع أو ينحرف به عن جادة الصواب.

9 - الاعتماد على المصادر في كتابة التاريخ، أو في أخذ العبر منه، والابتعاد عن التتبع الهامشي الذي لا يصاحبه اليقين وذلك لافتقاده للمصادق والبراهين الموضوعية.

10 - تُمكن من التبين الممكن من النقد البناء في تناول القضايا والأفكار والمواضيع، وكذلك تمكن من معرفة آراء شهود العيان وأقوالهم أو آراء الناقلين والملاحظين، والتأكد من الوثائق، وإخضاعها للنقد الداخلي والخارج.

طريقة المسح الاجتماعي

إنَّها إحدى الطرق العلميَّة الممكنة من اكتشاف العلاقات الناتجة عن تداخل عدد من المتغيِّرات التي تؤثر سلبياً أو إيجابياً على الظاهرة مما يستوجب تقصي الحقائق عنها بإجراء مسح شامل للمجتمع المستهدف بالبحث أو الدراسة، وهو المسح الذي يطلق عليه المسح العام عندما لا تستثني أيّ مفردة من مفردات المجتمع.

أمَّا إذا حدث الاستثناء فيعني أنَّه حدث التخصيص والتحديد الذي ينحصر في اختيار عينة من المجتمع؛ ولذا يتضح الفرق بين المسح الشامل والعينة من حيث الأهداف، ومن حيث الفلسفة، ومن حيث الأهميَّة.

إنَّ أهداف دراسة المجتمع دون استثناء أيّ مفردة بشريَّة منه، يعني: الاعتراف بأثر المتغيِّرات على كل فرد، والاعتراف بأنَّ هناك فروقاً فرديَّة ينبغي مراعاتها، بدراسة المجتمع ككل دون استثناء مما يجعل البحث مستهدفاً للجميع بالمسح الشامل.

والغاية من البحث العام تدلُّ على عدم الاعتراف بالتمثيل السلوكي والاجتماعي للأفراد والجماعات؛ ولهذا فلا مبرر لأنَّ يمثل المجتمع بجزء منه وهو قادر على إعطاء الحقيقة دون وسطاء؛ ولأنَّ المجتمع لم يكن غائباً فكيف لنا بالقبول بمن يمثله أو ينوب عنه.

أمَّا التبرير بصعوبة دراسة المجتمع عن طريق الحصر الشامل الذي استوجب تمثيله بالعينة فهو تبرير في غير محله حتى وإن قبلنا ذلك في بحوثنا على الحيوانات والطيور والأسماك والنباتات والجماد فإنَّنا لا نقبله على مستوى من خلقه الله تعالى في أحسن تقويم، وجعله خليفة في الأرض يصلح ولا يفسد ولا يسفك دمًا فيها بغير حقّ.

وبالنسبة إلى الذين يقولون كلما كبر حجم العينة اقتربت صفاتها وخصائصها من صفات المجتمع وخصائصه، نقول: نعم من حيث اقترابها، ولكن من حيث تطابق نتائجها مع نتائج المسح الشامل فلن؛ وذلك لما للخصوصية الفردية من دلالة ومعنى حتى وإن تحدثنا عن أوسع مسح لن نجد من يوم الحشر الذي يقف فيه كل إنسان بما عمل، ولا يحق لأحد أن يمثل الآخر فيه، وهذه عبرة ينبغي أن نأخذ بها في تنظيم حياتنا الاجتماعية والعلمية، وإذا كان ربنا العظيم الذي يعلم بكل شيء لا يقبل بالعينة أن تمثل المجتمع فكيف لنا نحن الذين لا نعلم بما في الصدور نقبل بأن نعيب المجتمع ونعمم نتائج العينة عليه؟

وعليه: إذا أراد الباحث أن يستهدف نتائج علمية وموضوعية فعليه بتقصي المعلومة لدى كل مفردة من مفردات المجتمع، وإذا تساءل البعض:

كيف يمكن لنا دراسة المجتمع بكامله؟

نقول:

أن حجم المجتمع يختلف من بحث إلى بحثٍ آخر، أي: إن حجم المجتمع يحدده الموضوع قيد البحث أو الدراسة، ولم يتحدد هكذا عفويًا وفقًا لرغبة الباحث؛ ولأن من أهداف المسح الاجتماعي الرئيسة التعرف على معالم المجتمع ومواقفه وثقافته وأتماط حياته وقيمه، إذن: فمن الذي سيعكس واقع المجتمع إن أردنا معرفة تامة غير منقوصة؟ بالتأكيد لن يكون أحدٌ غير المجتمع ذاته.

ولأن كلمة المجتمع كلمة عامة غير محددة فإن الباحث سيكون أمام إشكالية في المفاهيم إن لم يحدّد اصطلاحًا أيّ مجتمع يقصد أو يعني، فهل هو المجتمع الإنساني، أم إنه مجتمع القرية، أم المدينة؟ أم أيّ مجتمع يقصد من غير ذلك؟

لذا جاءت الضرورة لتحديد المصطلحات حتى يُفك اللبس والغموض الذي قد يعلق في ذهن القراء والدارسين والباحثين.

وبما أنّ الباحث لا يمكن أن يتناول بالبحث مجتمعاً مجهولاً إذن: عليه بتحديد مجتمع بحثه كمّاً وموضوعاً وزماناً ومكاناً مع تحديد الفترة الزمنيّة المستهدفة بالمسح الشامل، أو المسح باختيار العيّنات.

وبما أنّ للبحث موضوعاً، إذن: للموضوع مجتمع، وإذا كان موضوع البحث هو انحراف الأحداث في مدينة طرابلس فيكون مجتمع البحث هو كل المنحرفين في مدينة طرابلس، وليس كل سكان مدينة طرابلس؛ ولهذا يستهدف المسح الشامل كل المنحرفين ولا يستهدف غيرهم، وعادة يتم التعامل في مثل هذه المواضيع مع الحالات المسجّلة في مؤسّسات الإصلاح الاجتماعي؛ ولذا فمهما كبر العدد ليس من الصّعب دراسته، وإذا كان من الممكن أن يجرأ موضوع الانحراف إلى مواضيع أخرى حسب نوع الانحراف تكون الدراسة أكثر دقة وعلميّة؛ وذلك كأن يجرئ الباحث موضوع الانحراف العام إلى مواضيع تتعلق بظواهر انحرافية كحالات السرقة، وتناول المخدرات، والقتل عمدًا، والهروب من المنزل، وتخريب المؤسّسات العامة، أو هدر المال العام؛ فهذه المواضيع عندما يرتكبها الأحداث تندرج تحت موضوع عام هو انحراف الأحداث، ولكن الانحراف أنواع مما يستوجب تجزئتها وفقًا لكل نوع كما بيّنا.

وعليه: دراسة المواضيع الانحرافية السّابقة بطريقة المسح الشامل تكون متيسرة وبدون صعوبة، ولو أخذنا موضوعاً آخر وليكن: (حالات الطلاق في سوق الجمعة بطرابلس)، فإن جميع حالات الطلاق مسجلة، ويمكن معرفتها عن طريق المؤسّسات الرسميّة ذات العلاقة، ويمكن إجراء مسح شامل عليها، ومهما كبر حجم مجتمع البحث فلن يكون بحثًا لجميع السكّان، الذين يحصون كل ثلاثة أو خمسة أو عشرة سنوات عن طريق المسح الشامل الذي لم يكن هدفه جمع معلومات عن ظاهرة أو مشكلة بقدر ما يهتم بالحصر الكمي الذي أصبح ميسرًا عن طريق الحاسوب الذي

يضاف فيه كل مولود جديد، ويمحى منه كل من انتهت به الأيام إلى طلب الرحمة والمغفرة مع عالم الأموات أو الشهداء.

ولكن إذا كان من الضروري أن يتم اختيار عينة للبحث أو الدراسة بناء على الموضوع المحدد للبحث فإنَّ النتائج المتوصل إليها عن طريق العينة لا يمكن أن تمثل المجتمع الذي أخذت منه، بل إنَّها تمثل جميع أفراد العينة فقط.

ومع ذلك فالنتائج المتوصل إليها عن طريق البحث بالعينات تعطي مؤشرات مهمّة لدراسة المجتمع ككل، أو البحث في مواضيع أخرى ذات علاقة بالنتائج المتوصل إليها.

أهميّة طريقة المسح الاجتماعي الشامل:

إنَّها يُمكن من التعرّف على علل الظاهرة، أو علل موضوع البحث مباشرة من قبل الذين تربطهم علاقة به دون استثناء لأحد منهم.

وتكتمل المعلومات ويتم التعرّف عليها وربط العلاقة بين العوامل المكوّنة لها باكتمال آراء أفراد كل المجتمع (مجتمع البحث)، وأحكامها قاطعة وفق المعلومات المتحصل عليها. أمّا العينة فإنَّه من الصّعب الثّقة في معلوماتها والاعتماد عليها في وضع الخطط العامّة لأنَّها جزء من المجتمع وقد تكون آراؤها مخطئة حتى وإن تم قبول البحث باعتداده لنسبة من الأخطاء المعتمدة أو المتوقّعة من قبل الباحث.

ومن الأهميّة أيضاً قد يتحقق الرّضا العام لنتائج المسح الشامل، والذي لا ترتقي العينة لتحقيقه.

إنَّ المسح الاجتماعي طريقة ذات خطوات موضوعيّة تتّبع في التعرّف على صفات ظاهريّة موجودة في الزّمن الحاضر، وهذه الصفات يعترف بالتعبير عنها وفق المعلومات المجمّعة في استمارة مقابلة أو استبيان، أو مشاهدة سلوك.

ولذلك يُجمَع المعلومات وفق خطة تراعى فيها الأهداف، والفروض المصاغة، وتحلل حسب معطياتها العلميّة وتسهم في علميّة الإصلاح الاجتماعي والسياسي، والاقتصادي.

ولأنّ المسح الاجتماعي يهتم بالظّاهر عند الإنسان، فهل يستطيع أن يظهر هذا الإنسان كل ما في وجدانه كما هو للعيان دون أن يتأثر أو دون أن يراعي نواميس المجتمع ودينه؟

ولذا، فوصف ما هو ظاهر وبكل دقّة قد لا يكون هو نتيجة انعكاسات ما في الباطن، أي: لا يمكن أن تكون الأقوال والأعمال في حالة تطابق مع ما تكنّه النفس أو تضمّره؛ ولهذا نقول: دائماً الأعمال بالنيّات.

فقد يقول الفرد المبحوث أو قيد الدراسة عندما يسأل في أثناء المقابلة معلومات خاطئة تماماً مع حقيقة الأمر الذي يعرفه؛ وذلك لأنّ الإنسان في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع بطبعه الاجتماعي يصدق ويكذب، وكما نعلم لقد كذب البعض على الله جلّ جلاله فكيف لا يكذب المبحوث على الباحث.

وبناء على ذلك أتساءل:

. هل الدراسات التي تعتمد على المشاهدة والاستبيان في دراسة الحالات الفرديّة، والجماعيّة يُعتمد عليها في العلاج والإصلاح وبخاصة نحن نعرف أنّ في خطة البحث التي سينتهجها الباحث للوصول إلى أهدافه البحثيّة تقبل بنسبة خطأ لإجازة المعلومات والنتائج المتوصّل إليها؟ وغالبًا ما تكون هذه النسبة 5% ويتم التصديق بنسبة 95%، ومع ذلك لم يكن للباحث برهان لإثبات صحة ما قاله بنسبة 95% من المبحوثين بأنّه الحق؛ وذلك لأنّ الاستبيان عبارة عن أسئلة نابغة من فروض ومحتوية على مجموعة من المتغيّرات، ومعدّة مسبقًا من قبل الباحث، وبالتالي

الاستجابات أو المعلومات المطلوب الحصول عليها لم تكن جدليّة، إلى جانب أنّه لم يحدث تفاعل بين ورقات الاستبيان والمبحوث.

ولذلك فالمعلومات بدون جدل وحوار واستيضاح وتفهم وتقبل من خلال الإحساس بأهميّتها للمبحوث لا تخدم الأهداف العلميّة، ولا الاجتماعيّة ولكن يجوز أن تخدم مصلحة خاصّة للباحث بأن ينجز بحثه لينال مقابلاً مادياً أو معنوياً.

وبما أنّ نتائج البحوث ينبغي أن تترتب عليها حلول ومعالجات ومقترحات قد تكون على مستوى الدولة السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي فيجب إخضاع نسبة 95% من مجتمع البحث للاختيار، والذي لا يتحقق عن طريق الاستبيان، بل يتحقق عن طريق المقابلة؛ مصداقاً لقول الله تعالى: {لَيْسَ السَّادِقِينَ عَنْ صِدْقِهِمْ} ¹.

ليس من العيب أن يسأل الإنسان عمّا يقول؛ للتأكد من براهينه على ما قاله حتى يؤخذ رأيه مع الآراء الأخرى المتأكد من صوابها وفرزها عن الآراء التي لا تستند على مصادق موضوعيّة.

وبما أنّ استمارة الاستبيان تعد مسبقاً فإنّها بالنسبة إلى المبحوثين توزع عليهم جاهزة، وما على المبحوثين إلا قبولها كما هي وبأخطائها المعتمدة من قبل الباحث ومع أنّها تُجرَّب على نسبة قليلة من المجتمع المستهدف بأخذ العيّنة منه، وتُنقَّح بعد تجريبيها وتصحيحها لغة وأسلوباً ومفهوماً ومصطلحاً فإنّها لا تخلّص من الغموض بالتمام والكمال مما يجعل البعض بعد تعميمها عليهم ملئها يقعون في أخطاء مقدرة بنسبة 5% كما سبق أن أوضحنا.

¹ الأحزاب، 8.

وحتى إن سلمنا بمصداقية المعلومات المتحصل عليها من خلال استمارة الاستبيان فإنَّ الأخطاء المتوقَّعة لها لا تجيزها لدراسة المسح الشامل، والأخطاء المتوقَّعة هي:

1- عند التجريب تتضح أخطاء الاستمارة ولكن لوجود فرصة التعديل والتصحيح يحدث التصويب والضبط.

2- عند تعميم الاستمارة على أفراد العينة بأخطاء مقبولة تساوي 5%، تصبح نسبة الأخطاء أكثر عند تعميم النتائج على أفراد المجتمع.

مثال: لو افترضنا أنَّ حجم المجتمع = 50.000 نسمة، وأنَّ نسبة العينة = 5% فيكون حجم العينة يساوي 2500 مفردة.

وبما أنَّ الأخطاء التي ظهرت في استمارة الاستبيان بالفعل كانت 5% كما هو متوقَّع من حجم العينة الذي يساوي 2500 مفردة نتيجة غموض في بعض الأسئلة، أو التباس في المعنى، أو المفاهيم، أو نتيجة عدم تركيز المبحوث على محتوى الاستبيان، أو عدم قدرة المبحوث على القراءة المدرسية التي تختلف عن القراءة والكتابة المتعرَّف عليها في الكتابات، وكذلك لعدم وجود جرأة أدبيَّة تجعل المبحوث على مقدرة لسؤال الباحث.

وإضافة إلى ما سبق ذكره لو عُمم هذا الاستبيان على المجتمع فقد يجد الباحث أنَّ هناك البعض الذي لا يقرأ ولا يكتب، وأنَّ هذا البعض من قِبل المستهدفين بالبحث وينبغي له أن يجيب عن استمارة الاستبيان، فهذه أخرى تزيد من ارتفاع نسبة الأخطاء وبخاصة إذا كان التوزيع للاستمارة غير مباشر.

وعليه: نستنتج مما سبق أن نسبة أخطاء الاستبيان تزيد إذا عممت نتائج العينة على المجتمع الذي أخذت منه.

فحسب المثال السابق إذا كان حجم المجتمع 50000 مفردة، وحجم العينة 2500 مفردة، وأن نسبة الخطأ عند دراسة العينة كانت 5%، وبما أننا سنعمّم نتائج العينة على المجتمع، إذن: علينا أن نعمم أيضًا نسبة الخطأ المقبول والذي تحقق من العينة 2500 مفردة.

هذا يعني: أن كل 2500 مفردة قد تقع في أخطاء 5%، وبناء على ذلك لو جمعنا نسبة أخطاء الاستبيان بعرضه على أفراد المجتمع 50000 مفردة يكون مجمل نسبة أخطاء الاستبيان تساوي 100% لإثبات تساوي حجم العينة 2500 مفردة.

وهذه النسبة لم يتم من خلالها اختيار نسبة الصواب المتحصل عليها وهي 95% والتي يمكن أن تكون نتائجها أكبر من قبولها الظاهري كنسبة مئوية لو تعرّضت لإجراء مقابلات مع الأفراد المتكوّنة منهم، وهكذا تنقص هذه النسبة إلى أن تصل إلى 10%، وترتفع نسبة الأخطاء إلى أن تصل إلى 100%، مما يجعلنا نتساءل:

. هل يمكن بعد ذلك الاعتماد على تعميم نتائج الاستبيان؟

. هل تصبح دراسة العينة التي تهدف من ورائها التعميم دراسة علمية يعتد بها ويعتمد عليها؟

. هل العينة في هذه الحالة تمثل المجتمع؟

وبما أننا نجز المسح الاجتماعي العام فهل من الأفضل أن يدرس الباحث المجتمع دون سابق معرفة به؟ أم يفضل التعرف على خصائصه وصفاته أولًا؟ أي: هل يمكن للباحث أن يدرس مجتمعًا لا يعرفه أو لا يعرف عنه شيئًا؟

وعليه: فإنّ البحث العلمي ينبغي أن يُبنى على معرفة نظرية؛ لتسند في ميادين المعرفة والبحث العلمي موضوعيًا، فبدون سابق معرفة لا يمكن أن يتحدّد

الموضوع، ولا يصاغ الاستبيان بدقة تُمكن إجراءاته من التقنين والاحتكام إليها؛ ولذا ففهم المجتمع، ومعايشته، والقرب منه هو الاستطلاع العلمي الذي يساعد على اختيار المواضيع وصياغة فروضها واستماتات استبيانها أو مقابلاتها؛ وذلك لأن من أهداف طريقة المسح الاجتماعي التعرّف على معدّل توزيع بعض الخصائص الاجتماعية كالمهنة، والسّن، والنوع، والحالة الاجتماعية ونوع المهنة أو الحرفة، ومتوسط الدخل السنوي وغيرها كثير، وكذلك تهدف طريقة المسح الاجتماعي إلى تقويم أوضاع قائمة، ومعرفة ما هو كائن، ومدى ارتباط الخصائص الاجتماعية بأنماط السلوك أو الاتجاهات الاجتماعية.

ولذا؛ فإذا كان الاهتمام بالكيف، فينبغي التعرّف على الأسباب والعلل التي كانت وراء السلوك، أو الظاهرة، أو الحالة، أمّا إذا كان الهدف التعرّف على معدل توزيع بعض الخصائص، فهذه مسألة مختلفة، فالأوّل: مضامين وعلل، والثاني: أرقام ونسب، وإذا تعاملنا مع المجتمع وقيمه على أساس كميّ، فإنّه من الصّعب معرفة المجتمع وقيمه والحالة التي هو عليها؛ لأنّ مضامين المجتمع معانٍ، وقوانين طبيعة، وأديان، وأعراف وقيم وفضائل، وأصل وانتماء.

إذن: تهدف طريقة المسح الاجتماعي إلى وضع تصوّرات، ومقترحات للمستقبل، وبما إنّها تهدف إلى ذلك؛ فينبغي فهم الحاضر جيّدًا وعمق لا بالاختصار على وصف الظواهر فقط؛ لأنّ المجتمع كما وضّحنا سابقًا له نواميس وقيم وفضائل لا تُشخص بالوصف، ولا يمكن فهمها إلا بالغوص فيها وتتبعها؛ ولهذا فطريقة المسح الاجتماعي ترتبط بالواقع من حيث خصوصيّة الموضوع والمكان والزّمان مما جعلها تُؤكّد على أهميّة ربط الحاضر بالماضي والمستقبل دون انفصال؛ وذلك من أجل وضع الخطط ورسم السياسات والاستراتيجيات التي بها تتطوّر الأحوال وتتغيّر إلى ما هو أفضل وأجود وأنفع وأحسن.

فمن أراد أن يقتدي أو يُعدّ، فعليه أن يعود إلى الماضي الذي يحتوي على التجارب الإنسانيّة والاجتماعيّة بحيث لا يكرر جهودًا غير مثمرة، أو أن يضع تصورات سبق وأن جُربت ولم تحقق نجاحًا، وحتى لا يضيع جهده ووقته هباءً منثورًا، فعليه أن يطّلع على سُنن الأوّلين.

إنّ أيّ أسلوب أو منهج إذا انعزل عن المحتوى الفكري للموضوع نتائجه لا تؤدّي إلى قوانين ولا نظريّات، وهذا ما يلاحظ على المسح الاجتماعي الذي يهتم بالأوصاف، والأشكال، والأرقام دون الاهتمام بالعلل التي أنتجت المتغيّرات التي تكثُر في البحوث المسحيّة.

ونحن لا اعتراض لنا على استخدام الأرقام نسبيًا وكميّيّات فهذا أمر مهم، ولكن الاقتصار عند حدود الكم دون النظر إلى الكيف هو الذي يُبدي عليه تحفّظًا.

فالذي يهم الباحث في دراسة حالات السرقة على سبيل المثال: هو، لماذا تفسّست السرقة في مجتمع من المجتمعات بشكل جعلها ظاهرة؟

فما يهم الباحث في بحثه لهذه الظاهرة، هو معرفة الأسباب التي جعلت من أبناء المجتمع سرّاقًا، فهل هي:

. متغيّرات الظروف السياسيّة؟

. أم إنّها متغيّرات الظروف الاقتصاديّة؟

. أم إنّها متغيّرات الظروف الطبقيّة؟

. أم إنّها بأسباب الغزو والاستعمار إن تعرّض البلد للاحتلال؟

. أم إنّها أسباب أخرى؟

كل هذه تهم الباحث مما يجعله يبحث لأجل معرفتها على أرض الواقع؛ بهدف إيجاد حلول ومعالجات؛ ولذلك لا يتوقّف الباحث عند معرفة حدود الكم ونسبه

المرتفعة، بل يتوجّه إلى معرفة الأسباب ومكانن العلل؛ ولذا فالكم ونسبه المرتفعة يُفيد كثيراً في معرفة حجم المشكلة، أمّا معرفة العلل والأسباب فتفيد كثيراً في معرفة المعالجات وإيجاد الحلول الموضوعية.

ولهذا؛ لا يمكن أن يؤدي المسح الاجتماعي من خلال نتائجه الوصفية إلى نظريات إذا لم يتوحد مع المحتوى الفكري للموضوع.

ولكي يصبح المسح الاجتماعي إصلاحياً ينبغي أن يهتم بمعرفة العلل والأسباب المكوّنة للظاهرة أو الموضوع التي تراكمت من الماضي إلى وقت ظهورها؛ ولذا فاتباع خطوات الطريقة المسحية يؤدي إلى معرفة الآتي:

أ - معرفة الظرف الزماني بماضيه وحاضره.

ب - معرفة الظرف المكاني الذي ظهرت فيه المشكلة.

ج - معرفة طرفي المشكلة؛ ليتم الصلح بينهما سواء أكانوا أفراداً أم جماعات أم مجتمعات.

د - معرفة لبّ المشكلة ومرتكزات مكانها من خلال معرفة أسبابها ومعطياتها، ومضمونها والمتغيرات المستقلة والتابعة والمتداخلة والدخيلة عليها.

وبعد معرفة الظاهرة أو المشكلة، وأسبابها، وظروفها وتحديد أطرافها بالبحث الموضوعي يُمكن أن يحدث الإصلاح أو تتحقّق المعالجات.

بناء على ما تقدم: تتضح الأسس التي ينبغي مراعاتها عند البحث إذا أردنا أن يكون المسح الاجتماعي إصلاحياً وإلا لا داعي لإطلاق هذه الصفة عليه.

أنواع المسوح الاجتماعية

أولاً - المسوح الاجتماعية من حيث مجال البحث أو الدراسة:

وتنقسم إلى قسمين: مسوح عامة، ومسوح خاصة.

1- المسوح العامة: هي التي تهتم بمسح الظاهرة أو الموضوع بشكل شمولي وهي كمن يمسح الأرض ليقوم عليها ببناء أو إنشاء؛ وذلك لأجل تحديد نوع التربة ومكوناتها ودرجة تماسكها وتحملها، وأهمية موقعها في المخطط العام، ومعرفة المعالجات السابقة إن وجدت، والتوقعات المستقبلية لعمرها الزمني وأهميتها الاقتصادية للمجتمع أو الدولة بشكل عام.

ولذا فالمسوح العامة تستهدف معالجة عدة أوجه من خلال البحث أو الدراسة الموضوعية فتهتم بالجانب التعليمي، والصحي، والسكني، والإنتاجي، والخدمي والسياسي كمعطيات تتداخل في تحديد أهمية البحث ودراسة المواضيع ووضع الخطط المستقبلية.

2 - المسوح الخاصة: هي التي تركز على جوانب محددة كبؤرة اهتمام كأن تقتصر على جانب من الحياة الاجتماعية بكل دقة ووضوح، وتتسع دائرة التركيز هذه لتبيان العوامل المتداخلة في الموضوع كالتعليم، أو الصحة، أو الاقتصاد، أو قطاع المرافق والخدمات.

فلو أخذنا التعليم كمثال: يكون التركيز على أهميته للمواطن أو للمتعلّم من حيث تأهيله وإعداده علمياً ومهنياً أو حرفياً، وبما يُمكنه من الحصول على فرصة عمل تناسب ما أهل من أجله.

ثانيا - المسوح الاجتماعية من حيث المجال البشري:

وتنقسم إلى نوعين: شاملة (المسح العام)، ومسوح محدودة تقتصر على اختيار العينة.

1- المسوح الشاملة:

وهي التي تهدف إلى البحث في كل مفردات المجتمع دون استثناء وتسمى طريقة المسح الشامل، وهذه تمتاز بأهميتها العلمية في جمع المعلومات، البيانات، وتحليلها واستخلاص النتائج، ثم تفسيرها وعرض الحلول والمقترحات والتوصيات.

والمقصود بالبحث الشامل هو الذي يجريه الباحث على مجتمع الموضوع أو المشكلة أو الإشكالية أو الظاهرة، ولا يقصد به كل أفراد المجتمع السكاني، أي: إنه المجتمع المعني بالبحث ولا علاقة له بمن لا علاقة لهم بمشكلة البحث فهو المقصور على حدود البحث التي صاغها الباحث لبحثه.

فلو اخترنا مجتمع البحث سكان المدينة القديمة بطرابلس، فإننا سنستهدف بالبحث كل المقيمين في المدينة القديمة، إلا إذا استثنى الباحث البعض بأسباب موضوعية كأن يكون موضع البحث أو الإشكالية خاصاً بالسكان الليبيين مما يجعله يستثني الأجنبي إن وجدوا من ضمن السكان في المدينة القديمة.

إن المسح الشامل هو الذي يعكس الواقع الفعلي للمجتمع قيد البحث، وإن النتائج المتوصل إليها تخص مجتمع المدينة القديمة المتكون من المواطنين الليبيين فقط، وبالتالي: إن نتائجه لا يمكن تطبيقها على مجتمع آخر حتى ولو كان من الليبيين.

وعليه: فإن نتائج المسح الشامل تُطبَّق على المجتمع الذي تجرى البحوث عليه، ولا يجوز أن تطبَّق على غيره؛ وذلك بأسباب خصوصيات المكان والزمان والموضوع

والمستوى التعليمي والثقافي ومتغيرات الأديان والأعراف، وهكذا يكون التباين بين البحوث التي تجرى على المجتمعات سواء أكانوا سكان مدن أم قرى أم غيرها.

2 - المسح بالعينة: وهو الذي يحدّد حجم مجتمع معين وفق اختيارات منهجيّة لأنواع العينات تقرباً إلى اختيار تقل فيه نسب الأخطاء والتحيز قدر الإمكان.

وتعمّم نتائج العينة على بقية أفراد المجتمع الذي اختيرت منه عينة البحث وتقترب صفاتها وخصائصها من صفات وخصائص المجتمع كلّما زاد حجمها، وتبتعد كلّما قل حجمها أو صغر؛ وسواء اقتربت أم ابتعدت الصفات والخصائص فإنّ نتائجها تعمّم على من لم يشركوا أو يستهدفوا مباشرة بالبحث، وبما أنّ هناك خصوصيات للفرد، والجماعة، والمجتمع فإنّ تعميم نتائج بحوث العينات في العلوم الاجتماعية والإنسانية على من لم تجر عليهم مسألة تحفها الشكوك.

أدوات المسح الاجتماعي:

من أهم أدواته الآتي:

1 . المشاهدة.

2 . الملاحظة.

3 . المقابلة.

4 . الاستبيان.

5 . التصنيف القيمي.

خطوات الطريقة المسحية:

تنتظم خطوات الطريقة المسحية وفقاً للخطوات الآتية:

1- رسم الخطة التي تحتوي على منهجيات وتقنيات البحث الآتية:

أ . تحديد مشكلة البحث .

ب . تحديد أهمية البحث .

ت . تحديد أهداف البحث .

ث . تحديد حدود البحث .

ج . تحديد فروض البحث أو تساؤلاته .

ح . تحديد الطريقة أو الطرق المتداخلة من أجل إنجاز البحث وتحقيق أهدافه .

خ . استطلاع الدراسات السابقة إن كانت هناك ضرورة موضوعية لذلك .

د . تحديد الأدوات أو الوسيلة المناسبة لجمع المعلومات من مصادرها .

2- كتابة الإطار النظري الذي يتناول الباحث فيه النظريات أو أدبيات المهنة

أو ميدان التخصص وربطه بالمتغيرات المستهدفة بالبحث .

3 . تحديد الإطار الميداني أو المعياري الذي يحدّد وفقاً للمعلومات التي تُجمَع

من المبحوثين المستهدفين بالبحث سواء أكانوا أفراداً، أم جماعات، أم مجتمعات، أم

أكانوا وثائقاً، أم إمكانات ومعطيات مادية كالتربة والثروة المعدنية، والثروة الحيوانية

والزراعية، أو المصانع أو المعسكرات والمدارس أم غيرها وغيرها كثير .

4 - تحليل المعلومات والبيانات .

5 - عرض النتائج.

6 - كتابة التقرير.

جوانب القصور في طريقة المسح الاجتماعي:

ولأنَّ الكمال لله تعالى إذن: لا بدَّ وأن يكون القصور في من يستخدم هذه الطريقة أو غيرها من الطرق البحثية الأخرى، ولهذا نقول: إن كان هناك قصور فلا يلحق الطريقة البحثية ولكن يلحق المستخدمين لها من حيث الآتي:

1- إن أقصر البحوث بحوثهم على ما هو حاضر وبمنعزل عن الماضي الذي يشكل له إطارًا مرجعيًا؛ وذلك لأنَّ الظواهر والمشاكل كمواضيع للبحث هي ظواهر لأسباب ماضية، مما يجعل صعوبة البحث في الظواهر بمنعزل عن الأسباب التي أظهرتها، مما يستوجب العودة إلى متغيّرات الماضي ومقارنتها مع متغيّرات الحاضر وفقًا للمتطلبات والتوقعات المستقبلية في دائرة الممكن.

2- إنَّ نتائج المسح الاجتماعي لا تؤدّي إلى نظريّات إذا انعزلت عن محتواها الفكري الذي أثار في الظاهرة قيد البحث.

3- إنَّ تكرار المسوح الميدانية عن طريق الاستبيان على المجتمع أو العينات المأخوذة منه قد يسبب الملل والقلق والتهرّب لدى المستهدفين بالبحث وبخاصة إذا لم يلمس المبحوثون نتائج إيجابية من البحوث التي أجريت عليهم في السّابق.

4- إنَّ البحوث المسحية لا تهتم بتفاعل المبحوثين مع موضوع البحث، بل الذي يركز عليه بعض البحّاث بجميع معلومات وبيانات كمية من خلال متغيّرات محددة؛ ولذلك فإنَّ أهميّة البحث لا يحس بها المبحوث من خلال الأسطر القليلة التي يكتبها الباحث في مقدمة الاستبيان، بل المبحوث يحس بها عندما يشعر أنّ الموضوع يمسّ مشكلته مباشرة، وما تتركه عليه من آثار جانبية.

5- المسح الاجتماعي يكثر من دراسة العينات ويعمم نتائجها على من لم يشترك مباشرة في البحث؛ ولذلك فتعميم نتائج العينات يتضمن تعميم عيوبها على من لم يكن من مفردات بحثها.

6- بعض البحّاث المستخدمين لطريقة المسح الاجتماعي يتعمدون قصرها على البحث في الظاهر في الوقت الذي يعرف فيه الجميع: أن الظاهر في كثير من الأحيان لا يعكس حقيقة الواقع، ولا علاقة له بما هو كامن.

الطريقة التجريبية

يُعدّ التجريب موقفاً مصطنعاً يُهيئ لإثبات حقائق أو بطلانها أو نفيها من خلال البحث والتقصي الدقيق ملاحظةً ومشاهدةً ومعايشةً، وفي العلوم الاجتماعية والإنسانية تكون الحقائق كامنة وتظهر في التصرفات والسلوك والأفعال والأعمال التي تخضع للملاحظة والملاحظة، ولكن ليس من السهل إظهار الكامن للملاحظة والملاحظة، وهنا تكمن الصعوبة العلمية التي تواجه العلوم غير الطبيعية، فالذي يود الباحث مشاهدته وملاحظته يقع تحت سيطرة المبحوث وظروفه الخاصة التي قد لا يسمح بإظهارها للملاحظة والملاحظة أو لا يسمح إلا بإظهار جزءٍ قليلٍ منها، وقد يُظهر عكس حقيقة الموقف أو الحالة أو الظاهرة التي هو عليها؛ وذلك لاعتبارات تستوقفه أمام الآخرين وفي هذه الحالة تكون المعلومات المتحصل عليها عن طريق أداة الملاحظة والمشاهدة غير صحيحة وبالتالي غير علمية.

وحتى التجريب عن طريق المجموعة الواحدة أو المجموعتين أو أكثر إذا اعتمدنا فيه على المشاهدة والملاحظة قد تكون أحكامنا غير صائبة مائة في المائة؛ لأنّ المجموعة أو المجموعات التجريبية والضابطة وإدخال المتغيرات عليها أو على بعضها يجعل المجرّب عليهم تحت تأثير مباشر من الباحث، وهنا قد يتصنّع بعض المبحوثين أو حتى جميع المبحوثين إظهار التزام أو انضباط مبالغ فيه أمام الباحث، وهذه ليست بحقيقة؛ مما يجعل الباحث إن احتكم فقط بما يشاهده يقع في أخطاء تكون ضارة بالبحث؛ وذلك بأسباب السلوك المصطنع من قبل المبحوثين أو بعضاً منهم.

ولذا؛ فإنّ تعميم نتائج البحوث التي تتأثر بما سبق ذكره على مجموعات أخرى لم يتم اختيارها من ضمن المجموعات التجريبية ولا الضابطة قد لا يفيد في معالجة

المشاكل الاجتماعية والنفسية التي تتطلب مراعاة كل خصوصية وما يتعلق بها من ظروف موضوعية.

وبما أنّ دراسة الإنسان من حيث مشاعره وأمانيه، واستعداداته وحبّه، وأمّله، وكرهه مسألة يصعب التحكّم فيها والتأكد منها؛ لذلك من الصعب إخضاع كل ذلك للتجريب المباشر؛ ولهذا لا يمكن إخضاع المشاعر للتجريب والمشاهدة، مما يجعل البَحّاث يلتجئون إلى استخدام الأساليب الإسقاطية لفهم النفس وما تكنّه من معلومات تفيد دراسة الحالة وتحليل المعلومات المتعلقة بها، وكذلك تفيد تشخيصها من خلال معرفة العلل ومكانها والأسباب وما يترتّب عليها؛ لأجل التوصل إلى النتائج وبلوغ مرحلة العلاج المؤسّس على العلم والمهارة.

ولأنّ الإنسان عاقل ومجادل فإذن: بطبيعة الحال يكون قادرًا على أن يخفي ما في نفسه ولا يعلمه لأحد؛ ولهذا يكون الجدل والنقاش والمقابلة من أفضل الوسائل في الحصول على المعلومات من البشر؛ مما يجعل للمقابلات العلمية أهمية كبرى في مجالات العلوم الاجتماعية والنفسية؛ ولذا فإنّ التجربة الاجتماعية تحتاج إلى ظروف زمنية ومكانية تختلف عن ظروف التجارب المعملية وتجارب المختبرات التي تُجرى على الحيوانات والنباتات والأسماك والطيور وغيرها كثير.

تجارب المعامل والمختبرات قد تعطي نتائج فورية، أمّا تجارب البشر فتحتاج إلى زمن أطول كي تعطي حقائق وأدلة يحتكم بها أو يتحكم إليها، أو حتى لمجرد أن يتم التعرف عليها، كلنا نريد الخبز ساخناً، ولكن هل يمكن الحصول عليه بدون فترة تخمير؟ فما بالك إذن بالتجارب الاجتماعية التي تحتاج إلى زمن أطول من زمن التخمير لتكون جاهزة للتعرف عليها استحساناً واستثناساً أو استغراباً وتجنباً؛ ولهذا تُعدّ الحياة في السّجن تجربة للسّجين، ومن أراد من البَحّاث أن يعرف تلك التجربة فعليه أن يتوجّه إلى السّجن ليتعرّف على حياة السّجناء من خلال التجربة التي لم تُصنّع اصطناعاً كما هو حال التجارب في المعامل والمختبرات.

وكذلك العزويّة تجربة تتطلّب البحث من قبل من يرغب أن يتعرّف على ما فيها من إيجابيّات وسلبيّات وقضايا وهمومه.

والزواج تجربة، يمكن التعرّف على ما فيه من ميز في أثناء التراضي والتوادد، وما فيه من عيوب أثناء الغضب واستعراض المزايدات بين الزوج والزوجة.

وهكذا الطلاق مع أنّه حلٌّ فإنّه تجربة مُرّة، وأسبابه اختلاف وعدم تقدير أو فقدان ثقة، والأضرار المترتبة عليه كثيرة قد تلحق الأبناء وقد تمتد لعداوات بين الأسر.

الكفر تجربة، والإسلام تجربة، والهروب من المدرسة تجربة، والبطالة تجربة، والعمل العام تجربة، والعمل الخاص تجربة تختلف عن تجربة العمل العام، والاستعمار تجربة، والجهاد تجربة وعبادة بالنسبة إلى المسلمين إذا توافرت شروطه ومعطياته، وكذلك الحكم تجربة والنظم الاقتصاديّة والسياسيّة تجارب عندما تنتظم المجتمعات وفق فلسفتها، والحرية تجربة، والعبوديّة تجربة، وفترة التعلّم والتعليم تجربة، والالتزام تجربة، وهكذا الحياة الاجتماعيّة والإنسانيّة مليئة بالتجارب التي تستوجب البحث والبحاث غافلون عنها.

وهكذا تتعدّد التجارب الاجتماعيّة وتتجدّد وتتنوّع، وهي أفضل ميدان ومادة تجربيّة لمن أراد أن يُقدّم جديدًا، أو أراد أن يتقدّم به في ميادين العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، إنّها التجارب العظيمة التي تُثري كل التخصصات العلميّة وتمد المتعلمين بالخبرة والعبرة.

إنّ احترامنا للعلوم الطبيعيّة والاعتراف برسائلها العلميّة يزداد؛ وذلك لالتزامها بإجراء التجارب في ميادينها، وهي تهدف إلى بلوغ كل ما من شأنه أن يُطوّر الإنسان ويرفع من شأنه اقتصاديًّا وعلميًّا ومهنيًّا وحرفيًّا.

أما العلوم الاجتماعية فهي ما زالت متأخرة إن لم تلتفت إلى ميادينها المليئة بالتجارب؛ لتخصّصها بالبحث حتى تكون لها هويّة كما هو حال العلوم الطبيّة التي أصبحت لها هويّة بها تميّز وبها تعتزّ.

ومع أنّ لكل علم ميدانه الخاص به وطريقته الخاصة به ومنهجه الخاص به فإنّ الغاية من البحوث العلميّة هي الإنسان في كل العلوم والميادين البحثيّة والجامعات ومراكز البحث العلمي، أي: كل التجارب والبحوث التي تُجرى تكون نتائجها من أجل الإنسان، فعندما تجرى التجربة على أرنب أو حمامة أو شجرة أو طائر أو سمكة أو نبات أو بالملق كل ما يخضع للتجريب لم يكن هو المستهدف لذاته مع أنّه المحرّب عليه (الضحّيّة)، فالإنسان قيمة رفيعة لا يُجرب عليه بما يُعرّضه للخطر، بل يخضع للتجربة التي فيها يجد أهمّيّته واحترامه وتقديره ومكانته؛ وبسبب احترام العلوم الطبيعيّة للإنسان وتقديسها له لم تخضعه للتجربة ولم تعرّضه للخطر.

ولهذا إذا أردنا للعلوم الاجتماعية والإنسانيّة أن تتقدّم فعلينا بالبحث والدراسة في التجارب الحياتيّة للمجتمعات والشعوب وأن نُسخّر العلوم لخدمة الإنسان لا للتجريب عليه.

ولذا؛ فمهما يحاول البعض أن يفضّل العلوم الطبيعيّة على الاجتماعية لا يتحقق له ذلك، وما الفصل الظاهري بينهما إلا لتبيان المسار المنهجي لكل منهما في ميادينه التي فيها يتميّز؛ فعلى سبيل المثال: مجتمع كان عدد سكّانه قبل عشر سنوات مليوني نسمة، ثم أصبح الآن ستّ ملايين نسمة نتيجة الزيادة العادية ونتيجة الهجرة إليه من الخارج، وأنّ المستوى الاقتصادي للفرد وللأسرة كان تحت المقبول نتيجة اعتماده على الجهود العضلي الذي يبذله الفرد في الزراعة، والصيد، والصناعات التقليديّة، ثم خلال هذه الفترة (الأربعين سنة) انتقل البلد إلى الإنتاج الصناعي الحديث، مع اكتشاف النفط مورد اقتصادي كبير، وانتشار المدارس والجامعات ومراكز البحث العلمي وانفتاحه على العالم وما لديه من علوم وتقنيات

متقدمة، هذه حالة مجتمع من المجتمعات إن أخضعناه للبحث باستخدام وسيلتي الملاحظة والمشاهدة، نلاحظ الآتي:

- . زيادة عدد سكان.
- . ارتفاع مستوى الدخل.
- . ارتفاع المستوى الثقافي.
- . ارتفاع عدد المتعلمين ونسبتهم في المجتمع الذي كان يعاني من ويلات الجهل.
- . التغير السياسي.
- . التغير الاجتماعي من البساطة إلى التعقيد.
- . ارتفاع المستوى الصحي وتحسن أحوال المواطنين الصحيّة.

إنّ مثل هذه الحالة تحتاج إلى بحوث ودراسات علميّة؛ لمعرفة لماذا لم تستمر البساطة مع التقدّم والتطوّر الذي حدث على حياة المجتمع وظروفه؟

وهكذا ينبغي أن تتوجّه البحوث إلى البحث في تجارب الشعوب من خلال ميادين العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة لمعرفة أثر المتغيّرات السياسيّة والاقتصاديّة والعلميّة والصحيّة والثقافيّة وغيرها من المجالات الأخرى التي لا ينبغي الإغفال عنها. ولذا فعلى العلوم الاجتماعيّة ألا تغفل عن الآتي:

أ - استيعاب العلوم الطبيعيّة وما وصلت إليه من حيث تأثيرها والنتائج المترتبة على تطبيقاتها في الميادين الاجتماعيّة والإنسانيّة، واستنباط الحلول للمشاكل المترتبة عليها، أو للظواهر الناتجة عنها.

ب - ملاحظة النمو الاجتماعي ومتابعة والتطوّرات أو الانحرافات الطارئة عليه؛ وذلك لأنّ حياة المجتمعات قابلة للتغيير والتغير حسب المؤثر؛ ولهذا فالأديان

السماوية تؤثر على حياة المجتمعات إيجابياً، وكذلك للأفكار الوضعية أثرٌ على حياة الإنسان سلبياً أو إيجابياً فلبوذية أثرها، وللكنفوشية أثرها، وللماركسية أثرها، وللرأسمالية أثرها ولا ننسى ما للفلسفة من أثرٍ على الفكر الإنساني وسلوكه الثقافي والحضاري؛ إذ بها سادت حضارات ثم بادت وحلت حضارات أخرى محلها، وهكذا لن يبقى ثابتاً إلا وجه ربك ذو الجلال والإكرام.

وعليه: كل متغير في حياة المجتمعات والثقافات والحضارات ينبغي أن يتوجه البحاث الاجتماعي إليه بالبحث والدراسة؛ لمعرفة كنوزه وأخذها قبل أن تزول أو تندثر؛ ولذا فأعظم العلوم تؤخذ من تجارب الأفراد والجماعات والمجتمعات والشعوب بمختلف ثقافتهم وحضاراتهم وأديانهم وعلومهم ومعارفهم.

إذن: على البحاث أن يراجعوا ويتفحصوا تجارب الشعوب من خلال دراسة الأفراد الذين انعكست على سلوكهم آثار متميزة سلبياً أو إيجابياً أو الاثنين معاً لمعرفة عوامل أو أسباب التأثير الإيجابي والتأثير السلبي؛ لتأكيد الموجب وإبعاد السالب عنها أو تخليصها منه.

وإن قال قائل: إنه لمن الصعوبة أن نكون متأكدين مما يقوله الإنسان تجاه ما يعمل أو يسلك؟

نقول:

ليست كل الظواهر الإنسانية والاجتماعية مبنية على التحيز وعدم المصادقية فدراسة أثر الدين أو التعليم أو الصحة أو القانون، أو السجن، أو الديمقراطية، أو الاقتصاد على حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات عندما تعيشها تجربة لم يكن بالضرورة متأثراً بتحاييل المبحوث أو إنجازه الشخصي، فما يود أن يعرفه الباحث بالمبحث من تجربة السجين هو نظرة المبحوث إلى المؤسسة الإصلاحية لا نظرته إلى

نفسه أي: إنَّ موضوع الدراسة هو أثر السجن على حياة السجين وليس على السجن.

فلو أجزنا هذه الأسئلة المتعلقة بأثر السجن على حياة السجين وفقاً للآتي:

1- هل تحب السجن؟ ولماذا؟

2- هل أثر السجن في صحتك ونفسك، أم لا أثر له في ذلك؟

3- ما رأيك في نظام الرعاية داخل السجن؟

4- هل تُفضِّل حياة السجن على حياة الأسرة بالرغم من القيود التي تلاقيها فيه؟

5- هل تعتبر حياتك لفترة حبسًا بين أربعة جدران تجربة في حياتك العامة؟

6- من وجهة نظرك ما هي الآثار السلبية والإيجابية على حياتك في السجن؟

7- هل تعتقد أنَّ السجن مؤسَّسة إصلاحية أم عقابية؟

8- من خلال تجربتك حياة السجن وظروفه، هل تنصح بالالتزام والاحترام الذي يُبعد عن دخول السجن؟

9- يقال: إنَّ السجن للرجال هل تصدِّق ذلك القول؟ ولماذا؟

كل الإجابات عن مثل هذه الأسئلة تعبّر عن تجربة نتائجها لا تتأثر بخصوصية المبحوث؛ لأنَّ موضوع التجربة يتعلق بالمؤسَّسة الإصلاحية ولا يتعلق بشخصية السجين، وعليه إنَّ إجابات المبحوث عن المؤسَّسة لا تحتاج إلى تحايل من المبحوث ولا تحايل من الباحث بأساليب إسقاطية على المبحوث، إنَّها تجربة واضحة الأسباب وواضحة الأهداف مما يجعل البحث أو الدراسة للتجربة علمية وموضوعية.

أمّا إذا كانت الأسئلة منصّبة على شخصية المبحوث رغم معاشته للتجربة الإيوائية (داخل السجن)، فإنّ هذه الأسئلة المحدّدة من خلال المشاهدة أو الملاحظة أو الاستبيان أو المقابلة التي بها يستهدف الباحث جوهر المبحوث ستكون مختلفة تمامًا عن أسلوب الأسئلة السّابقة من حيث الهدف والفلسفة.

فعلى سبيل المثال: إذا كانت التجربة هي حالة سرقة فتكون الأسئلة على النحو الآتي:

السؤال الأوّل:

لماذا سرقت؟

فقد تكون الإجابة:

لم أسرق وهذه الإجابة قد تكون على احتمالين:

. الصدق .

. الكذب .

فإن كانت صادقة يستوجب التسليم بها، وإن كانت كاذبة، يجب معرفة الأسباب التي دعت به إلى الكذب، وهذه هي طريقة الأسئلة المباشرة.

ويمكن صياغة السؤال عن الظروف:

ما هي الظروف التي جعلتك تسرق؟

ويمكن أن تكون الإجابة عن هذا السؤال، ب: (لم اسرق)، وهذه الإجابة هي الأخرى تحتاج إلى التأكيد منها، وهذا النوع من الأسئلة المباشرة أيضًا.

وقد يصاغ السؤال بشكل آخر:

هل من حق المواطن أن يسرق إذا لم تُشبع حاجاته؟ أو إذا لم تتوفر له فرص العمل؟

هذا السؤال لا يُعد سؤالاً مباشراً؛ وذلك لعدم توجيهه لحالة المبحوث الخاصة. فإذا كانت الإجابة: بلا، ينبغي أن يلحق هذا السؤال بسؤال آخر هو: ما هو الحلّ من وجهة نظرك؟

السؤال الثاني: أن تكون الإجابة:

(بنعم) أو (لا) نعم لا

- إن الالتزام الديني لا يشجع على السرقة.

- إن البطالة تشجع على السرقة والانحراف.

- أفضل البقاء في السجن عن الحياة خارجه إذا لم تحل المشكلة.

- أفضل الخروج من السجن عن البقاء فيه.

- الحياة الطبقيّة تستوجب من الفقير أن يسرق.

- القتل حق إذا تحكّم آخر في حاجاتك.

- السرقة لا تُعبر عن الاحتياج دائماً.

- الاعتراف بأنني سارق يعني: لا أخلاق لي.

- السرقة أقصر طريق لتوفير متطلبات الحياة.

- السارق يجب أن تقطع يده [نعم] [لا] ولماذا؟

- أنا لا أحترم السرّاق [نعم] [لا] ولماذا؟

- سرقة المواطن عيب [نعم] [لا] ولماذا؟

-سرقة الحكومة جائزة [نعم] [لا] ولماذا؟

معظم مثل هذه الأسئلة تعد إسقاطية ويمكن أن يتحايل فيها الباحث، ويتحايل فيها المبحوث على السواء؛ إذ يتلاعب الباحث من حيث صياغة الأسئلة، ويتلاعب المبحوث من حيث إعطاء الإجابات؛ فتكون النتيجة كلها مبنية على التحايل، والتلاعب.

ولهذا؛ يتّضح الفرق بين أهداف التجارب في المثال السابق في كلتا الحالتين، لقد جرّب الإنسان حياة السجن، إلا أنّ الأسئلة التي وجهت إليه تُمكن الباحث من معرفة نتائج التجربة بموضوعيّة بعد معرفته للأسباب والعلل الكامنة وراءها، ويمكن إيجاد الحلول والمعالجات العلميّة والعلميّة لها.

أمّا التجربة التي تستهدف جوهر الإنسان في وجود عقاب وقوانين لا تحمي المغفلين كما يقال؛ فإنّ الإجابات المتحصّل عليها يحقّها الشكّ من كل جانب، فلا يستأنس لها، وعليه يتعدّر وصف نتائج تجربتها بأنّها علميّة سواء اعتمدنا على مشاهداتنا أم ملاحظتنا أم مقابلاتنا أم استبياناتنا أم أساليبنا الإسقاطية؛ لذا فإنّ معظم نتائجها موضوع شك، وبالتالي: الإدعاء بالتصديق التجريبي فيما يقوله المبحوث أو يلاحظه الباحث مسألة لا يمكن الركون إليها، ولا التسليم بها، وبما أنّ الجوهر لا تراه الأبصار ليكون تحت سيطرة المشاهدة، والإنسان جوهر فكيف نسلم بالشكل ولا نسلم بالجوهر؟

وعليه: فإنّ السلوك الظاهر يمكن أن يكون مصطنعًا ولا يُعبّر عن طبيعة الموقف أو الظاهرة المنعكسة في الفرد أو الأفراد.

وإذا تساءل البعض:

هل تكون أسباب الظاهرة أو المشكلة في طبيعتها تماما كالأسباب المحققة للموقف الاصطناعي؟ وبصيغة أخرى: هل هناك فروق بين الطبيعة والاصطناع؟

فإذا كانت الإجابة بنعم.

إذن: لماذا الاحتكام إلى التجريب على مواقف لا تستوجب ذلك؟

الاحتكام إلى التجريب من أجل أن يُحكم على الظواهر الطبيعية موضوعيًا بطبائعها؛ ولذا لا ينبغي أن يُحكم على ضمائر الناس بنوايا الباحث أو البَحاث، بل الحكم عليها بها وليس بخارجها.

وإذا كانت الإجابة بلا، فإنَّ النتيجة تكون طبيعية أو اصطناعية لا الاثنين معًا، وفي هذه الحالة لا يوجد اختلاف، ويفرّق الفيلسوف توماس هوبز ذلك بقوله: "إنَّ الطبيعي هو ما نجده على ما هو عليه، أمّا المصطنع فهو ما يقع داخل حدود الفعل البشري"¹.

وإذا تحدثنا عن السُّلوك الفردي، أو الثنائي، أو الجماعي، أو المجتمعي يكون حسب ما يتراءى لنا، وهذا ليس بطبيعي، ويكون السُّلوك صناعة وأحيانًا افتعالًا؛ ولهذا لا يمكن أن يكون الفعل هو المفتعل، فالطبيعي هو الموجود الحق وكما هو عليه لا كما يجب أن يكون حسب رؤية الباحث في الفعل الاجتماعي والظواهر الاجتماعية.

والفرق بين الطبيعي والاصطناعي:

إنَّ الطبيعي يوجد أولًا ويكون التفكير فيه ثانيًا.

أمّا المصطنع فيكون التفكير فيه أولًا ثم يحدث ثانيًا؛ ولهذا فالطبيعي سواء أكان ظاهرة، أم سلوكًا، أم موقفًا مثيرًا، أمّا إذا كان مصطنعًا فتكون الظاهرة أو

¹ إمام عبد الفتاح، توماس هوبز فيلسوف العقلانية. دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985 م. ص

السُّلوك، أو أيّ فعل هو مثارٌ، أي: إنّ الأولى مثيرة بذاتها، أمّا الثانية فمشاركة من خارجها.

الفرق بين التجربة والتجريب

أوّلاً: التجربة:

يقول ابن منظور: "التجربة من المصادر المجموعة، ومجربٌ قد عرف الأمور وجربها، أو الذي قد جرب الأمور وعرف ما عنده"².

والتجربة في العلوم الاجتماعية هي: نتاج المعاشة للواقع حلوه ومره، وهي التي تمد مفرداتها بالخبرة، وقد تكون بإرادة، وقد تكون عن غير إرادة، مما يجعل الحياة اليومية الاعتيادية في دائرة الممكن تجربة إرادية، ويجعل تجربة السجين في سجنه تجربة عن غير إرادة.

أمّا التجربة في العلوم الطبيعية فهي قصديّة يُهيئ لها المناخ المناسب مع فائق التحكم في عناصرها والمتغيّرات التي تُستهدف بالاختبار والقياس من قبل الباحث، وهي قابلة للتكرار دون اختلال في تتبع خطواتها.

ولذا؛ فإنّ التجربة هي نتاج التجريب الذي هو مجموعة من الخطوات المتوّجة بنتائج أنتجت قوانين التي بإثباتها يصبح التجريب خطوات للتجربة يمكن تكرارها على أيدي الباحث وفرقهم المساعدة.

ونتائج التجربة يمكن أن تكون موجبة ويمكن أن تكون سالبة؛ وذلك حسب المستخدم لها، فاكتشاف الدّرة تجربة أسهمت في التقدّم التقني والعلمي للبشريّة، وفي الوقت نفسه تسهم في إبادتها.

² لسان العرب، المجلد الأول، دار صادر، بيروت، ص 429 - 430.

والتجربة دائماً ماضية، والتجريب دائماً حاضرٌ، أي: إنّ التجربة تعبّر عن ماضٍ ويمكن أن تستعمل في الحاضر والمستقبل على السواء، فلولا خطوات حدثت ما حصلت التجربة، ولولا تطبيقاتها ما نجحت أو فشلت، ولولا نجاحها أو فشلها ما كانت تجربة، وبما إنَّها كانت أو حتى أصبحت فهي الماضية بالنسبة إلى الزمن اكتشافها وإتمامها وهي الحاضرة في تكرار خطواتها على أيدي الباحث كلما كرروها تجربة في المعامل والمختبرات وميادين البحث العلمي الواسعة في العلوم الطبيعيّة والطبية والاجتماعيّة والإنسانيّة.

إنّ الحياة الاجتماعيّة مليئة بالتجارب: الزواج، والطلاق، والترمل، والعزوبيّة تجارب وكل حياة اجتماعيّة وإنسانيّة مليئة بالتجارب القديمة والجديدة وتعد التجربة الاجتماعيّة أكثر شموليّة من التجربة في العلوم الطبيعيّة، ومع ذلك فمن السهل إخضاع أحشاء الطبيعة وأديم الأرض للتجريب، ومن الصّعب إخضاع الإنسان لذلك؛ ولذا فالتجربة تُعد حكماً لا شك في نتائجه ناتج عن التجريب الذي له مصداقية.

والتجربة الاجتماعيّة يمكن مراجعتها ومعرفة عللها وخطواتها ونتائجها، وهي في معظم الأحيان لا تكون مصطنعة، بل تمارس وفق معطياتها، وظروفها وتؤكد بقيمتها، وتُرسّخ بالذين آمنوا بها، فالحياة العربية بعد الإسلام وظهر متغيّر الدين الإسلامي ومعايشته قولاً وعملاً أصبح للمجتمع العربي تجربتين اجتماعيتين:

الأولى: في ماضيهم (العصر الجاهلي).

والثانية: في حاضرهم (عصر التنوير).

فكانت الحياة السّابقة للرسالة تجربة للعرب تختلف عن التجربة الاجتماعيّة الجديدة؛ وذلك باختلاف معطيات كل منهما في مضمون القول وإرادة الفعل والعمل وظاهر السُّلوك.

وهكذا مرّت جميع المجتمعات البشريّة بتجارب تُظهر مفارقات في القول والعمل والسلوك، سواء أكانت من خلال الأديان السّابقة للرّسالة الخاتمة، أم للمظاهر الفكرية والفلسفيّة التي جعلت للمجتمعات أكثر من تجربة؛ ولهذا مرّ التّاريخ بمتغيّرات عبر العصور مما جعل لكل عصر مسمى بما امتاز به، فكان العصر الحجري، والعصر البرونزي، والعصر الجاهلي، والعصر التنويري، والعصر الصناعي والتقني؛ ولهذا كان للمجتمع الأثيني تجاربه الاجتماعيّة، وللمجتمع الروماني تجاربه الاجتماعيّة، وللمجتمع العربي تجاربه الاجتماعيّة والإنسانيّة، وفي العصر الحديث كان للمجتمع الماركسي تجربة بادت قبل أن تسود، وبأسباب تعدد التجارب الاجتماعيّة كان لكل هويّة اجتماعيّة عنوان ومسمى.

ومع أنّ عقل الإنسان وأحاسيسه ومشاعره لا يمكن إخضاعها للمشاهدة التجريبيّة، فإنّ ما ينتجه العقل الإنساني يمكن أن يُكوّن تجربة، أو أن يؤثر في تجربة. وعليه، نقول: الحياة الاجتماعيّة هي التجربة الواسعة التي تفوق أيّ تجربة في العلوم التجريبيّة.

ثانياً: التجريب:

ويقصد بذلك التجريب المقصود المبني على خطّة لها خطوات حدثت، وفق أسباب، وتسعى إلى أهداف يمكن الوصول إليها من خلال فروض محددة، ومع ذلك التجريب لم يكن يقيني النتيجة؛ لأنّه إذا أصبح يقيناً صح عليه قول تجربة؛ ولذا فإنّه المحاولات الجادّة من خلال اعتماده مبدأ التعديل، والتغيير، والنجاح، والفشل، فإذا فشلنا كان تجريباً، وإذا نجحنا أصبح تجربة من خلال معرفتنا لقوانينها وقدرتنا على إعادةّها والتحكّم في عناصرها ومتغيّراتها وقياس نتائجها.

ولهذا؛ يكون التجريب في العلوم الطبيعيّة خاضعاً لضوابط، ويقبل التضحية بالمجرب عليه عندما يستهدف به خير البشريّة، سواء أكان المجرب عليه حيواناً، أم نباتاً، أم طيراً، أم من باطن الأرض، أم من على سطحها.

أمّا التجريب على بطون البشر وأجسادهم فأمره محظوراً؛ وذلك لأنّ التجريب مبنيٌّ على الشكّ الذي تتساوى فيه كفتا النجاح والفشل، وهذه عين الخطورة على حياة الإنسان الذي خلقه الله تعالى في أحسن تقويم؛ ولهذا يكون التجريب في العلوم الاجتماعيّة بالإنسان وليس عليه.

التجريب يحتوي على ديمومة واستمرارية يكون فيها الزّمن الحاضر كبيراً أي: إنّه المتّصل المستمر، فما نجح منه (التجريب) يصبح تجربة وفق اشتراطاتها، وما لم ينجح منه تتم تنقيته من الشوائب وفقاً للأهداف المحددة له.

التجريب أقلّ شمولاً من التجربة التي هي أوسع دائرة منه؛ ولهذا فالتجريب هو خطوات للتجربة.

إذن: التجربة تحمل التجريب مع أنّها لولا التجريب ما كانت التجربة، ولولا التجربة ما تكرّر التجريب، وبما أنّه المتكرر إذن: هو المستمر، وهي التي تنتهي عنده كل تجربة.

بناء على ما تقدم: تتّضح أهميّة الطريقة التجريبيّة في دراسة الماضي والحاضر من خلال دراسة الظواهر الطبيعيّة والاجتماعيّة المكوّنة للبيئة وللشّرع؛ من أجل معرفة ما عندهم من مخزون معرفي وثقافي، وما جسّدوه من حضارات، وما عندهم من فضائل وقيم تصنع القول الحق، والفعل الحق، والعمل الحق، والسُّلوك الحق.

الهدف من استخدامات الطريقة التجريبيّة في العلوم الاجتماعيّة:

هدف الطريقة التجريبيّة في العلوم الاجتماعيّة التعرّف على الظواهر وعللها وأسبابها ومكانها، وتأثيراتها السّلبيّة والإيجابيّة، مع إيجاد مقاييس لتقنينها والتحكّم

في عناصرها، وهي تختلف عن التجريب في العلوم الطبيعيّة التي تهدف إلى الاكتشاف والاختراع الفني والتقني من أجل تسخير إمكانيّات الطبيعة، والعيش من ثمارها الظاهرة والكامنة (من أحشائها أو من على ظهرها).

والغاية من التجريب في العلوم الاجتماعيّة أن يواكب الإنسان ونظمه حركة الاكتشاف العلمي ولا يفرط في القيم الحميدة التي صنعها الماضون، وهي لا تتعارض مع المكتشف الجديد، وأن يستفيد من الاختراعات والابتكارات التي تمده بها العلوم الطبيعيّة، وأن يوجّه عنايته واهتمامه للطبيعة مصدر رزقه، وميدان تدريبه وتجربته من أجل تقدّمه ليصل إلى الفضيلة وينتظم في مجتمع فاضل حسب انتمائه الاجتماعي بوّدٍ ومحبةٍ وتعاون مع الآخرين الذين تربطه علاقات بهم والذين من أجلهم يحافظ على البيئة.

ومن أهداف الطريقة التجريبيّة التعرّف تدبّرًا على الخارج عن العقل والخارج منه، بعد إخضاعه للقياس الكيفي والكمي وتعرّضه للنقد الدّخلي والخارجي؛ ولهذا فللطبيعة الفضل على العقل؛ لأنّها الميدان الواسع للتجريب؛ فلولا الطبيعة ما بحثنا، ولولا البحث ما اكتشفنا، ولولا الاكتشاف ما تقدّمنا.

ومن ثمّ لم يكن الهدف هو اكتشاف الطبيعة، فالطبيعة ماثلة أمام النّاطرين وهم على ظهرها محمولون، وبما إنّها كذلك، إذن: فما هو دور الإنسان حيالها؟

دوره التعرّف على ما فيها من كنوز واستثمارها من أجل مستقبل أفضل، والتعرّف على الأسس المنتظمة عليها؛ لاستنباط أهميّة النظم في العلاقات الاجتماعيّة والإنسانيّة.

ولهذا؛ هناك غاية من وراء الهدف من استخدام الطريقة التجريبيّة في العلوم الاجتماعيّة وهي: الانطلاق منه والوصول إليه، أي: الانطلاق من الهدف عندما

يكون محمولاً في الفرضيات أو التساؤلات، والوصول إليه عندما يكون ظاهرًا في النتائج والمعالجات.

وعليه: أتساءل:

بما أننا سنجرب، فلماذا إذن ننتقل من فرضيات؟ ولماذا نحدّد أهدافاً؟

فتكون الإجابة محمولة في مضمون سؤالٍ آخر هو:

من أجل ماذا سأجرب؟

كل ذلك من أجل أن أتعرّف، أو أكتشف، وإذا عرفت أو اكتشفت فماذا

أفعل؟

. أوصي.

. أقترح.

. أعالج.

. أخطط.

. أصوغ استراتيجيات المستقبل وكيفية صناعته.

إذن: من المستهدف من كل ذلك؟

المستهدف المجتمع؛ وذلك لأنّ تقدّم أو تغيّر فرد منه أو اثنين أو عيّنة لا يعني

تقدّم المجتمع وتطوّره؛ ولهذا يكون المستهدف بفلسفة المنهج التجريبي هو المجتمع،

وبما أنّه المجتمع، هل يمكن إخضاع المجتمع جملةً للتجربة المختبرية؟ إنّه من الصّعب.

وبما أنّه من الصّعب، فهل يمكن أن يكون للمجتمع تجربة؟

نعم.

وهل يمكن أن تكون له طريقة ومنهجًا؟

نعم.

كيف؟

أولاً - تجربة المجتمع:

تجربة المجتمع هي التي يخوضها بكامله وفق قدراته واستعداداته، وحسب المتغيرات المستقلة والتابعة والمتداخلة والدخيلة إن وجدت، هذا وقد تشترك أجيالٌ متلاحقة في تجربة المجتمع، وفي هذه الحالة لا معنى للمجموعة التجريبية والضابطة التي تُستخدم لتتبع عن تجربة المجتمع؛ فالمجتمع هو الضابط وهو المجرب؛ ولذلك فتجربته تفوق كل التجارب في العلوم الطبيعية والسلوكية، لأنها أوسع مجالاً وأكثر أهمية.

وعليه: فإن قرأنا التاريخ نلاحظ أنّ هناك حضارات سادت ثم بادت، ولسيادتها أسباب وإبادتها أسباب، وإذا تأملنا حياة أممها وشعوبها نجد أنّها عاشت ومارست تجارب كبيرة جداً إذا ما قورنت بتجربة جربت على فأر، أو قطعة قماش، أو رأس بصل، أو شريحة ثوم، وغيرها كثير جداً؛ ولذا فبدون تحيّر فإنّ تجربة يقوم بها مجتمع بكامله أهم وأعظم من تجربة على شجر، أو حيوان أو طائر أو سمكة أو نبتة. إذن: التجربة التي يقوم بها المجتمع بأسره لا يمكن أن يلتصق بها تحيّر أو تعمّد؛ لأنها تجربة علمية، وبدون باحث الذي قد يحدث من قبله التحيّر والتعمّد القصدي في غير محله.

ومن خلال مراجعتنا لحياة الأمم والشعوب نجد أنّها عاشت تجارب اجتماعية وإنسانية جعلت بعضها في صدارة التقدّم، فللمجتمع اليوناني تجربة لا يمكن إغفالها أو التغافل عنها، وللمجتمع الروماني تجربة اجتماعية وسياسية واقتصادية ودينية جعلت له نمطاً خاصاً وحياة اجتماعية وإنسانية متميزة ومتغيرة من فترة لأخرى

حسب العوامل والمتغيّرات التي تُبعت منه أو أدخلت عليه، فللمجتمع العربي قبل الرّسالة تجارب وبعدها كانت له تجربة أكبر باعتبار أن الدين متغيّر تصحيحي للقيم الاجتماعيّة؛ وذلك بإثبات الحيزّ منها وإبعاد السبب عنها وفق منظور المتغيّر الجديد (الدين).

ولا ننسى التجربة الحديثة التي أجراها المجتمع الماركسي على ما سمّي بالاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، وفي كل التجارب يمكن ملاحظة النجاح والفشل فيها، فقد نجحت التجربة العربيّة الإسلاميّة داخل محيطها الاجتماعي والمكاني والزّماني كما نجحت خارجه لما لها من معطيات ومسلّمات، وحُجج وبراهين وأدلة منطقيّة وموضوعيّة غايتها الإنسان قيمة ثابتة في الوجود، وفي مقابل ذلك فشلت التجربة الماركسية لأنّها لم تقم على اختيارات ورغبات، بل تأسّست على إجبار وإكراه؛ ولهذا فلم يتحقق لها الرضي الذي يؤدّي إلى النجاح بالضرورة.

ولأنّ التجربة الاجتماعيّة تختلف عن تجارب العينات، والمجموعات، والمختبرات التي تخضع لاشتراطات، وتحكم الباحث في عناصرها وظروفها؛ لذا فإنّ المناداة التي تبنّاها البعض من أساتذة علم الاجتماع، والمتتلمذين عليهم بأنّه لا يمكن دراسة المجتمع بأسره أصبحت باطلة؛ لأنّ المجتمع يمكن له أن يعيش ويمارس تجربة من خلال تفاعله، واستجاباته وقبوله ورفضه، وتقبّله للمتغيّرات، كل حسب تأثيرها والأسلوب المتّبع من قبل المتأثرين بها.

ولذلك نقول:

إنّ حياة المجتمعات تحت وطأة الاستعمار تعد تجربة مريرة تستوجب البحث والغوص في أغوارها؛ لمعرفة ما جرى، وما ترتّب على هذه التجربة المريرة من متغيّرات في حياتهم الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والنفسيّة.

ثانياً: منهج المجتمع:

المنهج هو الذي به يتم تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع وجماعته وهو المؤسس على مجموعة من القواعد الفكرية والدينية والعرفية والقيمية التي تهدب الأخلاق وتقوي وحدة المجتمع وتحافظ على هويته التي تميزه عن هويات الآخرين.

ولذا؛ فمنهج المجتمع يرسم سبيله بإرادة حرة من المبادئ إلى الأهداف والغايات التي من ورائها.

ولهذا؛ لا منهج إلا وموضوع، مما يجعل البحوث يستمدون منهاجهم من مواضيع بحوثهم، أي: لا يمكن أن يُبحث في أيّ إشكالية، أو ظاهرة كمواضيع للبحث إلا بمنهج تُستمد من صلبها، وإلا سيكون المنهج أجنبياً عليها، وفي هذه الحالة لا يُمكن الباحث من تقصي الحقائق بموضوعية.

وعود على بدء، أتساءل:

هل هناك مجتمع بدون موضوع (بدون رسالة أو مهمة)؟

بالتأكيد: لا.

لإنّ لكل مجتمع أو أمة رسالة، أو مهام تؤدّيها (موضوعاً)، وبما أنّ للأمة موضوعاً، إذن: لا بدّ أن يكون لها منهاجاً، مصداقاً لقوله تعالى: {لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ} ³. أي: لكل أمة موضوع ومسلك، تحتكم بالأوّل وتنتهج الثاني.

لقد تميّز كل مجتمع من المجتمعات البشرية بما امتاز به عن غيره؛ ولهذا كان لكلّ شريعة ومنهاجاً، فقد تميّز المجتمع الهندي مثلاً: بالموضوع عن غيره من الشعوب

³ المائدة، 48.

والأهم؛ فكان له منهج يميّزه عن غيره، وحسب الموضوع الذي تميّز به، وهكذا المجتمع اليوناني والروسي، والروماني، والعربي، ولا يمكن أن تحقّق وحدة المجتمع إلا بوحدة الموضوع، والمنهج.

أمّا إذا كان المنهج لا علاقة له بالموضوع، فتكون الطريق المؤدية للأهداف مليئة بالكثبان وسماؤها عواصف ويكون الباحث كالأعمى لا يمكنه أن يقود السيارة بأمان وسلامة، وإذا فُرض على المجتمع منهجٌ لا علاقة له بالموضوع؛ فستكون النتيجة الآية متطابقة مع قوله تعالى: {تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ} ⁴، إذن: وحدة الموضوع والمنهج تؤدّي إلى وحدة المجتمع.

وعليه: يكون البحث الناجح هو البحث الذي يتوخّد منهجه مع موضوعه، أمّا إذا لم يستنبط المنهج من الموضوع، فتكون النتيجة الاختلاف وعدم الموضوعيّة. وعليه: الاتفاق يكون مع استخراج المنهج من الموضوع، والاختلاف يكون بترويم منهج جاهز في كتب البحث وهو لا يمت بصلة إلى الموضوع المستهدف بالبحث أو الدراسة.

الجماعات التجريبيّة:

لقد ظهرت محاولات لتطبيق الطريقة التجريبيّة بين أساتذة علماء الاجتماع وعلم النفس، وظهرت قبل ذلك نظريّات خاصة بكل مجال وبدا بعضهم كمن يُعلّم الطفل المشي باعتمادهم على المحاولة والخطأ، وتحققت نجاحات تدريبيّة في هذا الميدان العلمي من خلال إخضاع بعض الحيوانات للتجريب والتدريب، ثم وصلت إلى التجريب على الإنسان من خلال المجموعة التجريبيّة والمجموعة الضابطة، ويمكن الإشارة لكل منها وفق الآتي:

⁴ الحشر، 14.

1- الجماعة الواحدة: قد يختار الباحث جماعة واحدة للتجريب؛ وذلك بإدخال متغيّرات يراعي فيها الظرف الزماني والمكاني؛ لمعرفة أثر المتغيّر على الجماعة مع مراعاته للآتي:

- أ - تحديد حجم الجماعة المستهدفة بالبحث.
- ب - تحديد المكان المناسب للتجربة.
- ت - تحديد الزّمان المناسب للتجربة.
- ث - تحديد المتغيّر أو المتغيّرات المستهدف قياس آثارها.
- ج - قياس الجماعة قبل إدخال أيّ متغيّر عليها.
- ح - توحيد صفات المجرب عليهم وظروفهم.
- خ - قياس الجماعة بعد إدخال كل متغيّر.
- د - مقارنة أثر المتغيّر على الجماعة القبليّة والبعديّة.
- ذ - اختبار الفروض.
- ر - تحديد النتائج.

وتكون الجماعة تجربيّة وضابطة في وقت واحد: ضابطة بقياسها قبل إدخال المتغيّرات عليها، وتجريبية بعد إدخالها، فإذا أردنا معرفة أثر ممارسة الرياضة على جسم الإنسان وعقله لا داعي هنا لاشتراط مجموعتين بحيث تكون إحدى المجموعتين ضابطة والأخرى تجريبية، بل يمكن معرفة أثر المتغيّر المستقل وهو ممارسة الرياضة على مجموعة واحدة، وذلك بقياس مستوى جميع أفراد الجماعة قبل ممارسة الرياضة، ثم قياسه بعد ممارستها؛ وذلك لتسجيل الفارق ومعرفة درجة الاستجابة والتغيّر الذي حدث أو طرأ على جسم الإنسان وعقله.

ومع ذلك نتساءل:

. هل السلوك الحاصل من التجريبية سلوك طبيعي؟

. وهل السلوك الطبيعي يساوي السلوك المصطنع؟

. وهل هما ينطبقان بالتمام؟

كل هذه الأسئلة تحمل إجاباتها واضحة فيها؛ لأنه لا يمكن أن يكون السلوك الطبيعي هو السلوك المصطنع، ولا حياة التجربة مطابقة للحياة الطبيعية، ويؤكد هذا القول، ما قاله أستاذ علم النفس بجامعة شيكاغو، ت. ج. أندروز: "نوع السلوك اليومي الذي نبغي فهمه يقع خارج المعامل، وأنه حين يكون موضوع الدراسة في المعمل يصبح خاضعاً للشروط المألوفة للضبط الصّارم والقياس الدقيق، ولا يكون نفس السلوك"⁵.

ومع أنّ دراسة الجماعات تحت كل هذه الظروف تعطينا مؤشرات ونتائج محددة وفق اشتراطات التجربة، فإنّها غير مضمونة الأثر والفائدة الدائمة.

2 - المجموعتان: كما سبق وأن حددنا شروطاً للمجموعة الواحدة فإنّنا نحدد هنا شروطاً للمجموعتين، وهي الشروط السابقة مع التأكيد على توافر شروط التشابه في الصفات بين أفراد المجموعتين، وذلك من حيث الأعمار والمستوى التعليمي، والقدرات، والاستعدادات قبل إدخال أيّ متغيّر على المجموعة التجريبية.

وتنقسم المجموعتان إلى الآتي:

أ - المجموعة الضابطة:

⁵ ت. ج. أندروز، مناهج البحث في علم النفس، ترجمة، يوسف مراد، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة، ج 1، 1983، ص 30.

وهي المجموعة التي تتوافر فيها نفس شروط المجموعة التجريبية نفسها قبل إدخال أي متغير عليها، والمجموعة الضابطة هي التي يتم بها قياس أثر المتغيرات على المجموعة التجريبية، أي: إنَّها المجموعة التي لم يدخل عليها متغير تجريبي؛ وذلك لضبط قياسات المجموعة التجريبية ولا يتضح أثر العامل التجريبي إلا بعد دراسة الجماعتين قبل إدخاله كمتغير، وبعد إدخاله كمتغير تجريبي.

ب - المجموعة التجريبية:

هي الجماعة المحددة للتجريب، وهي التي يتم إدخال متغير عليها ولا يعرف أثره إلا بمقارنتها مع الجماعة الضابطة، ولا يتضح أثر العامل التجريبي إلا بعد دراسة الجماعتين قبل إدخال العامل التجريبي على الجماعة التجريبية أي: بعد تحديد معرفة المستوى الذي عليه الجماعتان قبل تنفيذ التجربة، ثم بعد إدخال المتغير التجريبي يُسجل الباحث كل الملاحظات الجديدة التي شاهدها أو لاحظها.

وإذا تساءل البعض عن الفارق بين المجموعتين: ما هو؟

فإن الإجابة تكون: هو العامل التجريبي، أو المتغير الذي أُدخل على الجماعة التجريبية.

وإذا تساءل البعض أيضاً:

هل يمكن إيجاد جماعتين بشريتين متساويتين في الصفات والظروف؟

نقول:

إنَّه الأمر الأصعب من أيِّ أمرٍ.

وعليه: نستنتج من ذلك أهمية الجماعة أو المجموعة في دراسة أثر العوامل التجريبية، ونستنتج في الوقت ذاته صعوبة عدم موضوعية دراسة الجماعة أو المجموعتين بالعوامل التجريبية.

3 . الجماعة المناوبة: وهي الجماعة المشتركة في التجربة ويتم إدخال متغيّر أو متغيّرات عليها فتكون ضابطة لبعضها وتجريبية في وقت واحد مع اختلاف زمن إدخال المتغيّرات، ولإجراء تجربة المناوبة يمكن إدخال جماعتين أو أكثر في التجربة؛ وذلك بعد توفير شروط إجراء التجربة من حيث المعطيات والصفّات الأساسية للجماعات المستهدفة بالتجريب.

ثم يبدأ البحث التجريبي بالتوالي على الجماعات التي تم اختيارها للتجريب من قبل الباحث؛ وذلك بإدخال العامل التجريبي على كل جماعة بعد الأخرى، وتكون كل جماعة تجريبية حين إدخال العامل التجريبي عليها ضابطة لغيرها من المجموعات الأخرى بعد انتهاء زمن التجريب وتسجيل أثر المتغيّر أوّلاً بأوّل، فإذا كانت الجماعات التجريبية مكونة من ثلاثة مجموعات (أ، ب، ج) تكون المجموعة (أ) تجريبية عند إدخال المتغيّر التجريبي عليها وبعد إدخال المتغيّر التجريبي على المجموعة (ب) تكون المجموعة (أ) ضابطة للمجموعة (ب)، وعند إدخال العامل التجريبي على المجموعة (ج) تكون المجموعتان (أ، ب) ضابطتين للمجموعة (ج) التي ما زالت تحت أثر العامل التجريبي، وهكذا تتم التجربة بالتناوب على كل المجموعات المستهدفة بالبحث وليس في وقت واحد. وهكذا يتحدّد نوع الجماعة بإثّام ضابطة أو تجريبية حسب إدخال العامل التجريبي وحسب مراحل البحث وفترة المناوبة على كل متغيّر.

وهذه الجماعات المناوبة يمكن أن تستهدف في بحث أثر أكثر من متغيّر مع مراعاة زمن إدخال كل متغيّر وقياس أثر المتغيّر السّابق والمتغيّر اللاحق على كل جماعة.

ولكن عندما تكون الجماعات المدروسة أكثر من جماعتين فإنّ قياس أثر المتغيّرات قد يؤثّر ويختلف من جماعة لأخرى من الجماعات المستهدفة بالتجريب وبخاصة إذا كررنا العامل التجريبي بفارق زمني يكون له حسابه بين أوّل جماعة تجريبية

وآخر جماعة تجريبية؛ لأنَّ لكل متغيّر أثر مباشر وغير مباشر حسب الفروق الفردية التي لا يمكن أن يتساوى فيها الأفراد والجماعات مهما عملنا من حيلة وحذر.

إنَّ البحوث التجريبية في الزّمن الحاضر، لم تكن ناتجة عن فراغ فكري لحظة ظهورها أو زمنه، أو إنَّها ناتجة عن المادة المتكوّنة من الهيوولي والصّورة، بل إنَّ زمن المشاهدة والملاحظة والاطلاع على المكتوب أو الموثّق هو نقطة الانطلاق في الزّمنين (الماضي، والمستقبل)؛ لاستكمال المعلومات وإثراء الأفكار مما يجعلنا نقول: إنَّ التجريب لم يكن منطلقاً من فراغ لا مصدر له، أو إنَّه لم يستند على معطيات؛ ونتيجة لوحدة الزّمن فإنَّه كفيّل بإثبات أو بطلان صحة ما يطلع عليه، فباستخدام الحواس في الزّمن المضارع تتم رؤية الماضي، والمستقبل، وتكرر الصور أو يكتشف الجديد، مع أنّه كامن في معطيات سابقة.

فإذا نظرنا إلى شجرة التّفاح الصغيرة نرى في الزّمن الحاضر (زمن المشاهدة) ثمارها حتى وإن لم تكن في ذلك الوقت مثمرة، وهذا هو مستقبل الشجرة في ذهن العاقل الذي يستقرأ ويستنبط ويُدرك، ونرى في الوقت نفسه إنَّها كانت برعمًا أو بذرة وهذا هو ماضيها.

ولهذا نقول:

إنَّ الاعتماد على الحاضر المشاهد في الزّمن المضارع بمنعزل عن الزّمنين المهمين: (الماضي، والمستقبل) لا يؤدّي إلى التعمير، والإنتاج، والتواصل، والتجديد، والتطور وصناعة المستقبل، فالبشر لو لم يتذوقوا طعم التّفاح وفوائده ما دعّتهم أفكارهم إلى ضرورة الاستمرار في غرسه في الزّمن الحاضر؛ ليؤكل منه في الزّمن المتوقّع (المستقبل).

عيوب التجريب في العلوم الاجتماعية:

1- إنَّ النتائج المتوصل إليها من خلال الجماعات التجريبية والضابطة يصعب تكرارها بنفس الدرجة والدقة مثلما يحدث في العلوم الطبيعية.

2- إنَّه من الصَّعب إخضاع الإنسان إلى التجريب المعملّي أو المختبري نظراً لأهميته.

3- عدم توفير الأجهزة والأدوات الدقيقة التي تمكّننا من قياس أثر المتغيّر التجريبي بين الجماعات التجريبية والضابطة، وما هو مستعمل الآن في قياسات العلوم الاجتماعية والإنسانية يتأثر سلباً وإيجاباً باستجابات المبحوث التي تتغيّر من وقت إلى آخر في حالة تكرار التجريب.

4- إنَّ الاعتماد على المشاهدة والملاحظة في العلوم الاجتماعية لم يكن ناجحاً دائماً؛ لأنَّ المشاعر، والعواطف، والحبّ، والكرهية، والحنان، والتناغم الوجداني من الصَّعب أن تتم رؤيته أو إخضاعه للمشاهدة، وبما أنَّ الإنسان متكوّن من كل وهذا وأكثر، وبما أنَّ كل هذا لا يمكن مشاهدته وملاحظته إذن: لا يمكن الاعتماد على وسيلة المشاهدة وأحكامها في دراسة الإنسان كجوهري (على محتوى أو مضمون داخلي).

5- من الصَّعب التحكّم في أثر المتغيّر بنفس الدرجة على الأفراد أو المجموعات التجريبية؛ لأنَّ تفاعل الأفراد أو استجاباتهم مع أيّ عامل تجريبي قد تتأثر بالفروق الفردية، وبالخلفية الثقافية أو الاجتماعية، أو العاطفية للفرد والجماعة والمجتمع.

6- أخطاء التحيز: الذي يحدث نتيجة الشخصية (الأنانية) التي يتأثر بها الباحث تجاه الموضوع، أو تجاه الأفراد أو الجماعة المبحوثة، وكذلك أخطاء تحيز المبحوثين إذا عرفوا أنَّ هناك عائداً نافعاً عليهم إذا نجحت التجربة؛ مما يجعل الجماعة

التي تحت التجربة متصّعة السلوك، وفي هذه الحالة يكون السلوك غير طبيعي، وتجربة غير طبيعيّة مع إنسان طبيعي.

7- إذا تعمّد الباحث تفسير المعلومات سيجد بحثه خاليًا من الحقائق؛ وذلك لأنّ الحقائق لا يتم التوصل إليها بتحليل المعلومات، بل يتم التوصل إليها بتحليل النتائج.

8- إذا فطن المبحوث بأنّه مشاهد أو ملاحظ، أو أنّه تحت الدراسة فقد يتصنّع سلوكًا ليس بالطبيعي كما لو لم يفطن تجاه ذلك.

طريقة دراسة الحالة

إنَّها الطَّريقة العلميَّة المتَّبعة في دراسة الحالات الفرديَّة والجماعيَّة والمجتمعيَّة، وهي التي تهتم بالبحث في أعماق الظواهر الاجتماعيَّة التي تظهر في كل وقت من الأوقات، وهي الطريقة التي تولي اهتمامًا خاصًا بتشخيص كل حالة من الحالات المبحوثة والمدروسة؛ ولذا تركز علميَّة التشخيص على المعلومة وتحليلها مع مقابلة عناصر الحالة لأجراء التشخيص مباشرة على الحالة ومن يعاني من تأزُّمات.

وقد تكون الحالة موضوع البحث والدراسة خيرة، من أجل أخذ العبرة واستنباط المبادئ التربوية والاجتماعيَّة التي تُسهم في تنظيم المجتمع وبناء شخصيته المتكاملة، وقد تكون شريرة مما يجعل التركيز عليها والاهتمام بها مسألة ضرورية من أجل إصلاح العناصر التي انعكست الحالة في سلوكهم المرفوض اجتماعيًّا؛ ولهذا فالحالة كما عرَّفها اللغويون هي: "ما عليه الإنسان من خير وشر يقال: حال وحالة"⁶.

إذن: طريقة دراسة الحالة لم تقتصر على دراسة الحالات المشينة، أو السيئة فقط، بل كذلك تهتم بدراسة الحالات ذات المضمون الإيجابي الذي هو الآخر يؤدي إلى بلوغ نتائج جليلة تفيد الفرد والأسرة والمجتمع.

وتوصف الحالة الفرديَّة بأنَّها سيرة متكاملة ومتلاحقة يمكن التعرّف عليها من خلال مراجعتها وتتبع مراحل تطورها، أو تعقدها، وتحديد عناصر القوَّة والضعف من خلال معرفة مضمونها والمنظومة القيمية والأخلاقية التي انتظمت عليها، وأظهرتها إلى مستوى الحالة الخيرة، أو الشريرة.

⁶ شرح ابن عقيل: الجزء الأول، المكتبة المصرية، بيروت: 1988، ص 568.

ومع أنّ الله تعالى قد خلق الإنسان في أحسن تقويم فإنّ البعض بأسباب،
وعلى تستوجب البحث والدّراسة ارتدّ عن طبيعة خلقه، وعن الفضائل الخيّرة، والقيم
الحميدة التي ينتظم المجتمع عليها، وارتضى أن يكون في أسفل السّافلين.

وبما أنّ خلق الإنسان هو حُسن التقويم، فلماذا لم يحافظ على حُسن تقويمه؟

بالتأكيد مجموعة أسباب، وعلى تتداخل في حالته؛ لتدفعه بعد ضعفٍ إلى
مواطن الفساد والدّونية، ومن بين هذه العُلل: الطّمع فيما ليس له فيه حق، وكذلك
الحاجة وشدة ضغوطها، والجهل بالأمر (أي أمر)، والانقياد إلى الرّغبة والشّهوة،
وسوء التربية، والتشويش من قبل الغير، والانحرافات السياسيّة والاقتصاديّة في البلد،
وضعف المناهج، والمقررات التعليميّة، وغفلتها عن الرّعاية، والوقاية، والتوجيه،
والإرشاد.

ولذا اهتم الأخصائيون الاجتماعيون كثيرًا بدراسة حالات الأفراد؛ من أجل
إعادتهم إلى سماحة المجتمع التي تستوعبهم أفرادًا وجماعات فاعلين، ولأجل إخراجهم
من المستويات السّفليّة التي ارتضوا الرّكون إليها، ثمّ الارتقاء بهم إلى المستويات العليا
التي تُحدث لهم التّقلّة إلى المستقبل الأفضل؛ ولهذا فإنّ باب التوبة مفتوح للذي خُلِق
في أحسن تقويم.

فالإنسان مُعرّض للإصابة البدنيّة، والإصابة النفسيّة، والصحيّة، وفي كلّ
الحالات هو مُعرّض، مما يستوجب رعايته والعناية به، فكانت مهنة الخدمة
الاجتماعيّة مهنة سبّاقة في خوض هذا المجال بمهنيّة وتفنن، بهما تدرس الحالة،
وتستوعب عناصرها سواء أكانت حالة فرد، أم جماعة أم مجتمع. مهنة تأسست على
قاعدة: (ليس عيبًا أن يغفر المجتمع لأفاده أخطاءهم، وليس عيبًا على الأفراد أن
يكفّروا عن سيئاتهم). قال تعالى: ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ

عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ⁷، وقال تعالى: {وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ⁸.

هذه سنة الحياة والله تعالى غفور رحيم، فلماذا لا يكون العباد على هذه السنة الحميدة يغفرون ويتراحمون؟

ولأنَّ الله الذي خلقنا جميعًا قادرٌ على أن يغفر الذنوب جميعًا فما بالك نحن الذين نخطأ ونصيب، ولم لا نغفر لمن يهتدي إلى الحق والله تعالى يقول: {وَأَيُّ لَغْفَارٍ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى⁹.

فمهنة الخدمة الاجتماعية تؤمن بأنَّ الإنسان لا ييأس، ولا يقنط حتى وإن وقع تحت ظروف قد جعلته منحرفًا؛ لأنَّ الاستسلام لظروف الحالة هو نتيجة ضعف الإيمان بإمكانية الإصلاح، والعلاج الذي بأسبابه تتغيَّر الأحوال من سيئة إلى حسنة، وكثيرٌ من الذين انحرفوا تابوا من انحرافاتهم إلى الطَّريق القويم وأصبحوا من المفلحين مصداقًا لقوله تعالى: {فَأَمَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَعَسَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ¹⁰.

ولأنَّ الله تعالى خلق كلَّ فردٍ بذاته؛ إذن: الله جعل لكل فردٍ خصوصيةً بها يتميز عن غيره ولو كان توأمه، ومن هنا انطلقت مهنة الخدمة الاجتماعية إلى دراسة الحالات الفردية حالة بحالة، وهي متيقنة مهنيًا أنَّ لكلٍ خصوصيته من حيث: المشاعر، والأحاسيس، والقدرات، والمهارات، والخبرات، والاستعدادات، ومن حيث: أثر التعلُّم والتعليم، والثقافة، والدين، والعرف، والقيم، والفكر، والمعلومة، مما

⁷ المائدة 39.

⁸ الأنعام 54.

⁹ طه، الآية 82.

¹⁰ القصص، الآية 67.

يتطلب عدم التعميم، أي: إنَّ أخطاء كثيرة، وغير مفيدة، وقد تكون ضارة إن تم تعميم الخصوصيات على الآخرين، أو تقييمهم وفقًا لمعطياتها.

إذن: ينبغي لنا مراعاة خصوصية الفرد، أو الجماعة، أو المجتمع نتيجة وجود فروق فردية، بأسباب القدرات، والاستعدادات، والأحاسيس، والمشاعر، والأديان، والأعراف، والقيم، والثقافات، والتعاليم التي تختلف من بيئة إلى أخرى. فقد تكون المشكلة واحدة، كأن تكون حالة سرقة اشترك أفراد كثيرون في ارتكابها، لكن الأسباب التي دعت للسرقة ليس بالضرورة أن تكون واحدة، بل تختلف من فرد إلى آخر، مما يجعل دراسة حالة كل فرد تختلف عن حالة الآخر؛ ولهذا فدراسة كل حالة تتطلب معلومات وافية عن كل حالة، وكذلك تتطلب تحليلًا موضوعيًا لمتغيرات كل حالة من الحالات المدروسة، ثم تشخيصًا وافيًا للحالة مباشرة، تفاديًا للتغيب، أي: يجب تحليل المعلومات وفقًا لكل خصوصية تجنبًا لأخطاء التعميم، ومن ثمَّ يكون التشخيص للحالة من خلال مقابلات مباشرة مع الفرد، أو الأفراد ذوي العلاقة بالحالة قيد البحث والدراسة.

طريقة دراسة الحالة لا تتوقف عند حد تجميع البيانات والمعلومات وإبداء المقترحات، أو التوصيات التي قد يؤخذ بها، وقد لا يؤخذ، بل هي طريقة تستهدف الإصلاح والعلاج بما تستند عليه من تعمق، وتتبع في أثناء البحث، وبما يتوصل إليه من حلول ومعالجات.

والإصلاح هنا ليس تقديم المساعدة، فتقديم المساعدة هو من صميم عمل المؤسسة، أو الجهة المسؤولة، ولتبيان ذلك نفترض أننا سندرس حالة مجتمع طبقي، وليكن هذا المجتمع مسلمًا باعتبار أن موضوعه يحتوي على عناصر الإصلاح فيه، فتكون الزكاة هي الوسيلة الإصلاحية، ولم تكن من أجل استمرار الحاجة، وتقديم المساعدة، وإذا تساءل البعض:

لماذا؟

يجاب عليهم بأنّها: الحقّ المعلوم، وبما إنّها الحقّ المعلوم فهي لم تكن مساعدة، أو منّة من أحد، بل ركناً من أركان رسالة الإسلام الحنيف، فإذا أنهدم هذا الركن اختل التنظيم الاجتماعي السليم، وأصبحت حالة المجتمع تحتاج إلى دراسة، وتحليل، وتشخيص، وعلاج.

يتضح من الفقرة السّابقة أهميّة فلسفة الزّكاة، ولكن إذا تساءل آخرون:

لماذا لم يتحقّق الإصلاح مع وجود فريضة الزّكاة؟

نقول:

لم يتحقّق ذلك: نتيجة عدم الالتزام بإعطائها، فلو التزم المسلمون بإخراج الزّكاة من بداية ظهور إسلامهم لما وُجدَ اليوم بينهم فقير وغني، بل يكون المجتمع الإسلامي مجتمع المساواة التي تستهدفه فلسفة الإصلاح الاجتماعي التي نحن بصدد الكتابة عنها في طريقة دراسة الحالة؛ لأنّ الإصلاح علاج لما أعطبه الدهر ظلماً، أمّا المساعدة فهي التلّفيق المؤقت الذي أهلك المدن والقرى عبر التّاريخ، قال تعالى: { وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهِلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ }¹¹.

ولذا؛ فالإصلاح يؤدّي إلى الاعتماد على النّفس، أمّا المساعدة فتؤدّي إلى الاعتماد على الغير.

وعليه: فطريقة دراسة الحالة تعتمد إصلاحاً على البدء مع الحالات الفرديّة من حيث هم، وكما هم عليه؛ وذلك لأجل بلوغ ما ينبغي لهم أن يكونوا عليه وهو الأفضل والأحسن والأجود.

وبما أنّ الباحث يود أن يكون المبحوث، أو المدروس حالته متعاوناً، إذن: ليس له بدٌّ إلّا أن يبدأ معه من حيث هو، حتى يشعر ويحسّ بأهميته من خلال مراعاة

¹¹ هود، 117.

الباحث، أو الأخصائي الاجتماعي لظروفه الخاصّة التي أوقعتّه في الانحراف إن كان من المنحرفين.

وفي دراسة الحالات ينبغي للباحث أو المتخصّص الاجتماعي أن يكون فطنًا ومتيقظًا حتى لا يقع في الفخّ الذي ينصبه له أوّلئك الذين انحرفوا ذكاءً في غير محله، فهؤلاء بذكائهم قد يقعون البحث فيما يبغده عن نوااميس المهنة: مبادئها، وأهدافها، وأخلاقياتها التي تستوجب من الباحث أن يكون فطنا بما حوله من مظاهر وسلوكيات، وأساليب التوائية قد ينتهجها المنحرفون في أثناء إجراء عمليات الدّراسة معهم.

ولذا؛ فعلى الأخصائي الاجتماعي أن يكون مرناً في تعامله مع المبحوثين والعملاء مستوعباً لهم ولما يعانونه من هموم، فلا يستخدم معهم كلمات قد تؤدّي بهم إلى التخندق حول أنفسهم، كأن يقول لهم: إنكم مخطئون، أو منحرفون، أو سُرّاق، وغيرها من الجمل التي تجعل الباحث وكأنّه طرفٌ وخصمٌ.

ومن ثمّ فالأخصائي الاجتماعي والمباحث الماهر يعرفان أنّ هذه الصّفات لم يولد الإنسان بها، ولم يُخلق عليها، ولكن عندما تحدث تكون من ورائها أسباب كثيرة تستوجب البحث من أجل الإصحاح، والعلاج، واحداث التّقلّة إلى الأجدود النافع.

إذن: من البداية ينبغي للمعاملة المهنيّة بين الباحث والمبحوث أن تكون علميّة وإنسانيّة وفنيّة من حيث التعامل والانتباه لكل المتغيّرات التي قد تظهر في أثناء الدّراسة، وتجميع المعلومات عن الحالة.

وهذا الأمر يستوجب مراعاة مستويات المبحوثين، أو المدرّسين: العقليّة، والصحيّة والاجتماعيّة والتعليميّة، والاقتصاديّة؛ لكي تكون نقاط انطلاق في اتجاه إصلاح الحالة وعلاجها.

تَهْم طريقة دراسة الحالة بتثبيت الإرادة التي تعدُّ هي القوَّة الدافعة للفعل، أو السلوك المرتكب الذي قد يكون إيجابياً، أو يكون سلبياً، مما يجعلنا نقول: إنَّه ليس كل فعل مرتكب بإرادة حرّة يعبر عن أعمال خيِّرة، فالفرد قد ينحرف بإرادته، وقد ينحرف بمؤثرات خارجية؛ ومع ذلك حتى ما يرتكبه الفرد في يوم من الأيام قد يأتي يوماً آخر فينكره، وهذه ميزة بها يتراجع الفرد عمّا ارتكب أو اقتترف، وفي مثل هذا الأمر يقول: أوتورانك Otto Rank: "كل إنسان يريد وفي الوقت نفسه ينكر ما يريد؛ لأنَّه ثمَّة شعور بالذنب يصاحب الإرادة عادة"¹².

ومع أنَّ الإرادة كما عرّفها العلماء السوفييت هي: "التصميم الواعي للشخص على تنفيذ فعل معيّن، أو أفعال معيَّنة"¹³، وبالرغم من إنّها التصميم الواعي لارتكاب الأفعال، فإنَّ إنكارها في ظروف معيَّنة يمكن تحقيقه بإرادة صاحب الإرادة، (الفرد المرتكب للفعل).

وعليه:

في الوقت الذي ينبغي لنا فيه مراعاة إرادة المبحوث، أو المبحوثين عند دراسة الحالات، وبخاصّة ذات التأثير السّالب على حياة الفرد، أو المحيط الاجتماعي له، في الوقت ذاته على الباحث أو الباحثين العمل على تهذيب إرادة المبحوث سواء أكان فرداً، أم اثنين، أم أكثر، فتهذيب الإرادة يؤدّي إلى التطابق بين ارتكاب الفعل والاعتراف به؛ ولذا فتهذيب الإرادة يؤدّي إلى تصحيح السلوك؛ ولهذا الاعتراف بالفعل لم يكن إدانة في العلوم الاجتماعيّة والنفسية مع أنّه إدانة قانونيّة.

وعليه:

¹² محمود حسن، مقدمة الخدمة الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، ص 143.

¹³ الموسوعة الفلسفية، وضع لجنة من العلماء الأكاديميين السوفييتيين، إشراف، م. روزنتال، ب.

يودين، "ترجمة سمير كرم بيروت، دار الطليعة، الطبعة الخامسة، 1985، ص 17.

تُعدُّ مهام البَحْث والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين إنسانيَّة، غايتهم الإصلاح وليس العقاب، فالمبحوث أو العميل عندما يعي بحاله وبمخالفته للفضائل والقيم الحميدة التي ينتظم مجتمعه عليها يستجيب للإصلاح والعلاج المستهدف من قبل الباحث؛ ولهذا من المهم أن يُشرك الأخصائي الاجتماعي المبحوث في تشخيص حالته ليكون متقبلاً من بعده لما يُؤدِّي إلى الإصلاح والعلاج؛ ولأجل ذلك ينبغي على الأخصائي الاجتماعي أن يراعي عند تناوله الحالات بالدراسة تداخل الإرادة مع بناء الذات المتكون من قيم المجتمع وتاريخه المنعكس على شخصية الفرد.

والذات هنا لا يقصد بها شخصيَّة الفرد، بل تلك القيم التي تشرها الأفراد وقد تميزوا بها ثقافة وسلوكاً، أي: إنَّ الذاتِيَّة هي المتكوِّنة من ثقافة المجتمع ودينه وأعرافه وقيمه وفضائله؛ ولهذا إذا ضعف البناء الاجتماعي والتربية الاجتماعيَّة ضعفت الذات عند الأفراد والجماعات، وإذا ضعفت الذات ضعف الانتماء الوُدِّي مع المجتمع (مع متطلباته، وأوامره، ونواهيه) فتكون العلاقة الفرديَّة مع المجتمع علاقة نفعيَّة، وليست علاقة قيم وأخلاق مما يُؤدِّي إلى الانحراف المتحقق من الانسلاخ عن الذات والتمسك بالأنف التي تركز كل شيء عليها، ولا ترتضيه للآخرين، ولنا وجهة نظر بأنَّ الأنا تختلف عن الذات ، فالأنا شخصانية، أمَّا الذات فاجتماعيَّة والأنا فرديَّة والذات عامَّة، ولقد تمَّ فكُّ هذه الملابس المتداخلة في مؤلَّفنا: (خماسي تحليل القيم).

ولكي تستمر الذات قويَّة في تكوين الأفراد، ينبغي لنا العمل على ديمومة العلاقات الاجتماعيَّة في الاتجاه الموجب، وإذا شعر الفرد بتلك الأهميَّة ازداد تمسُّكاً بها، وإذا ازداد تمسُّكاً بها دامت حالته الخيرة في اتجاه المحافظة على سلامة الذات التي تتطلب وضوح المبادئ، ووضوح الأهداف، وهكذا يتحقَّق العلاج ويستمر، ولكن إذا ارتبط الإصلاح بالماديَّات فإنَّه قد ينعكس بانتهاء المصلحة الماديَّة ولا يكتسب صفة الديمومة، أمَّا إذا ارتبط بقيم خيرة تتعلق بالفرد والمجتمع الذي ينتمي

إليه يصبح للإصلاح صفة الديمومة ما دامت القيم والفضائل بين الناس أفرادا وجماعات ومجتمعات.

إنَّ بناء الإرادة وتحقيقها، وديمومة الإصلاح لا يتحققان إلا بوجود تفاعل مسبق يتم بين الباحث والمبحوث، ثم بين المبحوث والموضوع؛ لأنَّ التفاعل هو الذي يحقّق التفاهم ويؤدّي إلى التفهّم. فبدون تفاهم وتفهم لا تبني الذات، ولا تتحقّق الإرادة، ولا يتم الإصلاح والعلاج.

ولا ننسى دور الخبرة في دراسة الحالة التي بها يتمّ استيعاب المبحوث وموضوعه الذي فيه تكمن الطّروف والأسباب، فبالخبرة يتمّ تقبل المبحوث أو العميل (هو كما هو)، والعمل على إصلاح حالته وعلاجه من همومها، والوصول به إلى ما ينبغي لنا أن يكون عليه، مع فتح آفاق المستقبل أمامه؛ حتى تتحقّق له النُّقلة من الحالة السّابقة إلى المستقبل الأفضل.

تشخيص الحالة:

التشخيص: diagnosis علميّة مهنيّة يتم من خلالها مقارنة النتائج المبدئية التي وصل إليها البَحّاث، أو الأخصائيون الاجتماعيون، أو الطبيب من عمليّة تحليل المعلومات، ومقارنتها مع واقع شخصية العميل، والحالة التي يعاني منها؛ حتى يتمكن الأخصائي الاجتماعي من معرفة المستوى القيمي الذي عليه حالة العميل؛ ليعمل على عودته إلى القواعد القيمية المعتمدة من المجتمع، ومن ثمّ دفعه إلى ما يحقّق له النُّقلة، ولا تتم علميّة التشخيص على الإطلاق بتغييب العميل، أو من يتعلّق الأمر به كما هو حال عمليّة التحليل التي لا ضرورة لها في ذلك.

وتُنسب علميّة التشخيص إلى شخوص العميل، وتواجهه أمام الأخصائي الاجتماعي، ومشاركته له في هذه العلميّة.

والفرق كبير بين عمليتي: التحليل الذي يتمركز على تحليل المعلومات، والتشخيص الذي يتمركز على شخصيَّة العميل مباشرة، وعلاقته بالمعلومات المحللة. وعليه: لا يمكن أن يكون التحليل هو التشخيص، مما جعلنا نقول: التحليل للمعلومات، والتشخيص للحالة التي عليها المبحوث أو العميل؛ ولهذا فحالة العميل في مهنة الخدمة الاجتماعيَّة مثل حالة المريض في مهنة الطب الذي هو الآخر يتعرَّض للتحليل، والتشخيص، وإلَّا لن يتحقق له العلاج المناسب الذي يُسهم في شفائه، فالمريض بعد أن يقابله الطبيب يطلب منه مجموعة من العيِّنات؛ لأجل إخضاعها للتحليل المعملي، أو المختبري، وبعد ظهور النتائج يأتي إليه الطبيب وهو في سريره العلاجي؛ ليشرح حالته وفقًا لما توصل إليه من نتائج إن أظهرت للطبيب شيئًا يعتد به، وإن لم تُظهر النتائج شيئًا يستأنس به الطبيب للعلاج قد يأخذ منه مجموعة من العيِّنات الأخرى وفقًا لفرضيَّة بديلة يتوقَّعها الطبيب، وبعد خروج نتائج التحليل يأتي الطبيب ثانية إلى المريض؛ ليشرح حالته وفقًا لما توافر لديه من نتائج معمليَّة أو مختبرية، فإن لم تُبِنْ له شيئًا يستدل به على الحالة المرضيَّة قد يحيل المريض إلى طبيب آخر في تخصص آخر، ليستكمل عمليَّات التحليل، ومن ثم التشخيص، وهكذا الحال في مهنة الخدمة الاجتماعيَّة التي تستوجب تحليل المعلومات وتشخيص حالة العميل.

وعليه: فدراسة الحالة تتطلَّب الآتي:

. تجميع المعلومات.

. تحليل المعلومات.

. تشخيص الحالة مباشرة مع وجود العميل أو المريض.

. تحديد العلاج.

. مشاركة العميل في الأخذ بخطوات العلاج، والأخذ بيده إلى ما يجب أن يكون.

أهمية دراسة الحالة:

1- إنَّها تستوعب الموضوع بوضوح من خلال تناوله بشكل متكامل تتضح فيه الأسباب والعلل، والمتغيرات المتداخلة والمستقلة، والدخيلة التي أظهرت الحالة قيد البحث والدراسة، وبطريقة دراسة الحالة يتيسر التشخيص العلمي والمهني الذي يؤدي إلى إصلاح ومعالجات موضوعية.

2 . دراسة الحالة تُمكن من العودة إلى ماضي العميل أو المبحوث، وتُمكن من الوقوف على العلل والأسباب والمعطيات التي يحتويها، وهي المؤثر الأساسي في إظهار الحالة، وكذلك تُمكن من رسم خطط، واستراتيجيات لإحداث التُّقلة في حياة المبحوثين.

3 . إنَّها تهتم بدراسة السلوك، والعمل على تقييم انحرافاته.

4 . إنَّها تُلفت الانتباه إلى حالات الذين فشلوا كما تُلفت الانتباه إلى حالات الذين نجحوا في حياتهم بشكل مقارن؛ وذلك لتبيان أسباب النَّجاح، والتأكيد على أهميتها، والعمل على تعميمها؛ لتعم الفائدة، والتمسك بها في بناء الشخصية المتفاعلة، وكذلك لتبيان أسباب الفشل؛ لأجل الحياد عنها، وتفادي تكرارها، والقضاء على عللها وأسبابها.

5 . إنَّها تُمكن المجتمع من الاهتمام بأفراده، وجماعاته بتطبيق الإصلاحات المتوصل إليها عن طريق الدراسة، والتشخيص، والعلاج.

6 . تُمكن من إزالة المخاوف من نفس المبحوث؛ وذلك بتقبله (هو كما هو) وتقبل التعامل مع حالته وبما فيها من إشكاليات أو صعاب.

- 7 . تُمكِّن من تفهّم حالة المبحوث، وتفهم الظروف التي أمت به، وجعلته بين الجدران نزيلاً بمؤسّسة من مؤسّسات الإصلاح.
- 8 . إنّها تحقّق للمبحوث، أو العميل التنفيس الوجداني بإجراء مقابلات مهنيّة تُجرى من قبل بحاث وأخصائيين مهرة يعتمدون على مبادئ مهنيّة، ويسعون إلى إنجاز أهداف إنسانيّة سامية.
- 9 . تُعد أفضل الطّرق البحثيّة الممكنة من التعرّف على المبحوث مباشرة عن طريق إجراء مقابلات متخصصة بمهارة، وفن راقين.
- 10 . تُمكِّن من تكوين علاقات مهنيّة مع المبحوثين بها يتم تخفيف التوتر من خلال الإنصات والانتباه إلى المبحوثين، أو العملاء، وبخاصّة عندما يُعطى العميل حرّيّة التحدّث، والتعبير عن حالته حتى يتمكّن من إظهار ما يكنّه في أحاسيسه، ومشاعره، ووجدانه تجاه حالته وظروفه وكذلك اتجاه المجتمع الذي ينتمي إليه ومن ثمّ ينقّس عن نفسه.

أهداف دراسة الحالة:

- 1- تفهّم الموضوع وآثاره السليبيّة، أو الإيجابيّة على العناصر المتأثّرة به.
- 2- معرفة موقف الأفراد والجماعات من الموضوع.
- 3- تبصير المبحوثين إلى ذاتهم ومستقبلهم.
- 4- تحديد العوامل والعناصر المؤثّرة والمتأثّرة بالموضوع، والكشف عن الأسباب المتداخلة في الحالة المدروسة، أو المبحوثة، وإيجاد حلول لها.
- 5- معرفة الجوهر من خلال ملاحظة ما يحدث من سلوك أو فعل.
- 6- إشراك المبحوث في التعرّف على حالته، وتوليد الرغبة لديه بما يحفّزه للبحث عن حلول.

7- الإصلاح والعلاج، وليس المساعدة.

مصادر دراسة الحالة:

تنقسم المصادر إلى: مصادر بشرية، ومصادر مكتوبة.

المصادر البشرية:

وهم المستهدفون بالدراسة سواء أكانوا على علاقة مباشرة بالموضوع، أم على علاقة بالشخص المرتكب للفعل، فقد يكون المصدر: فردًا، أو اثنين، أو أسرة، أو الرفاق، أو الجيران، أو الطبيب، والمحامي، والمدرس. وقد يكونون جميعًا مصادر للدراسة، وبخاصة إذا كانت الحالة سرقة، وأنَّ السارق يقرأ ويعمل في وقت واحد، وأنَّ له قضية تتابعه، وأننا نحتاج إلى معرفة التشويهاة والإعاقات التي يعاني منها إن كان معاقًا، مما يستوجب مقابلة بعض أفراد أسرته، ورفاقه سواء في المدرسة أم في العمل، وجيرانه، ومدرسيه، والطبيب المختص، والمحامي الذي يتابع قضيته وهكذا تستمر الدراسة وتتسع؛ كي لا تغفل عن متغير من المتغيرات ذات العلاقة بالحالة، أو العميل.

المصادر المكتوبة:

وهي الدلائل المثبتة للحقائق، والشواهد الدالة على أفعال، أو مؤشرات يمكن القيام بها، وهذه المصادر تشمل: الوثائق العامة والخاصة، والشهادات، والتقارير المعتمدة، والسيرة الخاصة، والمذكرات الخاصة، وهذه المصادر قد تكون من جهات رسمية وبالتالي يجب اعتمادها؛ حتى لا يحدث التزوير، وقد تكون شخصية وتقبل كما هي، على أن تتعرض للنقد الداخلي، والنقد الخارجي؛ من أجل سلامة محتوياتها والتفسيرات المترتبة عليها.

طريقة

تحليل المضمون

تحليل المضمون: طريقة علمية لها خطوات منهجية تنطلق من إشكالية بحثية، وتهدف إلى معالجات وإصلاحات، بغرض تغيير الأحوال وتحسين الظروف وفقاً لما هو أفضل وأفيد وأنفع، وبغاية صناعة المستقبل المتجدد والمتطور.

فتحليل المضمون يُمكن من معرفة المتغيرات ذات العلاقة بالمشكلة، أو الإشكالية البحثية، وفرز عناصرها، ومكوناتها، وتكراراتها، وفقاً للنوع، والصنف، والقيمة، والفكرة، والخاصية، والصفة، والدور الذي تلعبه هذه المتغيرات، والأثر الذي تتركه سواء أكان أثراً سلبياً أم أثراً إيجابياً وصولاً إلى نتائج قابلة للقياس والتفسير.

المضمون دائماً يحمله المحتوى العام للنص أو الخطاب أو الوثيقة والمخطوطة، والمؤلف أو القوانين والتشريعات التي تُسنّ والمبادئ التي تُقرّ، والأهداف التي تُرسم، والقرارات التي تُتخذ؛ ولذا فالمضمون الظاهر تحمله الكلمة والفكرة والقيمة، ويتجسد بالعمل والفعل والسلوك.

فالمضمون مكن الشيء، ومركز ظهوره واختفائه، وهو الذي يكمن في الكلمة، والفكرة، والجمله التي ينقلها المحتوى، وبتكرار الفكرة، أو القيمة، أو الكلمة، يتم التأكد بحثاً من الاتجاهات الفكرية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية التي يحتويها النص، ويرفعها المضمون سواءً أكانت ذات اتجاهات سلبية أم إيجابية، والمضمون الذي يحمله النص كمحتوى، هو ما يدور عليه الحديث، أو الكلام، أو ما يُعبّر عنه في الخطاب؛ ولهذا يحمل الكتاب مضمونه في عنوانه، ويحمل الكتاب ما يحتويه في صفحاته؛ ولهذا فالمضمون الكيفي لا يشاهد، ولكن يُدرك إدراكاً من المشهد، والصورة، والارتسام، والحركة، والمعنى، والفعل، والسلوك، مما يجعل

المضمون كامناً في الكلمة، والفكرة، والموضوع، كما يكمن الزيت في حبة الزيتون، ويكمن الكائن الحي في الخلية، ويكمن الزبد في اللبن.

ولتحديد المضمون دلالة ومعنى، ينبغي لنا تحديد المحتوى؛ إذ إنَّ البعض يظن أنَّ المضمون هو المحتوى، وهنا أقول:

المضمون شيء، والمحتوى شيء آخر؛ فالمضمون كما سبق تحديده، هو الذي يتوحد في الكلمة، والجمله الناقلة له مع الفكرة والمحتوى في وقت واحد، مثل: توخده في رسالة رسول الله محمد عليه الصلاة والسلام إلى هرقل ملك الروم: (اسلم تسلم) هذه الرسالة محتوية متكوّن من كلمتين: وفي الكلمتين يكمن المضمون، وفيهما تُحمل الفكرة وتتجلّى، ولكن ليس دائماً يحدث مثل هذا الأمر، بل في معظم الأحوال ينتشر المحتوى في خطابه، أو نصّه الذي فيه يكمن المضمون كما يكمن الزبد في اللبن؛ فالمضمون يُدرك، ويُستنبط، ويُستقرأ استقراءً حتى يُستدلّ عليه معرفة، أمّا المحتوى فغير ذلك.

فالمحتوى: content، هو ما يشتمل عليه النصّ، أو الخطاب، أو الكتاب، أو الموضوع، فمحتوى الكتاب من الغلاف إلى الغلاف، ومحتوى الخطاب أو النصّ من أوّل كلمة قيلت، أو كُتبت إلى آخر كلمة قيلت أو كتبت، مما يجعل تحليل المحتوى يتمركز على التكرارات اللفظية للكلمة، أو الجملة، أو الفكرة، أو الموضوع.

والمحتوى غير المضمون؛ فالمضمون هو ما يتمركز عليه المحتوى من فكرة عامّة، أو أفكار متجزئة، والمحتوى هو ما يمتدّ بالكلمة من خطاب أو نصّ حتى يشاهد ويُلاحظ؛ ولذا فالمحتوى بلا مضمون كالحديث بدون معنى، والتنظير بدون دلالة.

وعليه: يتكوّن مصطلح تحليل المضمون content analysis من جزأين:

. الأوّل: التحليل.

. الثاني: المضمون.

وكلمة تحليل تعني: تفحص عن وعي وانتباه يُميّز بين الدقيق والأدق منه، والمضمون هو المكنن الدلالي الذي تتمركز عليه الفكرة، أو القيمة، أو النصّ والخطاب وما يجمله من معنى للمفاهيم التي يتمّ عرضها، أو قولها، أو كتابتها؛ ولذلك فالتحليل العلمي عندما يستهدف الدلالة على وحدة الموضوع وبؤرة اهتمامه يكون منصبًا على المضمون، ويتمّ التعرّف على المضامين من خلال التعرّف على محيطها الذي استوعبها، ومن خلال الإطار العام الذي يحتويها، والذي يميّزها عن غيرها من المواضيع، وتعدّ المواضيع ذات أهميّة إذا كانت لها مضامين، ويعدّ المضمون هو لبّ المحتوى، وبؤرة اهتمامه، وعلة وجوده؛ ولهذا ينبغي أن يجلّ المضمون في إطار محتواه الموضوعي.

في بعض الأحيان يعتمد تحليل المضمون على المعلومات الجاهزة، كالوثائق، والمطبوعات، والخطب، والأحاديث، وفي البعض الآخر يتجاوز ذلك لدراسة الشخصية التي تُمكنه من ربط الظاهر بالباطن (القول بالفعل، أو بالسُّلوك والعمل)، وكذلك ليربط الثابت بالمتحرك، وهذا الأسلوب هو الذي يجعله طريقة إنتاجية، تكشف الجديد، وتعمل على تطويره؛ لأنّ اقتصار البعض له على تحليل المعلومات الجاهزة، دون متابعتها وربطها بالفعل والسُّلوك، هو الذي يجعل طريقة تحليل المضمون طريقة استهلاكية.

طريقة تحليل المضمون لا تسلّم بالمعلومة هكذا وكأَنَّها مطلقة، بل تخضعها للاختبار، والقياس، والتجريب من أجل التأكد من إنَّها على الصواب، أم إنَّها على غير ذلك؛ ولذلك فإنّ اختبار المضمون يتعلّق بربط المشاهد بالجرّد (ربط الفعل بالمضمون)؛ لكي يتمّ الوقوف عند المصادق والحجج المثبتة نظريّة، أو قانونًا؛ لأنّ القول الذي يحمل المضمون فيما يقال قد لا يكون له مصادق، وبالتالي يكون في حالة الشكّ الفاقد إلى البراهين التي تجعله حقيقة بالإثبات.

إنَّ تحليل المضمون خطوة من خطوات طرق البحث المنهجية؛ لأنه لا يمكن أن يصل أيُّ باحثٍ وفي أيِّ علمٍ من العلوم، وفي أيِّ تخصُّصٍ من التخصُّصات إلى النتائج ما لم يعرِّض المعلومات والبيانات التي تمَّ تجميعها للتحليل الموضوعي؛ فالمعلومات مهما بلغ حجمها وكبر ولو كانت أطناناً مكوَّمة فهي لا تفيد شيئاً إلا بعد أن تخضع لتحليل مضامينها تحليلاً إحصائياً، وبيانياً، وعلائقياً.

وعليه: بتحليل المضمون يتجسّد المنهج في المعلومة التي تحمله لتنظم به في نسقٍ علمي مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة، وبه تُفكِّك معلومات وبيانات أخرى من الكلِّ، إلى الجزء، إلى المتجزئ منه، وبه تُركَّب أيضاً من المتجزئ، إلى الجزء، إلى الكلِّ الجديد المفيد.

إنَّ تحليل المضمون فن من خلاله تُفرز المعلومات فرزاً، وتتجرّد في أرقام، وأعداد، وكميات بيانية وإحصائية، وتُصنّف وفقاً للنوع والجنس، والمكان والزّمان، والدرجة والقيمة التي عليها، أو الفكرة التي تحملها، أو الجنسية والدين، فتقارن شبيهه بشبيهه، ومختلف مع مختلف، حتى يتمَّ كشف أثر المتغيّرات بعضها على بعضٍ في إظهار المشكلة، أو الظّاهرة قيد البحث العلمي والموضوعي.

ولأنَّ تحليل المضمون مستهدف الظّاهرة، أو المشكلة بالتحليل؛ فهو الذي من خلاله يستطيع الباحث أن يندمج في موضوع بحثه بكلِّ وضوح، ومن بعدها يصبح قادراً على الفهم، والاستيعاب، والإدراك للخفايا والقضايا التي سبق له أن صاغ لها فروضاً مفسّرة للمشكلة، أو الظّاهرة المبحوث فيها من قبله.

فتحليل المضمون يُمكن الباحث من فكِّ المعلومة المركّبة، وتفصيل متغيّراتها، والانتقال إلى البسيط (المتجزئ) وهكذا الانتقال من المباشر إلى الجوهر، ومن الظّاهر إلى الكامن، وكشف القوانين والمبادئ التي ربطت المتجزئ بالجزء حتى جعلت منه كلاً مركّباً.

أما التحليل: analysis فهو علمية تتبّع وتقصّر دقيق للمتغيرات المستقلة، والتابعة، والمتداخلة في الموضوع، مع اكتشاف العلاقات ومؤثراتها السالبة والموجبة على الحالة قيد البحث والدراسة؛ فهو يرتبط بالمعلومة المؤثرة على الفعل والسلوك، وعلى القاعدة، والاستثناء؛ وهو المؤدّي للتبني والتعرّف، والاستكشاف عن وعي، وبدلائل وحجج مثبتة، وفقاً لدائرة الممكن (المتوقّع وغير المتوقّع).

التحليل العلمي للمضمون يحدّد الأفعال، والأقوال، والسلوكيات، وتكراراتها، وعلاقتها السالبة والموجبة، حتى يتمّ بلوغ النتائج المبدئية، وعرضها في جداول، وأشكال بيانية؛ لإظهار الحقائق التي تستدعي التعميم، والتي في حاجة للتقييم والتقويم.

وفي مهنة الخدمة الاجتماعية والدراسات النفسية والسلوكية تُعدّ عملية التحليل من عمليات دراسة الحالة، وهي الحلقة التي تتوسّط عمليتي: جمع المعلومات، وتشخيصها؛ ولذا يقوم المتخصّص الاجتماعي، أو النفسي المتمكّن بمهارة وفن باستقراء العلل، والأسباب التي تكمن فيها حالة العميل، أو المبحوث؛ حتى يتمكن من اكتشاف العلاقات بين متغيراتها المستقلة، والتابعة، والمتداخلة من خلال تفكيكه للمعلومات المتوفرة، والمتاحة بين يديه.

إذن: لا قيمة للمعلومات، والبيانات إذا لم تُحلّل وتُفسّر نتائجها وفقاً لمنهج علمي واضح؛ لأنّ تكديس المعلومات بدون تحليلها لا يحقّق نتائج تجيب عن تساؤلات الباحث، أو فروضه العلمية التي صاغها وفقاً لأهداف بحثه التي استمدّها من مشكلة البحث، أو إشكاليته بموضوعية.

ومع أنّ المنهج العلمي ضرورة في نظم المعلومات وتتبعها وسبر أغوارها تفكيكاً وتركيباً فإنّ فرض منهجية معيّنة على القراء والمتعلّمين قد يجعلهم نُسخاً كأوراق السّحب، وهذا الأمر يخالف القاعدة التي تنصّ على أنّ المنهج: (تنوّع من أجل تفكيك المتنوّع وتركيبه)؛ ولذا لم يكن المنهج قالباً جاهزاً، وثابتاً لا يتغيّر، فإن كان

كذلك لا بدّ أن يجعل من العقل البشري مستهلكاً للمعلومات لا مستثمراً لها ولا منتجاً؛ وعليه: فإنّ المناهج الجاهزة كثيراً ما تهتم بتكديس المعلومات وعرضها في جداول، وأعمدة ومنحنيات تلزم الآخرين باتباعها كما قدّمت لهم، مما يجعلها مناهج عنعنة (نقلية)، ودعاية ساكنة، وكأثماً غاية في ذاتها.

أمّا الذين يعتمدون في دائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع منهجاً لتحليل المعلومات دون انغلاق على رؤية بعينها وكأثماً مسلمات مطلقة لا تتأثر بالتطور والتغيّر العلمي والحضاري والثقافي؛ فهؤلاء هم الذين يستطيعون إحداث الثقل من واقع أدنى إلى مستقبل أفضل يمكن قياسه بعد مقارنات موضوعيّة.

وعليه: إنّ تحليل المضمون إنتاجياً يُمكن البَحْث من إضافة الجديد المفيد والنافع من خلال توليدهم المعلومة من المعلومات، ومن خلال تحقيق أهداف البحث العلمي التي لا تقبل أن تكبل القيود العقول البشريّة، ولا تقبل بقولبتها، ولا وضع إشارات قف أمام التفكير الإنساني.

ولأنّ البحث العلمي يعتمد على قاعدة الإضافة التي تنصُّ على: (المعلومة تُحل من أجل إضافة الجديد)؛ لذا لا إضافة لجديد إلّا بعد تحليل موضوعي لتلك المعلومات والبيانات التي تمّ تجميعها من أجل معرفة تضاف للمعارف السّابقة.

إنّ تحليل المضمون يؤسّس علمياً على فروض مؤسّسة على قاعدة تنصُّ على الآتي: (يصاغ الفرض العلمي على توافر جزء من المعلومات وفقدان الجزء الآخر منها)؛ لأجل معرفته بعد جهدٍ من تجميع المعلومات من مصادرها الرّئيسة، وتحليلها بمعاملات إحصائية، وتجربة، وملاحظة، وتشخيص للحالة قيد البحث بعد إجراء مقابلات موضوعيّة.

وعليه: لا يمكن أن تتحقّق أهداف البحث العلمي في العلوم الطبيعيّة، والاجتماعيّة، والإنسانيّة إلّا بعد تحليل علمي مقنّن؛ ولهذا لا يُعدُّ التحليل العلمي

مرحلة مستقلة بذاتها، أي: لا يمكن أن يفصل عن المعلومة التي يكمن فيها؛ ولذا فالحقيقة دائماً تكمن في المعلومة الصادقة.

وعليه، نتساءل:

. هل يستطيع الباحث أن يفصل تفكيره التحليلي عن المعلومات التي يجمعها؟

. هل من الأفضل أن يهتمّ الباحث بهذه التحليلات في وقتها أم يتركها إلى

النهاية التي تهددها بالنسيان؟

. هل التحليل في أثناء تجميع المعلومات يسهم في اتساع مدارك الباحث على

الموضوع، أم يحدّ منها؟

. ألا يكون تحليل المضمون دليل إثبات غياب الجزء الرئيس من المعلومة

المستهدفة بالبحث؟

. ألا يكون تحليل المضمون دليل إثبات أنّ الحقيقة في دائرة الممكن المتوقّع وغير

المتوقّع ميسرة لمن يجتهد في التفتيش عنها والتعرف على مكانها وأماكن ظهورها؟

. ألا يكون تحليل المضمون دليلاً لمعرفة واعية عندما تتوافر معطياتها لدى

الباحث، ومن ثم من خلالها يتمكن من كشف الجديد؟

. ألا يكون تحليل المضمون دليلاً على أنّ المعلومات أصبحت تحت السيطرة

والتحكّم الذي به يتمّ الوقوف على الحقائق الغائبة والمفقودة؟

ولأنّ الإجابة محمولة إيجابياً في هذه الأسئلة، إذن: ألا يكون منهج تحليل

المضمون حلقة من حلقات التفكير التي تهدف دائماً إلى معرفة المستقبل وتُحفّز على

صناعته؟

ولهذا يُعدّ تحليل المضمون علمية متّصلة، ومترابطة من الكلّ إلى الجزء، إلى

المتجزئ من أجل إضافة منتجة جديدة؛ وذلك بإثرائه عقل الباحث الذي اختار أن

يخضع معلوماته إلى التحليل؛ ليكشف عمّا تحمله من أسرار تؤثر تأثيراً موجباً أو تأثيراً سلبياً على علاقات الأفراد والجماعات والمجتمعات، أو على علاقاتهم مع عناصر الإنتاج، أو علاقاتهم مع وسائل التقنية، أو علاقاتهم مع القيم والفضائل الحَيِّرة.

ولأنّ طريقة تحليل المضمون طريقة ديناميكية تُولّد معلومة من معلومة، ونتيجة من نتيجة، وحركة من متحرك من خلال كشف حلقات الترابط، ودرجاتها، ومرتكزات التركيب التي هي عليها، وحلقات التفكك والانشطار؛ فهي طريقة إنتاجية ترشد إلى ما يجب من أجل حياة إنسانية وعلمية متطورة.

إذن: كلما تمكّن الباحث من توليد حركة من متحرك، كان له إنتاجاً جديداً قابلاً للقياس والتقييم، وكذلك التقييم الذي به تعاد الأمور إلى ما يجب أن تكون عليه.

وعليه: تحليل المضمون طريقة منهجية لكشف العلاقة بين الزّمان، والمكان، والموضوع الذي يُعد حلقة الوصل بينهما، ومع أنّ الزّمان متغيّر مستقل بذاته، والمكان متغيّر مستقل بذاته، والموضوع متغيّر مستقل بذاته، فإنّه لا انفصال للزّمان عن المكان والموضوع الذي ظهر أو حدث فيهما، ولكن لكلّ موضوع، ومكان، وزمان خصوصية إذا تمكّن الباحث من معرفتها أنتج جديداً يُؤدّي إلى الإصلاح، أو التصحيح، والتصويب، أو العلاج، أو كشف حلول لمشكلات ظهرت بمسببات وعلل؛ ولهذا يزداد الإنتاج العلمي بالتحليل العلمي للقضايا والظواهر والمشكلات، ومع أنّ الزّمان متّصل برهة برهة، وثانية بثانية، وساعة بساعة، ويوم بيوم، وشهر بشهر، وسنة بسنة، وعام بعام، ودهرٍ بدهرٍ، فإنّ الإنتاج العلمي عبر الزّمن منفصل إنتاجاً عن إنتاج وإن كان الإنتاج السّابق علّة، وسبب تطوير اللاحق عليه، أو اللاحق بسببه.

ومع أنّ العلوم المنتجة تستوعب أثر تغيّر الزّمان، والمكان على الموضوع الواحد، فإنّ نتائج التحليل في الزّمن الماضي تؤسّس قاعدة موضوعيّة لعلوم اليوم والغد، ولا أمل أمام تحليل مضمون الماضي إلّا اليوم والغد، وهكذا تستمر الصّلة بين مواضيع البحث العلمي وإن فرّق الزّمن بين الذين تعلّقت المواضيع بهم وقضوها تجارب فريديّة، أو جماعيّة، أو مجتمعيّة بثمن، أو بدون ثمن.

ولذلك؛ لا قيمة للمعلومات المجمّعة إلّا بتحليلها؛ ولهذا ستظل المعلومات ناقصة منقوصة إن لم تُحلّل بوسائل مقنّنة، ولا يمكن أن تنجز نتيجة إلّا بعد تحليل مضمونها، وتحليل مضمونها يتمّ التعرّف على المجهول الذي لم يكن معروفًا من قبل. ولأنّ تحليل المحتوى منتج للمعلومة؛ فهو بزيادة البحث العلمي إنتاجه لا ينقطع؛ ولذا حيثما وُجد بحث علمي وبجّائة ماهرون وواثقون أنّ الحقيقة واحدة كلّما سعوا في زيادة الإنتاج المعرفي والمادّي الذي به تتطوّر أدوات التقنية التي بها تزداد حركة الإنتاج إنتاجًا آخر.

وعليه أتساءل:

. هل يمكن أن يتمّ تحليل المضمون بدون استخدام وسيلة مشاهدة، أو ملاحظة، أو مقابلة، أو استبيان، أو تصنيفٍ قيمي؟

إذا كانت الإجابة: (بنعم).

يكون الأمر كمن يقول: يمكن أن يتمّ التحليل العلمي بدون استخدام للحواس، وهذا أمر غير ممكن.

وإذا كانت الإجابة: (بلا).

إذن: اعترفنا بأنّ تحليل المضمون طريقة، ولم يكن وسيلة كما يعتقد البعض.

ولأنَّ طريقة تحليل المضمون تهتم بالنصوص، والوثائق، والخطب، والأحاديث، والمطبوعات، وأخبار وسائل الإعلام كمصادر للمعلومات في دراسة الشخصيات، والأفعال، وردود الأفعال، والمواقف، والاتجاهات، والثقافة؛ لذا يمكن أن تكون طريقة استهلاكية، ويمكن أن تكون طريقة إنتاجية؛ فهي من حيث كونها استهلاكية إذا درست النص، أو الخطاب وكأنه غاية في ذاته.

ومن حيث كونها إنتاجية، إذا درست وبحت في النصوص، والخطابات، والوثائق، وكلّ المصادر التي يمكن أن تعود إليها وهي مُوجَّهة إلى صناعة مستقبل أفضل؛ وذلك بأخذ العبر التي بها يتمّ تفادي السلبيات، وأخذ العبر التي بها تُحدث التُّقلة ويُصنع المستقبل.

إذن: تحليل المضمون هو الذي يستوعب الماضي ويحلّله علمياً، ويُشخّصه بموضوعيّة من أجل معرفة ما اشتهر به من إيجابيّات، وما علق به من سلبيّات، وكيفية الاقتداء بالموجب، والابتعاد عن تكرار السّالب دون إنكار لجهود السّابقين، مع مراعاة العصر، وما وصل إليه من تقدّم، ولكيلا يكون الباحث مقتصرًا على ما هو سابق، أو أن يكون الباحث باسم المعاصرة تاركًا للمعطيات الموضوعيّة ذات الأهميّة العالية في زمن السّابقين الأكارم، ومن ثمّ فعلية أن يكون منتقدًا لكلّ ما من شأنه أن يؤدّي إلى خللٍ في الفضائل والقيم الحميدة، في كلّ زمن من الأزمنة، وكذلك عليه أن يعرف: أنّه لا فرق بين الماضي والمعاصر إلّا الزّمن (الماضي والحاضر)؛ لأنّ كلّاً منهما يحلّل معلوماته بمنظور التقليد فقط؛ فالأوّل: مقلّد للسلف بما هم عليه من سلبيّات وإيجابيّات، والثاني: مقلّد للعصر بما هو عليه من سلبيّات وإيجابيّات؛ ولهذا كلّ منهما مقولّب بأحكام مسبقة، وكأهمّتا مبنيتان على الكمال ولا نقصان فيهما.

إنّ استمرار العلوم والبحوث العلميّة في الزّمن الحاضر بنظرة الماضي قد لا تؤدّي إلى مستقبل متطوّر، وإنّ انفصال الحاضر عن نظرة الماضي قد يؤدّي إلى

الانسلاخ عن الأصالة العريقة؛ ولهذا فالمعاصرة لا تعنى الانسلاخ عن الأصالة، بل إنَّها تعني: استيعاب المعاصر دون إغفال عن أهميَّة السَّابق المتخلَّص من سلبيات الماضي العقيمة، والمستوعب للجديد الذي فيه أصالة؛ ولهذا الأصيل بالضرورة يكون معاصرًا؛ لأنَّ الأصالة لا تنتهي، بل إنَّها المستمرة.

ولذا؛ فالتحليل الإبداعي للمضمون لم يكن تحليلًا دفاعيًا، بل تحليلًا موضوعيًا نقديًا محاججًا (حُجَّةٌ بِحُجَّةٍ)، ولم يكن استسلاميًا يخضع لسيطرة الآراء الجاهزة، وعليه: فالتحليل الإبداعي للمضمون يتناول المواضيع بما تطرحه من قضايا، وبما تتضمنه وتشير إليه من متغيَّرات؛ ولهذا يعتمد تحليل المضمون على الأحكام المسبقة، وهو المتنبَّع لخطوات البحث العلمي المنهجية دون ترويم أيِّ منها للأخرى.

إنَّ التحليل الإبداعي للمضمون هو التحليل المتفحَّص للموضوع، والواقع دون تحيُّز للأنا، ودون انسلاخ عن الذات: (ذات المجتمع، أو الأمة المنتمي إليها).

وبنظرة تحقيق الأمل (تحقيق المستقبل) يسعى الباحثون إلى كلِّ ما من شأنه أن يؤدِّي إلى الاكتشاف والاختراع، وتسعى الشعوب إلى تنشئة الأجيال المستفسرة، المتسائلة عن كلِّ ما يتعلَّق بها من أمر، سواء أكان أمرًا سياسيًا أم اجتماعيًا أم اقتصاديًا أم معرفيًا، ويتساءلون عن الخطط التي ينبغي أن توضع له؟ وما هي البدائل والسُّبل التي بها يُختصر الزَّمن والتكاليف، ويتحقَّق الأمل؟

بطبيعة الحال: هذا الأمر لا يتحقَّق بتجميع المعلومات، والتوقف عندها، بل يتحقَّق بتحليل المعلومات والبيانات، وتبيان نقاط ضعفها وقوتها، وما تنصُّ عليه مضامينها ومحتوياتها؛ وهذا أيضًا لا يتحقَّق إلا إذا كان الباحث حرًّا؛ ومن هنا فإذا أردنا مجتمعًا مبدعًا، أو أمة مبدعة، أو باحثًا مبدعًا فعليًا بإزالة الأعغال التي تمنع أو تحدُّ من حركتهم، أو تفكيرهم؛ حتى يُمكنوا من ممارسة حقوقهم، وأداء واجباتهم، وحمل مسؤوليَّاتهم بإرادة.

ولهذا؛ فالتحليل الإبداعي للمضمون يسعى دائماً إلى معرفة النهايات الموضوعية، مما يجعل له استمرارية واتصالاً من الكلّ، إلى الجزء، إلى المتجزئ (فكرة، أو نصّاً، أو خطاباً، أو قيمة ومبدأً)، وعليه: فإنّ التفكير في النهايات والبحث عنها، يؤدّي إلى الإبداع، أمّا التفكير فيما لا نهاية، فهو تفكير منفصل لا حقائق من ورائه، وبالتالي: لا يؤدّي إلى الإبداع، مع أنّه يؤدّي إلى التكرار الذي لا يؤدّي إلى الجديد؛ ولأنّه كذلك، فهو لا يؤدّي إلى الإبداع.

التحليل الإبداعي للمضمون لا يتوقّف عند دائرة الممكن المتوقّع فقط، بل يمتدّ إلى دائرة الممكن غير المتوقّع؛ ولذا لم يكن التحليل الإبداعي مُمنهج على التسليم، بل على الشكّ من أجل اليقين، والأخذ بالقياس، والاختبار، والتجريب، والجودة المعيارية.

ولهذا؛ لا تسليم إلاّ بمسّم مثبت أو مطلق مما يجعل التحليل والتفكير الإبداعي تحليلاً لا ببغائياً؛ ولكنّه تحليلٌ استيعابيٌّ، يستوعب الموضوع ويعرّضه للقياس، والنقد الداخلي، والخارجي، ولم يكن مثل آلة التصوير التي تصوّر الموسوعات والمؤلفات دون أن تحتفظ بمعنى يفيد؛ ولهذا فالباحث الذي يتبع كلّ أمر واقع دون أن يتبيّن ذلك الأمر، وأسراره، والحكمة التي من ورائه، لا يمكن أن يكون باحثاً مبدعاً للمعلومة العلمية، ولا منتجاً للفكرة العلمية.

ولذلك؛ فإنّ التفكير العلمي المبدع هو التفكير المنظم المرن ولا جمود فيه، وهو الذي لا يجعل الباحث يفكر لغدٍ بنظرة الأمس، ولا بنظرة اليوم، بل من خلال تحليله للأمس واليوم، ومعرفة خصوصية كلّ منهما، ويتمكّن من معرفة الخصوصية لكلّ زمن، ولكلّ جيل؛ مما يدفعه لأنّ يفكر بعقلية الغد حتى يتمكّن من صناعة المستقبل؛ ولذا فمن يعتقد أنّ عقل الأمس واليوم كافٍ لتحليل المعلومة التي تصنع المستقبل، سيجد نفسه بدون شكّ متخلّفاً عن حقيقة الغد ومنظوره المبدع.

إنَّ التحليل العلمي للمضمون يستند دائماً على الحجّة بالمصادق؛ لأنَّ الحجّة التي تفتقد إلى مصادق هي في حقيقتها حجّة جدباء لافتقارها الحقائق والشواهد، والتحليل بالمحاجة هو تحليل تقبل ودحض حجّة بحجّة، وسبب بسبب، وهذا النوع من التحليل يُوَدِّي إلى التغيّر، والتغيير. تغيّر حالة عن حالة، وتغيير موقف بموقف، وفكرة بفكرة، أمّا إذا اقتصر التحليل على العناد نتيجة أفكار أو أحكام مسبقة فإنَّ نتائج التحليل لا تُؤدِّي إلى تحقيق الأهداف العلميّة، فتضعف الحجّة عندما تكون مبنية على عناد ليس إلّا، أمّا الحجّة التي تُطرح للنقاش والجدل دون تعصّب لم تشكّل عبئاً على المدافعين عنها، من خلال تقديمهم البراهين التي تؤيّدونها، وتقبل الآراء التي تعارض تأييدهم من أجل المحاجة العلميّة والوصول إلى نتيجة موضوعيّة؛ ولهذا فالتحليل بالمحاجة بين الأطراف المتجادلة، قد يُوَدِّي إلى انسحاب ضعيف الحجّة من ميدان النقاش، وقد يُوَدِّي إلى انسحاب قويّ الحجّة نتيجة تحامل الطّرف الآخر عليها، أو على صاحبها، مما يُوَدِّي إلى خروج الجدل والنقاش عن صوابه، فيترتّب على ذلك انسحاب أحد الأطراف، وقد يكون المنسحب صاحب الحجّة الصادقة، مما يفسح المجال لضعيف الحجّة، لأن يستمر في عرض حُججه الواهية على مَنْ تبقى من الذين لا حُجج لهم، أو الذين تمّ استغفالهم؛ ولهذا ينبغي أن يكون التحليل العلمي والنقاش العلمي لا سيادة فيه إلّا للحجّة بالمصادق.

يعتمد التحليل العلمي على استيعاب الموضوع بمحتواه الشمولي، ويركّز على مضمونه بشكل خاصّ من خلال تحليل المعلومات والبيانات المتوافرة، أو المعلومات التي يقوم بتوفيرها، ويهتم بالآتي:

أ - استيعاب الإيجابيات، والتأكيد عليها، ونقلها للآخرين بوسائل مبسّطة تمكّنهم من التعرّف عليها، وتحقّزهم على العمل بها.

ب - استيعاب السلبيات، وتحديدتها، وإبراز عيوبها، وأسبابها، والعمل على إزالتها، وتبيان الأضرار التي قد تنجم عنها.

وبناء عليه: لم يكن التحليل الاستيعابي إبقاءً بالتمام، ولم يكن غرضه تثبيت المعلومات كما هي (سالبا وموجبها)، بل إنَّه تحليل تثبتي إيزالي، يثبّت المعلومات الموجبة، ويزيل السالبة؛ ولذا فالاستيعاب يتمّ للمعلومات السالبة والموجبة من أجل معرفة نقاط الاتفاق والاختلاف، مما يتطلّب الإبقاء والتثبيت في حالة الاتفاق، ويتطلّب الإزالة والتصحيح في حالة الاختلاف.

وعليه: يعتمد تحليل المضمون قاعدة: (لا نفي ولا إثبات إلا لموجود)، ولكلّ من النفي والإثبات جوانب سلبية، وأخرى إيجابية، ويتداخلان في تحليل الفعل الواحد إلى أن يثبت بالمصادق، أو ينفي بها، ويؤدّي التحليل بالنفي والإثبات في أثناء تناول المواضيع والقضايا إلى الآتي:

1 - إثبات قضية بالمصادق، يؤدّي إلى نفي الشكّ عنها، وتكون القضية موجبة.

2 - إثبات قضية بدون مصادق، يؤدّي إلى إثبات الشكّ فيها، وتكون القضية سالبة.

3 - نفي قضية بالمصادق، يؤدّي إلى إثبات الشكّ فيها، وتكون القضية سالبة.

4 - نفي قضية بدون مصادق، يؤدّي إلى نفي الشكّ عنها، وتكون القضية موجبة.

إذن: النفي والإثبات هما كفتا الميزان اللذان لا يتمّ الوزن إلا بهما؛ ولهذا كلّ ما يقبل الوزن فهو موجود؛ لأنَّه يقبل الإثبات والنفي، وكلّ مخلوق يعدّ وجوده برهاناً على أنّ وراءه خالقاً، وليس كلّ من يفكر فقط، والفرق بينهما: أنّ الذي يفكر يستطيع أن يرهن على وجوده، أمّا الذي لا يفكر فإنَّه يحتاج لمن يرهن عليه، ونتيجة تداخل الإثبات والنفي، والسلب والإيجاب، يتمّ التعرّف على القضايا والمواضيع، ويتمّ إزالة اللبس عنها.

وعليه: لا نفي، ولا إثبات إلا لموجود، ووراء كلٍّ منهما فاعل.

ومن ثمّ: يهتمّ تحليل المضمون بالمعلومات الظاهرة وفقاً للبيانات المشاهدة، والمحسوسة سواء أكانت سلوكاً أم شكلاً أم كما؛ ولذا فالظاهر يمكن التوقّف عنده من أجل التعرّف عليه، مع أنّه ليس كل ظاهر واضحاً، بل معظم الظواهر تحتاج إلى توضيح، سواء أكانت ظواهر طبيعيّة، أم اجتماعيّة، والتوضيح هو تبيان ذلك الظاهر بما ظهر به عن الكامن، وبما ظهر عنه من أفعال، أو أقوال، أو إنتاج، فالإنسان كقيم كامن في الإنسان كشكل، والسُّلوك كتصرّف ظاهر من الشّكل، أي: ظاهر من الظاهر، فعلى سبيل المثال: الانحراف السُّلوكي خروج عن الكامن بالظاهر.

وعليه: فالإنسان كشكل ظاهر يصعب الحكم عليه بأنّه خير أو شرير إلاّ بعد التعرّف عليه عن قرب بالمشاهدة والملاحظة، وعند قيامه بسلوك، وأفعال يمكن التأكّد منها سلبياً أو إيجابياً، وكثيراً ما يكون الظاهر نتيجة للكامن، ووسيلة للتعرّف عليه؛ ففي التحليل النفسي يكون الظاهر وسيلة للتعرّف على الكامن، ويكون الكامن غاية لإصلاح الظاهر؛ ولهذا يتمّ التعرّف على الكامن بالظاهر، ويتمّ إصلاح الظاهر بالكامن.

ومع أنّ الظاهر لم يكن هو كلّ شيء في العلوم النفسيّة والاجتماعيّة، فإنّه في العلوم الطبيعيّة يُعدّ المتغيّر الرّئيس الذي به يتمّ الاستئناس للمعلومة قبل إخضاعها للتحليل، وبعد إخضاعها للتحليل؛ ولهذا تُجرى التجارب في المعامل والمختبرات على المشاهد المحسوس الذي يخضع للتجريب عليه، لا التجريب من أجله، كما هو حال الحيوانات والطيور والنباتات التي تُجرى التجارب عليها غاية من أجل الإنسان الذي لم يُخضع للتجريب الذي يُعرّضه للمخاطر.

كما يهتمّ تحليل المضمون بالكامن الذي يحتوي عليه المشاهد؛ ذلك لأنّ الكامن جوهر الشّكل والصّورة؛ ولهذا فتحليل المضمون يُمكن من التعرّف على الأشياء في أثناء تحليلها، ومن ثمّ فكلّ ظاهر تكمن حقائق وجوده فيه، ومعرفة

الظاهر علمياً تتحقّق بالتعرّف على جوهره، وعلى أسراره وخفائيه؛ ولهذا فالإنسان يكمن في جوهره كما يكمن في بصماته؛ ولهذا فالبحث في القضايا والأفكار الكامنة، والقيم الخفية في العلوم الاجتماعية والنفسية لا تكون غاية في ذاتها، بل الغاية فيما وراءها.

ولذا؛ فإنّ تحليل البصمات (الظاهرة) لم تكن الغاية التعرّف عليها، بل الغاية معرفة صاحب البصمة، ثم معرفة علاقته بالفعل المرتكب، وكذلك معرفة العلل والأسباب التي دفعته إلى ارتكابه، وهنا تكمن الحقيقة موضوع البحث.

إذن: فعندما يحتفي الشيء عن الحسن ولم يتمّ التعرّف عليه بالمشاهد، يكون في حقيقة أمره كامناً في الشيء ذاته. وليس معنى ذلك أنّ الكامن هو الذي لا يشاهد، بل كثيراً من الأشياء الكامنة يمكن مشاهدتها، ولا يمكن التعرّف عليها إلاّ بعد معرفة مكنها، فعلى سبيل المثال: السارق قد يقوم بفعل السرقة، ولم يتمّ القبض عليه، وقد يكون بيننا عند بحثنا عن السارق وآثاره؛ لكي يبعد عنه شبهة ارتكاب الجريمة، أي: وكأنّه لم يكن سارقاً، وبعد إجراء علمية المقارنة البصماتية، يتمّ القبض عليه سارق إثباتاً.

إذن: الإنسان كظاهر يكمن في بصماته، كما يكمن المطر في السحب، وكما يكمن الزيت في حبة الزيتون، وهكذا يكمن الكائن في النطفة، وتكمن السنبلّة في البذرة، وبناء على ذلك: قد يكون الكامن مشاهداً، وقد لا يكون، ولكن من أجل المعرفة العلمية، ولكي تكون متكاملة ينبغي في أثناء تحليل البيانات والمعلومات أن يُربط المشاهد والملاحظ بالكامن حتى لا تكون المعرفة قاصرة.

مع أنّ الباحث العلمي يستخدم أدوات مهمة في تجميع المعلومات والبيانات كالمشاهدة، والملاحظة، والمقابلة، والاستبيان، والتصنيف القيمي المعياري، فإنّه لا يثق في كلّ ما هو ظاهر إلاّ بعد التأكد منه؛ وذلك بإخضاعه للقياس، والتحكّم العلمي، سواء أكانت تلك المعلومات معطيات، أم براهين؛ لأنّ الباحث ينبغي أن

يتعرّف على الأشياء بيقين لا بسذاجة؛ ولذلك يبحث عن أسباب التسليم فيها، فالشكّ على سبيل المثال: علميّة عقلية واعية ووسيلة علمية في البحث والتقصي الفطن، والتتبّع الدقيق، من أجل التعرّف بقناعة وانتباه؛ ولهذا لا يمكن استخدام هذه الوسيلة عند ضعاف القدرات العقلية، مما جعل الواعين متميّزين بها، وجعل الباحثين مهتمين وغير غافلين عنها، ويستمرّ الشكّ العلمي إلى أن يصل الباحث إلى الثقة في المعلومة التي بها يتقصى حقائق وجودها، أو إثبات عدم وجود ما يدلّ عليها، أو بطلانه؛ فنحن نعرف أنّ الإنسان متميّز عن غيره من الكائنات بالعقل والصورة، ولكن هل كلّ إنسان عاقل؟

إذا كان تحليلنا للمعلومة وفق المنطق الأرسطي المعتمد على مقدّمتين، ونتيجة وحسب ما تصاغ وفقاً للآتي:

كلّ إنسان عاقل

عبد الودود إنسان

إذن: عبد الودود عاقل.

أقول: ليس بالضرورة أن تكون النتيجة علمية وموضوعية حتى وإن كانت منطقيّة؛ ولهذا لا ينبغي أن نحكم بالمطلق وفقاً للمقدّمتين السابقتين والنتيجة الأرسطية التي تستوجب وفقاً لشروطها أن يكون عبد الودود عاقلاً؛ ولهذا يكون الشكّ سائداً في مدى تطابق عقل عبد الودود مع النتيجة الأرسطية، وسيظل هذا الشكّ إلى أن تتمّ مقابلة عبد الودود، أو مقابلة من هم على معرفة به، مع مراعاة إخضاع القول إلى التأكّد بالمصادق، بعدها يمكن للباحث أن يحكم على صدق النتيجة السابقة أو بطلانها، فإذا ثبتت صحة النتيجة السابقة كان لها مصادق، وإذا لم يكن لها مصادق كانت باطلة؛ ولهذا يحقّ للباحث أن يشكّ فيما تتضمنه المقدمات

والنتائج إلى أن يتأكد من صحة مضامينها، وأن لا يبني نتيجة على مقدمات ليس لها مصادق.

إذن: اعتماد الباحث على تحليل المضمون المكتوب، أو المنطوق وكأنته مسلّمات قد يؤدّي به إلى نتائج كاذبة؛ وذلك بما يحتويه النصّ من قضايا لا مصادق لها.

إنّ غياب المصادر المباشرة، كالأفراد، والجماعات والأقوام (كقوم عاد وشمود)، وغياب بعض المفكرين، والفلاسفة والمجاهدين الأبطال الذين توفاهم الأجل، أو استشهدوا وتركوا لنا تاريخاً، وفكرًا، وعلومًا موثقة، وفي متناول أيدينا، يعدّ غيابهم حاضرًا من خلال ما تركوه لنا من آثار علمية تتطلّب من الباحث سبر أغوارها، وتحليل مضامينها، لأخذ العبر منها، وتجنّب ما وقع فيه البعض منهم من انحراف أدّى بهم إلى الهاوية، وهناك من ترك لنا آثارًا مكتوبة، أو مسموعة ومرئية بوسائل الإعلام الحديثة، كالقادة والمفكرين الذين ما زالوا على قيد الحياة، وقد لا يتمكن الباحث من مقابلتهم؛ لبعد المسافة، أو لصعوبة الاتصال بهم، مما يجعله يولي اهتمامًا بتحليل ما قالوه، أو كتبوه عبر الزمن؛ وذلك بهدف دراسة شخصياتهم، أو لمعرفة اتجاهاتهم وما حدث عليها من تغييرات، أو لمعرفة العوامل التي أثّرت في حياتهم، واتجاهاتهم، وأفكارهم سلبياً، أو إيجابياً؛ حتى يتمّ الوقوف على العبر التي تؤخذ.

ويكون لطريقة تحليل المضمون أهمية أكبر عندما تسنح الفرصة للباحث بأن يطّلع على المضمون ويشاهد صاحبه؛ لكي يتمكن من ملاحظة ردود أفعاله، وإجراء مقابلة معه للاستيضاح عن بعض الاستفسارات التي يرى الباحث أهمية الإجابة عنها في إثراء الموضوع.

وتعدّ وسيلة الملاحظة على أهمية عالية لتحليل المضمون، من حيث:

1 . تجميع المعلومات.

2 . تحليل المعلومات .

3 . تشخيص الشخصية، والحالة التي هي عليها .

4 . استخلاص النتائج .

فقد يشاهد الباحث الأشخاص والصّور والأشكال، ولكنّه لا يشاهد معاني الكلمات والجمل، ولا يستطيع أن يميّز بالمشاهدة بين أسلوب الجِدِّ، وأسلوب الهزل الذي قد يصاغ الخطاب أو النصّ به مما يجعل للملاحظة أهميّة في التمييز بين ذلك، وتمكين الباحث من المعرفة بوعي .

فعند مشاهدة الباحث للمفكّر، أو الزعيم والبطل وهو يلقي خطاباً عن موضوع بحثه الذي يتابعه، وليكن: (دراسة اتجاهات الخطيب الوحدويّة) فالباحث من خلال مشاهدته للخطيب وهو يلقي خطابه يستطيع ملاحظة تفاعلاته، ودرجة تحمّسه، وردود أفعاله من أصحاب الاتجاهات الانفصالية؛ ولهذا يتمكّن من استقراء أثر الكلمة، أو القيمة، أو الفكرة على الموضوع قيد المشاهدة والملاحظة، وينبغي ألاّ يكون الخطاب نقطة النهاية، بل يجب على الباحث أن يتابع موضوعه من حيث التعرّف على ما تمّ تجاهه من إجراءات علميّة، لتنفيذ ما ورد في الخطاب (موضوع البحث) كإصدار اللوائح، والقوانين والاتصالات مع الأطراف ذات العلاقة لتحريضهم على الوحدة، ودفعهم إلى توقيع الوثائق التّاريخيّة، وإلاّ لن يكون لمضمون الخطاب مصادق، بل يصبح كما يقولون عبارة عن حبرٍ على ورق، أو كلمات في أشرطة التسجيل قد تساعد الخطيب على امتصاص غضب النّاس من النّظام الذي يرأسه .

تحليل المضمون طريقة، ونحن نتفق مع التعريف الذي صاغه الدكتور سمير نعيم بقوله: "تحليل المضمون هو إحدى طرق البحث التي تستخدم من أجل الوصول إلى وصف منظم موضوعي وكمي لمختلف تسجيلات التعبير الرمزي"¹⁴.

مرتكزات تحليل المضمون:

يتمركز تحليل المضمون على الآتي:

1. ماذا قيل من فكرة، أو قيمة في الخطاب، أو النص، أو الرسالة، أو الوثيقة؟
2. كيف قيل في الموضوع الذي تحمله الفكرة والقيمة والرسالة والكلمة والخطاب والوثيقة؟
3. لمن قيل؟
4. تحليل الكم من أجل إظهار أهميّة الكيف الذي به يتمّ التعرف على أثر العلاقات، أو الكشف عن علاقات جديدة.
5. تحويل المعلومات الكيفيّة إلى بيانات كميّة يمكن مقارنتها، وكشف العلاقات بين متغيراتها موضوعيًا.
6. الكشف عن اتجاهات الأفراد والجماعات والمجتمع وميولهم تجاه ظاهرة، أو قضية، أو فكر اجتماعي، أو سياسي، أو اقتصادي، أو ديني، أو ثقافي.
7. المقارنات الموضوعيّة لفرز الاتجاهات، والمواقف، والأهداف، والمبادئ، وإظهار أثر كلّ منها على الظاهرة، أو مشكلة البحث.

¹⁴ سمير نعيم، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية. القاهرة: الطبعة الخامسة، 1992،

8 . التعرّف على أبعاد الشخصية، ومستوياتها القيميّة، والمجالات التي تمتدّ من خلالها، ويؤثر فيها، أو تتأثر بها وفقاً لما يحمله النصّ والخطاب، أو الروايات، والرّسائل الخاصّة والعامّة، والقصص، وكلّ ما يقال، أو يُكتب.

9 . الفروض تصاغ لتفسير الظّاهرة، أو الإشكاليّة المبحوث في متغيّراتها.

10 . سبر أغوار النصّ.

11 . تفكيك النصّ المركّب إلى الجزء، ثم إلى المتجزئ منه.

12 . تركيب المفكّك في قضايا ونتائج تؤدّي إلى الإصلاح والتقويم.

13 . الانتقال من الظّاهر إلى الكامن.

14 . الكشف عن القوانين التي يُحتكم بها، ويُحتكم إليها في تحليل مضمون

المعارف، والعلوم قياساً ومعيّاراً.

15 . تناول المعلومات بتحليل مضامينها وفقاً لقواعد المنهج.

16 . التعرّف على المبادئ والأغراض والغايات الموجهة للشخصيّة.

معطيات تحليل المضمون:

يتطوّر الفكر الإنساني بما يصل إليه من معارف، وما يكتشفه من علوم، وبما يُنتجه من فكر ويكوّنه من علاقات، هذا التطوّر يتطلّب أن يتطوّر التحليل العلمي للظواهر، والمشاكل المترتبة على كلّ التغيّرات التي تحصل في المجتمع الإنساني؛ وذلك بما ينتجه العقل البشري من وسائل علميّة أكثر تقنية في كشف العلاقات، وتحديد الأثر، ودرجة امتداده، ومن أهم معطيات التحليل الموضوعي للمضمون:

1- الصّورة (كلّ ما يُرسم).

2 . المرّسم (ما عليه الهيئة).

3 . المعنى (مفهوماً ودلالة).

4 . الصّفة (التي هو عليها قيمة وفضيلة).

5 – الخاصيّة (التي يختصّ بها عن غيره).

6 . الحركة (امتداداً وانكماشاً وسكوناً).

7 – الهيوبي (المفكك).

أسس تحليل المضمون:

1 . محتوى:

المحتوى: هو كلّ ما قيل، وكلّ ما كُتب، وكلّ ما تمّت مشاهدته وملاحظته، وهو الذي يحمل المضمون في نصّه؛ ولذا فالمحتوى هو الكلّ العام الذي يحتوي الجزء، والمتجزئ منه، وهو الذي يتطلّب تفكيكاً من أجل معرفة المستهدف، أو الاتجاه، أو العلل والأسباب، وهو كلّ ما يُسجّل صوتاً، وصورةً، وحركةً، ومعنىً، وكلّ ما يمكن الاستدلال عليه بحاسّة من الحواسّ الإنسانيّة، أو بوسيلة من الوسائل العلميّة، أو ما يتمّ إدراكه عقلاً، ومعرفةً استنباطاً واستقراءً وإن كان مجرداً.

ولذلك يتمّ التعرّف على المضمون بالاطلاع على المحتوى، والمحتوى هو الإطار العام الذي يستوعب بؤرة الاهتمام وهوامشه، والمضمون هو اللب الرّئيس الذي يُبنى عليه النصّ، وهو قابل للحصر، والبيان كلّما تمكّن الباحث من حصره وضبطه.

ومن ثمّ فمحتوى الكتاب هو ما كتب فيه من الغلاف إلى الغلاف، ومحتوى الوثيقة هو كلّ ما كُتب فيها بعدد صفحاتها وبعدد كلماتها وجملها، ومحتوى الموضوع هو ما كُتب عنه بدايةً ونهايةً، ومحتوى الفكرة والقيمة هو ما تُحمل فيه وضوحاً، ومعرفةً ودلالةً وتكراراً.

2 . محلل :

المحلل: هو الباحث المولي اهتمامًا بالموضوع، والمستخدم لوسيلة الملاحظة بانتباه في أثناء تحليل المضمون، أو في أثناء اطلاعه على استمارة التصنيف القيمي، أو استمارة المقابلة، أو استمارة الاستبيان التي تحتوي على معلومات ذات دلالة علمية تستوجب التحليل في موضوع من المواضيع الخاضعة للبحث العلمي.

وتعدُّ استمارة التصنيف القيمي من أهم الأدوات المستخدمة في تحليل المضمون، ثم وسيلة الملاحظة، وللمقابلة أهمية كبرى في استخدامات هذه الطريقة؛ لأجل التحقق من المعلومات الجاهزة، وبخاصة في دراسة الحالات التي تتطلب تحليل المعلومات، والبيانات المتعلقة بها، وكذلك تشخيص حالتها، ومقارنة ما توصلت التحاليل إليه من نتائج، وما تشير إليه علمية التشخيص التي لا تتم إلا بالمقابلة المباشرة التي يقوم بها الباحث مع (العميل) صاحب المشكلة قيد البحث.

وعليه: لم يكن تحليل المضمون وسيلة كما حدده البعض، ولم يكن خطوة علمية مجهولة كما اعتقد البعض الآخر، بل إنه طريقة علمية بؤرة اهتمامه التقصي الدقيق للمعلومات من المصادر الآتية:

أ . المصادر البشرية: وهم شهود العيان، والمعاصرين، والمشاركين في الموضوع قيد البحث والدراسة والذين يعانون من تأزّمت علائقية، أو اضطرابات نفسية واجتماعية.

ب . المصادر المشاهدة والملاحظة: وهي الآثار، والتحف، والرسومات كشواهد مادية يمكن مشاهدتها وملاحظتها.

ج . مصادر مكتوبة، وتنقسم إلى الآتي:

. المخطوطات: بعد مراجعتها، وإخضاعها للنقد الداخلي من خلال ما تتضمنه من: نصوص، ولغة، وأسلوب، وشواهد، وبراهين، ثم إخضاعها للنقد الخارجي من حيث: الزّمن الذي كُتبت فيه، والزّمن الذي تحدّث عنه، وعلاقتها بما كُتب في مجال نصوصها، ومضامينها.

. الوثائق الرّسمية: من مقالات، وأفكار، وأشعار، وسجلات، وتقارير، وصحف معتمدة، وكذلك المذكرات والمراسلات الرّسمية، والمذكرات الخاصّة إن وجدت، وهذه المذكرات الخاصّة تعدّ على درجة عالية من الأهميّة وبخاصّة إذا كان صاحب الحالة المدروسة من الذين يعانون من أمراض نفسيّة، واجتماعيّة.

3. المحلّل من أجله:

وهو المستهدف بالبحث والدّراسة، فإذا علمنا أنّ المحتوى هو الموضوع من خلال نصوصه العامّة، وأنّ المحلّل للموضوع هو الباحث؛ فيكون المحلّل من أجله الموضوع، هو المبحوث فرداً أم جماعةً، أم مجتمعاً مما يجعل للموضوع مصادر مباشرة، أو غير مباشرة يستوجب الاتصال بها للتعرف على العلل والأسباب التي يحتويها الموضوع، ووفق أهداف واضحة. ولكي يستوفى الموضوع بالدّراسة والبحث العلمي ينبغي للباحث مشاركة المبحوث في تشخيص الحالة، وما يتمّ التعرف عليه من معالجات، وأن لا ينوب الباحث عن المبحوث في ذلك؛ لأنّ الموضوع يتعلّق بالدرجة الأولى بالمحلّل من أجله (المبحوث)، أو الذين ستعمّم عليهم نتائج البحث (الذين أخذت العيّنة منهم).

ولتوضيح ذلك، إذا أردنا أن نُحلّل الحكمة من التعليم كموضوع لصناعة المستقبل، نقول:

إنّ التعليم المنهجي المنظم، والمقرّرات المفروضة على الدارسين قد تؤدّي إلى قبوله الفكر الإنساني، وتكون قامعة لرغباته؛ لذا فالإجبار على تعلّمها لا يُمكن

المتعلم من بناء مستقبله؛ لأنها تستهدف تعليم رؤية معينة، أو اتجاهات محدّدة مع طبيعة القضايا المقررة على الدارسين، مما يجعل من المعلم طرفاً، ومن المتعلم طرفاً آخر على النحو الآتي:

- . من المعلم طرفاً موجّباً، ومن المتعلم طرفاً سالباً.
- . ومن المعلم طرفاً ملقّناً، ومن المتعلم طرفاً متلقّناً.
- . ومن المعلم طرفاً متحدثاً، ومن المتعلم طرفاً مستمعاً.
- . ومن المعلم طرفاً مُرسلاً، ومن المتعلم طرفاً مستقبلاً.
- . ومن المعلم شرطياً في أثناء إجراء الامتحانات، ومن المتعلم لصاً مطارداً.

أنّ هذه المنهجية العقيمة لا يمكن أن تنجب المبدعين، ولا تعلّم علوم الصحة والتنوير (علوم الاختراع المنتج الذي يدفع إلى صناعة المستقبل)، بل إنّها تُعلّم الأمية، وتُسهّم في تخريج اللصوص والغشاشين، إنّ مثل هذه الطريقة التعليمية التي بها يتمّ تعليم النشء من خلال الجلوس على الكراسي المصفوفة هي بحقّ تعدّ في العصر الحديث طريقة تعليم الأمية عن عمدٍ وقصدٍ.

أنّ الأمية التي كانت الشعوب تعلّم أبناءها خوفاً منها، أصبحت اليوم تعلّمها لأبنائها عن طريق مقررات التلقين وأساليبه التي لا تُخرّج إلا البغاوات؛ ولذا فإنّ علوم اليوم والغد يجب أن تكون علوم تحرير المتعلمين من القيود، وهي علوم إشباع الحاجة التي تتطلّب الإبداع والإنتاج وتبني الشخصية الواعية، وهذه العملية لا تتحقّق من قبل معلّم واحد أو مدرس واحد، بل تتطلّب أكثر من معلّم ماهر لكي تكتمل وتستوعب من قبل المتعلم، وأن تكون المعلومات قابلة للتطبيق، والتجريب، والاختبار، والقياس بكلّ معيارية وموضوعية، وأن يُسمح للمتعلّم أن يشارك في التطبيق والتجريب والتدريب، ويُفضّل أن يكون تعلّمه في الميدان، لا في الفصول التي تعزله عن أداء هذه المهمة العلمية في أماكنها المناسبة.

أنَّ العلوم الاجتماعيَّة والإنسانيَّة التي توصف من قِبَل البعض بالنظريَّة، إن لم تواكب حركة التغيُّر الاجتماعي والإنساني، ستكون بدون شكَّ علومًا لتعليم الأمية، وكذلك علوم المختبرات التي لا تمكِّن المتعلِّم من الانتقال إلى الميدان، هي الأخرى علوم تعليم الأمية؛ ولأجل مزيدٍ من المعرفة يجب المزيد من البحث الموضوعي، فعلى سبيل المثال: عيوب التربة، أو مبيداتها التي تضرُّ أو تفيد الزراعة والإنتاج الزراعي للبلد، لا ينبغي لنا أن تقتصر دراستها في المختبرات ليتعلَّم الطَّلبة عليها، بل ينبغي أن يخرج الطَّلبة من الفصول والكراسي إلى الميدان المراد دراسته وإجراء التجارب عليه؛ حتى لا يقتصر تعليمهم على العينات الترابية التي قد لا تكون ذات علاقة بالبيئة التي هم من أجلها يتعلَّمون ويتخصَّصون ويسعون.

ولذلك لو كانت دراسة المشاكل الاجتماعيَّة في الفصول تفيد المتعلِّمين لُقضي منذ عصورٍ مضت على كلِّ المشاكل التي تواجه المجتمعات البشريَّة، ولكنَّ الذي حدث هو أنَّ المشاكل والظواهر تضاعفت كما، وازدادت تعقيدًا، وإن كان الأمر كذلك فإذن: ماذا سيتعلَّم الطَّلبة ليفيدوا به مجتمعاتهم سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وتقنيًا وصناعيًا؟

ولكيلا تُفرض مقررات تعليم الأمية على المتعلِّمين، ينبغي أن يتمَّ تغيير الأساليب المنهجية للعملية التعليمية المتعلقة بالمعلِّم، والمتعلِّم، والمعارف المفروضة، أي: ينبغي أن تترك حريَّة الاختيار أمام المتعلِّم، وأن تكون أساليب التعليم قائمة على الجدل والحوار، والنقد، والشكَّ من أجل اليقين، والتجريب، وليس أخذها مسلمات قائمة على التلقين.

التعلُّم والتعليم اللذان تكون أطرافهما موجبة، هما اللذان يستوعبان جسارة المعلِّم، والمتعلم الإبداعية دون تحديد مواقف مسبقة منها، فعندما تتمَّ العلميَّة التعليميَّة على التلقين الذي يتمُّ فيه إعطاء المعلِّم للمتعلِّمين ما قاله ديكرت في الشكَّ في أثناء إلقائه المحاضرات التعليمية، ثمَّ بعد ذلك تتمَّ مطالبة المتعلِّمين بإعادة ما قاله

المعلّم عن ديكرات إجابات في أثناء الامتحان، هل هذه الطريقة تضيف الجديد للمتعلمين؟ أي: هل هذه الطريقة تُسهم في خلق المفكرين والمبدعين؟

وعليه: التعليم إنّ لم يخضع للتحليل، والنقد، والاختبار، والتجريب، والقياس، والتقنين، والمقارنة لن يضيف الجديد، ما يجعله مجرد تكرار روتيني يطفئ روح التألق والإبداع، وهذا بالضرورة يجعله عبارة عن عنعنة من خلالها ينقل النصّ على سبيل المثال: عن ديكرات للمعلّم، ثم يأتي المعلّم للفصل ليقول للطلبة ما قاله معلّمه عن ديكرات، وبعد ذلك يعود إليهم في الامتحان ليسألهم عمّا قال ديكرات، فيقول له الطّلبة على مضض ما قاله ديكرات مع الفاقد منه، في هذه الحالة وما يمثّلها هل هناك جديد يمكن أن يستفزّ العقل من الغفلة التي فيها، أو يُقرب المسافة بين الآمل والمأمول فيه؟

ومن ثمّ يجب أن يركز التعليم على المعلومة تحليلاً، وتشخيصاً، وليس تلقيناً، وأن يبدأ المعلّم مع المتعلمين من حيث هـ؛، ليرشدهم إلى ما ينبغي لهم أن يكونوا عليه، أي: في المجتمعات الفقيرة ينبغي للمعلّم أن يبدأ مع المتعلمين في البلدان الفقيرة من حيث فقرهم وظروفهم؛ لينتقل بهم إلى ما يجب أن يكونوا عليه، ومثال على ذلك: التعليم في موريتانيا، أو مالي أو الصومال عندما يكون في محتوياته: الحديث عن أهميّة القصور الفاخرة، وأهميّة ارتداء الملابس الحريرية، والحلّي الثمينة والبرجوازية العظيمة، هذا التعليم وما سيكون على مثله يعدّ أضحوكة؛ لأنّ المواطن في حاجة لتعليم يحلّل واقعه ويشخصه، وظروفه المعوّزة؛ لأجل أن يؤهّله، ويحفّزه على الإنتاج والمثابرة؛ التي تُمكنه من أن يطوي صفحات الفقر، والجهل والمرض، ويتحرّر من قيودهما، ليُسهم في تغيير أحواله، وما ألمّ بها من تأزّمات؛ ولذا فالفقر لم يكن عيباً، بل العيب عدم الاعتراف به، وعدم العمل على التخلص منه إلى غير رجعة.

وعليه: يكون لتعليم السياسة، والاقتصاد، والآداب، والفنون، والرياضة، والطب، وكلّ العلوم المتنوّعة والمتعدّدة معنى ومضمون عندما تسعى هذه المعارف

والعلوم والتخصّصات جادة في تحليل الواقع وتشخيصه، وتعمل على تغييره إلى الأفضل.

ومن هنا ينبغي أن يتمّ تحليل المضمون وفق المعطيات الأساسية التي تكوّن وحدة الموضوع، وتبرز أصوله، وتظهر فلسفته، ويتمّ تفسيره وفق النتائج، والأحكام، والقوانين المتوصل إليها، وكما يرتبط التحليل بالمضمون، يرتبط التفسير بالنتيجة.

ولتوضيح ذلك أعرض التحليل الآتي:

في حالة الاستماع لخطاب، أو نصّ، أو في حالة قراءة موضوع وليكن هذا الخطاب، أو النصّ، أو الموضوع مستنداً على فلسفة إسلامية، بتأكيده على أهميّة الكتاب كمصدر للتشريع الإسلامي، فإذا تضمّن الموضوع وتحليله النتائج الآتية:

1 . إن القرآن مصدر التشريع.

يكون التفسير؛ لأنّ الكاتب، أو المشرّع، أو الخطيب مسلم.

2 . التأكيد والتركيز على تحريم الخمر.

يكون التفسير في دائرة الممكن؛ لأنّ القائد، أو المسؤول، لم يكن من متعاطي الخمر، إلى جانب كونه مسلم.

3 . أنّ النصوص، والقوانين الصادرة، والخطب تُحرّض على قيام الوحدة بين أبناء الأمة الواحدة.

تفسر؛ لأنّ المسؤول أو المشرّع وحدوي.

الهدف من تحليل المضمون:

هدف تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية والإنسانية معرفة الجوهر الخاصّ، والعام في الدراسات الفردية، والجماعية، والمجتمعية، ومع أنّ الجوهر لا يخضع

للمشاهدة؛ نظرًا لكمونه، فإنَّه في دائرة الممكن يُستدل عليه بما يلاحظ في القول،
والفعل، والعمل، والسُّلوك.

ولهذا نتساءل:

هل يحقُّ لنا أن نحكم على كلِّ ما نشاهده من سلوك أنَّه خير معبِّر عن حقيقة
الجوهر؟

إذا كانت الإجابة: بنعم.

فإنَّنا اعترفنا بوجود تطابق بين الصُّورة والجوهر، وإذا كان كذلك فإنَّ السُّلوك
الظاهر في هذه الحالة وكأنَّه الجوهر، مع العلم أنَّ الجوهر لا مادة فيه، فهو مجموع
تلك المكونات من المشاعر، والعواطف، والأحاسيس وقيم الحقِّ، والعدل وغيرها، مما
يجعلنا نستنتج أنَّه لم يكن من الأمر الهين أن يتطابق السُّلوك مع الجوهر، وإن تطابقا
كان السُّلوك، أو الفعل، والعمل على درجات الصِّدق العالية، وإن لم يتطابقا؛
فالحقيقة دائمةً كامنة في الباطن؛ لتستدعي باحثًا ماهرًا ليُنقَّب عنها بفنِّ ومهارةٍ،
ومهنيَّة وخبرة، وتجربة وافرة.

أمَّا إذا كانت الإجابة: بلا.

إذن: لماذا يثق البعض في صورة أو سلوكٍ لا يعبِّر عن الجوهر (ممكن الحقيقة)؟
ولماذا تصدر الأحكام وتعمّم على من لم يشترك فيما يشاهده الباحث؟

وعليه: فالمشاهد لم يكن عِلَّةً أو سببًا، بل السَّبب والعِلَّة هما الكامنان وراء ما
يشاهد، وهذه العِلَّة تنقسم إلى جزأين:

1. عِلَّة صادقة.

2. عِلَّة كاذبة.

1- العلة الصادقة: هي التي تنعكس في السلوك، ويكون أصدق معبر عنها. أي: إنَّ السلوك في هذه الحالة مترجم حقيقي للجوهر من حيث كونه لم يكن متأثراً بمتغيرات ذاتية أو خارجية، بل كان التصرف والسلوك حسب الموقف تصرفاً وسلوكاً طبيعياً.

2- العلة الكاذبة: هي العلة الظاهرة التي لا تحمل المعنى الحقيقي للموضوع، ولا تُشير إلى ما يدلّ عليه، مما يجعل السلوك الظاهر لا يُعبّر عن حقيقة الجوهر، بل قد يعبر مما يُعبّر عنه اتخاذ موقفٍ من الباحث، أو من الموضوع، مما يجعل المبحوث مُتصنّعاً للسلوك المشاهد.

وعليه:

يكون واضحاً عدم الثقة في كلّ مشاهد أو ملاحظ، وبما أنّه كذلك فإنّه أصبح من الصّعب الاعتماد عليهما كأداتين في إصدار الأحكام مع أنّهما مهمّتان في تجميع المعلومات، ومن هنا وجب تصحيح الخلط بين المشاهدة، والملاحظة كأداتين مهمتين في تجميع البيانات، أو أنّهما مصدرا حكم.

أ- في حالة تجميع المعلومات:

تعدّ المشاهدة التي تعتمد عليها طريقة تحليل المضمون، أداة مهمّة من خلال اعتمادها على حاسة البصر الممكنة للباحث من الوقوف مباشرة من مشاهدة السلوك.

والملاحظة مهمّة؛ لأنّها تُمكن الباحث هي الأخرى من التعرّف على السلوك، أو الفعل الملاحظ، وتُمكنه فوق ذلك من استعمال أكثر لحاسة البصر؛ لأنّ الملاحظة تُستمد من الملموس والمشاهد وبقية ما يُحسّ به مع سيادة العقل على رأسها؛ ولذلك فبالعقل يتم الاستنباط، والاستقراء، والاستنتاج، فتكون الملاحظة أكثر شمولاً من المشاهدة.

ب- في حالة إصدار الأحكام:

فإذا قبلنا بأنَّ المشاهدة، والملاحظة وسيلتان لإصدار الأحكام؛ فإننا لغينا أهميتهما في تجميع المعلومات، وإذا تساءل البعض كيف؟
يجاب عليه بالأسئلة التالية:

إذا حكمت على فعل، أو سلوك من أفعال أو سلوك الفرد، أو الجماعة، أو المجتمع؛ فبماذا حكمت أيُّها الحاكم (الباحث)؟

هل لأنك نظرت، أم لأنك سمعت؟

إذا كانت الإجابة: بنعم لكليهما.

إذن: اعترفنا بأنَّ الوسيلة استعملت في إصدار الأحكام، وليس في تجميع المعلومات والبيانات.

وإذا كانت الإجابة: بلا.

إذن: اعترفنا بأنَّ الوسيلتين هما: لجمع المعلومات، والبيانات، وبما أنَّ الإجابة كانت باستعمالهما في تجميع المعلومات والبيانات، إذن: لا داعي للحكم؛ ولهذا فأبي حكم عن طريقهما لا يعتدُّ به؟

ويستنتج من الفقرتين (أ، ب) أنَّ هناك ازدواجية الاستعمال للمشاهدة، والملاحظة في تجميع المعلومات، وتحليلها، أو تفسير نتائجها، ونحن نقول:

ينبغي عدم الزجَّ بهما في أحكام مُطلقة؛ فالمعلومات التي تصدر الأحكام عليها استنادًا على الملاحظة، والمشاهدة هي معلومات تحتاج إلى تحليل علمي وموضوعي؛ ولهذا فالمعلومات تحلَّل، ولا تفسر، فالذي يُفسر هو النتائج والنظريات.

وكما سبق أن أوضحنا: لا يمكن التسليم بصحة كلِّ ما يشاهد، أو يلاحظ؛ لهذا يُفضَّل إبعادهما عن الحكم، واعتبارهما وسيلتين مهمتين في تجميع المعلومات

وملاحظة السُّلوك؛ فتجميع المعلومات عن طريق المشاهدة، والملاحظة يُعدّ مادة أوّلية قابلة للتّحليل، وليست قابلة للتفسير.

وعليه: تُعدّ المقابلة في هذه الحالة اختبارية للمعلومات التي تمّ تجميعها، أو الحصول عليها بأيّ وسيلة من وسائل جمع المعلومات؛ ولذا فالمقابلة يمكن مساس الجوهر (المضمون) عن طريق الجدل، والحوار، والنقاش الهادف، والتنقيص الوجداني حول الموضوع، وعلى مرتكزاته، ووفقاً للسلوك، أو الفعل الذي تمّت مشاهدته وملاحظته.

ولتوضيح ذلك نقول على سبيل المثال:

لو شاهد اثنان من المسلمين هلال شهر رمضان فهل تعدّ هذه المشاهدة حكماً، أم إنّها لا تعدّ حكماً؟

بالطبع تكون الإجابة: بلا.

لأنّ مشاهدة الاثنين لم تكن حكماً، بل شهادة تحمل المعلومة، وهذه المعلومة قابلة للتحقق منها وفق اشتراطات باعتبارهما مسلمين، والمسألة تتعلّق بصوم شهر رمضان المبارك وذلك من حيث:

أ - هل هما مسلمان بالفعل؟

ب - هل هما عاقلان؟

ت - هل هما في حالة صحوة وفطنة، ولم يكونا في حالة سُكر؟

ث - ألا يكون من المهم أن تُجرى مقارنة لحديثهما من أجل إثبات المصادقية من عدمها.

ج - ولأجل أن تطمئن القلوب ألا ينبغي لهما أن يقسما على المصحف بأحدهما عن حقّ شاهدنا الهلال الذي يدلّ على بداية شهر رمضان لهذا العام.

بعد ذلك يصدر الحكم على مشاهدتهما التي تؤكد رؤيتهما لهلال شهر رمضان من عدمه، وكل ذلك لا يتم إلا عن طريق المقابلة التي من خلالها يتم اختبار أقوالهما عمّا شاهداه لهلال شهر رمضان من عدمه.

وحدات تحليل المضمون (وحدة الاهتمام):

ينبغي للباحث في أثناء إقدامه على تحليل المضمون أن يحدّد وحدة الاهتمام

البحثي، هل هي الأسرة؟ أم إنَّها العائلة؟ أم إنَّها العشيرة؟ أم إنَّها القبيلة؟

. أم أنّ وحدة الاهتمام والتحليل هي المدرسة التي تحدّد من مجموع المدارس

المستهدفة بالبحث أو من العينة التي أخذت منها؟

. أم أنّ الوحدة التي سيوليها الباحث بالمعاملة والاهتمام البحثي هي المزرعة

من مجموع المزارع المستهدفة هي الأخرى بالبحث العلمي؟

. أم أنّ وحدة الاهتمام والتحليل الموضوعي هي الفكرة التي ظهرت في النصوص

التي تحتويها الوثيقة أو الخطاب؟

. ألا تكون الفقرات المكتوبة أو المستوقف عندها مكامن للفكرة وأماكن

لتكراراتها بما تحمله من مضامين ذات آثار سلبية وإيجابية؟

. أم أنّ وحدة الاهتمام والتحليل العلمي هي القيمة التي تحتويها العرف

والفضائل الخيرة؟

ولإنَّها القيمة، ألا يكون النصّ، والخطاب، والوثيقة، والرواية، والقصة،

والمؤلف، والحديث المسؤول والسُّلوك خير حاملات، وخير مظهرات لتكراراتها،

ومدى ما يؤثر به سلبياً أو إيجابياً على الفرد والجماعة والمجتمع بأسره؟

. ألا يكون للقيمة الواحدة علاقات متداخلة مع قيمٍ أخرى يتمّ التعرف عليها، وكشف ما تتركه من أثر باستخدام البرمجية الإحصائية (SPSS) في تحليل مضمون النصّ، أو الخطاب، أو الوثيقة، والرواية؟

. ألا يكون للبرمجية القيميّة أهميّة بيانيّة في معرفة وكشف الأثر؛ الذي تتركه القيمة على القول والفعل والعمل والسُّلوك؟

. ألا تكون وحدة الاهتمام والتحليل معسكراً، أو مختبراً، أو معملاً بحثياً؟

. أم أنّ وحدة التحليل والاهتمام شخصية وطنيّة من مجموع الشخصيات الوطنيّة المستهدفة بالبحث وفقاً لقواعد البحث العلمي وخطواته في طريقة تحليل المضمون؟

. وهل هذه الشخصيّة هي شخصيّة حقيقة، أم إنّها شخصيّة خياليّة تكوّنت في رموز القصّة أو الرّواية؟

. ألا تكون الشخصيّة هي المستهدفة من قبل الباحث بمعرفة سماتها، واتجاهاتها، ومستهدفاتها السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة، والسُّلوكيّة؟

. ألا يكون للمذكّرات الخاصّة أهميّة في دراسة الشخصيّة، ومعرفة نقاط تأزّماتها، وسوء تفاعلها، ومسببات انطوائها وانسحابها من دائرة المشاركة والاندماج الاجتماعي والنفسي؟

. أم أنّ وحدة الاهتمام والتحليل هي الكلمة التي تصاغ بها الجملة، وتُرَكَّب، وتُفكَّك، وهي التي بها يعرض الموضوع، ويُلقى بها الخطاب، ويحلّل بها النصوص والأفكار، وينتظم بها المنهج، وتُعرض بها النتائج وتُفسَّر.

وعليه: بدون الكلمة سواء أكانت مكتوبة، أم منطوقة، أم مرسومة، أم إنّها على حالة من الحركة والإشارة لا يمكن أن يُكتمل الحديث، ولا يُفهم المعنى، ويُدرك،

ولا تُقرأ جملة، ولا يُكتب نصّ ولا موثق، ولا يُخط مؤلف، ولا تُكتشف الدلالة، ولا الأثر؛ ولهذا فلتكرار الكلمة معنى ودلالة لا ينبغي إهماله عند تحليل المضمون.

وقد تكون وحدة الاهتمام جريدة، أو مجلة، أو وثيقة، أو كتاب، وقد تكون حديث أو خطاب، أو مذكرات خاصة، أو عامة؛ ولهذا يتعلّق التحليل بمضمون المصادر الجاهزة ذات الصّلة بموضوع البحث من خلال تتبّع عناصر كلّ منها، ومقارنتها بأثر المتغيّرات من وقت إلى آخر، ومن مكان إلى آخر مع تحديد المبادئ، والأهداف، والصفّات، والخصائص، والاتجاهات التي تأثّرت أو تغيّرت، أو إنّها في طريقها إلى ذلك.

إنّ التكرار الكمي للكلمة، والفكرة، والجملة في الخطاب الشفوي، أو النصّ المكتوب، قد يعطي دلالة للموضوع بتأثير سالب، أو موجب، مما يجعل الباحث منتبهاً إلى ذلك في أثناء تجميع المعلومات، وتحليلها، وتفسيرها، وأن يكون منتبهاً إلى التكرار الكمي للكلمة، أو العبارة، أو الجملة؛ ولذلك قد يتعمّد الكاتب، أو الخطيب على سبيل المثال التكرار، من أجل تثبيت المستهدف من الموضوع، مما يجعل للتهكّم والسخرية أحياناً أهميّة واعتباراً عند تسفيه بعض المواقف، أو الأفراد، أو التقليل من أهميّة الموضوع.

ولذا عندما يكون التكرار بلا أهداف، يكون تكراراً بلا معنى (كم ليس إلّا)، وتضييع للوقت والجهد، أمّا إذا كان من ورائه حكمة وهدف، فيكون له معنى، وأهميّة، ودلالة ينبغي البحث عنها، والتعرف عليها بعد كشف عللها، ومسبباتها، والوقوف على متغيّرات مكانها الرئيسيّة.

إذن: متى ينبغي أن تتكرر الكلمة، أو الجملة، أو الفكرة في النصّ، أو الخطاب، أو الموضوع؟

تتكرر عندما يكون لها مضمون وقصد (عندما يكون للكم كيف).

إذن: هل التكرار ككم يعبر عن مصادق؟

ليس بالضرورة؛ لأنَّ القول غير الفعل، والكم غير الكيف؛ ولهذا لا هويّة للكم إلا بالكيف، وعندما يكون للكيف هيئات وأشكال، يتعدّد، وعندما يتعدّد يُكوّن كما، وعليه لكلّ كم كيف، ولكلّ محتوى مضمون، ومضمون الكم محمول في الكيف كما تحمل المعاني في الأرقام، وعليه إذا عرفنا على سبيل المثال الأرقام (1، 2، 3، 4)، وإلى النهاية من الكميات؛ فهل معنى ذلك أننا عرفنا مضامينها؟

كلّ الأعداد والأرقام مجردة، ولا تعطي معنى وافٍ لها، إلا إذا عرفنا الكيفيات التي هي عليها من خلال معرفتنا لصفاتها، وخصائصها والمهيات التي هي عليها، فالأرقام (1، 2، 3، 4) على ماذا تدل؟

. هل تدل على أوزان؟

. هل تدل على درجات حرارة؟

. هل تدل على الإنسان؟

. هل تدل على الحيوان؟ أم على ماذا؟

فإذا افترضنا إنّها تدل على الإنسان، فهل الإنسان متعدّد ليكون (1، 2، 3، 4)؟ أم إنّهُ إنسان واحد لا يتعدّد؟

في اعتقادنا: الإنسان واحد لا يتعدّد، ولكن البشر هم الذين يتعدّدون، ويختلفون؛ لأنّ الإنسان يعبر عن مضمون واحد (بتوحد الإنسانية فيه)، ومن ثمّ فمن خلال تحليل المضمون يمكن أن ينتقل الباحث إلى المتعدّد منه، أو المتجزئ منه، أو المحتوي له، فعندما نحدّد إنساناً واحداً ونقول: إنّهُ أمة كما قال الله تعالى: {أَنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا} ¹⁵؛ فإنّ ذلك يعني: أنّ أخلاقيات الأمة، واعتباراتها

¹⁵ النحل 120.

التي تحتويها مجتمعة، قد توحدت في إبراهيم عليه الصلّاة والسّلام، مما جعل مضمون الأمة الذي هو مضمون لمجموعة من البشر الذين تربطهم رابطة الأصل والانتماء والدين، مساوياً للمضمون الذي كان عليه إبراهيم عليه الصلّاة والسّلام، وفي هذه الحالة، فإنّ إبراهيم لوحده كان أمة.

ما يجب أن يُراعى عند تحليل المضمون:

1. قواعد المنهج التي بها تُفكّك المعلومات وتُركّب.
2. الكلمة التي تتكرر لتؤكد أو تنفي أو تُبطل ما يُراد تثبيته، أو إزالته، أو التقليل من شأنه.
3. الأسلوب الذي به تُعرض المعلومات والبيانات والنتائج وتُقدّم الحقائق.
4. الموضوع وما يحتويه من نصوص.
5. الفكرة وما تدلّ عليه من دلالة.
6. القيمة وما تحتويه من معنى.
7. الخصائص التي عليها الحالة قيد البحث.
8. الصّفات التي بها يتميّز المبحوث.
9. الظرف الزماني للمعلومة.
10. الظرف المكاني للمعلومة.
11. الصّلاحيّات الطبيعيّة للأفراد أو الجماعات.
12. الاختصاصات القانونيّة والشرعيّة الواجب العمل بها، أو العمل وفقها.

استخدامات تحليل المضمون:

1 . البحث في القيم: من خلال امتدادها في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والنفسية، والثقافية، والدوقية؛ وذلك لمعرفة المستويات القيمة للشخصية، أو الوثيقة، أو النص، أو القانون، أو الدستور الذي سنّه مجتمع لتنظيم علاقات أفراد وجماعاته وعلاقاته مع الآخرين.

ومن خلال البحث في القيم التي تنتظم المجتمعات عليها يتمكن الباحث من معرفة اتجاهات الأفراد، والجماعات، والمجتمعات تجاه ما يُقدِّرونه، أو يقللون من شأنه، وما يعدّونه وما لا يعدّونه، وما يحترمونه وما لا يحترمونه، وما يتمسكون به ويتجسّد في سلوكهم، وما يُهمّلونه ولا يباليون تجاهه بأيّ حال من الأحوال.

إنّ البحث في المنظومة القيمة بتصنيف تحليل القيم يُمكن البَحّث من معرفة المستويات القيمة للفرد، أو الجماعة، أو المجتمع هل هي على المستوى الذاتي، أم إنّها على المستوى الانسحابي، أم إنّها على المستوى الأناني، أم إنّها على المستوى التطلّعي، أم إنّها على المستوى الموضوعي؟

2 . البحث في التفاعل الاجتماعي: وذلك بالبحث في متغيّراته ذات المؤثرات الموجبة والمؤثرات السالبة؛ لمعرفة الاتجاهات الفكرية والسلوكية للأفراد والجماعات والمجتمع بأسره من خلال استخدام وسائل جمع المعلومات من: ملاحظة، ومقابلة، واستبانة، وتجريب، والتي من خلالها يتمكن الباحث من تسجيل تصرّفات المستهدفين بالبحث، وتسجيل ما يلاحظ على سلوكياتهم سواءً أكانت عن إرادة، أم إنّها عن غير إرادة، ومن حيث درجة تعاون الأفراد، أو عدم تعاون بعض منهم.

إنّ الأفراد والجماعات التي تنتظم في علاقات مهنية، أو حرفية، أو علاقات مناسط رياضية، أو ثقافية، أو فنية، أو أدبية، أو علمية، قادرة على اللحمة والوحدة

والتماسك، إذا خلصت نوايا الأعضاء تجاه الموضوع، أو المهنة، أو الحرفة، أو الهوايات ذات العلاقة بتحقيق المرغوب فيه إرادة.

ولكن إثبات مصداقية تلك العلاقات من عدمه يتطلب من الباحث ألا يُسلم بما يُقال، أو يشاهد، أو يلاحظ تسليمًا مطلقًا، بل لا بد أن يجعله في دائرة الممكن والنسبية؛ حتى يتأكد عن قرب بمشاهدات علمية لا مشاهدات عابرة، أو بمشاركات بحثية مشتركة، أو مشاركات بحثية كاملة، أو بإجراء مقابلات علمية موضوعية، أو بإجراء تجارب ومعايشة تُمكن من إصدار الأحكام بعد تقصّر دقيق.

3 . البحث في التآزمت والأزمات: النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، على مستوى العلاقات الفردية، والجماعية، والمجتمعية من خلال البحث في المتغيرات التي طرأت على الحالة قيد البحث؛ لمعرفة مدى تأثيرها على الوحدة البحثية (فردًا، أو جماعةً، أو مجتمعًا، أو مؤسسة، أو هيئةً، أو مركزًا)؛ وذلك بالبحث في سير الحياة وإجراء المقابلات العلمية وإجراء الملاحظات المتحكم في خطواتها وعناصرها، أو من خلال التصانيف القيمية التي تُمكن من معرفة العلاقات بين القيمة والقيمة، وأثر كل قيمة على القيم الأخرى، وأثرها لاحقًا على السلوك، والفعل، والعمل.

4 . البحث في وسائل الاتصال؛ لمعرفة مضمونها، وما تستهدفه من نتائج تترك الأثر المراد تركه على الساحة السياسية، أو الاجتماعية، ومدى تفصيلها واستكشافها واستطلاعها للرأي العام.

5 . البحث في الظاهرة الأدبية: لمعرفة مدى مواكبة الأدب والآداب لمتغيرات الحياة ومتطلباتها المتنوعة، والمتعددة، والمختلفة أحيانًا، ومعرفة الكيفية التي عليها العلاقات الإنسانية والقضايا الجماهيرية، ومدى تأثيرها على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية.

6 . البحث في الثقافة ومستهدفات العولمة: من خلال العلاقات الاجتماعية، والإنسانية، والثقافية، والتعاملات الأخلاقية: مهنة، وحرفة، وقيما وفضائل، ومعرفة ما هي المبررات والمعطيات التي تجعل من البعض مؤيداً للعولمة؟ وما هي المبررات أو المعطيات التي تجعل البعض معارضاً لها؟ وما هي المبررات والمعطيات التي تجعل البعض الآخر آخذاً موقف الانتظار؟ وما هي المبررات والمعطيات التي تجعل البعض تاركاً أبواب بلاده مفتحة من الجانبين من يدفع الباب ليخرج فعليه بدفعه ويخرج، ومن يريد الدخول فعليه أيضاً بدفع الباب الذي قُك قفله؟

وما هي المبررات التي تجعل البعض راغباً في التعامل بكل شفافية؟ وما هي المبررات التي تجعل البعض الآخر غير راغبٍ في ذلك؟

الثبات والصدق في طريقة تحليل المضمون:

الباحث الموضوعي دائماً يسعى لأن يكون صادقاً فيما يقوم به من جهود بحثية؛ ولذا فهو يلتجئ إلى استخدام وسائل بها يتم الاحتكام على ما قام به من جهد علمي، ومن ثمَّ فإنَّ الصدق والثبات وسيلتان علميتان متفق على استخدامهما لقياس استمارة الاستبانة، أو أيِّ وسيلة من الوسائل المعترف بها في تجميع المعلومات من مجتمع البحث، أو العينة المأخوذة منه؛ ولذلك فقياس الأداة في دائرة الممكن يتوافق مع الموضوع من حيث الآتي:

1 . القياس القبلي: وهو الذي يقاس فيه مدى صدق الاستمارة قبل أن توزع على المبحوثين؛ وذلك بتوزيعها على محكِّمين في مجالات تخصَّص موضوع البحث؛ لمعرفة مدى صدق هذه الأداة المستخدمة في البحث، فهل هذه الأداة تقيس فعلاً ما وضعت لقياسه؟

وللتأكد من صدق الأداة هناك صدق المحكِّمين على اعتبار أنَّ المحكِّم شخص مختص في هذا المجال، ويستأنس لتحكيمة عمَّا إذا كانت الأسئلة المصاغة في استمارة

الاستبانة تقيس فعلاً ما وضعت لقياسه، مما يُعطي للباحث الحقّ في أن يشير في رسالته إلى أنّه قد استخدم صدق المحكّمين كطريقة في تقدير صدق أداة الرسالة.

2. القياس في أثناء إجراء التجربة: وهو كما يجري من بحوث على المجموعات التجريبيّة الضابطة منها والمناوبة.

3. القياس البعدي: هو قياس لمعرفة مدى ثبات المعلومات المفرّغة من قبل الباحث ومحكّم، أو محكّمين محايدين.

الثبات:

في البحوث الاجتماعيّة والإنسانيّة يجب إثبات صدق الأداة، أو المقياس المستخدم في البحث؛ وذلك لإظهار صدق المقياس، وثباته على جماعتين، أو عيّنتين بحثيتين، أو مجتمعين تحت سيطرة موضوع البحث؛ حتى تكون النتائج لكلّ فئة، أو عيّنة، أو جماعة تختلف عن نتائج غيرها، وإن لم تختلف نتائج المجموعات المقارنة، لا يمكن أن يكون المقياس صحيحًا، أو دقيقًا.

فالثبات يدلّ على اتساق النتائج، بمعنى: إذا كرر الباحث القياس، وتحصّل على النتائج ذاتها؛ فإنّ ذلك يعني الثبات الذي يدلّ على وجود معامل ارتباط يمكن قياسها، وأكثر الطرق شيوعًا لقياس الصدق والثبات طريقة: (كرباخ ألفا) التي تعتمد على الاتساق الداخلي، وتعطي فكرة عن اتساق الأسئلة مع بعضها البعض، ومع كلّ الأسئلة بصفة عامة.

وكذلك من مقاييس الثبات: طريقة إعادة الاختبار، وطريقة الصّورة البديلة، وطريقة تجزئة الاختبار إلى نصفين.

ومن مقاييس الثبات أيضًا: القياس البعدي، وهذا يتمّ مع الباحثين الذين يستخدمون تصانيف قيمية سبق وأن حكّمت من قبل محكّمين، وتمّ اعتمادها استمارة للتصنيف القيمي، وهذه الوسيلة موثوق بها؛ فلا تخضع للتحكيم ولا تُعرض

من جديد على محكمين؛ ولهذا يكون التحكيم بعدي، أي: بعد أن تتمّ علميّة تجميع المعلومات باستمارة التصنيف من المصادر المكتوبة يمكن للباحث أن يختار أحد الأسلوبين لتحكيم جهده بموضوعيّة:

أ. أن يُقيّم نفسه موضوعيًا عبر الزمن، أي: بعد أن يُفرّغ المعلومات في استمارة التصنيف من الوثيقة، أو المخطوط، أو المؤلف، أو الخطاب والنصّ، يترك فترة زمنيّة خلال شهر من زمن المجهود الأوّل، ثمّ يعيد القراءة ويفرّغ من جديد الوثيقة (أيّ وثيقة كانت) ويقارن بين جهده الأوّل، وجهده الثاني، ويُقيّم ذلك موضوعيًا.

ب. أن يشارك باحثًا آخر أو أكثر قراءة الوثيقة، أو الخطاب، أو النصّ، ويطلب منهم تفريغ ذلك المؤلّف في ذات استمارة التصنيف القيمي على ألاّ يقلّ مستوى المحكمين العلمي عن المستوى العلمي الذي هو عليه، مع مراعاة التخصص والاهتمام، ثم بعد ذلك تتمّ علميّة المقارنة بين ما قام به الباحث من جهد موضوعي، وما قام به المحكم أو المحكمين، وإنّ ظهر بينهم اختلافٌ فينبغي لهم العودة إلى الأستاذ المشرف.

وعليه: فإنّ القياس البعدي هو قياس الثبات، أي: لمعرفة هل هناك ثبات في المعلومات المفرّغة في استمارة التصنيف، أم لا ثبات لها، أمّا من حيث الصدق فإنّ استمارة التصنيف المعتمد بآراء المحكمين والتجريب المسبق لا تتطلّب اختبار الصدق.

طرق قياس الثبات:

1. طريقة إعادة التطبيق (قياس الاستقرار) صورة واحدة من الاختبار تطبّق مرّتين، ويحسب معامل الارتباط بين درجات الأفراد في التطبيقين، ويمكن استخدام مقياس: (بيرسون & سبيرمان 00000).

2 . طريقة إعادة التطبيق بصور متكافئة (قياس الاستقرار والتكافؤ) وذلك بإعداد صورتين متكافئتين من الاختبار والتطبيق في وقت واحد، وحساب معامل الارتباط بين درجات الأفراد في الصورتين.

وكذلك يمكن تطبيق صورتين متكافئتين من الاختبار، تفصلهما فترة زمنية تسمح بظهور أثر المتغيرات إن وجدت، ثم يتم حساب معامل الارتباط بين درجات الأفراد في الصورتين.

3 . طريقة التجزئة النصفية (قياس الاتساق الداخلي) تطبيق الاختبار مرة واحدة، وتقسيم الدرجات إلى نصفين، وحساب معامل الارتباط بينهما، أو تباين درجات كل نصف على حدة، والدرجة الكلية للاختبار والتحقق من تكافؤ نصفي الاختبار، ثم حساب معامل الثبات باستخدام واحدة من معادلات العلماء المعتمدة: (سبيرمان وبروان) أو (رولون) أو (جتمان) أو (فلت) أو (فلانجان) أو (هورست) بقياس بيانات (صفر).

4 . طريقة تباين المفردات (قياس الاتساق الداخلي): على أن يتم تطبيق الاختبار مرة واحدة، ثم استخدام واحدة من المعادلات الآتية:

كودر - ريتشارد سون (صفر أو 1).

معامل ألفا (صفر، 1، 2، 3، 000).

المعادلة الأكثر شيوعًا والأيسر استخدامًا لقياس معامل الثبات هي معادلة: (هولستي Holsti) وهي كما الآتي:

$$1 . \text{معامل الثبات} = m^2 \text{ على } (n + 2n \times 100 \text{ تقسيم})$$

2 . حيث $m =$ عدد الوحدات التي يتفق المحللين عليها سواء أكانوا اثنين أم أكثر.

$$3. n1 + n2 = \text{مجموع الوحدات التي تم تحليلها.}$$

ولتطبيق المعادلة وفقاً لخماسي عقيل لتحليل القيم نقول:

إن مجموع القيم هي 44 قيمة وهي تساوي عدد الوحدات المرمنة إثباتاً.

ولو افترضنا على سبيل المثال أن ثلاثة من الباحثين المحللين لمستوى الثبات

المعوي كانت نتائج تحليلاتهم هي:

الأول: كان مختلفاً مع (2) قيمتان من مجموع القيم 44، ومتفقاً مع 42 قيمة

من مجموع قيم التصنيف (قيم الخماسي).

الثاني: كان مختلفاً مع (4) قيم من مجموع 44 قيمة، ومتفقاً مع 40 قيمة

من قيم تصنيف التحليل.

الثالث: كان مختلفاً مع (6) قيم من مجموع القيم 44 قيمة، ومتفقاً مع 38

قيمة من مجموع قيم التصنيف.

إذن: كيف يكون الثبات وفقاً لمعادلة (هولستي Holsti)؟

القانون: معامل الثبات = $m2 = 100 \times \frac{2n + 1n}{n}$ (تقسيم)

فتكون معامل الثبات مع المحلل الأول هي:

$$m2 \times 42 \text{ تقسيم } 44 + 44 \times 100 = 95.45\%$$

ومعامل الثبات مع المحلل الثاني هي:

$$m2 \times 40 \text{ تقسيم } 44 + 44 \times 100 = 90.90\%$$

ومعامل الثبات مع المحلل الثالث هي:

$$m2 \times 38 \text{ تقسيم } 44 + 44 \times 100 = 86.36\%$$

وهذه نسب عالية جدًا يتم من خلالها اعتماد تحكيم كلِّ محكم، ولكن ما يجب الأخذ به هنا، هو المتوسط العام للمحللين الثلاث وهي مجموع النسب مقسمة على عدد المحللين، أي: $95.45\% + 90.90\% + 86.36\% = 90.90\%$ وهذه نسبة عالية جدًا.

الصدق:

الصدق: يجعل التصنيف المستخدم مُعرضً للتحكيم من قبل خبراء لهم علاقة بالتخصّص الذي يستهدفه التصنيف القيمي بالتحليل، وأن يُعتمد بنسبة تجعله صالحًا لتحليل مضمون القيمة، أو الكلمة، أو الجملة، أو الفكرة، أو الشخصية، أو النصّ المكتوب والموثّق.

وبعدما يتمّ التحكيم ويجاز التصنيف بنسبة مرتفعة عن المتوسط يصبح التصنيف قابلاً للاستخدام من قبل الآخرين في إجراء البحوث العلميّة الميدانيّة والمعياريّة، وبالتالي: لن يحتاج المستخدمون له إثبات الصدق؛ لأنّ التصنيف المستخدم قد تعرّض لذلك، وتمّ اعتماده. وفي العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة يقاس صدق المحتوى بتقدير الأداة، أو المقياس، حيث إجراء مقارنات بين كلمات أو أفكار محدّدة، أو مفردات متعدّدة بوجودها فعلاً على المقياس بأفكار محدّدة، أو مفردات متعدّدة أخرى يمكن استخدامها.

وعليه: فالنتائج حقائق يُستدلّ عليها بسابق، ويستدلّ بها على لاحق، وهي تدرك مباشرة من التعرّف على أثر المتغيّرات، وكشف العلاقات بينها، ومدى تأثيرها على الفعل والسُّلوك على من يتعلق الأمر بهم فردًا، أو جماعة، أو مجتمعًا (المستهدفين بالفعل البحثي).

أنواع الصّدق:

1 . الصّدق الظّاهري: هو قياس الوجه الظّاهري للاستبانة من حيث كونه يدلّ على قياس ما وضع لقياسه.

2 . صدق المحتوى: الذي يتمّ قياسه بمعامل الارتباط؛ وذلك لمعرفة قياس محتوى الأداة، وما إذا كان يقيس أبعاد ومفاهيم البحث.

3 . صدق المضمون: يتعلّق بالبناء المفاهيمي بحيث تقيس الأداة المفهوم موضوع البحث.

ويتحقّق صدق المضمون عندما تكون البنود المكوّنة للاختبار ملائمة وموافقة للبناء المقصود، وعندما يحلّل مضمون اختبار معين فيهتم بنقطتين رئيسيتين:

أ . معرفة إلى أيّ مدى تغطي بنود الاختبار مجموع البناء (المفهوم).

ب . معرفة إلى أيّ مدى لا تحتوي بنود الاختبار على متغيّرات غير ملائمة.

ويستعمل صدق المضمون عندما تصمم الاختبارات والسّلام، وعلى الباحث في هذه الحالة أن يختار البنود التي تسمح له بقياس قدر المستطاع مختلف أوجه البناء (المفهوم) مع تفادي وضع بنود غير ملائمة، ومن المفيد في هذه الحالة، الرّجوع إلى خبراء محكّمين، ويطلب منهم تقييم صدق مضمون كلّ بند من بنود الأداة المصنّم؛ وذلك من خلال تقدير ارتباطه بالبناء المقصود، ويحتفظ بعد ذلك بالبنود التي رأى الخبراء إنّها ملائمة ومهمة.

4 . الصّدق العاملي: يهتم بتحليل الصّفة المقاسة إلى عناصر؛ وذلك لأجل

معرفة مدى قياسها للصّفة المقاسة.

5 . صدق المحكّ: يعني مدى ارتباط المقياس مع معيار محدد (محكّ)، فيكون الاختبار ناجحًا إذا كان المحكّ صادقًا في الكشف عمّا جاء به المحكّ، ويعني: بصدق المحكّ دراسة مدى قدرة الأداة المصممة على التنبؤ بالسلوك في وضعيات متنوّعة، أي: مدى استطاعة الأداة التنبؤ بمحكّ معين (السلوك، أو الوجدان والإدراك المعرفي (Cognition) ويأخذ هذا التنبؤ شكلان:

أ . الصدق الترابطي: يدلّ على اتفاق نتائج مقياسين يقيسان نفس الصّفة على أن يكون أحدهما معروفًا بالصدق والثبات، وتُقيّم قدرة الاختبار بتطبيق كلّ من الاختبار والمحكّ (الاختبار، المحكّ) في آن واحد، ثم يحسب الارتباط بين الدرجتين، وكلّما كان الارتباط مرتفعًا، كان الصدق الترابطي مرتفعًا.

ب . الصدق التنبؤي: الذي يعتمد على مدى تنبؤ المقياس بالواقع الذي يستهدفه بالبحث.

وسائل البحث العلمي

المقابلة interview:

المقابلة: عملية مهنية يتم الاستعداد لإجرائها وفقاً لأهداف واضحة ومحددة مع المبحوثين (فرداً كان أم جماعةً أم مجتمعاً) وهي إحدى وسائل جمع المعلومات والبيانات من مصادرها، تتم بين طرفين: الباحث أو الأخصائي الاجتماعي والمبحوث أو العميل أو أحد الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالحالة المبحوثة، وفقاً لموضوع محدد، منطلقاً من أسباب ومحققاً لأهداف، كما إنَّها فن مهني يعتمد على الخبرة التي تكسب الباحث الفطنة والمهارة الممكنة من التعرف على الظواهر والحالات وتحقيق نتائج ومعالجات، فيها تطرح الأسئلة حتى يتم التعرف على المعلومة من مصادرها، وبها تُشخَّص الحالات، وعن طريقها يتم التمكّن من العلاج المناسب المؤدّي إلى الإصلاح.

وتهدف المقابلة العلمية إلى التعرف على الظاهرة أو الموضوع بحثاً عن العلل والأسباب، من خلال التقاء مباشر بين الباحث والمبحوث سواء أكان الباحث فرداً أم جماعة، وحسب علاقتهم بالموضوع، وتطرح في عملية المقابلة أسئلة تهدف إلى استيضاح الحقائق من ذوي العلاقة بالحالة أو الظاهرة، وتشخّص المعلومات بربط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة والمتداخلة؛ لكشف الأثر على شخصية المبحوث.

ولهذا؛ فالمقابلة فن مهني يعتمد على الخبرة التي تزود الباحث بالفطنة، والمهارة في التعرف على الظواهر والحالات، والوصول إلى نتائج، ومعالجات تمكّن الفرد أو الجماعة من تأدية مهامهم وواجباتهم الاجتماعية والإنسانية بوجوهٍ وحرصٍ ومحبةٍ.

وفلسفة المقابلة التّعرف على المواضيع والأفراد والأشياء عن كُتب دون وسطاء
قد يسهمون في تجميع الحقائق والمعلومات، سواء بالنقص أم الزيادة.

الأسس الموضوعية التي تُراعى عند إجراء المقابلة المهنية:

على الباحث الاجتماعي والطبيب الاجتماعي والنفسي مراعاة مجموعة من
الأسس في أثناء إجراء المقابلات سواء أكانت لتجميع المعلومات، أم لتحليلها، أم
لتشخيص الحالة، أم للعلاج، ومن هذه الأسس الآتي:

1- تقبل أيّ ظاهرة تحدث، وتقبل التعامل معها:

يعتمد هذا النوع من التقبل على أنّ قيمة الإنسان غالية لا ينبغي التفريط
فيها، أو الاستهانة بها، فكلنا نعرف أنّ السرقة عيب، وتناول المخدرات عيبٌ محرّمٌ،
وارتكاب الجرائم عيبٌ محرّمٌ، ومع ذلك نقبل التعامل مع مثل هذه الحالات من أجل
تصحيحها إلى الصّواب؛ لأنّنا إذا لم نقبلها عند حدوثها فإنّنا نفقد أسس القضاء
عليها، ونكون قد أسهمنا في زيادة انتشارها في المجتمع لدرجة إعجازنا عن اجتثاثها
منه، ويتم تقبل الباحث للمبحوث أو المريض اجتماعياً بالكلمة الطيبة، ويتقبله كما
هو لا كما يجب أن يكون عليه؛ لأنّ ما ينبغي أن يكون عليه هو الهدف الذي
يسعى الباحث إلى تحقيقه أو الوصول إليه.

إذن: يعتمد تقبل الباحث للمبحوث على الكلمة الطيبة، وتتبع مبادئ المهنة
علمياً من أجل التعامل مع كل الحالات بمراعاة الفروق الفردية لكل حالة
والخصوصيات الثقافية والدينية والاجتماعية، والظرف الزماني والمكاني.

ومن ثم يتم التعامل مع الحالات والأفراد الذين تجرّي معهم المقابلات للتعرّف
على آثار الظاهرة أو المشكلة على شخصية الفرد، أو الأطراف ذوي العلاقة بها.

2- عدم استغراب أيّ سلوك شاذ قد يقع من الأفراد حتى ولو كانوا
يظهرون أنّهم قدوة حسنة:

الأفراد قد يقع منهم الفعل الشاذ، وقد يقع عليهم، والفعل الشاذ قد يقع بين
الأخ وأخته، أو أمّه، أو الأب وابنته، أي: قد يقع بين المحارم في الدين الإسلامي.
ولهذا لا ينبغي أن يستغرب الباحث الاجتماعي أيّ سلوك شاذ يقع في المجتمع؛
لأنّ في المجتمع ضالين، ومعتدين آثمين نُهّاهم الله عن ارتكاب الأعمال الخسيّة
والمحرّمة ومع ذلك يرتكبونها. وعند إجراء مقابلة مع ضالٍ أو مجرمٍ أو منحرفٍ قد
يلاحظ الباحث عليه ندماً شديداً (ندم من ارتكابه لفعل شاذٍ)، وهنا قد يتساءل
البعض:

لماذا؟

لأنّ الأفعال الشاذّة تُرتكب في حالة الغياب عن ذات المجتمع، وضمير الأمة
المتكوّن من دينها وعرفها (فضائل وقيّمات)، فيكون الإنسان في غيبوبة عن معرفة ما
يجب والوقوف عنده، ومعرفة ما لا يجب والابتعاد عنه.

وعند إجراء الباحث مقابلاته المهنيّة مع المنحرف يصحى ويعود إلى عقله
وضميره؛ ليُحكّمه، وحينها يعرف أنّ نفسه قد ارتكبت الإثم الذي لا يُغفر فيكون
في حالة ندم.

إذن: ما هو العلاج؟

العلاج هو تفتين العقل والضمير من الغفلة إلى معرفة الحقيقة، ومعرفة الحقيقة
تتّضح بنواهي الدين والتقيد بقيم المجتمع وأعرافه وقوانينه تبيّناً للحقّ من الباطل؛
وذلك بتصحيح المعلومات المنحرفة عن طريق إجراء عدد من المقابلات المتلاحقة

التي يتم من خلالها تحديد أسباب الانحراف، وإمكانية علاجه، وتبيان المعلومات الخيرة التي يرغبها المجتمع ويحترم من يقوم بها ويقدره، لأنَّ المنحرفين يحبون السعادة ويبحثون عنها مثلما يحبها الأسياء، إلا أنَّ الفارق بينهما تلك المعلومات التي تحصلوا عليها، وأدت بهم إلى نتائج خاطئة فوقعوا في الانحراف الذي أبعدهم عن بلوغ السعادة، وإذا لم تصحح معلومات المنحرف الخاطئة بطريقة علمية ومهنية فقد يتكرر منه الانحراف أو يصبح مركبًا.

3- عدم اليأس من معالجة الظواهر الاجتماعية:

مما لا شك فيه أنَّ التعامل مع الأفراد حتى المعافين مسألة ليست هينة، فما بالك مع المنحرفين، والذين يعانون من مشاكل نفسية واجتماعية.

والعلوم الطبية متقدمة في هذا المجال فهناك أمراض في الطب البشري عندما تكتشف قد يكون من الميؤوس الشفاء منها، ومع ذلك نجد الأطباء والباحث يحاولون باستمرار اكتشاف أدوية لعلاجها؛ ولهذا يُسخرُّ البحث العلمي بكل جدية من أجل اكتشاف أمصال أو مضادات للقضاء على المرض قبل أن يقضي على حياة الإنسان.

كذلك الباحث والأخصائي الاجتماعي والأخصائي النفسي لا يأسون من البحث والدراسة العلمية التي تفيد في إصباح الأفراد وبيئتهم الاجتماعية؛ فمن خلال المقابلة الأولى، والمقابلة الثانية قد يشعر الباحث والأخصائي بصعوبة مهنية تجاه الحالة أو الفرد موضوع الدراسة، ولكن الباحث الخبير يعرف جيدًا أنَّ المقابلات الأولى لا يُعوَّل عليها كثيرًا؛ لِأَنَّها تفتقد إلى جوانب الطمأنينة والثقة، فهي شكية لا ثقة فيها؛ ولذا فإذا لم يُزال الشكُّ من المبحوث تجاه الباحث، وإذا لم يطمئن له ويتقبله فلن يستجيب له، وقد يظهر ما لا يبطن، أو أنَّه يقول ما ليس له علاقة بموضوع المقابلة.

لذلك ينبغي ألا ييأس الباحث من دراسة أيّ ظاهرة، أو مشكلة وبخاصّة إذا لم يمض عليها زمن التهذئة، ويقصد بزمن التهذئة الفترة الضرورية لامتصاص الغضب أو التشنج من أجل الفتور والسكينة والترويض المطمئن للنفس.

عليه: ينبغي على البَحَّاث والأخصائيين ألا ييأسوا أو يكلّوا من أداء واجبهم الاجتماعي العظيم في التعامل مع الحالات والأفراد والمجتمعات من أجل بقاء النّوع الإنساني على الود والمحبة، ويكون المجتمع منتظماً على الحرّية والعدل والمساواة، ويكون أفرادهُ مُتَّقِينَ لا غِلَّ في صدورهم بل أخوة متحابين، قال تعالى: {إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمَنِينَ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ} ¹⁶.

إذن: وسيلة المقابلة مهمّة جدّاً في إزالة الغلّ من الصدور التي امتلأت به، وتطهيرها منه يجعل أفراد المجتمع في تسامح ومودّة وعندما يتقابلون وهم لا غلّ بينهم يصبحون إخواناً متحابين؛ ولذلك تعدّ المقابلة أداة لإصلاح ذات البين.

4 - مراعاة جنس الباحث والمبحوث: من حيث:

أ - تأثيرها على الموضوع: عندما يتعلّق الموضوع، أو جوانب منه بمعلومات لها صلة بالأنوثة أو الذكورة، أو بالعلاقات الجنسية، أو الشذوذ الجنسي، يفضل أن يكون الباحث من نفس نوع المبحوث؛ لأنّ هناك قضايا يمكن تناولها بين الإناث، ولا يمكن تناولها مع الذكور بشكل واضح، وكذلك هناك قضايا يمكن تناولها بين الذكور، ويصعب تناولها مع الإناث.

ب - تأثيرها على الباحث والمبحوث: قد تتكوّن علاقة عاطفيّة بين الباحثة والمبحوث، أو بين الباحث والمبحوثة مما يؤثّر على طبيعة البحث، أو الحالة موضوع الدّراسة؛ وذلك لأنّ العلاقة العاطفيّة يسيطر عليها الجانب الشخصي أكثر من

¹⁶ الحجر، الآية 45، 46، 47.

الجانب العلمي والمهني، وحتى لا تتأثر الدّراسة بذلك، ينبغي أن تترك الحالة إلى باحثة أو باحث آخر لاستكمال الدّراسة بموضوعيّة يُراعى فيها قواعد المنهج، وطرق البحث، وأساليبه، ووسائله العلميّة.

ويلاحظ عند مراعاة جنس الباحث والمبحوث ليس بالضرورة أن يتم هذا الفرز التّوعوي في الدراسات المسحيّة، والاستطلاعيّة والميدانية التي تتناول البحث في المواضيع التي تتساوى فيها أهميّة الطرفين، ولم تكن تحتوي على أسئلة تستوجب الفرز التّوعوي بين الجنسين.

5 - المحافظة على سرّيّة المعلومات المتعلّقة بالأفراد وقضاياهم الخاصّة:

هناك معلومات مهمّة وقد لا يدلي بها المبحوث؛ خوفاً من النتائج المترتّبة عليها، والتي قد تدينه قانوناً، أو تفقده مكانة اجتماعيّة، أو إنّها تنقص من شأن الآخرين الذين تربطه بهم علاقة أسرية، أو رفاقية أو جيرة، أو عقيدة.

فإذا أحس المبحوث من الباحث بالأمان والصدّق لما يقوله فإنّه سيستجيب إليه، ويدلي له بمعلومات خاصّة، وأسرار من أسراره التي جعلت منه موضوعاً للبحث والدّراسة، مما يجعله يقترب من الباحث أملاً منه إنقاذه، أو إخراجه من الأزمة التي ألمت به، أو المواقف الذي يعاني من نتائجها السلبية.

لذلك ينبغي للباحث المحافظة على المعلومات وسريّتها، وإحساس المبحوث بذلك؛ كي يزداد في التجاوب معه، ويطمئن إليه مما يُمكن الباحث من تشخيص الحالة والوصول إلى نتائج علميّة تسهم في إصحاح الحالة أو البيئة الاجتماعيّة.

شروط المقابلة:

1- تحديد الموضوع تحديداً دقيقاً: من حيث المشكلة التي يتركز عليها، ومن حيث الأهداف، والفروض، وكذلك المجالات الأساسية (اجتماعيّة سياسيّة اقتصاديّة عاطفيّة، نفسيّة)، والوسائل التي تُمكن الباحث من تجميع المعلومات، وتحليلها،

وتشخيص الحالة؛ لأجل نتائج موضوعية ومعالجات تُسهم في إعادة الأفراد إلى بيناتهم الاجتماعية أفرادًا أسوياء يؤدّون وظائفهم من خلال حقوق تمارس، وواجبات تؤدّى، ومسؤوليات يتم حملها.

2- وضوح الهدف من إجراء المقابلة لدى الباحث والمبحوث: أي ينبغي أن يعرف الباحث جيدًا الأهداف التي يسعى إلى الوصول إليها، أو تحقيقها بحيث لا يضل طريقه، فالباحث بدون أهداف واضحة ومحددة كمن يقود سيارة في الليل بدون إضاءة؛ ولهذا المبحوث إذا لم يعرف الأهداف من وراء المقابلة، لا يستجيب للباحث؛ ولذا فالهدف هو الدليل الذي يرشد الباحث والمبحوث إلى مرامي البحث ومقاصده بموضوعية.

3- وضوح المفاهيم: لأنّ المفاهيم هي اللغة المستعملة بين الباحث والمبحوث فإنّ لم توضّح يكون هناك لبس في المعاني والألفاظ وما تدل عليه المفاهيم أو المصطلحات، فوضوح المفاهيم يُسهّل علمية الإجابة والاستجابة من المبحوث، ولأنّ أكثر المفاهيم تحتوي على أكثر من معنى؛ لذا ينبغي توضيحها للمبحوث، وإذا استعمل المبحوث ألفاظًا غير واضحة، أو غير مفهومة لدى الباحث فعليه أن يطلب تفسيرها من المبحوث دون أن يحسسه بالملل، أو القلق وعدم الرضا.

4- مراعاة الظرف الزماني للمقابلة: ينبغي ألا تكون المقابلة مفاجئة دون علم المبحوث بموعدها، بل ينبغي أن يحدّد الموعد مسبقًا، ومع ذلك قد يؤجّل الموعد إذا استجدّ على الباحث أو المبحوث ظرفًا لا يسمح بإجراء المقابلة موضوعيًا.

فعلى سبيل المثال: إذا كان المبحوث يمارس نشاطًا رياضيًا أو فنيًا أو أدبيًا، وجاء الباحث يطلب منه ترك هذا النشاط لإجراء المقابلة، فإنّ الوقت الذي اختاره الباحث غير مناسب، فقد يترك المبحوث ممارسة النشاط مؤقتًا ولكنه قد يكون على مضض طوال فترة المقابلة، وهذا يؤثّر على درجة تفاعله واستجاباته للباحث والموضوع.

وقد يكون المبحوثان زوج وزوجته وتجري لأحد أبنائهما علمية جراحية وقت حضور الباحث لإجراء المقابلة، فإذا طلب منهما، أو من أحدهما أن يبدأ معه المقابلة فيكون الباحث على خطأ كبير؛ لأنه لم يراع الظرف النفسي، والظرف الزماني للمبوحين، وكذلك الظرف الأخلاقي والمنطقي والموضوعي.

5- مراعاة الظرف المكاني: بما أن المقابلة تتطلب انتباهاً كبيراً من الباحث وإصغاءً وتبعاً لكل ما يقوله المبحوث فإن ذلك يستوجب اختيار أماكن مناسبة يتوفر فيها الهدوء والاطمئنان.

فإذا لم يكن المكان هادئاً ببعده عن الضوضاء، أو الحركة العامة، أو أماكن ممارسة الأنشطة فإن ذلك يؤثر على تركيز كل من الباحث والمبحوث، وأحياناً المبحوث لا يرغب أن يراه أحد في أماكن التحقيق أو المقابلات العامة مما يتطلب البعد عنها؛ حتى لا يؤثر سلباً على استجاباته.

وينبغي ألا تكون المقابلة في المكاتب الخدمية التي يتردد عليها كل من له مصلحة أو خدمة مما يقلق المبحوث ويشتت انتباه الباحث، وعندما يسترسل المبحوث في إعطاء المعلومات تكون مهمة الباحث الإصغاء الجاد، ولكن إذا لاحظ المبحوث أن الباحث يقاطعه بشكل يؤثر على انسياب المعلومات التي يرى إنها مهمة حسب استفسار الباحث له، فإذا لاحظ المبحوث كثرة الاتصال الهاتفي للباحث في أثناء إجرائه المقابلة معه فيكون غير مبالٍ بالموضوع، وغير متحمس للمقابلة في هذه الأماكن التي تكثر فيها الضوضاء، وتعرضه إلى عدم الإحساس بسرية موضوعه وتؤدي إلى عدم ثقته في الباحث.

6- مرونة الأسئلة وتنوعها: المقابلة المهنية ينبغي أن تتميز بعناصر التشويق، وعدم التقيّد بصيغ جامدة تحسس المبحوث بالملل والقلق، وألا تكون شرطية (بوليسية) من حيث الأسلوب في الصياغة والتعبير، وأن تكون قابلة للتعديل والتغيير إذا لم تحقق تقبل الباحث والمبحوث.

وأن تكون صيغة الأسئلة متنوّعة؛ حتى لا يشعر المبحوث أو المبحوثون بالملل، وأن تكون مهذّبة التعبير، وألاً تقتصر على نوع واحد من الأسئلة، كأن تكون كل الأسئلة مغلقة، أو كل الأسئلة مفتوحة، بل يُفضّل تحديد الصيغ وفق الموقف، وأهداف المقابلة وفروضها العلميّة، أي: ينبغي أن تكون حسب الموضوع.

رأي المبحوث مهم حين تصاغ الأسئلة المفتوحة، وأهداف المقابلة قد تتطلّب صياغة الأسئلة المغلقة، أو المغلقة المفتوحة في وقت واحد؛ وأن تكون الأسئلة مباشرة عند الموقف الذي يتطلّب صياغةً وعرضاً مباشراً ولا يؤثّر على نفسيّة المبحوث، أو يثير شكوكه في الموضوع، أو في الباحث مثل: الأسئلة التي تتعلّق بالعمّر، أو المستوى التعليمي، أو الوظيفة، أو الحالة الاجتماعيّة.

ولا تقتصر الأسئلة عند هذا الحد المباشر؛ بل تتعداه إلى الأسئلة غير المباشرة فيما يتعلّق بنوع الحالة، أو الانحراف، أو الممتلكات والدخول الخاصّة، أو العلاقات العاطفيّة.

7- تحفيز المبحوث على الاستجابة: يتحقّق المبحوث للبحث والدّراسة عندما تتّضح أمامه أهميّة الدّراسة والبحث بأنّها من أجله، ولصالحه باعتباره فرداً مهمّاً في المجتمع، وأنّ كل البشر قد يتعرّضون إلى الخطأ بإرادة أو بغيرها، بوعي أو بدون وعي، والخطأ قد يكون نتيجة توفّر معلومات خاطئة، أو لعدم توفّر أيّ معلومات عن الموضوع، وهذا بالإمكان إصلاحه من خلال تصحيح المعلومات الخاطئة، أو بتوفّر معلومات سليمة وواضحة.

ويفضل أن يجيد الباحث الإنصات لكلّ ما يقوله المبحوث، ويترك له حريّة التعبير التي تخفّف من همومه، وبخاصّة في المقابلة الأولى التي يتم فيها إحساس المبحوث بأهميّته من خلال تشجيع الباحث له بإنصات واهتمام عالين، ومن خلال طمأننته بإمكانية الإصلاح.

وينبغي أن يُنبّه الباحث المبحوث بأن لا يستهزئ أو يستهين بمكانته في المجتمع، وأن يعرف أنّ المجتمع في حاجة لجميع أفرادهِ، وأنّ المجتمع قادرٌ على إعطاء فرص لهم، وهم قادرون على تصحيح أخطائهم التي وقعوا فيها نتيجة المعلومات الخاطئة التي تشرّبوها.

كل هذه تساعد المبحوثين على تقبل حالاتهم وتحفّزهم على إصلاحها من خلال استشارة الدافع للاستجابة التي تتحقق بدور الباحث وخبرته المهنية والعلمية وقدرته على خلق مناخ يُمكن المبحوث من التفاعل مع الموضوع والباحث.

8- الانتباه ورحابة الصدر: قد تكون الدّراسة مستهدفة حالات سوية، وقد تكون مستهدفة حالات غير سوية أو شاذة، ولكلٍ منها اعتبارات تميزها عن الأخرى من حيث الظرف الشخصي أو الظرف العام، فالحالات السوية كثيراً ما تكون الأسئلة الموجّهة إلى عناصرها مباشرة، ونتائجها غير محرّجة للمبحوث، أمّا الحالات غير السوية كثيرة ما يتعمد أصحابها الالتجاء إلى الأساليب الدفاعية، والملتوية والتهرب من الإجابات المستهدفة باستفسارات الباحث.

وفي كلتا الحالتين ينبغي أن يتميّز الباحث برحابة الصدر، والانتباه الجاد لما يقوله المبحوث أو المبحوثون في أثناء المقابلة والذين قد يكون من بينهم من يعاني من الحالات الآتية:

أ - سرعة الإجابة: بعض الأفراد تكون إجاباتهم عن الأسئلة سريعة جداً لدرجة إدغامهم بعض الحروف، أو بعض الكلمات وبسرعة قد تجعل الباحث غير قادرٍ على تتبّع ما يقوله المبحوث إذ لم يكن جيد الانتباه، وله القدرة على تقبل هذا النوع من الحالات، والتعامل معها بلين ومنطق وهدوء.

ب- بطء الإجابة: هناك بعض المبحوثين بطيئو الإجابة، وبدرجة هدوء عالية وفتور كبير كأن يخرج المبحوث الكلمة ويترك فترة زمنية لإخراج الكلمة أو الجملة التي

تليها، وقد تكون هذه طبيعته، وقد تكون مصطنعة من أجل استفزاز الباحث، ومضايقته بذلك المبحوث وقدرته على التلاعب بأحاسيسه مما يستوجب الانتباه لمثل هذه الحالات وأخذها في الاعتبار مع فائق الحيطة والحذر.

ت - المعاناة من التأناة: يختلف بطء الإجابة عن الذي يعاني من التأناة من حيث إخراج الكلمات وعدم وضوحها، فالأول يستغرق زمناً ما بين الكلمة والتي تليها، أمّا الثاني يستغرق زمناً في إخراج الكلمة الواحدة مما يجعله يحتاج إلى وقت أكثر من غيره في أثناء إجراء المقابلة معه، والمبحوث لا يُعدّ هذا الوقت تضييعاً للجهد الذي يبذله الباحث من أجل استقراء حالته ودراستها دراسة علمية.

ث - ضعف السَّمع: قد يكون من بين المبحوثين ضعاف السَّمع، أو قد يكون المبحوث الوحيد المستهدف بالمقابلة ضعيف السَّمع، مما يستوجب من الباحث التحدث بصوت عالٍ وتكرار النطق أحياناً أكثر من مرّة؛ لعدم وضوح الكلمات عند المبحوث، وألاّ يحسسه بالضيق منه بظهور علامات عدم الانبساط على وجه الباحث، أو صدور كلمات غير حسنة قد تقع في سمع المبحوث فتضايقه وتكون حاجزاً بين تفاعلهما وعائفاً لاستكمال الدِّراسة أو البحث.

9- عدم الاستهزاء بالمبحوث: لكلِّ فرد ظروف خاصّة، وإمكانيّات مختلفة وقدرات واستعدادات جعلت بين أفراد المجتمع فروقا فردية، وجعلت منهم الفقير ومشعب الحاجة والغني، وجعلت منهم المبصر وفاقد البصر، والأعرج وسوي البنية، وجديد الملابس، ورث الملابس، كل هذه وغيرها ينبغي ألاّ تجعل الباحث يستهزئ بالمبحوث، قال تعالى: {لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَنْ يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا} ¹⁷

¹⁷ الفتح 17.

10 . تسجيل إجابات المبحوثين: تُسجل إجابات المبحوثين؛ حتى لا تضيع المعلومات التي تم الاستماع إليها من مصادرها؛ ولذا ينبغي أن تسجّل بوضوح، حسب خطة علمية واضحة الأسباب والأهداف، ويراعى في أثناء التسجيل ظروف المبحوثين، ودرجة سماحهم للباحث بتسجيل كل ما يقولونه أو يعبرون عنه، وحسب نوع الحالة ودرجة تقبل المبحوث لحالته أو مشكلته وتقبله للباحث يتم تحديد زمن التسجيل، فقد يكون التسجيل أولاً بأول حتى لا تضيع المعلومات والبيانات التي يدلي بها المبحوث.

ويؤخذ هذا النوع أنّه قد يشكّ المبحوث في الباحث إذا لم يتأكد من حرصه على سرية المعلومات التي يدلي بها إليه.

وقد يكون التسجيل في نهاية المقابلة؛ لتفادي حساسية المبحوث من التسجيل في أثناء المقابلة، ويؤخذ على هذا النوع أنّ الباحث قد ينسى شيئاً من المعلومات التي قالها المبحوث وهي مهمة لدراسة حالته أو لتشخيصها وعلاجها.

وقد يستعين الباحث بالوسائل التقنية كأجهزة التسجيل المسموعة والمرئية أثناء المقابلة، سواء أكانت بعلم المبحوث أم بدون علمه شريطة ألا يحس بأنّ الباحث يتجسس عليه؛ فإذا اكتشف جهاز التسجيل دون أن يعلم مسبقاً بذلك أو أنّه لم يؤخذ رأيه بهذا الخصوص، فقد يؤدّي ذلك إلى فقدان الثقة وهذه علة ينبغي تجنبها مهنيّاً.

لذلك يفضل أن تكون المقابلة علمية تراعي أحاسيس المبحوث وخصوصياته، والارتقاء به إلى معرفة الأهمية من تسجيل المقابلة معه حتى يتقبل الدراسة ويصل الباحث إلى تحقيق أهدافه من دراستها.

ومن ثمّ فحسب المواقف والظروف ودرجة التفاعل يتمّ تسجيل المقابلات، وهذه متروكة التقدير من قبل الباحث وخبراته التي تفيد المقابلة.

أما في حالة إجراء المقابلات المقنّنة، والتي تستهدف دراسة مسحية يقوم بها الباحث وفريق من المساعدين المدربين فتعد الأسئلة مسبقاً، وتختبر استمارة المقابلة قبل تعميمها على مجتمع الدراسة، أو عينة استطلاع الرّأي العام، أو أي عينة يكون اختيارها لأجل التعرّف على مؤشّرات الظواهر المدروسة؛ على أن تكون الأسئلة المطبوعة واضحة اللغة، والأسلوب والمعنى، ولا تسمح بالفتاوى المختلفة من فريق البَحّاث المساعدين؛ حتى لا تكون الإجابات عنها متضاربة من قبل المبحوثين.

أهميّة المقابلة:

1. إنّها تُمكّن الباحث من الالتقاء المباشر بمصادر المعلومات وذوي العلاقة بالحالة، دون وسيط قد لا يكون ناقلًا أمينًا للمعلومات والبيانات.
2. إنّها تفيد في جمع المعلومات، والتحليل، والتشخيص، والعلاج، والتقييم والتقويم للحالات النفسيّة، وسوء التكيف، والتوافق الاجتماعي.
3. إنّها تُمكّن الباحث من استقراء ردود أفعال العملاء والتغيّرات التي تطرأ على وجوههم، أو حركاتهم من خلال استقراء علامات التفاعل والانفعال وردود الأفعال المنعكسة على سماتهم.
4. تعدّ المقابلة وسيلة مهمّة؛ لتحقيق التنفيس الوجداني عن المبحوث أو العميل وهمومه.
5. تسمح للباحث والمبحوث أو المبحوثين على التساوي من حيث وجود فرص لتصحيح المعلومات الخاطئة والاستفسار عن أيّ لبس أو غموض قد يعلق بالفكرة أو السُّؤال المطروح في أثناء المقابلة العلميّة.
6. تفيد في تكوين انطباعات تشخيصيّة غير يقينيّة، وخطوات علاجية مبدئية عن حالة العميل في اللقاءات الأولى بما يُسهّل فيما بعد عمليات التشخيص والعلاج النهائي.

أنواع المقابلة:

المقابلة من الناحية المهنية هي واحدة، إلا أن أساليبها تتعدّد وتتنوّع من باحثٍ لآخر؛ ولذا فهي تختلف من حيث الاستعمال المهني ومجالات التخصص إلى خمسة أنواع هي:

1 . المقابلة من حيث الأسلوب، تنقسم إلى نوعين:

أ - المقابلة المرنة: هي المقابلة التي تتميز بروح المودّة بين الباحث والمبحوث فردًا أم جماعةً، وقد ترتقي العلاقة بينهما إلى درجة الصداقة غير المؤثّرة على أداء المهنة خاصّة إذا كانت الحالة المدروسة مطوّلة، وتحتاج إلى تتبّع التغيرات الطارئة عليها.

والمقابلة المرنة تحقق مناخًا للتفاعل بين الأخصائي والعميل ولا تعد أسئلتها بشكل نهائي مسبقًا؛ بل تكون الاستفسارات المقدّمة للعميل قابلة للتوضيح والشرح، والتغيير، والتهذيب كلّما تطلّب الأمر ذلك من الأخصائي.

وتأخذ شكل الحديث العادي البسيط في تناول القضايا مع العميل ويُتبع هذا النوع من المقابلات في دراسة الحالات الفردية والجماعية والمجتمعية، مثلما يُتبع أيضًا في الدراسات النفسية والاستطلاعية، وكذلك سوء التكيف الاجتماعي، ويهتم الأخصائي الاجتماعي أو الباحث بتسجيل المقابلة حسب الموقف والظروف ودرجة تقبل العميل للأخصائي وتفاعله معه، وقد يتم التسجيل أولًا بأول، وقد يتم التسجيل في نهاية المقابلة، وهذا الأمر يخضع لتقدير الباحث الماهر.

ب . المقابلة المقنّنة:

هي المقابلة التي تعد أسئلتها مسبقاً بشكل مقنن من حيث اللغة والأسلوب، وتصاغ بشكل نهائي في استمارة مقابلة يتقيّد المبحوث بالإجابة عنها كتابياً، وقد يكون مع الباحث فريق من المساعدين المدربين وبخاصّة في الدراسات المسحيّة التي تتطلّب عددًا كبيراً من البحّاث المساعدين.

تطرح أسئلة استمارة المقابلة مباشرة على المبحوث لكي يجيب عنها شفويّاً ويتقيّد الباحث بتسجيل تلك الإجابات في أثناء إجراء عمليّة المقابلة، ويعلم المبحوث دون إخفاء عنه.

2 . المقابلة من حيث الهدف والغرض والغاية: وتنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

أ . مقابلة تجميع المعلومات والبيانات:

هذا النوع من المقابلات قد يكون من أجل اختيار أطباء أو فنيين، أو من أجل اختيار مدرّسين، أو قد تكون من أجل دراسات استطلاعيّة، أو حالة انحراف، أو مشكلات عمل أو أسرة، ويهتم الباحث أو أخصائي خدمة الفرد في دراسته للحالات الفرديّة بتجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات ذات العلاقة المباشرة بمشكلة العميل والمعلومات والبيانات الثانوية التي لها صلة بالحالة بشكل غير مباشر؛ فبعض البيانات والمعلومات يتم التعرّف عليها من ملف الحالة، أمّا في حالة عدم استيفائها فيهتم الباحث بمعرفتها من العميل شخصيّاً في أثناء المقابلة وهي: تاريخ الحالة، والمستوى التعليمي للفرد، والمستوى الاقتصادي، ونوع العمل، والمهنة أو الحرفة، والديانة والجنسية، وعدد أفراد الأسرة ممتدة أم نواة، والنوع ذكر أم أنثى، فكل هذه المعلومات مهمّة ولا حرج في إعطائها، ويمكن تسجيلها في المقابلة الأولى لأنّها لا تحتوي على عناصر الإحراج.

ثم ينتقل الباحث أو الأخصائي الاجتماعي إلى تجميع المعلومات المتعلقة بالحالة، من حيث نوع الحالة: اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية أم نفسية أم ثقافية أم ذوقية، وكذلك معرفة عمر الحالة وزمن وقوعها، والبحث عن المتغيرات المتداخلة التي أنتجتها سواء أكانت (أسرية) أم جاءت نتيجة دور قام به أحد أفراد الأسرة، أم نتيجة ردود أفعال، أم نتيجة إهمال، أم مرض، أم إجبار من آخرين سواء أكانت له علاقة بهم أم لم تكن.

وينبغي أثناء هذه المقابلة مراعاة فلسفة المؤسسة وخدماتها وشروطها ولوائحها وقوانينها؛ حتى يتسنى للأخصائي معرفة عمّا إذا كانت الحالة المدروسة تتوافق معها أم لا، لكي يُمكنه تحويل الحالات التي لا تتناسب وفلسفة المؤسسة إلى مؤسسات أخرى أكثر فائدة ومنفعة.

وعلىنا أن نعرف أنّ كل البحوث والحالات بمختلف أغراضها وأهدافها وغاياتها تعتمد أساسًا على تجميع المعلومات والبيانات، ولا يمكن إجراء أيّ دراسة وتكاملها إلا بالمعلومات، وعلى ضوء المعلومات وطبيعة الحالة يصدر القرار، أو الحكم، أو العلاج سواء أكان من القاضي، أم الطبيب، أم الأخصائي الاجتماعي، أو الأخصائي النفسي.

ب - المقابلة التشخيصية: diagnosis interview

تعتمد المقابلة التشخيصية على المعلومات التي تم تحليلها عن الحالة أو الظاهرة أو المشكلة، ويتم التركيز فيها على العوامل المتداخلة من حيث تباينها وتبيان العلاقات التي تربطها وحدة واحدة، والتي أظهرت الظاهرة أو الحالة من الكمون إلى العلائية السلوكية، مما جعل مرتكبوها نزلاء مؤسسات الرعاية والخدمة الاجتماعية.

التشخيص: diagnosis عملية مهنية يتم من خلالها مقارنة النتائج المبدئية التي وصل إليها الباحث، أو الأطباء، أو الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون من

عملية تحليل المعلومات ومقارنتها مع واقع شخصية العميل والحالة التي يعاني منها؛ حتى يتمكن كل منهم من معرفة المستوى القيمي، أو الصحي، أو النفسي الذي عليه حالة البحوث ليعمل كل من البحاّث والأخصائيين وفقاً لتخصصاتهم على عودته إلى ما يُمكنه من أداء وظائفه الاجتماعية مما يجعل دور الأخصائي الاجتماعي متصدراً لهذه الأدوار من أجل أن يعيد العميل إلى القواعد القيميّة المعتمدة من المجتمع، ومن ثم دفعه إلى ما يحقق له النقلة، ولا تتم علمية التشخيص على الإطلاق بتغيب العميل أو من يتعلّق الأمر به كما هو حال عملية التحليل التي لا ضرورة لها في ذلك.

ولذا تُنسب عملية التشخيص إلى شخوص العميل وتواجهه أمام الطبيب أو الأخصائي النفسي أو الأخصائي الاجتماعي ومشاركته له في هذه العملية، والفرق كبير بين عمليتي التحليل التي تتمركز على تحليل المعلومات، والتشخيص التي تتمركز على شخصية العميل وعلاقته بالمعلومات المحللة.

ت - المقابلة العلاجية: therapy interview

تتداخل المقابلات من أجل تكامل دراسة الظاهرة أو الحالة، فبدون توفر معلومات مناسبة لا يمكن أن يكون هناك تشخيص قيم، وبدون تشخيص وتحليل علمي وموضوعي يعتمد على الخبرة والمهارة الفنيّة للباحث أو للأخصائي الاجتماعي، لا يمكن أن يكون هناك علاج علمي هادف.

لذا تعتمد المقابلة العلاجية على حقيقة: أنّ الإنسان معرّض للخطأ، ويمكن معالجته، وإصلاح حاله من خلال تحقيق أهداف المقابلة العلاجية.

وتتم علمية العلاج من خلال أنشطة تصمّم لمعالجة أو رعاية أو تخفيف حدة أثر مرضي، أو عجز، أو مشكلة اجتماعية، أو نفسية، أو اقتصادية، أو سياسية.

ولذلك فالعلاج عمليّة مهنيّة تترتب على عمليّة التشخيص يقوم بها أطباء، أو أخصائيون اجتماعيون ونفسيّون لهم من المهارات ما يُمكنهم من تحديد مكانم العلل وتحديد الحلول المناسبة لكل علة أو سبب في ضوء ما تمكّنوا من بلوغه من معرفة موضوعيّة، ووصف ما يجب أن يفعل من قبل المدروسة حالته، أو المريض، أو العميل، ومن قبل الذين لهم علاقة به.

وعليه: العلاج تصحيح المعلومات الخاطئة بمعلومات صائبة، مع تقديم المساعدة الهادفة التي تُمكن العميل من الاعتماد على نفسه، ومن تحمّل مسؤولياته في ضوء إمكاناته، وقدراته، واستعداداته وبالتفاعل مع الآخرين ومشاركتهم من أجل مستقبل أفضل.

ولذا؛ فالعلاج تفتين العقل والضمير من غفلتهما إلى رؤية الحقيقة، ورؤية الحقيقة تتضح بنواهي الدين، والتقيّد بقيم المجتمع وأعرافه وقوانينه واتباع ما يجب والانتهاة عمّا لا يجب من خلال تبيان الحق من الباطل؛ وذلك بتصحيح المعلومات المنحرفة عن طريق إجراء عدد من المقابلات المتلاحقة التي يتم فيها تحديد أسباب الانحراف، وإمكانية علاجه، وتبيان المعلومات الخيرة التي يرغبها المجتمع، ويحترم بها.

ث . المقابلة التقييميّة:

هي المقابلة التي تتميز بمدى مهارة الباحث وخبرته، ومرونته في تتبّع التغيّرات الطارئة على المبحوث؛ وذلك بالتفاعل الإيجابي معه، وبما يُمكنه من معرفة ما حققته الحلول العلاجيّة من نتائج إيجابية، وما خلفته من نتائج سلبية قد تكون ناتجة عن عدم تنفيذ العميل لبعض الحلول العلاجيّة بالشكل المطلوب، أو قد تكون ناتجة عن خلل كامن في المعلومة الخاطئة، أو التشخيص غير الدقيق، أو الحلول غير السليمة؛ مما يستوجب على الباحث أو الأخصائي الاجتماعي والنفسي اعتماد قيمة

التوضيح، والتبيان للأخطاء التي من مسبباتها قصور الفرد أو الجماعة أو العميل عن علمية التنفيذ للحلول، أو اعتماد قيمة التنبؤ للأخطاء الكامنة من جراء التطبيق غير الصحيح لإحدى عمليات الدراسة؛ وذلك بما يُمكنه من تقويمها بالتصحيح إلى ما هو صواب، أو بالتعديل والتغيير والإصلاح إلى ما هو أفضل تحقيقاً لمستهدفات الدراسة بشكلها الشمولي .

3 . المقابلة من حيث درجة الاهتمام: وتنقسم إلى ثلاثة أنواع، هي:

أ . المقابلة الكلية (العامة):

وهي المقابلة التي تهتم بالموضوع بشكل عام، وتعدُّ متكاملة لأنها تستهدف وحدة الموضوع والإمام به من حيث تأثيره على شخصية المبحوث، والبيئة الاجتماعية، والأفراد المتداخلين في ارتكاب الظاهرة أو الحالة، سواء أكان تداخلاً رئيساً، أم ثانوياً وإبراز دور كل منهم وآثاره على العميل أو المبحوث؛ وذلك من خلال تجميع المعلومات ذات العلاقة بالموضوع والفرد وإجراء تحليل عام لها وفقاً لما يتوافر من متغيرات مستقلة، وتابعة، ومتداخلة، ودخيلة من أجل الوصول إلى تشخيص وعلاج نفسي، واجتماعي وبيئي، وتكون المقابلة كلية متى اهتمت بجوانب الحالة أو الظاهرة من حيث المستوى الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والنفسي، والثقافي، والدوقي.

ب . المقابلة الجزئية:

وهي المقابلة التي يجريها الباحث أو الأخصائي بعد إجراء المقابلة الكلية؛ وذلك بعد اتضاح المعالم الرئيسة والأساسية للحالة أو الظاهرة، وبعد معرفة الأسباب، والأفراد الذين كانوا وراء حدوثها.

والمقابلة الجزئية تهدف إلى التركيز على صلب الموضوع سواء من حيث جمع المعلومات، أو من حيث التشخيص، والعلاج، والتقييم باعتباره لب المشكلة أو الظاهرة.

ويكون الفرق بين المقابلة الكلية العامة، والمقابلة الجزئية، أن الأولى تهتم بالظاهرة من جميع الجوانب، سواء أكانت أساسية أم ثانوية أم هامشية؛ لأنها مؤسّسة على أسئلة رئيسة ذات علاقة مباشرة بالموضوع، أمّا المقابلة الجزئية فتنتقل من المعلومات والبيانات التي تم التوصل إليها عن طريق المقابلة الكلية؛ ولهذا فهي المترتبة عليها.

ت . المقابلة المتجزئة:

هي التي تتجزأ من المقابلة الجزئية فعندما يكون التخلف مشكلة عامة يكون التخلف الاقتصادي أو السياسي جزءاً من المشكلة العامة وهي (التخلف بشكل عام)، وعندما تكون أداة التنفيذ متخلفة عن أداة التشريع تكون المشكلة متجزئة من المشكل السياسي الذي تجزأ من المشكل العام (التخلف) مما يجعل التخلف هو المشكل العام، والمشكل السياسي هو المشكل الجزئي، ومشكل أداة التنفيذ هو المشكل المتجزئ مما يستوجب لكل حالة أو ظاهرة أو مشكل أنواع من المقابلات التي تناسبها.

تتميز المقابلة المتجزئة بالدقة المتناهية في التعامل مع الحالات الفردية، وتستند على المقابلة الكلية والمقابلة الجزئية، ففي المقابلة الكلية إذا كانت دراسة الحالة تعتمد على شمولية المتغيرات ذات التأثير على حالة العميل، فإن المقابلة الجزئية تكون دقيقة؛ إذ يحدّد الباحث من خلالها المتغير الجزئي الذي قد يكون له التأثير الأكبر على المشكلة، أمّا في المقابلة المتجزئة فتكون المقابلة أكثر دقة مما يجعلها في حاجة لأخصائيين مهرة حتى يتمكنوا من متابعة وتقصي متغيراتها عن قصد وموضوعية.

4 . المقابلة من حيث مصادر المعلومات : وتنقسم إلى أربعة أنواع:

أ- المقابلة الفرديّة:

هي مقابلة المبحوث أو العميل كطرف وحيد في وجود المشكلة أو الحالة، وتسمى دراسته بدراسة الحالة الفرديّة، ولم يشترك معه أحد في أثناء إجراء علميّة المقابلة حتى وإن كان هناك آخرون لهم علاقة غير مباشرة به ولم يستهدفوا بإجراء المقابلة معهم من قبل الأخصائي؛ فتكون الحالة فرديّة ومرتكبها شخص واحد باعتباره قيد الدّراسة، أو أنّه نزيل مؤسّسة من مؤسّسات الرّعاية الاجتماعيّة نتيجة حالته الفرديّة التي لم يعثر على آخرين له علاقة بهم.

ب - المقابلة الثنائيّة (الحالة الثنائيّة):

هي الحالة التي يكون عدد المشتركين في ارتكابها اثنين، مما يجعل الأخصائي يقوم بإجراء مقابلات مشتركة في أثناء تجميع المعلومات والبيانات، أو في أثناء التشخيص أو العلاج، والاثنين دائماً هما أساس كل شيء في الوجود مصداقاً لقوله تعالى: { وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ }¹⁸.

وحتى الحالة الفرديّة التي يرتكبها شخص واحد فهي من ضمن الاثنين، فإذا كانت الحالة انحراف الفرد عن قيم المجتمع الحميدة فإنّ المقابلة قد تُجرى معه لوحده باعتباره العنصر الوحيد في القيام بالانحراف، ولكن لا بدّ وأن يكون هناك طرف آخر قد وقع عليه الفعل الانحرافي، سواء أكان على شخصه، أم على ممتلكاته وماله وفي هذه الحالة هناك اثنان إلا أنّ من تُجرى المقابلة معه فهو واحد؛ وذلك من أجل إصلاح انحرافه، أمّا الشخص الآخر فهو السوي الذي قد تجرّى معه أيضاً المقابلة على انفراد، وقد يتطلّب الأمر إجراء مقابلة مشتركة معهما من أجل تكفير الأوّل

¹⁸ الذاريات 49.

عن سيئاته، أو عقابه، أو تسامح الثاني له مما يؤدي إلى إصلاح الحالة والبلوغ لمعالجتها بموضوعية.

ت - المقابلة الجماعية:

هي المقابلة التي يشترك فيها أكثر من اثنين، ولا تصل إلى حجم المجتمع مثل: جماعة النشاط الرياضي، أو الثقافي، أو الفني، أو المسرحي، أو الأدبي، أو العلمي، أو جماعة العمل، هؤلاء حسب الموضوع تجرى معهم مقابلات مشتركة بشكل منظم يقوم بها الأخصائي؛ من أجل تحقيق أهداف واضحة ومحددة لتنمية النشاط وتطويره، أو تغييره، أو لتعديل فقراته، أو تغيير الأفراد القائمين به، كل ذلك يتم مع الحالات السوية، أما الحالات الانحرافية فقد تكون المقابلة مع المجموعة الانحرافية في وقت واحد من أجل إرشادها وتشخيص حالتها أو إصلاحها. ومن المقابلات الجماعية: مقابلات أسرة وجيران ورفاق العمل سواء في المدرسة، أو العمل، أو في أماكن ممارسة النشاط وقضاء وقت الفراغ.

ث - المقابلة المجتمعية:

هي المقابلة التي يقوم بها الباحث أو الأخصائي مع المجتمع المحلي، أو مجتمع القرية، وقد تكون وفق أسئلة معدة في استمارة مقابلة مستهدفاً من ورائها ما يلي:

* معرفة التراث الشعبي والعادات الخاصة بالمجتمع المحلي في الأفراح والمآتم والأعياد الدينية والوطنية، وعن أساليب التعاون الإنتاجي.

* دراسة ظاهره متفشية في المجتمع، ولها آثار سلبية على أفراد وجماعته وأسرته.

* التعرف على ظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية والثقافية والذوقية ومدى تأثيرها على سلوكيات العمل الفردية وأفعاله.

* الكشف عن النشاط الاقتصادي للمجتمع، وعمّا إذا كان إنتاجياً، أم تجارياً، أم سياحياً أم استهلاكياً؛ وذلك بما يُمكن من إعداد الفرد وفقاً للاتجاه الغالب على المجتمع، وتصويبه لما يفيد أفراد وجماعته.

* تهيئة المجتمع لاستقبال الفرد المعاق، أو المنحرف، أو المصاب بمرض معين، أو ظروف نفسية وغيرها للعيش في وسطه من جديد بعد تعديل سمات شخصيته، أو إصلاحها، تفادياً له من الانتكاسة ثانية.

* مساعدة المجتمع على تقبل القيم، والمعايير الإيجابية من الآخر، ونبذ القيم والمعايير السلبية.

* تحديد القيم والمعايير الإيجابية والسلبية السائدة في المجتمع، والعمل على حث أفراد المجتمع على تعديل السّالب وتثبيت الموجب منها، والعمل على تطويره بما ينفذ ويفيد، مع حث العميل وتحفيزه بضرورة التمسك بالموجب والتخلي عمّا هو سالب أو غير مفيد.

* التعرف على أنماط العلاقات الاجتماعية في المجتمع وقيمه المفضلة، سواء أكانت تعاونية تنافسية، أم صدامية تنافرية، ومدى تأثيرها على سلوك الفرد وانتمائه للمجتمع، وعلاقته بمراكز السلطة فيه.

* التعرف على معدل قابلية المجتمع للتغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والنفسي والثقافي والدوقي، خصوصاً فيما يتعلق بالتطورات العلمية الحديثة، مع العمل على تنمية الوعي بها خدمة لصالح أفراد.

* إبراز القيم والمعايير التي يرفضها المجتمع مع العمل على مساعدة الأفراد بكل الوسائل الممكنة من تعديل سلوكياتهم وأفعالهم؛ حتى تتلاءم مع القيم المفضلة في مجتمعهم.

* اكتشاف القادة ذوي الصلاحيات والاختصاصات في المجتمع، والاستفادة من سلطتهم المستمدة من وظائفهم الرسمية، بما يعود على الأفراد بالفائدة والتّفع. والمقابلات المجتمعية تحتاج إلى فريق من المساعدين المدربين لإنجازها؛ لإنّها تحتاج إلى وقت طويل، وجهد كبير يصعب على الباحث أو الأخصائي الاجتماعي القيام به لوحده.

5. المقابلات من حيث المستوى القيمي للمبحوث: وتنقسم إلى ثلاثة أنواع

هي:

أ . **المقابلة الذاتية:** يسهم هذا النوع من المقابلات في تمكين الباحث أو الأخصائي الاجتماعي من تحديد عوامل التمرکز وعوامل التشتت في شخصيّة العميل، وفقاً لما تشرّبه من قيم إيجابية أو سلبية من خلال الإطار المرجعي لمجتمعه، فقد يكون ما تشرّبه من قيم يضع المصلحة الخاصّة فوق كل اعتبار دون مراعاة للمصلحة العامّة، مما يجعل شخصيته في الاتجاه الأناني الذي معياره (أنا أولاً وإلّا)، أو في الاتجاه الشخصاني، الذي معياره: (أنا كلّ شيء) فالمقابلة الذاتية تحقق نقلة للعميل من الحالة التي هو عليها (الحالة السالبة) إلى الحالة الأحسن والأفضل في حدود القيم الخاصّة، ولكن القصور على القيم الخاصّة فقط لا يؤدي إلى إحداث نقلة نوعية تعود بالفائدة على الفرد والمجتمع الذي يشكل أو يكون الذات الاجتماعيّة للفرد.

وعليه فالذاتية: **subjectivity** ترتبط بالمفرد المؤنث، وتحتوي على المختزل المذكر والمؤنث، كما تختزل الدار كمؤنث على الجدران المذكرة المتكوّنة منها، التي أعطتها صورتها الكاملة، وكما يحتوي جسد الإنسان المذكر على أعضاء مؤنثة، كالعينين، والأذنين، واليدين، والصرة، والرقبة، وهكذا جسد الإنسان المؤنث، يحتوي

على أعضاء مذكرة: كالرأس، والساقين، والذراعين، والقدمين، والقلب، وغيرها؛ وهكذا خلق الله الذكر والأنثى.

ولذا تتكوّن ذات الإنسان من قيم المجتمع، من أوامره ونواهيه، مما يجب وما يكره؛ ولذلك عندما تتوحد آمال، وآلام المجتمع ودينه في الفرد إلى درجة تتساوى فيها كفتا الحياة والموت، يكون الفرد وكأنّه مجتمعا بأسره، أو أمة بكاملها نتيجة بناء الذات العامّة فيه، مما يجعل لسانه لسان حالها وسلوكه من سلوكها وحاله من حالها.

ولذلك

؛ الذات عندما تتكوّن لدى الإنسان بأمانى المجتمع تزيل عنه الأنانية، وتغرس فيه الأمة بقيمها؛ ولهذا يكون الفرد وكأنّه أمة بحالها، وتكون الأمة وكأنيما الفرد بأناته.

وقد يتساءل البعض:

من الذي ينقل الفرد من الأنانيّة إلى الدّائيّة؟

حسب معارفنا فهمنا أنّ الفرد يخلق ويولد، والأنانية والدّائيّة تُعلّم وتكتسب، والمجتمع هو المسؤول عن ذلك بأفراده وجماعاته ومؤسّساته وهيئاته؛ فإذا تشرب الفرد قيم المجتمع الحريّة كان الفرد ذاتياً، وإذا لم يتشربها لن ينطبع بها، ولا يمتاز بها مما يجعل سلوكه شخصائياً نتيجة تمسّكه بمصلحته الخاصّة على حساب المصلحة العامّة لأتمته أو مجتمعه، فينفرد بأنانيّته عن الذات العامّة التي انطبع الآخرون من بني أتمته بها؛ فالفرد يمكن أن يكون أنانياً، ويمكن أن يكون ذاتياً حسب تأثره بالموضوع، وعليه: ترتبط الأنا بالذات، وترتبط الذات بالموضوع؛ ولذا فإنّ تمسك الفرد بالدين والعرف واللغة لم يكن تمسكاً شخصائياً، بل إنّ تمسكاً بذات المجتمع.

ب. **المقابلة التطلّعيّة:** هذا النوع من المقابلات يكمل المقابلة الدّائيّة، فبعد

أن يتعرّف الباحث أو الأخصائي على عوامل التمركز، والتشتت في شخصية العميل على مستوى الدّائيّة المنغلقة فبعدها يسعى ليجعل العميل على المستوى القيمي

التطلُّعي أي: ليتطلَّع به إلى الأفضل والأَنْفَع الذي يتوقَّر عند الآخر من علوم ومعارف وتقدم حضاري أو تقني، على ألا يكون هذا التطلُّع على حساب القيم التي تشكل كبريائه واعتزازه؛ ولذا فإنَّ التطلُّع إلى ما هو أحسن يحدث التُّنْقلة النوعية من حالة التمرکز على الذات إلى حالة التطلُّع والتوازن مع الآخرين، لأجل أن يتحقَّق الآتي:

* توعية الأفراد بما يجب أن يفعلوه مع الآخرين الذين يتبادلون معهم مشبَعات الحاجات المتطوِّرة والمتنوّعة والمتعددة.

* التأكيد على أهمية الإمام بالموضوع المشترك مع الغير كواقع لا مفر من التعامل معه.

* تمكين الأفراد من تقبل النقد، وتصحيح الأفكار، والسلوكيات التي كانت معتادة، مع تصحيح المعلومات السماعية؛ إذ ليس كل ما يُسمع يُصدَّق.

* تعريف الأفراد بما للآخر من رغبات، ومطالب، وحاجات، وبواعث مشبَعَة، وحقوق وواجبات، ومسؤوليات ينبغي أن تُقدَّر، وتُحترم، فمن غير المنطقي أن يتم تجاوزها، أو الإغفال عنها.

* تنمية قدرات الأفراد على التمييز بين ما يجب وما لا يجب، والاحتكام للمنطق في قول الحق، وفعل الصواب.

* توضيح الكيفية التي يتجاوز بها الأفراد المستوى الذاتي، إلى مرحلة ممارسة النقد الذاتي الذي يُمكن من معرفة جوانب القصور، أو معرفة العيوب والسلبيات، ومعرفة القصور في بعض القيم، والتقاليد الاجتماعية ليتم الوصول إلى مرحلة التعديل والتغيير بإرادة، والتمكُّن من إعادة لغة الحوار، ومعرفة حوار الآخر بموضوعية، وبلا أحكام مسبقة.

* إحداث نقلة للأفراد بعد تمكُّنهم من التطلُّع إلى أخذ ما يفيد، وترك ما لا يفيد.

ت . المقابلة الموضوعية:

هي المقابلة التي يتجرّد الباحث فيها من أيّ انحياز غير انحيازه للموضوع، وهي المستوى الذي يهدف الباحث من بلوغه بالمبحوث بحيث يتمسك بكل ما هو موجب ومفيد من قيم وفضائل اجتماعية ودينية، وألا يكون منغلّقاً على ذاته فقط، بل قادراً على أن يتخلّص من كل ما من شأنه أن يسيء لإحقاق الحق حتى ولو كان من أعراف أمته أو المجتمع الذي ينتمي إليه، ويكون كذلك متطلّعاً للآخر دون أن يأخذ كل شيء منه؛ وذلك لقدرته على حُسن الاختيار وهذا الأمر يُمكنه من تكوين شخصية موضوعية تقول الحق، وتقف دونه، دون أن تتعصّب لمعطيات عاطفية أو معطيات مستوردة عن غير وعي.

فالموضوعية مستوى من مستويات التفكير الإنساني الرّاقى؛ إذ بها يرفض الإنسان التحيز لما لا يجب، ولا يمكن أن تكون الموضوعية سلوكاً أو فعلاً ما لم يرتق التفكير إلى مستوى توفّر الثّقة الدّاعمة للإرادة، والممكنة للفرد من اتّخاذ قراره بوعي وتجرّد.

ولذا فمن الموضوعية أن يُقدّم الباحث أو الأخصائي الحقائق للفرد كما هي لا كما ينبغي أن تكون عليه؛ وذلك لأنّ ما ينبغي أن تكون عليه هو المستهدف من البحث والدّراسة، وستظل الحقيقة كامنة في الحالة إلى أن يتحقق المطلب الذي يُقدّمها كما هي بكل موضوعية.

وعليه:

تُعد الموضوعية Objectivity مكوناً قيمياً استيعابياً تندمج فيها المعارف الإنسانية والعلوم والثقافات التي تحتوي الأنا وتستوعب الآخر، وتنتج أفعالاً

وسلوكيات تؤدّي من قبل الجميع بإرادة، وتكوّن منظومة قيمية ذات أبعاد ومرام إنسانية خالية من التعصّب والتحيز.

تتمركز الموضوعية على الاستخدام العقلي الذي به تتجاوز الشخصية مرحلة العاطفة والمنطق، ما يجعلها تحتكم بالعقل دون سواه في تناول القضايا والمواضيع بالبحث والدّراسة.

وبالموضوعية تُقيّم الظروف والمواقف الفرديّة والجماعيّة والمجتمعات عندما تتوفر معطياتها واشتراطاتها المبررة لوجودها، ولا تبرر بغير ذلك؛ ولذا فالموضوعية مرحلة وعي متقدّم على مستوى الثقافة والفكر الإنساني.

إنّما الالتزام بالحقائق المجردة قولاً وعملاً، فلا تميل كل الميل، ولا تصدر الأحكام بلا معلومات ومعارف واضحة؛ ولهذا فالموضوعية مرحلة تيقن، ومعرفة يتجاوز بها العقل كل مراحل الانحرافات والميول السالبة التي أفعالها تحيد كثيراً أو قليلاً عن الحقيقة، إنّها المبتعدة عن المنقوص والمتمسكة بكل فعل تام، أمّا الكمال فله وحده.

الموضوعية حالة مستقلة بذاتها تُقيّم الأمور بنزاهة لا بعاطفة، فهي ليست حالة اعتدال كما هو حال قاطع الذاتيّة في خماسي تحليل القيم، وهي ليست حالة من حالات التطرف والانسحاب كما هو الحال في قاطعي: الأنانية وذاتية تميل إلى الأنانية، إنّما حالة الانسجام والتطابق مع مبررات المواضيع ومعطياتها العلميّة.

وتتمركز الموضوعية في خماسي تحليل القيم على الآتي:

1. التجرد من رغبات الأنا وأطماعه ومصالحه الشخصية.
2. لا تعترف إلا بما يجب، ولا تؤدّي إلا الأفعال الواجبة الاتباع سلوكاً.
3. تُقيّم الأنا والذات والآخر بمنظور معياري لا بمنظور مزاجي.

4 . السُّلوك والأفعال الحضارية المتماثلة مع الثقافة المستوعبة لكل خصوصية.

5 . الاعتراف بوجوبية أخذ الحقوق.

6 . الاعتراف بأحقية أداء الواجبات.

7 . الاعتراف بأهمية حمل المسؤوليات.

8 . التقدير لمن يجب ولما يجب.

الاطمئنان صفة من صفات الشخصية الموضوعية، وتعتمد النفس المطمئنة على قوة البصيرة التي تُمكنها من معرفة الحقيقة، قال تعالى: {بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ} . فالبصيرة قوة عقلية واعية يتبين من خلالها الإنسان الموضوعي معرفة ما يجب وما لا يجب، وعندما يسلك لا يتردد؛ وذلك لثقتة فيما يفعل أو يسلك عن معرفة صائبة.

الموضوعية هي إعلان الحقيقة مهما اختلف الزمان والمكان والثقافة أو الدين والعرف؛ ولذا فإنَّ الحقيقة واحدة سواء أكانت ذات مؤثر سالب، أم ذات مؤثر موجب، فالكذب حقيقة والصدق حقيقة، والنفاق والرفض والتمرد حقائق كغيرها من الحقائق، والموضوعية هي قول الحقيقة وفعل الحقيقة، وفي المنطق الموضوعي ليس عيباً أن يقال للكاذب كاذب، وللسارق سارق وللصّادق صادق، بل العيب ألا يقال ذلك كحقيقة، هذه هي الموضوعية كحقيقة لا تتبدل، ولا تتغير مهما تغير الزمان والمكان، أو تغير الأفراد وتبدلوا نتيجة تعرّضهم إلى مؤثرات ومتغيّرات تابعة أو مستقلة.

وبما أنَّ الحقيقة هي ما صدق على الموضوع، إذن: ليس بالضرورة أن تكون الموضوعية منطقية؛ وذلك لأنَّ معايير الحقيقة ليست هي المعايير المنطقية، فمعايير الحقيقة هي: الصدق والثبات، أمّا معايير المنطق فهي: الافتراض والتوقع فالإنسان وجوده حقيقة موضوعية وليس وجوداً متوقّعا، وتفكيره منطوق؛ إذ أنَّ التفكير مرتبطٌ

أو مرتبب على وجود الإنسان باعتباره متميزًا بقدرات العقل المفكر، والحكم على أن الإنسان موجودٌ وأنه مفكرٌ هو الحقيقة الموضوعية، ولكن ليس بالضرورة أن كل إنسان موجودٌ هو مفكرٌ، فالبعض من الموجودين هم فاقدو حاسة التفكير والتدكر التي يفترض إنها خاصة إنسانية، وهذا ما يجعل المنطق ليس بالضرورة أن يكون حقيقة.

ولإزالة اللبس والغموض عن الموضوعية ينبغي أن نفرق بين التزام الباحث بخطوات البحث العلمي أثناء تقصيه للمعلومات التي تعكس حقيقة الموضوع، وشخصانية الباحث التي لا تعكس حقيقته (حقيقة الموضوع)؛ ولذلك التزام الباحث المسلم وتحيّزه إلى دينه لم يعد عيبًا، بل العيب ألا ينحاز إليه بما أنه الحق من عند الله تعالى، ومن الموضوعية أن يتميّز موضوع الباحث المسلم عندما يكتب عن الدين، أو الأعراف، أو الشخصية المسلمة وعاداتها عن كتابات ومؤلفات الباحث غير المسلم عندما يكتب عن الموضوع نفسه؛ ولذا في اعتقادنا عندما يكتب المسلم عن مجتمعه هو أقرب إلى المعلومة الصادقة من الكاتب غير المسلم، وكذلك يكون الكاتب غير المسلم أكثر معرفة بالحقيقة من الكاتب المسلم عندما يتعلّق الموضوع بمجتمع الباحث غير المسلم.

وعليه: فإنّ قول البعض: إنّ الموضوعية ألا يدرس الباحث مجتمعه؛ لكي يكون موضوعيًا فيما يبحث أو يكتب، هو قول لا تسنده المصادق، فهذه المناداة تزعمها بعض من المستشرقين الذين لا يريدون أن تقدّم معارف صادقة عن أخلاقيات المجتمعات النامية ومعتقداتها وأعرافها، وبخاصة التي تدين بالإسلام؛ وذلك حتى لا تنتشر تعاليم موضوعية قد تمز نظم المجتمعات غير المسلمة، ولهذا وُجّهت التُّهم إلى البحوث والدراسات العلمية التي تُبرز أهمية الدين الإسلامي وحججه وأخلاقياته بإثباتها بحوث ودراسات وتعاليم غير موضوعية، ومن يقوم بهذه المهمة العلمية الرائعة يُتهم بأنه غير موضوعي، وللأسف الشديد صدّق بعض من أساتذتنا هذه الادعاءات

وعملوا بها، في حين ازداد تمسك أهل الغرب والمستشرقين منهم بصفة خاصّة بدراسة مجتمعاتهم سواء في استطلاعاتهم العامّة، أم في دراسات قُرَاهم، أو حالات مجتمعاتهم الخاصّة دون أن يصف أحدهم الآخر بعدم الموضوعيّة، وفي مقابل ذلك يصفون بُحاثنا وكتّابنا بعدم الموضوعيّة عندما يولونا اهتمامًا بشؤون أمتهم ومجتمعاتهم التي لها خصوصيّة تميزها عن خصوصيّات الآخرين كما للآخرين من خصوصيّات تميزهم.

ومن ثمّ فعلينا أن نميّز بين التزام الباحث بمبادئ أمته وتاريخها الذي به تعتر، وتزمت الباحث وأنانيتته على حسابها، وحساب خطوات البحث العلمي في أثناء تتبّعه للمعلومة في عمليات الدّراسة، فعندما يلتزم الباحث بمبادئ أمته ودينها، فإنّه في هذه الحالة يكون ملتزمًا بمبادئ عامّة (ملكًا للجميع)، وإلّا هل يُعقل موضوعيًا أن يفكر الباحث المسلم في أثناء قيامه بمهمة البحث والدّراسة بأنّه غير مسلم؟ وهل الإسلام والثقافة والعادات والأعراف أملاك لفرد بعينه حتى يقال له تجرّد منها أن أردت أن توصف بالموضوعيّة؟

عليه: تكون الإجابة موضوعيًا بلا.

وبما أنّ الدين والعرف والعادة ومجموع القيم هي المقياس العام للموجب والسّالب والمستقيم والمعوج، فكيف نقبل بأن يوصف الباحث المنسلخ عنها بأنّه هو الموضوعي؟ وهكذا كل باحث عندما ينتمي أو يعتقد في اتجاه سياسي أو فكري قد يصعب عليه التجرّد منه، فالباحث الاجتماعي الذي يعتقد في الفكر الرأسمالي لا يمكنه القيام ببحثه إلّا داخل هذا المنظور ومن من ثمّ فإذا وجدنا باحثًا من داخل المجتمعات الرأسمالية يقوم ببحث وهو متجرّد من هذا المنظور فهذا يعني أنّه غير منتمٍ إليه (منتميا لغيره)، أي: منتميا للآخر.

ولهذا فالموضوعيّة نسبيّة، وليست مطلقة؛ ولذا فالتمسك بها وكأها المطلقة في غير محله، إنّه تحيّر سالبًا يضعف حُجّة الباحث، وقد يسفّهُها، ولأها نسبيّة فينبغي أن تمارس بمرونة لا باشتراطات مسبقة.

ومع أنني لا أوافق على أنه ليست هناك موضوعية، إلا أنني واثق بأنها نسبية، وليست مطلقة.

وبما أننا نتحاور مع الموضوعية حيناً، ومع المتعصبين بها حيناً آخر فعلينا أن نتساءل:

ما هي الركائز التي تُظهر الموضوعية إلى حيّز الوجود؟

في اعتقادنا تركز الموضوعية أولاً: على الموضوع، وثانياً: على الباحث.

ولذا لا يمكن أن تكون هناك موضوعية في غياب الموضوع، أو الباحث؛ وفي هذا الخصوص يقول الدكتور محمد السرياقوسي: إنَّ الفصل التام بين الذات الدارسة، والموضوع المدروس مستحيل لما بينهما من علاقات متبادلة تربطهما وتدمجهما في وحدة معرفية لا تمايز فيها بين ذات وموضوع.

وعليه: تفاعل الباحث مع الموضوع، وعدم خروجه عنه يؤدي به إلى الموضوعية، وفي مقابل ذلك خروج الباحث عن الموضوع لا يؤدي به إليها؛ ولذلك يكون الباحث هو العنصر الأساسي في إبراز الموضوعية أو إخفائها، وبما أنَّ الأمر كذلك فلا داعي إلى تغييب دوره أو الإغفال عن أهميته ومراعاة خصوصيته التي تفيد كثيراً في التعرّف على الجديد وتطويره بما يحقق نجاحاً للبشرية بأسرها، وهذا يجعلنا نقول:

بما أنَّ الباحث هو الذي اكتشف القوانين وصاغ النظريات، والذي أسهم في المعرفة العلمية التي تطورت بها العلوم وتتطور باستمرار، ولأنَّه هكذا فلا ينبغي أن نجحد أو نغفل إسهاماته وجهوده الكبيرة في التطور العلمي نظرياً ومادياً وتقنياً، بل الذي يجب أن يُطمس أنانيّة الفرد، وأطماعه الشخصية التي تكون على حساب الآخرين الذين لهم الحق مثلما له.

ولذا فمن الموضوعية: أن يتعد الباحث عن الأحكام المسبقة، أو الأخبار السماعية عند دراسة الظواهر والمشاكل والمواضيع، أو الحالات في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

ومن الموضوعية: أن يلتزم الباحث بالموضوع ولا يجيد عنه عند دراسة الظاهرة. ومن الموضوعية: أن يُميّز الباحث بين رغباته وأمانيه التي كان يأملها قبل البحث، والنتائج التي توصل إليها وتخالف توقعاته وأمنيته.

ميز المقابلة:

- 1 - تفيد في دراسة الذين لا يجيدون القراءة والكتابة.
- 2 - تمكّن الباحث من مشاهدة ردود أفعال المبحوث وملاحظة سواء في حديثه، أم في انقباض وجهه وانبساطه، أم بجفاف شفتيه أو ارتوائهما، أم بضياء عينيه أو انهيار الدمع منهما، وكذلك من خلال الحديث المسترسل والصمت المفاجئ، وحركات اليدين وتشنج حركتهما، وبلع اللعاب، وجفاف الحلق، والارتعاش، وغيره.
- 3 - تُحقّق المقابلة التفاعل والود أحيانا بين الباحث والمبحوث بكل موضوعية.
- 4 - إنّها تفيد في استطلاع الرّأي العام.
- 5 - تجعل المبحوث شريكاً للباحث في الدّراسة والتشخيص والعلاج مما يطمئنه بعدم فرض أيّ حل عليه إذا كان يليق بظرفه وقدراته واستعداداته.
- 6 - تُمكن الباحث من متابعة الحالات عن كتب ووضوح.
- 7 - تُمكن الباحث من تكوين علاقة مهنية مع المبحوث تسهم في تيسر الحصول على معلومات وإصلاح الحالة.
- 8 - تُمكن الباحث من التعرّف على اتجاهات المبحوث ودوافعه ومشاعره.

9 - تؤدّي إلى استكشاف معلومات جديدة لم يسبق معرفتها من قبل.

الماخذ على المقابلة:

- 1 - تحتاج إلى وقت طويل وتكاليف قد لا تكون هيّنة.
- 2 - قد تتأثر الدّراسة بعواطف الباحث والمبحوث إذا لم يتم التقيد بالمبادئ المهنية.
- 3 - تحتاج إلى عدد كبير ومدرب من مساعدي البَحّاث.
- 4 - تضع المبحوث أمام مواقف أو ردود أفعال أو ارتكاب سلوك لا يعبر عن حقيقة الأمر في شيء.
- 5 - إنّها صعبة التقنين؛ نظرًا لاختلاف أساليب القائمين بها، واختلاف ظروف المبحوثين مما قد يستوجب تغيير بعض أسئلتها أو صيغها.

الملاحظة

بالملاحظة يتمكّن الباحث أو الأخصائي الاجتماعي والنفسي من متابعة القول والفعل، والعمل، وكل مسموع ومشاهد من قبل المبحوث، أو العمل فيها تتم ملاحظة ردود أفعال المبحوث تجاه كلّ سؤال، أو استفسار يوجّهه إليه الباحث، أو الأخصائي الاجتماعي، أو النفسي.

فالملاحظة من الأدوات المهمّة في عمليّات دراسة حالات المبحوثين وبخاصّة عندما تكون قابلة للتحقق منها، وتبيّن الملاحظة مدى سعة تفكير الباحث، وإدراكه ووعيه لما يحدث معه ومن حوله؛ وذلك بما يُمكنه من فهم سلوك الفرد أو الجماعة وظروفهم المحيطة مع استقراء ما يحدث من ردود أفعال، من خلال الربط بين المشاهد والمسموع والمحسوس والمدرك).

وتشتمل الملاحظة على لحظة حدوث الشيء فيلاحظ في حينه (وقت حدوث الفعل) وهذه قد تكون عن رؤية، وقد تكون عن استماع مباشر وإعٍ ومقصود، وقد تكون عن استقراء واستنباط، وترتكز الملاحظة على أهميّة الحضور لكي تتم علميّة المقابلة المباشرة للمصدر ذي العلاقة بالموضوع، أو المشكلة قيد البحث أو الدّراسة.

كما ترتكز على المعاينة لما هو محسوس بشكل مباشر، أو غير مباشر، فكل ما يتم عن طريق الحواس الخمس هو مباشر، أمّا الذي يتم عن طريق الاستنباط والاستقراء فقد يكون غير مباشر؛ ولهذا يجب ألا يغفل الباحث عن استقراء ما بين الأسطر، واستنباط المحمول في المضمون.

وعليه: تعدّ الملاحظة الأداة الممكنة من التمييز بين الصدق واللغو، وبين ما يجب وما لا يجب فعن طريق المعاينة السّماعية يتمكّن الباحث أو الأخصائي

الاجتماعي أو النفسي من التعرّف على العلاقات السّالبة والموجبة بين المواضيع؛
فحاسة البصر (العين) لا تشاهد الكلمات المنطوقة مع إنّها تشاهد المكتوبة منها.

وحاسة السّمع (الأذن) قادرة على ملاحظة المسموع، وغير قادرة على التّمكّن
من المكتوب، وبمشاهدة المكتوب يُمكن أن يتم استنباط واستقراء ما وراءه من أغراض
وغايات أو نوايا من خلال ملاحظة ما يحمله من مضامين تدرك إدراكًا.

ولذا فبالاستماع يمكن أن يتعرّف الباحث أو الأخصائي على اتجاهات أو
نوايا الطرف أو الأطراف المستمع إليها، وحتى فاقد حاسة البصر يُمكن أن يكون
شاهدًا مع أنّه لم يكن قادرًا على أن يشاهد شيئًا بعينه، فإذا أنصت إلى حديث
جماعة تتحدث عن فلسفة التغيّر الاجتماعي فيمكن أن يُلاحظ المنصت ما يرمي
إليه الحديث من مرامي واتجاهاتهم حول هذا الموضوع، وكذلك يُمكنه أن يلاحظ
الوحدة التي بينهم، أو الاختلاف والتباين في وجهات نظرهم.

ولإنّما الأداة المعتمدة على الحواس ودرجة سلامتها، فهي تتطلّب من الباحث
كفاءات وقدرات يمكن قياسها، هي:

أ - القدرة على الإنصات الواعي للآخرين وتفهم وجهات نظرهم.

ب - القدرة على التذكّر والتصوّر والتخيّل، والتفكّر وفقًا لما هو متوقّع وغير
متوقّع.

ج - القدرة على التمييز بين المعايير التي يحتكم الأفراد والجماعات والمجتمعات
إليها.

د - القدرة على تحديد الرّؤية لما يجب أن يحدث، ومتابعة ما يحدث بالفعل.

هـ - الاهتمام بجميع المتغيّرات التي يمكن أن تؤثر على الموضوع المدروس،
وتبني التفكير في المتغيّرات الجديدة ووضع معايير لها.

أهمية الملاحظة:

1. تُمكن الباحث من الاستقراء والاستنباط.
2. تُمكن الباحث من معرفة ردود الأفعال.
3. تفيد في دراسة ديناميكية الأفراد والجماعات والمجتمعات.
4. تُمكن الباحث من متابعة التغيرات السلوكية، ورصدها إيجابياً أو سلبياً.
5. تُمكن الباحث من الانتقال من المجرد إلى المشاهد عندما يكون عقله مبدعاً، فالذي اخترع السكين أو المقعد مع أنَّهما على البساطة بسبب معرفتنا بهما واستخدامنا اليومي فإنَّ الذي اخترع كلاً منهما لا بدَّ وأنَّه فكَّر بعمق في كيفية صناعة السكين، أو المقعد من حيث ملائمة كل منهما للوظيفة التي اخترع من أجلها، وإلا على أيِّ أساس صمما؟

* أنواع الملاحظة من حيث دور الباحث:

تنقسم أنواع الملاحظة من حيث دور الباحث أو الأخصائي الاجتماعي أو النفسي إلى نوعين هما:

الملاحظ غير المشارك والملاحظ المشارك.

1- الملاحظ غير المشارك:

إنَّه الملاحظ العلمي الذي لم يختلط مع الملاحظين (المبحوثين) قيد الدِّراسة، ويجري ملاحظته ويسجِّلها دون أن تحس الجماعة المبحوثة بأنَّها تحت المراقبة أو المشاهدة، مما يجعل تصرفاتهم تجاه الفعل الاجتماعي طبيعيَّة، ودون تكلف سلوكي.

وتجرى مثل هذه الملاحظات على الفرد وأعضاء الجماعة وعلى الأنشطة والبرامج، وعلى المواقف، وقد تكون مباشرة أو غير مباشرة. فالأولى هي التي يقوم بها الباحث، أو الأخصائي الاجتماعي، أو النفسي مباشرة دون وسيط، وتتم عن بعد وكأنَّ الأمر لا يعنيه في شيء، مع أنَّه منتهبه لكل ما يجري، أو ما هو ملاحظ، كملاحظته للوحدات السكنية والحالة التي هي عليها، ومدى اهتمام السَّكان بنظافتها وجمالها، أو حين يلاحظ سلوك جماعة من الصيَّادين، أو الفلاحين، أو المتظاهرين دون أن يشاركهم السُّلوك أو الفعل موضوع الملاحظة.

أمَّا الملاحظة غير المباشرة فهي التي تتم عن طريق وسطاء قاموا بها في الزَّمن الماضي ومازال بعضهم على قيد الحياة، مع أنَّ الموقف أو الموضوع الذي اشتركوا في ملاحظته قد انتهى ولن يتكرر، فمن خلال إجراء مقابلة أو مجموعة من المقابلات معهم يتم التعرُّف على ملاحظاتهم السَّابقة، وتعدُّ ذات أهميَّة للمقارنة، أو لإجراء ملاحظات على أفعال حاضرة أكثر تركيزًا، أو اتساعًا من حيث المجال، وقد تكون مصادر الملاحظة وثائق وسجلات ومذكرات عامَّة، أو خاصَّة، وقد تكون مصادر الملاحظة أشرطة مسموعة، أو مرئية، أو أجهزة حاسوب.

إنَّ هذا النَّوع مهم جدًّا في الدراسات الاستطلاعيَّة والدراسات المتعمقة في البحث الاجتماعي وبخاصَّة في طرق مهنة الخدمة الاجتماعيَّة، إلَّا أنَّ هذا النَّوع محفوف بخطأ النسيان، أو الزيادة من قبل الناقلين؛ لأنَّ العنينة في معظم الأحيان لا دقة فيها.

2 - الملاحظ المشارك:

هو الباحث أو الأخصائي الاجتماعي أو النفسي الذي يقوم بالملاحظة مباشرة من أجل تجميع البيانات والمعلومات، وقد يكون الباحث مشاركًا كاملاً، وقد يكون مشاركًا ملاحظًا.

المشارك التمام:

هو الذي يتحدّد من خلال دور الباحث، أو الأخصائي الاجتماعي، أو الأخصائي النفسي أثناء ملاحظة سلوك المبحوث أو المبحوثين، وينبغي ألا يعرف العميل أو أعضاء الجماعة أنّ هناك من يقوم بملاحظتهم، ويكون الباحث في هذه الحالة كأنّه عضوٌ أساسيٌّ في الجماعة مما يستوجب عليه الإمام باتجاهاتها وأهدافها والتقيّد بتعاليمها، وأساليب المعاملة فيما بينها ومع الآخرين، وأن يلتزم بتأدية طقوسها، وبخاصّة إذا كانت جماعة دينية منغلقة على ذاتها، وأن يمارس نشاطاتها المرغوبة إذا كانت للجماعة مناشط توحّد اتجاهاتها، أو تهدب نفوسها، ويُفضّل أن يمتاز الباحث الاجتماعي بمرونة عالية في تعامله مع أعضاء الجماعة وبخاصّة أنه قد يتعرّض لمواقف استفزازيّة، إذا لم يتمّ تقبله من قبل الجماعة، وإذا لم تثق الجماعة فيه كل الثقة.

وعليه: فالهدف من ممارسة هذا الدّور من قبل الباحث الاجتماعي التعرّف على الاتجاهات والأساليب التنظيمية للجماعة، والمنهج التربوي الذي تنتظم فيه أو تنتظم عليه، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والمخاطر المترتبة عليها، أو الفوائد المحققة لها؛ وذلك من أجل أخذ عبرة يستفاد منها في الحياة العامّة، وتنظيم المجتمع، مع أنّ بعض أنواع التفاعل الاجتماعي يصعب أن يقوم الباحث بملاحظتها؛ وذلك مثل: الممارسات الجنسيّة، والاختلافات الأسرية، مع العلم أنّ هذا الدّور يحتاج إلى وقت كافٍ، وتدريب راقٍ حتى يتمكّن الباحث الاجتماعي أو النفسي من الاقتراب إلى أعضاء الجماعة والتعرف على ما يخفونه، أو يعلنونه فيما يتعلق بموضوع الملاحظة ودراسة الحالة.

المشارك الملاحظ:

هو الباحث أو الأخصائي الاجتماعي أو النفسي الذي حدّد وسيلة الملاحظة كأداة مهمّة لتجميع المعلومات والبيانات من أعضاء الجماعة الذين يعرفون دوره المعلن بأنّه المشارك الملاحظ، وينتشر هذا النوع كثيرًا في الدراسات الأنثروبولوجيّة، وقد ترتقي درجة الثقة بين الباحث والمبحوثين أو المدروسين إلى درجة الصداقة التي ينبغي ألا يؤثر على موضوع الملاحظة.

الميز والعيوب:

أولًا: المميّزات: من الميز المترتبة على هذا الدور الذي يلعبه الباحث (المشارك الملاحظ)، تقبل الجماعة للباحث، والتعرف عليه باحثًا ميدانيًا، وقد تثق فيه الجماعة إلى درجة إظهار كل ما هو كامن من أفعال وسلوكيّات وعادات وأعراف، من أجل عدم إحساسه بالغرابة، أو نتيجة اعتزازهم بما يمارسونه من سلوك وأفعال، أو نتيجة اعتبارهم لما هم عليه من قيم.

ثانيًا: المعيوب: إذا لم تتقبل الجماعة الباحث وتثق فيه فقد تسلك أمامه سلوكيّات مصطنعة حتى تُظهر ذاتها بأنّها مثال أمام الباحث (المشارك الملاحظ)، مما يجعل الأفعال والمناشط والأدوار التي تقوم بها أمامه ليست طبيعيّة بل مختلفة، وكذلك قد يندمج الباحث في الجماعة إلى درجة تأثره العاطفي بأدوار الجماعة فيتحمّز إليها بشكل قد ينسيه دوره العلمي الذي جاء من أجله باحثًا ودارسًا موضوعيًا.

المشاهدة

يقصد بالمشاهدة: الوقوف عن كذب على الشيء المراد رؤيته؛ وذلك بالاختصار على حاسة البصر (العين) في مشاهدة الأشكال، والأعمال، والسلوك، والصور، وتُمكن الباحث من الوصف لما يشاهده.

وتوجد علاقة ترابط بين المشاهدة والملاحظة تتمثل في: أنّ الملاحظة عميقة وواسعة، وتحتوي على الاستنتاج العقلي، أمّا المشاهدة فتحتوي على المعاينة بالعين للشيء؛ عن طريق تفحصه ككل، وكجزء بنظرة فاحصة؛ أي: إنّ المعاينة بالمشاهدة تتم للأشكال والصور والأجسام، وحركتها والتعرف على مكوناتها (الأجزاء المتكوّنة منها) بالتعرّف على كل ما يمكن تصويره، أو رسمه، أو إنّه في حالة حركة وامتداد.

لذا؛ فوسيلة المشاهدة ذات أهميّة عالية لوسيلة الملاحظة، فعلى سبيل المثال: من خلال مشاهدة الأخصائي الاجتماعي، أو النفسي لجماعة تمارس نشاطاً فنياً وبكلّ حرية يستطيع أن يعرف اتجاهات كلّ حالة؛ وذلك بكشف ما تمّ رسمه، كأن يرسم أحدهم: وردة أو زهرة أو غزاة، وآخر يرسم رجلاً على صدره أو على إحدى ذراعيه عقرباً، ويجد ثالثاً: يرسم فتى وفتاة بينهما مودّة، أو يرسم قلباً في وسطه فتاة، أو سيارة يركبها عروس وعروس فمثل هذه المشاهدات يمكن أن يلاحظ من خلالها: . أنّ الأوّل يحب الجمال، ويلاحظ عليه الانشراح والمرونة والحياة المبتهجة، وهو مبتسمٌ غير عبوس.

. ويلاحظ على الثاني الاتجاه الإجرامي والانحراقي وعدم احترام الآخرين.

. ويلاحظ على الثالث أنّ له حبيبة وقد يكون راغباً في زواجها وهي مركز

اهتمامه.

هذه الاتجاهات الثلاث قد يتم التعرف عليها من الملاحظة وبواسطة المشاهدة، ويلاحظ أيضًا العمق في كل حالة من الحالات الفرديّة السّابقة، والتي ظهرت أمامنا من البداية كمشاهدات محدودة.

وإذا شاهدنا مباراة لكرة القدم، نشاهد أمامنا جماعتين في وسط الملعب بنوعين من الملابس الرياضية، ومرميين للتهديف، بوسطهما حارسين وجمهور مُتحمّس، ونشاهد حركة اللاعبين وحركة تسجيل الأهداف، هذه المشاهدات التي تترتب عليها الملاحظات، والتي تُمكن الباحث الملاحظ من معرفة درجة التعاون بين اللاعبين، والمهارات الفنيّة ولياقاتهم وقدرات تحمّلهم، وعلاقتهم بالجمهور وإصرارهم على الفوز، وكذلك يمكنه أن يلاحظ علامات الهزيمة، والفوز أو الإحباط في نهاية المباراة على أفراد الفريقين والمشجّعين والمدربين حسب النتيجة لكل فريق.

وعليه:

تعتمد المشاهدة على ما تراه العين، ولكن ليس كل ما تراه العين هو حقيقة؛ لأنّ الظاهر قد لا يكون الباطن، ولهذا فالاعتماد على المشاهدة في القضايا العلميّة، مسألة غير يقينية فيصعب التسليم بمصداقيتها، قال تعالى: { وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ }¹⁹ فمن مشاهدة سلوكهم قد تعتقد أنّهم في حالة سكر، ولكن بملاحظتهم عن قرب قد لا يكونوا سكارى مع أنّ حركتهم فيها شبه من هذا الأمر؛ ولهذا فالاعتماد على حاسة البصر (العين) في المقارنات العلميّة غير كافٍ، وليس دقيقًا؛ لأنّ إجماع النَّاس على حكم معين يمثل هذه الوسيلة غير ممكن. مما يستوجب استعمال وسيلة الملاحظة والمقابلة في عمليات البحث والدراسة، سواء في أثناء جمع المعلومات، أو التحليل، أو التشخيص، أو العلاج الذي يُمكن الأفراد والجماعات من أداء واجباتهم الاجتماعيّة وفق ما لهم من حقوق، وما عليهم من مسؤوليات؛ تفاديا لعيوب المشاهدات مصداقًا لقوله تعالى: { وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ

¹⁹ سورة الحج، الآية 2.

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْأَفْلِينَ فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِعَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ²⁰. فمن خلال المشاهدة برهن إبراهيم عليه الصَّلَاة والسَّلَام إثباتاً أنَّ القمر يغيب؛ ولهذا فهو الفاقد لصفة الربِّ: (الله عزَّ وجلَّ) أي فاقد لخاصية البقاء، وكذلك برهن إبراهيم إثباتاً أنَّ الشمس فاقدة لخاصية البقاء والديمومة التي أختص الله بها.

علاقة المشاهدة بالملاحظة:

ترتبط الملاحظة بالموضوع ولا تنفصل عنه، لأنَّها إذا انفصلت عنه تصبح غير علمية، وبدون معنى فإذا افترضنا أنَّ الموضوع هو: (مدى تمسك سكان مدينة من المدن العربية بارتداء الزي الوطني)، فإن ذلك يستوجب على الباحث ملاحظة ومشاهدة سكان المدينة في أماكن مختلفة وأوقات مختلفة: وقت العمل، وأماكنه، وفي المدارس والجامعات، والمناسبات الدينية، والأعياد الوطنية، والأعراس، وحفلات الختان، والمآتم، وفي الشوارع العامَّة، وأيام العطلات، وأماكن الترفيه؛ ومن ثمَّ فإذا ذهب الباحث إلى المصيف البلدي وشاهد المصطافين بدون زيَّهم الوطني فهذا لا يعني: عدم تمسكهم به، ولكنَّه يعني: أنَّ طبيعة المكان لا تستوجب ارتداء الزي الوطني، بل لو شاهد أحد المواطنين يرتديه وهو مع المصطافين على الشاطئ فيلاحظ إخلالاً بالدوق العام، وعدم احترام الزي الوطني، وإذا شاهد أحد أساتذة الجامعة العرب أو المسلمين بشكل عام يرتدي ملابس البحر القصيرة وهو في الفصل الدراسي أو المدرجات الجامعية، فإنَّه يلاحظ عدم احترام الأستاذ للمكان الجامعي ولطلبة الجامعة؛ وتختلف المشاهدة عن الملاحظة في المثاليين السَّابقين، من حيث: إنَّ الملابس تشاهد وتميِّز، أمَّا الاحترام والتقيّد بالدوق العام يلاحظ ولا يشاهد، وإذا ذهب

²⁰ الأنعام 75 . 78.

الباحث المشاهد والملاحظ إلى مآتم وشاهد امرأة ترتدي ملابس احتفالية فيلاحظ إنَّها خارجة عن الموضوع، لِإنَّها لم تتقيّد بالظرف الرّماني والمكاني والموضوعي للزّي الذي ترتديه، ولم تحترم المناسبة وشعور الحزانة، وإذا شاهد بعض الأفراد يسبحون بالزّي الوطني بالمصيف العام يلاحظ عدم احترامهم للزّي الوطني الذي يجب ألا تقدّم له الإهانات.

فالملاحظة ليست هي المتوقّفة عند حدّ الصّور والأشكال كما هو حال المشاهدة، بل الملاحظة تتعدّها إلى المعاني والألفاظ، وما يحاول أن يخفيه أو يظهره المبحوث أو المبحوثون المدروسة حالاتهم (في أثناء إجراء المقابلات).

فكل هذا لا يتحقق بالمشاهدة التي تقتصر على رؤية الصّورة والنّظر إليها، بل بالملاحظة التي بها يتجاوز الباحث حد الوقوف عند مشاهداته للصور والأشكال والسُّلوك والحركة إلى ما يُخفي وراء كل منها، فالتناقض في الحديث، والتلعثم، والحجل، والتظاهر بالبراءة، والتظاهر بالخوف، والخوف الحقيقي، والمحبة، والتظاهر بالمحبة، والانطواء، والاكْتئاب، والتشاؤم، ومحاولة إنكار الانفعال والغضب، وإظهار الفرح والمرح كل هذه لا يمكن مشاهدتها، ولكن من الممكن ملاحظتها.

إذن: المشاهدة تقتصر على رؤية المنبسط فرحة، أو الباكي حزناً؛ ولهذا فالباكي يشاهد، وبكاؤه يلاحظ، وكذلك السعيد يشاهد، وسعادته تلاحظ.

وعليه: ليس كل ما يلاحظ يشاهد، ولكن كل ما يشاهد يمكن أن يلاحظ ما يُخفي وراءه، ومثال على ذلك: لا يمكن مشاهدة قوّة العلاقات بين أفراد الأسرة أو الأُمّة، ولكن بالإمكان ملاحظتها، وكذلك ممارسة الحرّيّة لا يمكن مشاهدتها، ولكن من الممكن ملاحظتها من خلال مشاهدة سلوك وأفعال الممارسين لها؛ ولذا مع أن للحرّيّة أساليب لممارستها في سلوك عن طريق اللجان والمؤتمرات والبرلمانات والجمعيات، والتنظيم الاقتصادي من خلال الملكية العامّة والخاصّة، وديناميكيّة الإنتاج التي يمكن مشاهدتها كتعبير عن الحرّيّة؛ فإنّ التعبير المعلن عنها من قبل

الحكومات من خلال المشاهدة قد لا يُعبّر عن مصادق، ومن خلال الملاحظة قد يثبت عكس ما يقال أو يُكتب، فعن طريقها قد تكون الحقيقة أن الدولة التي تدعي ممارسة الحرية عن طريق جلسات المجالس والبرلمانات التي يمكن مشاهدتها بالنقل المباشر من خلال شاشات الإذاعة المرئية وشبكات الإنترنت، يلاحظ أنّها نظام كبحي، أو سلفي، أو طبقي، أو غيره.

وهنا تكون الملاحظة أكثر أداة لإثبات الحقائق والمصادق، وتكون المشاهدة خير دليل وشاهد عليها، هذا وتتكوّن الملاحظة من عمليّات عقلية متداخلة إلى جانب توليد المشاهدات، فالعمليّات العقلية هي: تلك التساؤلات، والافتراضات، أو الانتقادات والتوقعات، وكيفية تفادي المواقف، وكيفية اختيار الأساليب ومراعاة الظروف المناسبة؛ أي: إنّها الحوار الذي يتم بين الإنسان كباحث وذاته، والمبادئ العلميّة حول الموضوع والأهداف مع مراعاة الفرد أو الجماعة أو المجتمع قيد البحث والدراسة، والأساليب الدفاعية التي قد تحول دون الملاحظة أو تعرقلها، وهكذا تتولّد المشاهدات، والملاحظات بعضها من البعض، مما يجعل المشاهد ينتقل من المشاهد إلى الأسرار التي وراءه والعلاقات المكونة لعناصره، قال تعالى: {قُلْ انظُرُوا مَادًّا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ} ²¹. إنّهُ أمر بمشاهدة آياته في السماء وهي النجوم والكواكب من خلال النظر إليها، التي تُشاهد حركتها وضوؤها الجميل، وبالمشاهدة يلاحظ أنّ هناك علاقة، وأن هناك قدرة من ورائها، وإنّها علامات يمكن الاهتداء بها في تحديد الاتجاهات ليلاً ونهاراً وفي البر والبحر، وهذه مشاهدات تولّدت من خلال الملاحظة والمشاهدة، وهكذا تتولّد المشاهدة من المشاهدة، وتتولّد الملاحظة من الملاحظة، فمن مشاهدة الشّمس يشاهد الشّروق والغروب، ومن مشاهدة القمر يشاهد الشّمال والجنوب، ومن

²¹ يونس 101.

مشاهدة الجبال والمخلوقات يلاحظ أنّ من ورائها خالق، وهكذا تتولّد الفكرة من الفكرة؛ لنلاحظ أو نشاهد ما يترتّب على الفكرة وتوليدها.

تعدّ الملاحظة والمشاهدة أداتان مهمتان لوسيلة المقابلة؛ لأنّه من خلال المقابلة يمكن مشاهدة المبحوث وتصرفاته، ويمكن ملاحظة ردود أفعاله على الأسئلة المطروحة عليه من قبل الباحث أو الأخصائي الاجتماعي أو الأخصائي النفسي.

في كثير من الأحيان تضع المشاهدة الباحث المشاهد في حالة شك؛ إذ خدعة الحواس، مما يجعل الشكّ في البعض المسموع، والبعض المشاهد، فسلامة البصر وقوّته ليست واحدة، وبالتالي يجب ألا يثق الأخصائي في كل ما يقوله المبحوث سواء أكان فردًا أم جماعةً.

ولأنّ المشاهدة ترتبط بالظّاهر سلوكًا وحركةً ومتحرّكًا، فلا ينبغي أن يعتمد عليها في إصدار الأحكام، وبخاصّة في أثناء إجراء المقابلات مع أصحاب الحالات الشاذة، أو الانحرافيّة، فعلى سبيل المثال: مشاهدة الأخصائي الاجتماعي، أو النفسي للمبحوث وهو يبكي في أثناء المقابلة، فمن خلال الملاحظة يمكن إثبات أنّ البكاء ليس على مصادقٍ، ولكنّه لاستدرا عطف الأخصائي الاجتماعي أو النفسي؛ وذلك نتيجة الحيل الدفاعيّة للمبحوث ودكائه في التأثير على الباحث أو الدارس لحالته وتمييع الموضوع.

كما أنّ مشاهدة المتسوّلين وهم في ثياب رثة بالية قد تظهر للوهلة الأولى ظروفهم المعوّزة، ولكن إذا أخضعوا للملاحظة، قد يكونون عكس ما يشاهد تمامًا؛ لأنهم اختاروا أقصر الطّرق للعيش بدون مقابل، ومع ذلك فأما السائل فلا تنهر، وهكذا تكون الملاحظة اختبارية للمشاهدة، وتكون المقابلة اختبارية للملاحظة، فكل ما يلاحظه الباحث يمكن أن يتم اختبار مصداقيّته من عدمها بالمقابلة، وتختلف الملاحظات والمشاهدات العلميّة عن الملاحظة والمشاهدة العابرة التي تواجه الإنسان كل يوم، والتي قد تثيره في وقتها لاحتوائها عنصر المفاجأة أو التي تعرّف عليها في

الماضي وتكرر من حين لآخر مثل: مشاهدته السحب والأمطار، ومعرفته لها كما هي مشاهدة، ولا يعرف العلاقة بين السحب ومكوناتها والقوة التي تذيبها فتسقط مطراً، وأنه يشاهد البرق، ولكنه لا يعرف القوة المولدة له، أمّا الملاحظات والمشاهدات العلمية المقصودة فهي تحدث وفق خطة وانتباه واع وتتبع دقيق، وتنطلق من موضوع وتحقق أهدافاً.

تعدُّ الملاحظة، والمشاهدة من الأدوات المهمة في البحث العلمي عندما تكون قابلة للتحقق منها، والملاحظة ليست هي المشاهدة مع أنّهما يتدخلان كثيراً. إلا أن الحديث عن الملاحظة لا يعني تطابق مفهومها مع ما تعنيه المشاهد، في الوقت الذي تشمل فيه الملاحظة على المشاهدة باعتبارها جزءاً منها، مما يجعل الحديث عن المشاهدة لا يفي بأغراض الملاحظة ومضامينها.

فالمشاهدة هي الوقوف عن كذب على الشيء المراد رؤيته؛ لأنها مقتصرة على العين في مشاهدة الأشكال والأفعال، وتمكن الباحث من الوصف لما يشاهده.

والملاحظة هي الربط بين المشاهد، والمسموع، لأنها الأداة المستعملة لحاستي السمع، والبصر، والعقل في وقت واحد، فيلاحظ الإنسان بأذنيه كما يلاحظ بعينه، ولكنه لا يستطيع المشاهدة بحاسة السمع.

الملاحظة تشمل على لحظة حدوث الشيء فيلاحظ في حينها (وقت حدوث الفعل) وهذه قد تكون عن رؤية، وقد تكون عن استماع مباشر واع ومقصود، وتتفق المشاهدة والملاحظة على أهمية الحضور؛ لكي تتم علمية الرؤية المباشرة للمصدر ذو العلاقة بالموضوع.

المشاهدة تحتوي على المعاينة بالعين للشيء بالمشاهدة؛ وذلك عن طريق تفحصه ككل، وكجزء بنظرة نافذة. أي: إنَّ المعاينة بالمشاهدة تتم للأشكال، والصور، والأجسام، وحركتها والتعرف على مكوناتها.

إنَّ الملاحظة تُمكن الباحث من استقراء التَّاريخ، واستنباط العبر منه، فعن طريق مشاهدة الآثار، والنقوش، والزخارف، والوثائق يتم التمكن ملاحظة من التعرّف على أحداث أو حضارات قد سادت وبادت فمعركة أحد على سبيل المثال: قد دارت وانتهت من زمن المشاهدة، ولكنّها باقية لزمن الملاحظة من خلال آثارها، وما كُتِب عنها؛ وكذلك أنّ الرومان قد احتلوا ليبيا وطُردوا منها بعد اقتتال عنيد وجهاد ثمين، وكل ذلك انتهى من زمن المشاهدة، ولكنّه بقي لزمن الملاحظة؛ وذلك من خلال مشاهدة الآثار الرومانية وسجلات الجهاد الليبي، والوثائق الدالة على ذلك؛ ولهذا الملاحظة أداة مهمّة جدًّا فهي التي تُمكن الباحث من التعرّف على المعلومات الظاهرة، واستنباط ما يخفي أحياناً من خلال قدرة الباحث على ربط العلاقات بين المتغيّرات، والتناقضات حول القضايا المطروحة للبحث والدِّراسة، وتستهدف الملاحظة معرفة الموضوع، وعناصره من الأفراد والمجتمعات مما يجعل الملاحظة تمكن الباحث من تفسيره الموضوع، وفي هذه الحالة تختلف عن المشاهدة التي تشبه آلة التصوير والنسخ؛ كونها تصوّر أو تنسخ المشاهدة فقط، مما يجعلنا نقول: إنّ صورة الشيء لا يمكن أن تكون الشيء ذاته، فأنا أختلف عن صورتي، فصورتي من ورق، وأنا من صلصال، ويرتبط نجاح الباحث الملاحظ أو المشاهد وفشله بقدراته واستعداداته ومهارته، وخبراته، وسلامه حواسه، فكلّما كان الباحث أكثر قدرة على الانتباه والفتنة كانت ملاحظاته ومشاهداته ناجحة.

إذن: الملاحظة تفسيرية إلى جانب كونها وصفية؛ لأنّها تعتمد على الحسّ والعقل، وتتعلّق بالظاهر، والكامن.

أمّا المشاهدة فهي أداة استطلاعية، وتقتصر على الوصف، أي: إنّ المشاهدة تصف السلوك، والملاحظة تصف ما يترتّب عليه من ردود أفعال أو افتعالات وانفعالات، وهي كذلك تُفسّر بنظرة اختبارية فاحصة، وتصفه بوعي.

ولذا فالملاحظة والمشاهدة هما أداتان مهمتان لوسيلة المقابلة أي: من خلال المقابلة يمكن مشاهدة المبحوث وتصرفاته، ويمكن ملاحظة ردود أفعاله على الأسئلة المطروحة عليه من قبل الباحث.

أهمية المشاهدة:

- 1 . بها يتمكن الباحث من الوقوف على المشاهد حقيقة مباشرة.
- 2 . تُمكن من تفحص المشاهد وإخضاعه للتجربة والقياس.
- 3 . تُمكن الباحث من تقييم سلوك المبحوثين.
- 4 . تُمكن الباحث من أن يكون باحثًا مشاركًا.
- 5 . تُمكن الباحث من الانتقال إلى أن يصبح ملاحظًا لِمَا شاهد من سلوك أو أعمال أو صورٍ وأشكالٍ، أي: إنَّها تنقله من المشاهد إلى المجرّد، قال تعالى: { أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ فَذَكِّرْ }²²، أي: لا ينبغي الوقوف عند حدّ النظر إلى الإبل، أو السماء، أو الجبال، أو الأرض، بل ينبغي أن يتعداه عقل الإنسان إلى معرفة الكيفيّة التي بها خلقت الإبل، ورفعت السماء، ونصبت الجبال، وبسطت الأرض.

خطوات الملاحظة والمشاهدة:

للملاحظات والمشاهدات العلميّة خطوات محدّدة يتم استخدامها في البحث والدراسة، وهذه الخطوات هي:

- أ - اختيار الموضوع، وتحديد أهداف واضحة ومحددة؛ لأنّ نقطة الانطلاق للملاحظة، أو المشاهدة هي أهميّة الموضوع الذي يتم اختياره فبدون

²² الغاشية 17 . 21.

موضوع لا يمكن أن تكون الملاحظة هادفة وجادة، فالموضوع هو الإطار العام الذي تتبلور فيه الأفكار، وتستنبط منه الفروض وتتمركز فيه متغيرات مشكلة البحث، مما يجعل الملاحظة، أو المشاهدة مترسّخة في الموضوع ومنطلقة منه ومثيرة له.

ب - تحديد وحدة الاهتمام: سواء أكان فردًا أم مؤسّسة، أم مزرعةً، أم مصنعًا، أم غيره وغيره كثير، ولكن لا يتم تحديد وحدة الاهتمام إلا بعد تحديد المجتمع الذي أخذت وحدة الاهتمام منه، فإذا كانت وحدة الاهتمام فردًا فينبغي أن يحدّد (ذكرًا أم أنثى، صغيرًا أم كبيرًا) ثم تحديد صفاته، هل هو (مدرس أم مدرسة؟) وما علاقة الصفة المستهدفة بالملاحظة والمشاهدة بنوع المهنة أو الحرفة؟

وقد تكون وحدة الاهتمام الاثنين الذكر والأنثى، أو الذكرين أو الأنثيين، أو الطرفين، أو الدولتين، وقد تكون وحدة الاهتمام حالة زواج، أو طلاق، أو قضية دينية، أو قومية، أو حالة شذوذ جنسيّ، وقد تكون وحدة الاهتمام دورًا مثل دور الزوجة، أو دور الزوج، أو دور المعلم والتلميذ، مما يجعل الباحث يهتم بمشاهدة وملاحظة السلوك والفعل للاثنين المشتركين في الموضوع، مع مراعاة متغيرات اللغة، والدين، والجنسية، والمهنة، واللون، والظرف لكلا الطرفين. وقد تكون وحدة الاهتمام جماعة، قد تكون نشاطًا فنيًا، أو رياضيًا، أو مسرحيًا، أو أدبيًا، أو ثقافيًا، فمن خلال ممارسة الجماعة لهذه المناشط يمكن ملاحظة أفعالها وسلوكياتها، والأثر المتبادل بينها، وقد تكون وحدة الاهتمام مجتمعًا محليًا، أو قرية، أو مدينة عندما يستهدف الباحث ملاحظة ومشاهدة الأنساق الاجتماعية، واتجاهات المجتمع واهتماماته، وتضامنه في العمل وفي المناسبات العامّة، وفي البناء والعمار.

ت - تحديد الظرف المناسب لإجراء الملاحظة والمشاهدة: ولأنّ الموضوع يتأثر ويؤثر في الظرف الزماني والمكاني؛ لذا ينبغي للباحث إجراء الملاحظة، والمقابلة في الظروف الطبيعيّة لها؛ لكي يتحصل على معلومات غير متأثرة بظروف خارجيّة، فإذا أراد مشاهدة، أو ملاحظة دور المدرس في الفصل، فلا ينبغي أن يأتي للفصل في

وقت إجراء الاختبارات للطلبة، أو في أثناء معاناة المدرس من زكام حاد، وإذا أراد أن يلاحظ درجة السمو التي تحدث للفنان عند انسجامه مع أنغام الموسيقى، لا ينبغي أن يتخذ مكاناً مزدحماً وضجيجاً، فإن اتخذه يجد نفسه جالساً في وسط من الضوضاء، والتشويش اللذين لا يمكنه من المشاهدة والملاحظة الموضوعية.

ث - تحديد نوع العلاقة المناسبة للموضوع: قد تكون العلاقة بين الباحث والمبحوثين علاقة ثقة تطمئن فيها الجماعة، أو الفرد للباحث، وتتقبله وتحترمه، وتمكّنه من الحصول على المعلومات المستهدفة بالبحث، وقد ترتقي العلاقة بين الباحث والمبحوث إلى درجة الصداقة التي لا تخل بالمبادئ المهنية للبحث العلمي، وقد يفصل الباحث ألا ترتقي العلاقة إلى درجة الصداقة حتى لا يؤثر على الموضوع، مما يجعله ملاحظاً ومشاهداً عن بعد، وقد تكون العلاقة رسمية، وهكذا كل شيء يتحدد موضوعياً.

ج - تحديد كيفية التسجيل وأسلوبه: الملاحظة العلمية دقيقة وكثيرة ومرتبطة على بعضها بعضاً مما يستوجب تسجيلها حتى لا تضيع بدون جدوى، إلا أن التسجيل مسألة فنية من حيث التقنية، ومن حيث الأسلوب، فقد يستوجب الموضوع أن يكون التسجيل في أثناء زمن حدوث الفعل أو السلوك المشاهد والملاحظ، وقد يتطلب الموضوع أن يكون التسجيل في نهاية المشاهدة والملاحظة، وقد يكون التسجيل بعلم المبحوث، وقد لا يكون بعلمه.

الميز والمآخذ على أسلوب التسجيل:

1- من ميز التسجيل في أثناء زمن الملاحظة، أو المشاهدة: أن الباحث يسجل ملاحظاته في وقتها، وبالتالي لا ينسى شيئاً منها، ولن تضيع منه أية مشاهدة قد حصلت، وهي مهمة في تفسير السلوك، والفعل الاجتماعي، ومن ثمّ فالتسجيل يزود الباحث بالمعلومات المهمة للبحث.

2- ومن عيوب التسجيل: قد يجعل الباحث منغمسًا في تفسير ما يشاهده، أو الإهمال في التسجيل المطول، مما يجعله غافلاً عن بعض المشاهدات والملاحظات التي قد وقعت أثناء التسجيل، وقد لا تتكرر وهي مهمة أيضًا.

3. ومن العيوب: قد يتحسس الباحث من التسجيل ويتخوف من نتائجه وبالتالي قد يمتنع عن ممارسة بعض الأفعال أو السلوكيات، أو قد يتصنع سلوكًا ليس من طبيعته؛ لأجل أن يجزَّ الباحث خارجًا عن الموضوع ومثار اهتمامه، وكذلك قد يتوقع أن الباحث متجسس عليه؛ فتهتز الثقة بينهما.

ميز الملاحظة والمشاهدة:

- 1- تمكن الملاحظة، والمشاهدة الباحث من رؤية المبحوث، والاستماع إليه.
- 2- مشاهدة الأفعال والسلوكيات المختلفة، وملاحظة التفاعلات، والانفعالات والنوايا والمقاصد في وسطها الطبيعي الذي لا تحققه المعامل والمختبرات.
- 3- تعطي الباحث فرصة للتأكد من الأشياء الممكنة مشاهدتها.
- 4- تمكن الباحث من التعرف على مشاكل المبحوثين واستقراء ردود أفعالهم.
- 5- إنها وسيلة لاختيار إجابات المبحوثين التي أدلوا بها عن طريق الاستبيان، أو استمارة المقابلة؛ وذلك لأنَّ الفعل قد ينطبق مع القول، وقد يخالفه.

المتأخذ على الملاحظة والمشاهدة:

- 1- قد لا يعبر الفعل والسلوك المشاهد عن النوايا والمقاصد الباطنية، أي: قد لا تكون هناك مصداقية بين الفعل والموضوع.
- 2- قد تدخل آراء الباحث الخاصة في تفسير الموضوع، أو الأفعال المشاهدة والملاحظة، وإصدار تعميمات أو أحكامٍ عليها.

3- قد يتأثر الباحث برؤية الجماعة وبخاصة إذا كانت منغلقة على ذاتها مما يجعل الدراسة فاقدة لمبدأ المهنة العلميّة والموضوعيّة، كأن يشارك جماعة دينية متزمتة، أو جماعة متطرّفة، فإذا تأثر فإنّه يكون منحازاً لرؤية خاصة، وإذا مارس أفعالهم فقد يكون تحت طائلة القانون مجرمًا.

4- إنّ الملاحظة بالمشاركة قد تتعارض مع القوانين، والأعراف، والأديان؛ لأنّ مشاركة الباحث للجماعة التي تتعاطى المخدرات في ارتكاب الفعل تجعله في قائمة المنحرفين، وليس ضمن قائمة البَحّاث العلميين، وكذلك مشاركته الشواذ جنسيًا في ارتكاب الفعل لا يُعدّ ميزة للملاحظة والمشاهدة بالمشاركة بل عيبًا أخلاقيًا لا يرتضيه المجتمع السوي.

5- لا تفيد المشاهدة والملاحظة أحيانًا في دراسة الأزمات والاختلافات الأسرية.

6- خدعة الحواس (النظر والسَّمع) مثل: الطبيب الذي أحضر بولًا سكريًا وغمس أحد أصابعه فيه ليذوقه أمام طلبة كلية الطب، وطلب منهم أن يفعلوا ما فعل؛ ليذوقوه واحد بعد الآخر، فقاموا بذلك عن مضض، وبعد انتهاء التجربة اتفق الجميع أنّ البول السكري فيه شيء مم يوصف به حلو المذاق، فابتسم الطبيب قائلاً:

لقد فعلت ذلك لأعلِّمكم الدّقة في الملاحظة، فلوا شاهدتموني بعناية لكان من الممكن لكم ملاحظة ما فعلت، لقد غمست إصبعي الأوّل في القنينة البوليّة، بينما وضعت أصبعي الثاني في فمي²³.

²³ عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية،

1975م. ص 330.

الاستبيان

الاستبيان استيضاح استفساري لاستبيان المعلومات التي لدى المبحوث؛ لأجل المعرفة عن كُتُب عن كل ما يتعلّق بالموضوع قيد البحث والدراسة، وهو مجموعة من الأسئلة المعدّة والمصاغة لمنغيّرات الموضوع أو معطيات الحالة وفقاً لفروض موضوعيّة، وقد تُطرح الأسئلة على المبحوث في أثناء إجراء مقابلات مهنيّة معه، أو توزّع مباشرة في استمارة من الباحث على المبحوثين أو عن طريق فريقٍ من المساعدين، أو عن طريق وسائل الاتصال المتعدّدة والمتنوّعة.

الاستبيان تُمكن الباحث من استقراء حالة الفرد أو الجماعة أو المجتمع أو العيّنة، واستيضاحهم عمّا يلُمّون به من معرفة عن الموضوع المتعلّق بهم.

ويُعدّ الاستبيان أحد الوسائل العلميّة التي يعتمد الباحث عليها في تجميع المعلومات من مصادرها، إلا أنّ هذه المعلومات المشار إليها قد لا تعكس الواقع بالتمام كما يتوقّعه الباحث، ولكنها تعطي مؤشّرات ينبغي عدم الإغفال عنها، ولهذا نتساءل:

. هل الاستبيان يمثل الباحث؟

. أم يمثل موضوع البحث؟

. أم يمثل المبحوثين؟

إنّ الإجابة عن هذه الأسئلة المركّبة قد لا نجد لها سنداً من اليقين؛ لأنّ الاستبيان إذا كان الممثل لموضوع البحث، إذن: ما هي الوسيلة التي ربطت بينهما؟ فإذا افترضنا أنّ الموضوع المبحوث فيه هو الجهاد، أو الحرّيّة، أو الطلاق، فكيف يمكن للاستبيان أن يمثل ذلك؟ ولأنّ الاستبيان لم يصغه المبحوثون، فلا يحقّ لنا أن

نتهمهم بصياغته ولا ننسبه إليهم؟ ولأنَّ المبحوثين هم مصادر المعلومات ومكمنها إذن: لا ممثل غيرهم للموضوع، ولذا نقول:

الاستبيان لا يمكن أن يمثل الموضوع، ولا يمكن أن يمثل المبحوثين، ولكنَّه يمثل توقّعات الباحث عن الموضوع.

وعليه: فالاستبيان مجموعة من الأسئلة التي يطرحها الباحث على المبحوثين وفق توقّعاته للموضوع، مما يجعل إجابات المبحوثين في معظم الأحيان لا تخرج عن توقّعات الباحث المسبقة التي صاغها في استفسارات محدّدة.

وإذا تساءل البعض:

. هل نعى بذلك الاستغناء عن الاستبيان؟

نقول:

لا عندما يكون من الضرورة البحثية، ولكن المقصود هنا العمل على تطويره بشكلٍ يسمح باستيعاب رؤى المستهدفين بالبحث أو الدراسة، كأن يُثيروا بعض الأسئلة مع الباحث قبل صياغته للاستمارة صياغة نهائية؛ وذلك عن طريق إجراء مقابلات استطلاعية من قبل الباحث على المجتمع المراد التعرّف عليه، أو على مشاكله وظواهره من خلال الموضوع، ثم بعد ذلك يتم إعداد استمارة البحث وفق الخطوط العريضة التي أشار إليها مجتمع البحث أو الدراسة، بعد أن استنبطها أو استوضحها الباحث.

وعليه: لو لم تكن هناك مصادر للموضوع أو المشكلة ما كان هناك موضوع أو مشكلة للبحث، ولذا يستوجب البحث العلمي باحثًا، ومصدرًا، وموضوعًا، ووسيلة، والمصدر (منبع المعلومات) قد يكون (بشرا) وقد لا يكون، فإذا كان بشراً كانت الوسيلة ضرورية، وإذا كان (وثيقة) أو أيّ مطبوعٍ ومخطوطٍ كان المصدر محمولاً

بالوسيلة، ولا يحتاج إلا للتحقق والتحليل الموضوعي الممكن من الوصول إلى نتائج تُظهر الحقيقة من مكنها.

فإذا أخذنا جهاد عمر المختار موضوعًا للبحث فإنه بالإمكان التعرف على جهاده من خلال الوثائق والمخطوطات التي كتبها، أو التي كتبها أنصاره والذين رافقوه في الجهاد أو اعترف بها أعداؤه عندما تتوافر بين يدي الباحث، وفي هذه الحالة لا داعي لاختيار وسيلة الاستبيان إذا لم يكن عمر المختار ورفاقه أحياء، بل قد يستفيد الباحث من اختصار مرحلة تحديد الوسيلة واستعمالها والابتعاد عن الأخطاء التي هي كثيرة وتعلق بالاستبيان.

أما إذا استهدف الباحث بالاستبيان جميع المعلومات من سكان الجبل الأخضر الذين نما معهم جهاد عمر المختار ورفاقه الأبطال، فإن الاستبيان في هذه الحالة لا يمثل مصادر المعلومات وهم المجاهدين، بل يمثل انطباع سكان الجبل الأخضر عن الفعل والمصدر الذي غاب عن أنظار المجتمع، مع أنه باقٍ في ذاكرتهم فتكون النتيجة المتحققة بالاستبيان هي انطباعات وليست حقائق.

إذن: ما هو الاستبيان؟

إنه وسيلة الباحث لاستقراء المجتمع والعينة، واستيضاحهم عما يلمون به من معرفة عن الموضوع الذي يتعلّق بهم أو يتعلّق بمن لهم علاقة به؛ وذلك لتبيان ما لم نعرفه؛ ليكون حاضرًا من خلال برهنة الآخرين أصحاب العلاقة ومشاهدتهم؛ ولهذا فالاستبيان وسيلة استيضاح لمعرفة سبيل مجتمع الدراسة سواء أكان مجتمعًا سويًا أم مجتمعًا غير سوي، يقول الله تعالى: {وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ} ولتستبين سبيل المجرمين²⁴. ولاستبيان سبيل المجرمين قد يختار الباحث الاستبيان ويصوغه في استمارة بحث تحتوي على مجموعة من الأسئلة التي تمسّ الموضوع بشكل مباشر،

²⁴ الأنعام 55.

على أن تكون الإجابات المرتقبة برضاء المبحوثين دون إجراء أيّ تلاعب، ويتم التوصل إلى المعلومات موضوعياً عن طريق اتباع أساليب البحث العلمي ومناهجه، وهكذا يكون الاستبيان من أجل استيضاح الآراء، والاتجاهات، ومعرفة الانحرافات، والإنتاج، والإبداع، والتأثير والتأثر بين الأفراد والجماعات والمجتمعات.

أنواع الاستبيان:

أولاً: الاستبيان المصوّر: questioner photo يخصّ صغار السنّ وغير المتعلمين، وله ميز التشويق ويساعد على التوليد العقلي والفكري، ويستخدم هذا النوع في معرفة الاتجاهات الاجتماعية عند الأطفال، ومحدودي القدرة على القراءة والكتابة، وكذلك لمعرفة ديناميات التفاعل بينهم، ويفضّل أن يكون الاستبيان المصوّر مباشر التوزيع حتى لا تتضارب التفسيرات أو تتأثر بوجهة نظر أفراد الفريق المساعد أو بعضاً منهم.

ثانياً: الاستبيان اللفظي المكتوب: يخصّ الكبار والمتعلمين ويوزع بإحدى الطريقتين الآتيتين:

الأولى: الاستبيان المباشر:

وهو الاستبيان الذي يوزّع باليد مباشرة من الباحث أو الفريق المساعد له وتتم تعبئة الاستمارة مباشرة من قبل المبحوثين، ومما يُيسر للمبحوثين الاستفسار إن واجههم غموض في بعض المعاني أو المفاهيم أو المصطلحات العلمية؛ ولهذا النوع من الاستبيان ميزٌ ومآخذٌ منها.

ميز الاستبيان المباشر:

أ - نسبة الردود منه عالية، ونسبة الفاقد منه قليلة.

ب - يعطى فرصة للتأكد من أنَّ المبحوث هو الذي يجب عن استمارة الاستبيان مباشرة.

ت - إنَّه أقل الوسائل تكلفة.

ث - إنَّه أكثر الوسائل تقنيًا.

ج - يساعد على إعطاء معلومات وبيانات قد تكون حسّاسة؛ نتيجة عدم كتابة الاسم على الاستمارة.

ح - إنَّه لا يحتاج إلى وقت كبير وعدد كثير من المساعدين الباحث، وفي الوقت نفسه يسمح بجمع معلومات من أعداد كثيرة.

المآخذ على الاستبيان المباشر:

أ - لا يصلح مع الذين لا يجيدون القراءة والكتابة.

ب - قد لا يتضمّن مصداقيّة المبحوثين أو مصداقيّة بعضهم نظرًا لاعتماده على الإجابات النظرية أو اللفظية وهذه ليست بواطنهم.

ت - قد تكون الإجابات غير واضحة، أو أنّ هناك لبس ولم يتم استفسار المبحوثين عنه.

ث - لا يعتمد عليه في دراسة الحالات النفسية وفي خدمة الفرد، ومع الحالات الانحرافية أو الشاذة.

ج - كثرة أسئلة الاستبيان أو إطالتها قد تجعل الملل في نفوس المبحوثين، مما يضطرهم لملاؤه هكذا عشوائيًا.

الثانية - الاستبيان غير المباشر:

وهو الذي يتم توزيعه عن طريق وسائل الاتصال التي منها:

استبيان البريد المرسل:

ويتم اختيار هذه الوسيلة في حالة انتشار أفراد المجتمع أو أفراد العينة في مناطق جغرافية متباعدة يصعب على الباحث الاتصال بهم مباشرة، فترسل لهم استمارات الأسئلة على عناوينهم لكي تتم الإجابة عليها وإعادة لها للباحث عن طريق البريد المرسل؛ وهذه الوسيلة ميز، وما أخذ منها.

ميز استمارة البريد المرسل:

أ. إنها تعطي فرصاً كافية للمبحوثين للإجابة عن الأسئلة واختيار الوقت المناسب.

ب. تساعد في الحصول على معلومات قد تكون أكثر صراحة؛ لعدم معرفة المبحوثين للباحث أو نتيجة عدم مقابلتهم له.

ت. تمكن الباحث من إجراء بحوث ودراسات واسعة جغرافياً.

عيوب استمارة البريد المرسل:

أ - قلة العائد منه حتى ولو اتخذ الباحث بعض الاحتياطات التي يتوقع أنها تقلل من نسبة الفاقد مثل: إحالة الأطراف والطّابع البريدية مع استمارة الاستبيان المرسلة للمبحوثين كمحاولة ضمان لإعادتها.

ب - قد يكون بعض المبحوثين لا يجيدون القراءة والكتابة، مما يجعلهم لا يولون اهتماماً لاستمارة البحث.

ت - قد لا يستوعب بعض المبحوثين المفاهيم والعبارات الواردة في الاستمارة؛ نظراً لبساطة مستواهم الثقافي والتعليمي، وبخاصة بعض المفاهيم تعطى أكثر من دلالة ومعنى.

ث - قد يستعين المبحوث بأخرين في الإجابة على استمارة الاستبيان، وبالتالي تكون المعلومات المتحصل عليها خالية المصدقية.

ج - قد يغيّر بعض المبحوثين عناوينهم نتيجة ظروف العمل، أو الحاجة، أو المصلحة الشخصية؛ وبالتالي لم تصل بعض الاستمارات المرسلة إلى الأفراد المستهدفين بالبحث.

ح - لا يمكن التأكد من صدق الاستجابات، ولا يتمكن الباحث من استقراء ردود أفعال المبحوثين كما لو كانت الوسيلة المستعملة هي المقابلة.

خ - قد لا يكون لكل أفراد المجتمع عناوين بريدية.

الاستبيان عن طريق الهاتف:

وهو الذي يتم من خلاله الاتصال بالمبحوثين وطرح أسئلة الاستمارة عليهم وكتابة ما يجيبون به على الباحث أو الفريق المساعد له في حالة وجود فريق مساعد لاختصار الوقت والجهد على الباحث؛ ولهذا النوع ميز وعيوب منها:

1 - ميز الاستبيان الهاتفي:

أ - يُمكن الباحث من الاتصال بالمبحوثين في أماكنهم وعلى انفراد هاتفي.

ب - يعطى فرصة للمبحوث أن يستفسر عن أيّ لبسٍ أو غموضٍ، وكذلك يعطي فرصة للباحث أن يوضح.

ج - تندمج مع وسيلة الاتصال الهاتفي وسيلة المقابلة غير المباشرة (التي لم تكن وجهًا لوجه) ولكنها مقابلة هاتفية، قد تؤدي إلى التفاعل بين الباحث والمبحوث مما يساعد على إعطاء معلومات أكثر أهمية.

2 - عيوب الاستبيان الهاتفني:

أ - قد يتم الاتصال ولكن قد لا يكون المجيب هو الشخص المقصود بالبحث أو المعني بالدراسة، فتتاح الفرص أمام منتحلي الشخصية؛ ليجيبوا عن غيرهم وهم منتحلو شخصية المبحوث.

ب - قد يكون وقت الاتصال الهاتفني غير مناسب للمبحوث، كأن يكون المبحوث وقت الاتصال يعاني من مرضٍ، أو إنَّه في مآتم لأحد أقاربه، أو في حفلة مفرحة، أو في أثناء تأدية واجب، وقد يكرر الباحث الاتصال ثانية بالمبحوث وقد تتكرر معه الظروف هي الأخرى ثانية.

ت - قد تكون فترة الاتصال الهاتفني خطوط الهاتف تعاني من عطب فني.

ث - قد يكون المبحوث الذي وقع عليه الاختيار أصم وأبكم أو إنَّه ضعيف السمع.

ج - قد يشك المبحوث في مصداقية الباحث ويتحسس من كيفية حصوله على رقم هاتفه، حتى وإن أتمَّ الحصول عليه عن طريق الدليل العام.

ح - قد يعتقد المبحوث أنَّ الباحث سفيه ويريد من وراء ذلك المعاكسة التي لا تليق بمكارم الأخلاق.

خ - قد يعتقد المبحوث أنَّ الباحث يتجسس عليه.

ويلاحظ بشكل عام أنَّ البحوث عن طريق الهاتف لا تصلح لدراسة المجتمع؛ لاعتبار أنَّ المجتمع لم يكن بكامله يمتلك وسيلة الاتصال الهاتفني.

نشر وعرض الاستبيان عن طريق الصحف والمجلات:

تطبع استمارة الاستبيان على أحد الصحف أو المجلات بحيث تكون في متناول الجميع وبخاصة في دراسة المواضيع العامة لاستطلاع الرأى العام، أو لمعرفة المؤشرات التي تفيد في إجراء بحوث أو دراسات أخرى، وتتداخل وسيلة البريد مع الصحف والمجلات من حيث أنّ توزيع الصحف قد يكون بريدي وإنّ ترجيع إجابات المبحوثين عن أسئلة الاستبيان الموزّع عن طريق الصحف والمجلات يكون من خلال البريد، وعليه تكون ميز البريد وعيوبه عالقة بهذه الوسيلة، إلى جانب عيوب وميز الاستبيان المطبوع في الصحف والمجلات التي منها:

1 - ميز الاستبيان الموزّع عن طريق الصحف والمجلات:

أ - إنّه سريع التوزيع والانتشار.

ب - إنّه اختصارًا للوقت والجهد.

ت - إنّه ليس مكلفًا كثيرًا.

2 - عيوب الاستبيان الموزّع عن طريق الصحف والمجلات:

أ - قد لا توزّع الصحف والمجلات في كل المناطق؛ وبالتالي لا تفيد في إجراء بحوث ودراسات عامة.

ب - لم يكن كل أفراد المجتمع قادرين على القراءة والكتابة.

ت - لم يكن كل أفراد المجتمع مطّلعين على الصحف والمجلات.

ث - قد تكون أسئلة الاستمارة تحتوي على أخطاء مطبعية ولم تُراجع من قبل الباحث قبل توزيعها.

ج - إنه لم يفيد في التحليل النفسي والتكيف الاجتماعي وفي دراسة الحالات الخاصة.

نشر الاستبيان وعرضه عن طريق الإذاعتين المسموعة والمرئية:

هذه الأنواع من الاستبيانات تقوم بها الدول والشركات الكبرى، التي تودّ استطلاع الرّأي العام عن إنتاج معين أو برامج معيّنة؛ ومع أنّ وسيلة الإذاعتين كثيرة الانتشار والبرامج من خلالها أسرع انتشارًا، فإنّه يؤخذ عليها أنّ أوقات عرض الاستبيان قد لا تكون مناسبة حتى وإن عرض في أوقات مختلفة؛ وذلك لأنّ المجتمع كثير المهن والحرف التي قد تجعل الكثيرين منه خارج المنزل ساعات عرض الاستبيان سواء أكانوا في الصناعة أم الزراعة أم التجارة أم السفر خارج البلاد؛ ونتيجة لذلك تختلف ساعات الرّاحة من مواطن لآخر حسب طبيعة عمله، وظروفه الاجتماعيّة والصحيّة والنفسيّة التي قد لا تسمح له بالاستماع لمثل هذه النوعيّة من البحوث.

نشر الاستبيان وعرضه عن طريق وسائل المعلومات المتطوّرة (الإنترنت):

بلغ العلم من التطوّر ما يُمكن الباحث من دخول المنازل في جميع أنحاء العالم من خلال شبكات الاتصال المتطوّرة (الإنترنت) سواء للحديث المباشر، أم عن طريق بث أسئلة استمارة الاستبيان على الجميع وعلى جميع المواقع المسموح بها، أو تلك التي تخضع للرّقابة من قبل البعض؛ وهذه الوسيلة المتطوّرة مميّز وعيوب منها:

1. ميز نشر الاستبيان عن طريق (الإنترنت):

أ. إنّها واسعة الانتشار.

ب. إنّها سريعة الانتشار.

ت. قليلة التكلفة.

ث. وقد تكون مجانية الكلفة.

ج . تسمح للباحث أن يجري مقابلة مع المبحوثين في مواقعهم؛ ليجيب عن استفساراتهم إن واجههم غموض.

ح . سرعة إعادة الإجابة إلى الباحث.

2. عيوب نشر الاستبيان عن طريق الإنترنت:

أ . يمكن أن تكون الردود مزورة أي: ليست من الذين يعينهم الأمر.

ب . تعثّد تزوير المعلومات تسفيها للموضوع أو تسفيها للباحث.

ت . إهمال المبحوثين وعدم اكتراثهم بأهميّة الموضوع.

ث . ليس بالضرورة أن يكون كل المبحوثين مشتركين في شبكة الاتصالات المتطوّرة (الإنترنت).

ج . مع أنّ شبكة الاتصالات المتطوّرة سريعة الانتشار إلا أنّ الردود قد لا تعود بالسرعة التي من أجلها اختار الباحث (الإنترنت) وسيلة لنشر استبيان بحثه.

وعليه: يلاحظ أنّ المآخذ على معظم وسائل الاستبيان هي أكثر من الميز مما يجعلنا نقول: إنّ القصور يصاحب وسيلة الاستبيان إذا ما قورنت بوسيلة المقابلة.

أنواع الاستبيان من حيث صياغة أسئلة الاستمارة:

ينقسم الاستبيان من حيث صياغة أسئلة الاستمارة إلى الأنواع الآتية:

1- الأسئلة المفتوحة: وهي الأسئلة التي لا تحد من إجابة المبحوث، بل تترك له حرية الإجابة وفق السؤال المطروح، وهي المتضمّنة لأسئلة لماذا؟ وكيف؟ وشرح، وعبر، كأسلوب أمر يتطلّب إجابات مفتوحة.

2- الأسئلة المقفلة: وهي التي تتطلب إجابات محدودة من المبحوث بـ(نعم)، أو بـ(لا) أي: إنَّها تقتصر على إحدى الإجابتين: الإثبات، أو النفي، ويقتصر استفهامها على الأداة هل.

3- الأسئلة محدودة الإجابة: هي الأسئلة التي يصوغ الباحث إليها مجموعة من الإجابات ويترك حرية الاختيار للمبحوث، وحسبما يتوقَّعه مناسباً أو ملائماً من إجابات، مثال الصيغة الآتية:

لدينا بعض العوامل التي نعتقد إنَّها تؤدِّي إلى ضعف المستوى التحصيلي للطلبة في مرحلة التعليم المتوسط، المطلوب تحديد درجة هذه العوامل، هل هي تؤثر بدرجة كبيرة، أم بدرجة متوسطة، أم بدرجة أقل؟

أ - عدم كفاءة المدرس. بدرجة كبيرة متوسطة أقل

ب- التركيز على الطريقة التقليدية (التلقين). بدرجة كبيرة متوسطة أقل

ج- عدم استعمال وسائل الإيضاح. بدرجة كبيرة متوسطة أقل

د- عدم ملائمة المقررات للطلبة. بدرجة كبيرة متوسطة أقل

هـ- تغلب الجانب النظري على الجانب العملي. بدرجة كبيرة متوسطة أقل

ز- عدم توافر الضبط الإداري بالمدرسة. بدرجة كبيرة متوسطة أقل

ح- عدم توافر المعامل والمختبرات. بدرجة كبيرة متوسطة أقل

و. عدم ترابط المناهج السابقة مع الحاضرة. بدرجة كبيرة متوسطة أقل²⁵.

4 - الأسئلة المقفلة المفتوحة:

²⁵ عقيل حسين عقيل، وآخرون، دراسة ميدانية عن مستوى التحصيل لطلبة التعليم المتوسط ببلدية طرابلس، طرابلس، اللجنة الشعبية للتعليم، 1989م، ص 213.

وهي الأسئلة المركّبة من الصيغتين المقفلة والمفتوحة، وهي التي تتطلّب إجابتين في وقت واحد مثال: هل توافق على منزليّة التعليم؟ ولماذا؟

5- الأسئلة المحددة المفتوحة:

وهي الأسئلة التي تصاحبها مجموعة من الإجابات الاختيارية وتديّل نهاياتها بأخرى تذكر. مثال: ما هي الجوانب التي تعتقد بأنّها تفيد في تقييم المدرس إذا طلب منك أن تقيّمه؟

أ- طريقة المدرس في أثناء الشرح تفيد كثيراً تفيد لحد ما لا تفيد

ب- مقدار ما دُرّس من المقرر. تفيد كثيراً تفيد لحد ما لا تفيد

ت- مستوى التحصيل عند الطلبة تفيد كثيراً تفيد لحد ما لا تفيد

ث- علاقة المدرس بالطلبة. تفيد كثيراً تفيد لحد ما لا تفيد

ج- المناشط المصاحبة للمادة. تفيد كثيراً تفيد لحد ما لا تفيد

ح - استعمال وسائل الإيضاح. تفيد كثيراً تفيد لحد ما لا تفيد

خ - التعاون مع الإدارة والمفتش. تفيد كثيراً تفيد لحد ما لا تفيد

د- جوانب أخرى (26).

إنّ تحديد نوع الاستبيان يرتبط بطبيعة المشكلة، ونوع الحالة، ونوع المبحوثين المستهدفين بالبحث، فالبحوث الاجتماعية والإنسانية لم تكن مقولبة بصورة واحدة، فما تتطلّبه دراسة الحالة في خدمة الفرد وعلم النفس، يختلف عما تتطلّبه في علم الاجتماع، ونتيجة اختلاف طبيعة كل حالة وتنوعها عن الأخرى فإنّ ذلك يستوجب مراعاة كل الفروق الفرديّة والجماعيّة والاجتمعيّة قبل تحديد نوع الاستبيان.

²⁶ المصدر السابق، ص 222.

شروط الاستبيان:

مع أنّ للاستبيان ميز وعيوب إلا أنّنا إذا أردنا استعماله، أو إذا استوجب الموضوع اختياره لتجميع المعلومات، فينبغي مراعاة الآتي:

- 1- أن يصاغ الاستبيان بلغة واضحة وأسلوب غير ممل.
- 2- أن يطبع ويراجع بعد طباعته ثم يصحّح، ويطبع من جديد، ثم يوزّع.
- 3- ألا يكون مطوّلاً حتى لا يملّ المبحوثون من ملئه برغبة.
- 4- ينبغي أن يجرّب على مجموعة من الأفراد قبل توزيعه النهائي على مجتمع البحث، اختبار له من حيث نجاح اشتراطاته، وبما يحقّق أهدافه العلميّة، على أن يكون الأفراد من مجتمع الدراسة.
- 5- ألا يوزّع في أوقات غير مناسبة للمبحوثين.
- 6- أن تراعى أهميّة الظرف المكاني عند توزيعه، بحيث يكون مناسباً لطبيعة البحث وطبيعة المبحوثين.

الخطوات التي تحفّز المبحوثين على ملء الاستمارة:

- 1- أن يحسّ المبحوثون بفلسفة الاستبيان وفلسفة البحث.
- 2- أن يوضّح الباحث أهداف البحث للمبحوثين.
- 3- ألاّ يحتمل المبحوثون أيّ تكاليف بريرية أو غيرها.
- 4- أن يوضّح الباحث للمبحوثين أسباب اختيارهم أفراداً أساسيين للبحث.
- 5- أن يذكر لهم الجهة التي تدعم البحث إن وجدت، أو الجهة التي ترتقب

نتائجه.

- 6- ألا يطلب الباحث كتابة الاسم على الاستمارة قدر الإمكان.
- 7- أن يراعي الوقت المناسب للمبحوثين في أثناء توزيع الاستمارة

التصنيف القيمي

خماسي تحليل القيم:

يتكوّن خماسي تحليل القيم من خمسة قواطع متساوية، نسبة كل قاطع 20% من مجموع دائرة الخماسي، يمثل كل قاطع مستوى من مستويات الشخصية الخمس، وهي:

1. الشخصية الذاتيّة.
2. الشخصية المنطقيّة (ذاتيّة تميل إلى الموضوعيّة).
3. الشخصية الموضوعيّة.
4. الشخصية الانسحابيّة (ذاتيّة تميل إلى الأنانيّة).
5. الشخصية الأنانيّة.

ويقصد بمستوى من مستويات الشخصية: الحالة القيميّة والسلوكيّة التي تكون عليها حالة الفرد، ويُعدّ هذا التحديد لمستويات الشخصية تقسيمًا جديدًا لا سابقة له سوى التقسيم الثلاثي القديم المتكوّن من: (الأنانيّة، الذاتيّة، والموضوعيّة) التي اتضحت في قراءتنا وكأنّ مستويات الشخصية ذات فواصل يستقل فيها كل مستوى عن المستوى أو عن الحالة الأخرى، في حين أنّ مستويات الشخصية تتداخل وكأنّها حلقات مترابطة داخل دائرة خماسي تحليل القيم الذي يُمكن البَحْث والمحلّلين للشخصيّة، أو النصّ، أو الخطاب، أو الوثيقة، أو المؤلّف (الكتاب) من معرفة المستوى القيمي الذي يرشد إليه الخطاب، أو النصّ، أو الحديث، أو الحالة، أيّ كانت فرديّة، أم جماعيّة، أم حالة مجتمع بأسره؛ وذلك من خلال تحليل المعلومات، والبيانات المتحصّل عليها بأداة التصنيف القيمي: (تصنيف عقيل لتحليل القيم)،

ومن خلال دراسة الخطاب والنصّ بعد أن تُفرَّغ المعلومات، وتُحلَّل وفقًا لهذا التصنيف.

ولذا؛ فكلّ من يقوم بملاء أداة التصنيف: (تصنيف عقيل لتحليل القيم) باختيار بديلٍ واحدٍ من البدائل الخمس المعتمدة لكلِّ علاقة من العلاقات 44، لا بدّ أن تنكشف حالته، وحقيقته أمام الباحث، سواء أكان على حالةٍ من الأنانيّة، أم على حالةٍ من الانسحابيّة: (ذاتيّة تميل إلى الأنانيّة)، أم على حالةٍ من الدّاتيّة، أم على حالةٍ من التطلُّعيّة: (ذاتيّة تميل إلى الموضوعيّة)، أم كان على حالةٍ من الموضوعيّة.

فوائد استخدام خماسي تحليل القيم:

1. يُمكن الباحثين من معرفة القيم التي عليها حالة المبحوثين في أيّ مجتمع من المجتمعات الإنسانيّة، بغض النظر عن أديانهم، ومعتقداتهم، وثقافتهم، وأجناسهم.

2. يُمكن الباحثين، أو الإدارات والأجهزة العاملة أو الشركات من معرفة الحالة التي عليها الفرد المتقدم لطلب العمل، أو المتقدم لشغل منصب من مناصب الدّولة، أو أيّ جهاز من أجهزتها؛ وذلك لأنّ نتائج الخماسي لا بدّ أن تُظهر كلّ حالة على ما هي عليه دون مجاملة أو تحييز، سواء أكانت أنانيّة، أم ذاتيّة تميل إلى الأنانيّة، أم ذاتيّة، أم ذاتيّة تميل إلى الموضوعيّة، أم موضوعيّة.

وعليه: نتائج الخماسي تقييميّة، تُقيّم الحالات كما هي عليه، وتدفع اتجاه ما يجب أن يُتخذ حيالها إن أردنا إصلاحًا، أو صناعة مستقبل أفضل.

3. يُمكن البَحّاث من معرفة اتجاهات المبحوثين: الاجتماعيّة، الاقتصاديّة، السياسيّة، النفسيّة، الدوقيّة، والثقافيّة.

4. من خلال تحليل المخطوطة، أو النص، أو الخطاب أيّ كان موضوعه، يمكن معرفة الحالة التي كانت عليها حالة صاحبها، ومستوى شخصيته.

. أُسسَ الخماسي على الفرضية الصفرية (العدمية) التي تفترض أن فرص الاختيار متساوية بين المبحوثين في اختيار البدائل المعيارية لكل علاقة من العلاقات القيمية، وتعني الفرضية العدمية: (أن فرص اختيار المبحوثين للبدائل رقم (1) تساوي فرص الاختيار للبدائل رقم 2، 3، 4، 5)؛ ولذا فإنّ جميع قواطع الخماسي متساوية كما هو في الشكل رقم (1)، وهذا الافتراض العدمي يأمل الباحث أن يُعدم ولا يتحقق؛ حتى يتبيّن الفروق الفردية والجماعية والمجتمعية وفقاً لمتغيرات البحث؛ ولذا سُميت الفرضية الصفرية بالفرضية العدمية.

ضبطَ خماسي تحليل القيم مع الأوزان المتطابقة مع البدائل القيمية لكل علاقة قيمية وفقاً للآتي:

أ. من 1 إلى أقل من 2 يساوي أنانية (أنا فقط).

ب. من 2 إلى أقل من 3 يساوي ذاتية تميل إلى الأنانية (انسحابية).

ج. من 3 إلى أقل من 4 يساوي ذاتية (نحن المجتمع).

د. من 4 إلى أقل من 5 يساوي ذاتية تميل إلى الموضوعية (تطلعية استيعابية).

هـ 5 تساوي موضوعية (عقلية إنسانية).

وبالتعريف على كل قاطع من قواطع الخماسي يمكن معرفة المستويات القيمية للشخصية التي تتطلب تبياناً لكل مستوى من مستوياتها.

المستويات القيمة للخماسي

1 . الذَّائِيَّة .

2 . ذاتِيَّة تميل إلى الموضوعِيَّة .

3 . الموضوعِيَّة .

4 . ذاتِيَّة تميل إلى الأنايَّة .

5 . الأنايَّة .

أولاً . الذَّائِيَّة :

ترتبط الذَّات بالمفرد المؤنث، وتحتوي على المختزل المذكور والمؤنث، كما تختزل الحجرة كسمى مؤنث على الجدران (الحيطان) المذكورة المتكوِّنة منها، والتي أعطتها صورتها الكاملة، وكما يحتوي جسد الإنسان المذكور على أعضاء مؤنثة، كالعينين والأذنين، واليدين، والصِّرة، والرقبة، وهكذا جسد الإنسان المؤنث، يحتوي على أعضاء مذكرة، كالرأس، والذقن، والصدر، والقلب، وغيرها: {يَأْتِيهَا النَّاسُ أَتُّقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ} ⁶⁸، وبما أنَّ النَّفس واحدة فلماذا لا نتقي الله عزَّ وجلَّ في أنفسنا، ونجعل بينها مودة ورحمة؟ ولماذا التعصُّب والتفرُّق والصِّدام والنَّفْس واحدة؟ ولأنَّ النَّفس واحدة؛ فلماذا لا نبني الذَّات المعتدلة والمتزنة التي تجعل بيننا وحدة قيمية وتحقق لنا الاعتبار؟

الذَّائِيَّة: مستوى معرفي وإدراكي، والذات المدركة هي التي تعرّف أنَّها تعرّف؛ ولذا فإنَّ التمرکز على معرفة الذَّات لذاتها يؤدِّي إلى تمرکز المعرفة على ما يجب وما لا يجب.

⁶⁸ . سورة النساء، الآية 1 .

وتتكون ذات الإنسان من: قيم المجتمع، من أوامره ونواهيه، مما يجب ومما يكره؛ ولذلك عندما تتوحد آمال المجتمع وآلامه ودينه في الفرد إلى درجة تتساوى عنده كفتا الحياة والموت، يصبح الفرد وكأنه مجتمعٌ بأسره، أو أمةٌ بكاملها نتيجة بناء الذات الاجتماعية فيه، مما يجعل حال لسانه حال لسانها، وسلوكه سلوكها؛ ولذا فالذات مكونٌ قيمى اجتماعي وليس مكوناً فردياً، فعندما تتجسد الذات في السلوك لن تجد الأنايئة (الشخصانية) مكاناً لها بين الناس، وعندما تتكون في الإنسان بأمايي المجتمع تزيل عنه الأنايئة، وتغرس فيه روح الأمة بقيمها؛ ولهذا يكون الفرد وكأنه أمةٌ بحالها، وتكون الأمة وكأنها الفرد بحاله، وليس بأنايئته.

إنّ تمسك الفرد بالدين والعرف والقيم التي تُميّز شخصيته عن غيره لا يُعد تمسكاً شخصانياً، بل يعد فعلاً ذاتياً وليس خاصاً؛ ولذلك عندما تتمسك الذات بقيمها، وتمارسها بوعي، فإنّ سلوكها هذا يُعد سلوكاً عاماً، تقابله ردود أفعال اجتماعية مُرضية، وهذه الردود الأفعال المرضية محفزة لمشاعر الاعتراف والتقدير التي تحقّق الاعتبار الاجتماعي للذات سواء أكانت ذات فرد، أم جماعة، أم مجتمع.

هكذا تتكون الذات عندما يحسّ الفرد بأنّه المجتمع، أو الأمة، وعندما تحسّ الأمة بأنّها فرد بوحدها؛ ولذا فإنّ الذات هي الإحساس بالمساواة والتمسك بها، وبما أنّها تعبر عن المساواة، إذن: لا تحيّر فيها، وبما إنّها كذلك فهي الذات العلمية التي ينبغي لها أن تراعى وتؤخذ في الحسبان من قبل البحاّث والدارسين؛ ولهذا الاتصاف بالذاتية لا يُعدّ عيباً كما يعتقد البعض من الباحثين؛ لأنّ الذاتية المعتدلة نقطة ارتكاز؛ وذلك لارتباطها بالموضوع الذي لا تنفصل عنه؛ ولهذا تعبر الذات المفردة عن نحن الجمع، فالباحث العربي المسلم عندما يجري بحثاً لا ينبغي له أن ينسلخ عن عروبه ودينه: (عن ذاته الواعية) بل ينبغي له أن يتمسك بهما في كلّ المجالات والمحافل العلمية، وما هو العيب في ذلك؟ إذا كان العيب في التمسك بهما، إذن: لماذا التمسك بهما أصلاً خارج حدود البحث؟ وإن كان لا عيب فيهما، فلماذا لا

يزيد اعتزازنا بهما: (الاعتزاز بالدين والقيم المفضلة)؟ ولماذا لا يزيد تمسكنا بهما أكثر عند إجراء البحوث والدراسات العلميّة؟

ومن ثمّ، فالباحث العلمي هو الذي يلتزم بالموضوع الذي يبعده عن التحيّز والتعصّب السلبيين، فإذا كان الموضوع على سبيل المثال: دراسة ظاهرة السرقة في مدينة طرابلس من واقع السجلات الرّسميّة، فإنّ ذلك يتطلّب جمع المعلومات الكافية للدراسة، كما أنّه يتطلّب تصنيف المعلومات وتحليلها لأجل الوصول إلى نتائج علميّة وتفسير علمي؛ ولهذا لا عيب أن نجزم ظاهرة السرقة وفقاً للنتائج المتوصّل إليها بمنظور العرف والدين اللذين يكونان الذات المعتدلة (مركز الاتزان).

وعليه: إنّ تمسك الأنا والذات بالموضوع يجعل اتجاهاتهما موضوعيّة وبحوثهما علميّة، ويتمّ الاتفاق مع الدكتور علي زيعور في قوله: "لا وجود للذات البحتة، بل هناك علاقة دائمة بين الذات والموضوع"⁶⁹.

وبناء على ذلك: يتكوّن الحوار بين الأنا والذات على الموضوع قيد البحث أو الدّراسة، فإذا دحر الأنا الذات واستقلّ بالموضوع، كان الأنا شخصانيّاً، وإذا توحدّ الأنا مع الذات حول الموضوع البحثي، كان الأنا ذاتيّاً؛ ولذلك تستوعب الذات الأنا والآخر بالموضوع، وتحتوي عليهما، أمّا الأنا فإنّه يستوعب الذات بالموضوع، ولا يحتوي على الآخر .

وقد يتساءل البعض:

من الذي ينقل الفرد من الأنايّة إلى الذاتيّة؟

حسب معارفنا وفهمنا: إنّ الفرد يُخلق ويولد، والأنايّة والذاتيّة تُعلم وتكتسب، والمجتمع هو المسؤول عن ذلك.

⁶⁹ علي زيعور، مذاهب علم النفس. بيروت: دار الأندلس، الطبعة الثالثة، 1980م، ص 136.

إذن: لكلِّ مجتمعٍ يُطَبِّعُ أفرادَهُ به، وإلَّا لماذا كان البعضُ أنانيًّا؟
وبالعوض الآخر انسحابيًّا أو ذاتيًّا؟ كلُّ ذلك يرجع إلى الموضوع الذي ينطبع الأفراد
به، فإذا تشرَّب الفرد قيم المجتمع الحميدة كان الفرد ذاتيًّا، وإذا لم يتشرَّبها لن ينطبع
بها، ولا يمتاز بها، ويكون سلوكه شخصانيًّا نتيجة تمسُّكه بمصلحته الخاصَّة على
حساب المصلحة العامَّة لأُمَّته أو مجتمعه؛ فينفرد بأنانيته عن الدَّات العامَّة التي انطبع
بها الآخرون من بني أُمَّته؛ فالفرد يمكن أن يكون أنانيًّا، ويمكن أن يكون ذاتيًّا حسب
تأثره بالموضوع، وعليه: ترتبط الأنا بالذَّات، وترتبط الدَّات بالموضوع.

تعدُّ الدَّات القاطع الرئيسي في خماسي تحليل القيم؛ إذ لا يمكن أن تكون
للمجتمع قيمًا بلا ذات؛ ولذا تدل الدَّاتيَّة على التمسُّك بانطباعات المجتمع، وقيمه
التي تميِّزه عن غيره من المجتمعات الأخرى؛ ولهذا لا يمكن أن يكون الإنسان ذاتيًّا ما
لم تتجسَّد قيم المجتمع في أفعاله وسلوكيَّاته، وهذا يدلُّ على أنَّ الدَّاتيَّة يمكن أن تكون
على مستوى الفرد، ويمكن أن تكون على مستوى الجماعة، ويمكن أن تكون على
مستوى المجتمع؛ وذلك لأنَّ الدَّاتيَّة سلوك وأفعال، وليست انطباعات فكريَّة فقط.

وعليه: فالذَّاتيَّة تمثل محتوى عناصر القوَّة والضعف، وقد يتمَّ التمسُّك بها كما
هي، لا كما ينبغي أن تكون عليه، وقد يكون تجاوزها إلى ما هو أفضل، وفي هذه
الحالة ينتج قاطع آخر في إنتاج خماسي تحليل القيم ذا صلة بها، وبما هو مفضَّل،
وهو قاطع: (الذَّاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة).

إنَّها حالة قيمية جديدة لما تمتاز به من تطلُّع، أو إقبال على ما هو أفضل أو
أجود، فهذا الفعل ليس دائم الحدوث عند جميع أفراد المجتمع الإنساني؛ إذ نلاحظ
أنَّ البعض غير قادر على المحافظة على الدَّاتيَّة، وفي الوقت ذاته غير قادر على الميل
إلى الموضوعيَّة، ولكنه قادر على فعل جديد هو الفعل الانسحابي، الذي أطلقنا
عليه في الخماسي مسمى: (ذاتيَّة تميل إلى الأنانيَّة)، إذن: الدَّاتيَّة هي قاطع الاعتدال
والاتزان الاجتماعي، والانفعالي، والنفسي، أمَّا حالتي الميل إلى الموضوعيَّة، أو

الأنايَّة، فهما حالتان غير متوازنتين مع ذات المجتمع الذي تنتمي إليه الشخصية التي أصبحت في حالة ميول إلى الموضوعيَّة، أو الأنايَّة.

ولهذا تعدّ (الدَّائيَّة) مجال وعي الإنسان بإمكاناته في ضوء إمكانيات الآخرين، والتصرُّف وفقاً لهذا الوعي في حدود ما يجب وما لا يجب؛ ولذا فهي مجال شعوري يرتبط بقدرات الشخصية واستعداداته، ودرجة التزامها بالقيم المفضَّلة عند المجتمع، وعندما تلتزم الشخصية بأوامر المجتمع ونواهيه تصبح شخصية متَّسقة، حيث تتَّسق فيها الأنا مع نظم المجتمع، ومعاييره، وقيمه المعتمدة بإرادة، وعندما تشكّل قيم المجتمع الإطار المرجعي للإنسان تسلك الشخصية سلوكاً ذاتياً فتوصف بالدَّائيَّة، وعندما لا تلتزم بهذا السلوك وتبتعد عنه بسلوك انسحابي، تُقيّم الشخصية في هذه الحالة على إنَّها حالة: (ذاتيَّة تميل إلى الأنايَّة)، وإذا لم تتوقّف عند نقطة معيَّنة لا بدّ أن تصل إلى مستوى أقل، أو حالة أقل توصف بإنَّها حالة: (أنايَّة).

وعندما تسود معايير الأنا تسود الأنايَّة، وعندما تسود معايير الذات تسود الدَّائيَّة، وهكذا عندما تسود المعايير الانسحابيَّة، والمعايير المنطقيَّة، والموضوعيَّة تسود بالضرورة الشخصيات المماثلة لها؛ ولهذا تعدّ الدَّائيَّة شعرة التوازن المعياري للعلائق القيميَّة، فعندما يكون الضمير هو المعيار العام لأفراد المجتمع يصبح الإطار المرجعي لهم هو الموروث المشترك بينهم بإرادة، وتصبح (الدَّائيَّة) هي نقطة تركز الفكرة، وعندما تميل عن نقطة التمرکز هذه، لا بدّ أن تميل إلى ما هو سالب في حالة تغلّب الرّوح الانسحابيَّة، أو تميل إلى الموجب في حالة الاعتماد على الأحكام المنطقيَّة التي يتمّ فيها الاستماع للآخر وأخذ رأيه فيما يتعلّق بالأمر المشترك.

الدَّائيَّة: تجسيد سلوكي للموروث الفكري، والثقافي المتجدّد؛ ولذا فهي تقيميَّة إذ تستقرئ القيم السائدة، وتحلّل مضمونها، وتفسر نتائجها، ثم تسلك، أو تفعل؛ ولهذا لم تكن تسليميَّة كما يعتقد البعض، بل كلّ شيء قابل للنقاش والحوار والموافقة

وعدم الموافقة، المهم أنه لا يتعارض مع الإطار المرجعي لأفراد المجتمع؛ ولذلك تعدّ أحكامها مرجعية، وتقييماتها مرجعية.

ولا ننسى العلاقة المتصلة بين الاعتبار، والذاتية؛ فلا يمكن أن يكون الاعتبار ما لم يكن هناك مكوّن ذاتي يستوجب الاعتبار المرتبط بالفكرة؛ ولذا تعدّ الذاتيّة: مكن الاعتبار للقيم وكلّ مكونات الإطار المرجعي للمجتمع.

وكذلك لا ينبغي لنا أن ننسى العلاقة الوثيقة بين الذاتيّة، والحاجة إلى التقدير، والاعتراف؛ فالذي تتوحد فيه قيم الأمة ومعانيها يصبح حاله حالها، ولسانه لسانها: (كأنه أمة بحالها)؛ ومن هنا يستمد الفرد المتوحد في الذات الاجتماعية التقدير، فعلى سبيل المثال: المتعلم الذي يسعى لأن يفوز بالمرتبة الأولى على أقرانه ماذا يريد؟ الأب الذي يسعى لأن يسلك أبنائه ما يرضي الله والمجتمع ماذا يريد؟

السياسي الذي يسلك ما يرضي الله والمجتمع ماذا يريد؟

التاجر الذي يسلك ما يرضي الله والمجتمع ماذا يريد؟

جميعهم يريدون: نيل الاعتراف بأنهم كانوا القدوة التي يبحث عنها المجتمع، وإنهم في ذات الوقت يسعون إلى الحصول على تقدير المجتمع لهم على هذه النجاحات التي تحققت بجهودهم، أو على أيديهم.

فالاعتراف والتقدير منزلة اجتماعيّة، ومطلب نفسي للذات، يسير إشباعاتها الحميدة يحقّق الرضا على المستوى الفردي، والجماعي، والمجتمعي، ومع أنّ الاعتراف والتقدير مفاهيم لفظيّة، فإنّها ستظل مطالب لإرضاء الذات، وأمل تسعى لتحقيقه؛ ونظرًا لأهميّة ذلك للذات، كانت المنافسة المولود الأوّل للاعتراف، والتقدير، وإلا لماذا المنافسة؟

المنافسة بالتأكيد من أجل تحقيق الفوز بالاعتراف والتقدير، فحتى العبد في زمن العبودية يسعى لينال الاعتراف والتقدير من سيده؛ ولهذا يكاد ويجد في الإخلاص والعمل، وهكذا انتزع عنتره بن شداد من سيده ورجال قبيلته الاعتراف والتقدير بالتفاني في حماية شرف الذات (القبيلة).

وعليه: فلكل مجتمع من المجتمعات الإنسانية جملة من القيم المفضلة، والقيم غير المفضلة، وكلتا الجملتين من القيم تتراتب وفقاً للحماسي إيجاباً وسلباً، فهي تتمركز على الذات عندما تزن بالقسطاس السوي (لا زيادة ولا نقصان في الوزن)، وتميل عنها إيجابياً إلى ما هو مفضل: (ذاتية تميل إلى الموضوعية)، ثم إلى ما هو الأفضل: (الموضوعية)، وتميل سلبياً إلى ما هو أقل: (ذاتية تميل إلى الأنانية)، ثم إلى ما هو أنقص: (الأنانية أو الشخصية).

إنَّ الذات المتزنة هي: التي تحرص على أن تكون شعرة الميزان الاجتماعي في حالة اعتدال (في منتصف الميزان المعير)، والذات المنطقية هي التي تُوفي الميزان الاجتماعي (تحرص على أن يكون الميزان المعير عند الوزن وإفياً)، والذات الموضوعية هي التي تحرص على إيفاء الميزان ثمَّ من بعده تتصدَّق، أمَّا الذات المنسحبة فهي التي تُحسر الميزان المعير (تجعله في حالة المنقوص)، والأنانية هي: التي تُعش الوزن وتهمل المعايير السوية للوزن الاجتماعي.

وعليه:

يتمَّ الاتفاق مع يونغ في قوله: "إنَّ الذات هي نقطة الوسط، أو المركز في الشخصية، تتجمع حولها جميع النظم الأخرى، وهي تجمع هذه النظم، وتمدَّ الشخصية بالوحدة، والتوازن، والثبات"⁷⁰، وعندما تكون الذات هي شعرة تعادل

1. Borg, W.R. : & Gall, M, D.(1979): "Educational Research An Introduction", (3rd ed), Long Man, New York,

الكفتين توصف بإثما الذات الملتزمة بالمعايير القيمية للمجتمع: {وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ} ⁷¹، وكلمة بالقسط هنا تعني: بالعدل الذي يجعل شعرة الميزان في المنتصف: (لا ميلان فيها)، وإذا مالت لصعوبة ضبطها بسهولة ويسر فيجب أن تميل إلى الموجب، وهو إيفاء الميزان لصالح المشتري، وهذا يجعل الذات في حالة ميلان منطقي، وهو الميل إلى الموضوعية، أما إذا مالت شعرة التعادل والتوازن إلى صالح كفة البائع، فإن ذلك يعني: النقص في الوزن، مما يجعل الذات في حالة الميل إلى الأنانية بدلاً من حالة الاعتدال التي تستوجب الالتزام بقوله تعالى: {وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ} ⁷².

الذات مكون علائقي بين الأنا، وغاياته، وآماله، وبين المجتمع، وأعرافه، ومعتقداته، وأنساقه القيمية؛ ولهذا لا تعدّ الذات من مواليد الطبيعة، بل هي مجال الحركة والامتداد السلوكي لكل خصوصية اجتماعية. فأنا (I) كفرد، وأنا كوطن، وأنا كدين وعرف تجعل لي ضمير المتكلم (me)، ولا قيم لأنا إلا بالمعنى المصاحب الذي يميزني عن أنت، ويميزنا عن الآخرين (هم) فعندما يتوحد الموضوع في: (أنا وأنت وهم) يصبح الجميع على الحالة وفقاً لقاعدة: (نحن سويًا ونحن معًا) مما يجعل الموضوع واحدًا، والرّسالة واحدة، ويحقّ لكلّ منّا أن يقول في الوقت الواحد: (أنا) ويقول: (نحن)، نحن الشركاء، وأنا الشريك، وأنت شريكي، إثما المكونات الذاتية التي جعلت بيننا الضمير الاعترافي (نحن) بإرادة؛ وعندما يجيد أحدنا عن نحن الضمير المشترك بإرادة قد يحدث الانحياز والميل السالب، أو الميل الموجب؛ ذلك حسب الموضوع المنحرف عنه، والموضوع المنحرف إليه؛ فإذا كان الميل من موضوع موجب إلى موضوع آخر موجب يعدّ الميل أو الانحراف موجبًا (ميلًا منطقيًا لا عيب فيه)

⁷¹. سورة الرحمن، الآية 9.

⁷². سورة هود، الآية 84.

وتعدّ الحالة: (ذاتية تميل إلى الموضوعية)، وإذا كان الميل من موضوع موجب إلى موضوع أكثر إيجابية، يكون الميل والانحراف موجباً وتوصف الحالة: (بالموضوعية).

أمّا إذا حدث الميل من موضوع موجب إلى آخر سالب؛ فإنّ هذا الميل يُعدّ سالباً وتوصف الحالة بالانسحابية: (ذاتية تميل إلى الأنانية)، وإذا كان الميل، أو الانحراف من الحالة الانسحابية إلى الحالة الشخصية، فإنّ هذا السلوك يجعل الحالة، أو الشخصية في المستوى الأدنى: (مستوى الأنانية).

ولهذا تُعدّ الذاتية نقطة التمرکز؛ كونها مكمّن الحقائق، والحقائق هي التي تُظهر الحالات والمواقف، والمواضيع على ما هي عليه، وليس كما يجب أن تكون؛ فهي التي تتماثل مع الفعل، أو السلوك سواء أكانت هذه الحقائق موجبة، أم سالبة؛ ولهذا يكمن في الذات كلّ من الموجب والسالب، ولكن ما يظهر قد لا يكون مطابقاً لما هو كامن، فالحقيقة الكامنة في الصدور عندما تتماثل مع السلوك، أو الفعل تؤدّي إلى معرفة، وكذلك الحقيقة الكامنة في الصدور عندما لا تتماثل مع السلوك تؤدّي هي الأخرى إلى معرفة.

وعليه:

لكلّ حقيقة سلوك، ولكلّ معرفة سلوك، ولكن ليس بالضرورة أن يتماثل السلوك والفعل الظاهر مع الكامن المعرفي، فالذي يتشرّب المعرفة التي تجعل من الآخر طرفاً سالباً، أو معادياً، لا بدّ أن تكون له ذات منحازة، والذي تتكوّن عنده الذات المعترفة بالآخر، لا بدّ أن تكون له ذات استيعابية؛ وهكذا حال الذي يتشرّب معلومات متناقضة تكون ذاته متناقضة؛ فيسلك أفعالاً غير متّزنة (تميل حيناً لما هو موجب، وحيناً آخر تميل إلى ما هو سالب؛ وذلك لمقاييسها المزاجية)؛ فإذا عددنا إعطاء الضريبة واجباً على القادر، فبالضرورة نعدّها حقّ لمن يستحق، فعندما تُعطىها الذات بإرادة للمستحقّ تصبح الذات في حالة ميل إلى الموضوعية، وعندما تمتنع عن إعطائها تصبح الذات في حالة ميل إلى الأنانية.

ولهذا فالذات مركزٌ رقابيٌّ (التزام رقابي)؛ إذ إنَّ أفعالها تُقيّم على معطيات ضميريّة سواء أكانت في حالات الاعتدال والتوازن، أم في حالات الإقدام والإحجام (حالي التطلُّع والانسحاب).

وبناء على ما تقدّم فإنّ للذاتيّة مستويات ثلاثة، هي:

أولاً: المستوى الفردي (الذات في مستوى الأنا): قد تكون ذات الأنا في حالة موجبة، وقد تكون في حالة سالبة.

1 . في الحالة الإيجابية (حالة الاعتدال والاتزان) يقول صوت الذات: (أنا صاحب الحقّ، لن أتخلى عنه، أنا المؤدّي للواجب، ولن أتخلى عنه، أنا متحمّل المسؤولية، ولن أتخلى عنها)، إنّه صوت القيم التي تشرّبها الأنا، وتجسّدت في سلوكه، وجعلت منه ذاتاً متكاملًا.

2 . في الحالة السلبية (حالة الميل والانحراف الأناي) هي: الحالة التي يختلف فيها السلوك عن الفعل، وفي كثير من الأحيان تحدث عندما تتمسك الأنا بأخذ الحقوق، وتتهرّب أو تمتنع عن أداء الواجبات وتحمل المسؤوليات، وتحدث أيضاً كلّما امتدت الأنا على حساب الآخر.

ثانياً: المستوى الجماعي (ذات الجماعة): قد تكون ذات الجماعة في حالة الإيجاب، وقد تكون ذاتهم في حالة السلب.

1 . في حالة الإيجابية: يرتفع صوت الذات (نحن) نحن الأسرة، أو نحن الطلّبة، أو نحن الأطباء (نحن الجماعة) نتمسك بكامل حقوقنا، ولن نتخلى عنها، ونؤدّي واجباتنا، ولن نتأخر عن أدائها، ونحمل المسؤولية كلّ المسؤولية فيما ينبغي لنا أن نتحمّل، وإذا حاول أحد المساس بأضلاع مثلث ممارسة الديمقراطية التي تخصّنا لن نتأخر عن مواجهته والصّدام معه.

2 . في حالة السلبية (حالة الميل والانحراف الأناني): في هذه الحالة يقتصر تفكير الجماعة ونظرتها على ما يفيد الجماعة، بغض النظر عما يترتب من ضرر لجماعة أخرى.

ثالثا . المستوى المجتمعي (ذات المجتمع): نظراً لما يختص به كل مجتمع من المجتمعات البشرية من قيم وثقافة مرجعية؛ فإنَّ ذات المجتمع قد تكون في حالة موجبة، وقد تكون في حالة سالبة.

1 . في الحالة الموجبة (حالة تماثل الذات مع مثلث ممارسة الديمقراطية): في هذه الحالة تسود العدالة، وتزول الفرقة؛ فيعيش المجتمع الحرية بممارسة كامل حقوقه، وأداء كامل واجباته، وتحمل مسؤولياته كافة، وعندما تسود الحرية المجتمع بمختلف أعراقه وانتماءاته، تندمج الأقليات العرقية في وحدة المجتمع، وينتهي الخلاف والصدام اللذين سببتهما التفرقة، والتعصب، واحتكار الحاجات.

2 . في حالة السلبية (حالة الميل، أو الانحراف الأناني): في هذه الحالة تمتد الذات المجتمعية على حساب ذات مجتمع آخر، أو على حساب الذات الإنسانية بأسرها دون أن تضع اعتباراً للخصوصيات المجتمعية؛ التي تميز كل أمة عن أمة أخرى، أو عندما لا تسود العدالة وممارسة الديمقراطية على مستوى المجتمع، في مثل هذه الحالات يصبح السلوك الظاهر غير الباطن؛ ولذا قد يكون السلوك الظاهر الإخلاص، والمحبة، والكامن في حقيقة الأمر هو الخيانة، والكره.

ثانياً: ذاتية تميل إلى الموضوعية (منطقية):

هي إحدى قواطع خماسي تحليل القيم، وهي مكمّن قيميّ، تعيشه الشخصية كمرحلة من مراحل الوعي الفكري والثقافي، التي تنقلها من حيز التمركز على الذات، إلى التطلع تجاه الآخر الذي له من الخصوصيات التي تميزه عن غيره وفقاً لقدراته، واستعداداته، ومواهبه، وإمكاناته؛ فتتمكّن الشخصية من معرفة الفوائد التي يمكن

أن تحدث لو توصل الأنا والآخر إلى مشاركة وتعاون، وعندما تُستكشف تلك
الإمكانات، ويُستكشف الحُسن والذوق، يحدث الالتفات، ويزداد الانتباه، ويرتفع
الشعور بأهميَّة الآخر، والحاجة إليه، وتزداد أهميَّته فيحدث التجاذب الطبيعي،
والتجاذب الواعي في ذات الوقت.

تُعَدُّ هذه الحالة منطقة وسط بين الدَّائِيَّة، والموضوعيَّة التي لا يمكن أن تنتقل
الشخصيَّة إليها، أو تصلها هكذا نُقْلة مرة واحدة، وكأنَّ مكونات الشخصيَّة قوالب،
أو قواطع منفصلة كلِّ واحدة منها مستقلة بذاتها عن الأخرى؛ فلا يمكن أن ينتقل
تفكير الإنسان، وأحاسيسه، ومشاعره، وأفكاره جملة واحدة من الأنايَّة إلى الدَّائِيَّة،
ولا يمكن أن تنتقل هكذا مرَّة واحدة من الدَّائِيَّة إلى الموضوعيَّة، إنَّها الأمر الطبيعي
الذي تنمو فيه شخصيَّة الإنسان من الطفولة إلى المراهقة، إلى البلوغ، والرشد،
والشيخوخة.

ذاتيَّة تميل إلى الموضوعيَّة: هي مجال نشاط فكري، وسلوكي متميِّز عن الدَّائِيَّة،
ومتميِّز عن الموضوعيَّة، وفي الوقت ذاته مكوِّن مشترك بين مقومات الدَّائِيَّة، ومقومات
الموضوعيَّة، مما جعله قاطعًا مستقلًّا بذاته في خماسي تحليل القيم.

ولهذا عندما تقتصر رؤى الشخصيَّة على مكونات الدَّات القيميَّة توصف
بالدَّائِيَّة، وعندما تستوعب تلك الرؤى، وتستوعب إلى جانبها ما ينبغي أن تقوم به،
أو تفعله، وتسلكه، حينها توصف الشخصيَّة في هذه الحالة بأنَّها منطقيَّة، أو تطلعية؛
إذ تتطلع إلى ما هو أفضل وفقًا لافتراضاتها المنطقيَّة لما هو متوقَّع، أو مفترض.

والعيب الذي قد يظهر في هذه الشخصيَّة، أو هذا القاطع من الخماسي، هو
ليس كلِّ مفترض، أو متوقَّع حقيقة، فالمفترض، أو المتوقَّع بالضرورة يحتاج إلى زمن،
ومبررات الإثبات، أو النفي؛ ولذا فإنَّ الأحكام التي ستثبته مؤجَّلة، فإذا سلكت
الشخصيَّة، أو فعلت، أو حكمت وفقًا لافتراضاتها؛ فقد تفعل، أو تسلك خطأ،
فعلها أن تنتظر إلى أن تتبيَّن حتى لا يقع الخطأ؛ فالقضية التي تقول:

كلّ من وقف بعرفات كُتبت له حجة.

عبد الله وقف بعرفات.

إذن: عبد الله كُتبت له حجة.

هذه قضية منطقية لا شكّ فيها، ولكنّها قد تكون قضية ليست صادقة؛ ولهذا يصبح الشكّ يحقّها من كلّ جانب، فإذا كان عبد الله قد وقف بعرفات في غير موسم الحجّ، وفي غير يوم عرفة؛ فلا تكتب له الحجة، وإذا كان موظفًا، أو طبيبًا، أو حارسًا، أو بائعًا، ووقف بعرفات في يوم عرفة بهدف أداء مهامّ خدمية فقط، فلا تُكتب له الحجة؛ وذلك لافتقاده مبررات أداء الفريضة، وهي أن يكون عاقدًا نيّة الحجّ بدليل الإحرام، وقد أدى ما سبق من فرائض قبل الوقوف بعرفات، في هذه الحالة يصبح الوقوف بعرفات حقيقة لأداء ركن من أركان الدين الإسلامي، وحينها ينطبق المنطق على الواقع الموضوعي.

وعليه: فالإنسان المتطلّع للحقيقة بمنطق قيميّ معرفي، هو في حالة ذاتية تميل إلى الموضوعية، أي: إنّ في حالة الثقل، من التمرکز على الذات، إلى حالة الاتزان النفسي الذي يتفاعل مع قيم المجتمع وعاداته وأعرافه ومعتقداته، ثمّ يتفاعل مع كلّ ما هو مفيد لدى الآخر، وليس منغلّقًا على تراثه القيمي فقط، بل إنّ في حالة امتداد موجب مع الثقافات، والأفكار الإنسانية الأخرى، وفي الوقت ذاته غير مفرّط في خصوصيّة الذاتيّة، وبعد أن كانت المغالبة للعاطفة في تقييم الآخر، ومعتقداته، وأفكاره، وحضارته، بدأت المشاعر، والأحاسيس، والعاطفة تتهدّب بالتفكير، والسُّلوك، والفعل المنطقي.

إذن: ذاتية تميل إلى الموضوعية شخصية توافقية، تندمج فيها حالتي الذاتيّة، والمنطقية، وسلوكها إرادي؛ إذ اعتمادها على حرّية الاختيار؛ فهي تتفاعل مع الحقّ، والعدل، والواجب، والمسؤوليّة على مستوى الذات، ومستوى الآخر؛ ولذلك لم تكن

منغلقة، أو متعصبة، ولا متفاعلة إلا مع ما هو منطوق، فإذا كان الآخر رافضاً لقيمتها، أو معتقداتها تكون رافضة لرأيه، وإذا كان مستوعباً لها، ولقيمتها تكون مستوعبة له، ولقيمه التي فيها خصوصيته التي تميزه عن غيره.

ويُعدّ قاطع الشخصية المنطقية (ذاتية تميل إلى الموضوعية) في خماسي تحليل القيم استكشافاً جديداً للمسافة التي تربط بين الذات، والموضوع: (بين العاطفة، والعقل)، فعندما لا تسيطر العاطفة أمام العقل على الفعل والسلوك بالتمام، يُفسح مجال جديد للعقل، والنفس بأن تُفكر فيما يجب، وتسعى لما يُفترض، أو تميل إليه؛ فالميل هنا موجب، حيث التطلع للأفضل الذي يحافظ على الهوية والخصوصية، ويمتد إلى أن يتعرف على الجديد المفيد، ويسعى إلى الحصول عليه، وهذا لا يعني: أن كل ميل هو موجب، فعندما تميل الشخصية من حالة التمرکز على الذات، إلى حالة التخلّي عن بعض من مكوناتها تصبح الشخصية في القاطع: (ذاتية تميل إلى الأنانية)، وتوصف في هذه الحالة بالشخصية الانسحابية.

لقد سبق أن عرفنا أنّ الذاتية هي: شعرة تعادل الكفتين التي تتمركز فيها قيم المجتمع، وثقافته، وأفكاره، وتراثه، والميل عنها قد يكون سالباً كما هو حال الشخصية الانسحابية، وقد يكون موجباً كما حال الشخصية المنطقية التي تُقدّر فيها الذات، ويُقدّر فيها الآخر ذو العلاقة بالموضوع؛ إنّها مجال سيادة الحوار المنطقي بين النفس، والذات، وما ينبغي؛ ولذا عندما تميل الذات إلى الموضوع يُعدّ ميلاً موجباً، وعندما تميل عنه يُعدّ ميلاً سالباً.

إنّها مرحلة الوعي الذي تستوعب فيه الذات دورها، وما يجب أن تفعله مع الآخر التي هي في حاجة إليه، وهو في حاجة إليها، والذي يميّز الشخصية المنطقية عن الشخصية غير المنطقية هو: الدور الذي تلعبه مع الآخر، سواء أكان هذا الآخر على مستوى تفكير الأنا، أم على مستوى تفكير الذات، أم كان معها في مستوى تفكير المنطق الذي تسلكه، أم على مستوى الموضوع.

ولأنَّ (ذاتية تميل إلى الموضوعية) هي حالة وعي الذات بمحيطها المعرفي والثَّقافي؛ فهي مرحلة النضج المعرفي الذي تتمكّن به الذات من الإلمام بالموضوع المشترك مع الغير كواقع لا مفرّ من التعامل معه؛ ولذا عندما تستجيب الذات مع الموضوع بمنطق، تصبح الذات في حالة ميل موضوعي، وتوصف بالتطُّعية، أو المنطقية.

وفي هذا القاطع من خماسي تحليل القيم ترتقي الذات إلى مستوى أفضل هو: مستوى تقبل التقدّم، وتصحيح الأفكار، والسلوكيات التي كانت معتادة.

إذن: الذاتية هي ما يدور من حوار بين الرغبات والمطالب، والحاجات والبواعث، والحقوق والواجبات، والمسؤوليات، في حدود الدين، والعرف، والقيم السائدة، على مستوى المجتمع، أو الدولة، حيث ثبات الذات، وتغيّر الأدوار، وتنوع المواضيع؛ ولهذا (الذاتية عندما تميل إلى الموضوعية) تكون على درجة من الاعتراف بأنّ للآخر رغبات، ومطالب، وحاجات، وبواعث مشبعة، وحقوق، وواجبات، ومسؤوليات ينبغي لها أن تُقدّر وتُحترم، ومن غير المنطق أن يتم تجاوزها، أو الإغفال عنها؛ فلا ينبغي لها أن تمسّ، ولا تؤخذ بما هو على حسابهم؛ فالذات التي تميل إلى الموضوعية متطورة، وأدوارها متغيّرة ومتنوّعة، وليست ساكنة، أو راكدة.

إنّ التمييز بين (الذاتية)، و(ذاتية تميل إلى الموضوعية)، و(ذاتية تميل إلى الأنانية)، و(الأنانية)، و(الموضوعية)، يعود في أساسه إلى القيم السائدة، والمعايير التي تُقاس بها؛ ولهذا تأخذ المعايير مستويات خمس هي:

1 . الأنانية: معيارها الشخصية: (أنا كلّ شيء).

2 . ذاتية تميل إلى الأنانية: معيارها نفعي انسحابي: (أنا أولاً، وإلا..).

3 . الذاتية: معيارها العاطفة: (نحن كلّ شيء).

4 . ذاتية تميل إلى الموضوعية: معيارها: (الحجّة والمنطق).

5. الموضوعية: معيارها العقل: (نحن سوياً).

إذن: عندما يتمسك الإنسان بالقيم، والمعايير الاجتماعية التي تستنبط من الإطار المرجعي لمجتمع العاطفة، ويقدر قيم الآخر ومعاييرها، في هذه الحالة تعدّ ذاته في حالة ميل إلى الموضوعية، وعندما يتمسك بالقيم، والمعايير الخيرة بغض النظر عن مصادرها، تصبح أحكامه مؤسّسة على الموضوعية، وتعدّ معايير إنسانية؛ ولذا عندما تميل كفة المعايير العامة بمنطق على حساب كفة المعايير الخاصة حينها تميل الشخصية إلى الموضوعية، وعندما تميل إلى ذلك بلا منطق، ولا حقيقة تصبح الشخصية في حالة ميلان إلى الأنانية.

وعليه: المنطق يفترض أنّ الناس متساوون في الحقوق، والواجبات، والمسؤوليات، والواقع يُثبت غير ذلك، حيث نجد البعض من بني الإنسان في حالة إشباع، والبعض في حالة عوز، والبعض في حالة ادّخار بعد الإشباع، وآخر في حالة شح، وغيرهم في حالة إيثار حيث يقدّم من هو في حاجة، أو من هو أفضل على من هو أقل؛ لأنّ الشخصية المؤثرة، هي الشخصية المنطقية التي تميّز بين ما يجب، وما لا يجب، وعندما تحتكم بالمنطق تقول: الحقّ، وتفعل صواباً: { وَيُؤْتُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ }⁷³.

الشخصية المتطلّعة لا تقتصر أهدافها وغاياتها على الظرف الآني (الحاضر)، بل تمتدّ إلى ما هو مستقبلي؛ فتميل إلى المغالبة، مغالبة الفضائل على النواقص، وليس مغالبة النواقص على الفضائل كما هو حال الشخصية الانسحابية؛ ولذا فهي الشخصية المسترشدة بالحكمة، والمنطق، ونواميس الضمير العام.

إنّ تجاوز الإنسان دور الذاتية، إلى مرحلة ممارسة النقد الذاتي الذي يمكنه من معرفة جوانب القصور، أو معرفة العيوب والسلبيات التي يمارسها، ومعرفة القصور في

⁷³ . سورة الحشر، 9.

بعض من قيمه وتقاليده الاجتماعية، ويصل إلى مرحلة التعديل والتغيير بإرادة، ويتمكن من إعادة لغة الحوار، ومعرفة منطق حوار الآخر، فإنه في هذه الحالة يرتقي إلى مكّون من مكونات الشخصية وهو مكّون: (ذاتية تميل إلى الموضوعية) الذي يتماثل مع غيره من المكونات في خماسي تحليل القيم.

إنّ قاطع (ذاتية تميل إلى الموضوعية) لا يمكن أن يكون مستقلاً بذاته عن بقية قواطع الخماسي، بل إنّ القواطع الخمس متداخلة كالحلقات المترابطة في تكوينها لدائرة الخماسي، وما التجزئة التي قمنا بها إلاّ لأجل التبيان والتوضيح العلمي والموضوعي لكلّ قاطع بذاته، ونتيجة لهذه التداخلات الموضوعية نلاحظ الاندماج الذي تمّ بين بعض من مقومات الذاتية، وبعض من مقومات الموضوعية التي أوجدت قاطعاً جديداً يُبرز مبررات الظهور للشخصية المنطقية (ذاتية تميل إلى الموضوعية).

والذات مجال علائقي اجتماعي ينمو فيه الضمير جنباً إلى جنب مع نمو العاطفة، وتتسع فيه دائرة المعارف على مستوى الأسرة، والقربة، والجيرة، والأصدقاء، وتتسع إلى أن تشمل دائرة المجتمع، أو الأمة بحالها، وعندما تكتفي ثقافة الفرد بهذا المستوى، ولا تتطلّع إلى معرفة ما هو أوسع وأكبر، عندها تتمركز شخصية الفرد على الذاتية، ولا تفكر في غيرها، أمّا إذا شعرت الشخصية بأنّها في حاجة إلى المزيد المعرفي، والمزيد العلائقي، والمزيد القيمي؛ فهي في هذه الحالة ستمتد إلى مرحلة ما بعد الذاتية؛ فتدخل قاطع (ذاتية تميل إلى الموضوعية) الذي يمدّها بالمزيد من الرضا النفسي، والعاطفي، والأخلاقي، ويحقّق لها الإشباع الذي كانت تفتقده في مرحلة قصور معارفها على الذاتية.

فالمنطقية Logical هي: "كل نزعة تُعطي مكان الصدارة للمنطق، أو تُضفي على ذاتها صورة نسق منطقي"⁷⁴.

⁷⁴ . الموسوعة الفلسفية العربية. بيروت: معهد الإنماء العربي، مجلد 2، ص 1295.

إذن: عندما تعطي الشخصية الصدارة للمنطق في إصدار الأحكام، واتخاذ المواقف؛ فهي تصبح (ذاتية تميل إلى الموضوعية)، وهذا يعني: إن المنطقية هي نتاج تداخل المتغيرات، وتأثيراتها الموضوعية على السلوك، أو الفعل، وفي هذه المرحلة المنطقية، تُقيم القضايا بالعقل، والمنطق، والحجة المبررة، إلا أن الشخصية في هذه الحالة لم تصل بعد إلى مستوى التفكير المجرد، بل إنَّها في حالة نُقْلة من حالة التمرکز على التفكير والتقييم العاطفي، إلى حالة التقييم المنطقي الذي يجعلها تميل من مستوى الحالة الأحسن إلى مستوى الحالة الأفضل، وهذا التدرج يؤدي بالضرورة إلى الميل المنطقي، ويجعل الشخصية في مستوى (ذاتية تميل إلى الموضوعية).

ثالثا: ذاتية تميل إلى الأنانية (الانسحابية):

بما أن الإنسان اجتماعي بطبعه كما يقولون، إذن: لا بد أن يكون ذاتياً بالضرورة، وهذا لا يعني أن يأتي يوم لا تحيد فيه الشخصية عن ذاتها، وحيادها هذا عن ذاتها لا يلغي إنَّها اجتماعية الطبع والتطبع، وفي الوقت ذاته قد يصفها بالمنطقية عندما تتطلع إلى ما يجب، وقد يصفها بالانسحابية؛ نتيجة لسلوكها السالب تجاه القضايا، والمواقف، والمواضيع التي ينبغي أن يكون لها دور متفاعل تجاهها.

فالذات باعتبارها مكوناً قيمياً ومركزاً لاندماج المشاعر، والعواطف على المستوى الاجتماعي، تشكّل رقيباً على الأنا، وأطماعها الشخصية، وتكون قاعدة عريضة لأفرادها وجماعاتها المتطلعين لما هو أفضل؛ ولهذا توقعات الذات من أفرادها وجماعاتها هي دائماً أن يكونوا مثلاً اجتماعياً يصبو لما هو أفضل، ولكن هذا التوقع، أو هذا الافتراض لن يتحقق دائماً، بل في بعض الأحيان والظروف يتحقق ما هو أدنى، أو أقل من المتوقع، وعندما يسلك الفرد سلوكاً أدنى، أو أقل مما ينبغي، أو أن يتخلّى عن أداء المهام والمواقف، أو ينسحب من ميادين أدائها، في هذه الحالة يوصف بالانسحابي؛ إذ أصبح سلوكه، وأفعاله في حالة توصف بإنَّها: (ذاتية تميل إلى الأنانية).

والميل هنا: "قوة داخلية تحرك الكائن الحي نحو أهداف معينة"⁷⁵. إنه تعريف عام يحتوي على ميل الكائن العاقل، وميل الكائن غير العاقل؛ وذلك بشموليته لكل كائن حي، وهذا لا يعنينا في شيء إذا لم يكن المقصود به الكائن البشري الذي لا يمكن أن يميل إلى أيّ جهة، أو موقف إلاّ بعد اختيار، وتبين لما هو أحسن، أو أجود، أو أفضل، وأحياناً عندما تنقص المعرفة يكون الميل إلى الأقل، والميل فيه مغالبة طرف على آخر، أو مغالبة موضوع على موضوع، وتُتخذ قراراته بإرادة، وتنقذ عن قصد؛ ولهذا ميل الكائن العاقل يختلف عن ميل الكائن غير العاقل الذي لا يتمكن من اتخاذ القرار عن وعي، ويسعى إلى تنفيذه بإرادة.

وعليه:

يتوقع المجتمع من أفراده الالتزام بأوامره ونواهيه، ويتوقع أيضاً أن تكون شخصيات أفراده، وجماعاته تطّعية، وفي الوقت ذاته يؤدّ أن يكونوا حريصين على التمسك بذات المجتمع التي تميّزهم عن غيرهم، وتحافظ على هويتهم، ولكن لا يؤدّ لهم التقدم الذي من شأنه أن ينهي خصوصياتهم العقائدية، والثقافية، والقيمية، ولا الانسحاب من ميادين إثبات الهوية، فهو لا يقبل التخلي عن الذات، ولا يسمح لأحدٍ من أفراده في التفريط فيها، ومن يسلك أو يفعل ذلك توصف شخصيته بإثبات شخصيته (ذاتية تميل إلى الأنانية).

إنّ ميل تفكير الشخصية عن التمرکز على الذات، إلى الاستحسان فيما تؤدّ أن تقدّم عليه الأنا، أو ترغب في فعله والقيام به، يجعلها في حالة مراجعة لما كانت تؤمن به، أو في ما كانت تعتقده، وعندما تصحو من غفلتها، تتطّلع، وعندما تتعمّق في غفلتها تنطوي، وتراجع إلى ما هو أدنى بالمنظور الدّاتي، ولكنّه قد لا يكون أدنى بالمنظور الشخصاني Personalism، فالشخصانية يتمركز تفكيرها على ما يُفيد (الأنا)، ولا يهتمّ الآخر، (المهمّ أنا)، والأنا هي التي تمتدّ برؤية الفرد، ورغبات الفرد

⁷⁵ المصدر السابق. المجلد الأول، ص 460.

وأطماعه؛ ولذا فهي المتجردة من عاطفة الانتماء الاجتماعي الذي يُبرز أهمية الذات على أهمية الأنا، أما عندما تصبح الشخصية في حالة ميل من الذاتية إلى الأنانية، فإن ذلك يعني: أن الشخصية لم تتخلَّ عن كافة مكونات ذاتها، بل إنَّها متخلية عن شيء منها، وبما يجعلها في حالة مغالبة تفضيلات الأنا على تفضيلات الذات، وهذا يؤدي بالضرورة إلى مغالبة معايير الأنا ورؤاها على معايير الذات ورؤاها.

وللتمييز بين الشخصية الانسحابية، والشخصية المتطلعة نقول: الانسحابية تميل إلى الاتجاهات ذات المردود السالب، والمتطلعة تميل إلى الاتجاهات ذات المردود الموجب، وهذا لا يعني: أن كلَّ انسحاب هو ذو مردود سالب، ولا كلَّ تطلع هو ذو مردود موجب، فعندما تنسحب الشخصية من الإقدام على الأفعال المؤذية والمؤلمة، فإنَّ ذلك الانسحاب يعدُّ انسحابًا موجبًا، وعندما تتطلع إلى ما هو مؤلم وضار فإنَّ تطلعها هذا يعدُّ تطلعًا سالبًا، وتوصف هذه الشخصية بالشخصية السالبة، أو الانسحابية؛ إذ انسحابها من ميادين العمل الموجب، وميلها إلى ميادين العمل السالب.

تُعدُّ (ذاتية تميل إلى الأنانية) مكوّن من مكونات الشخصية القابلة للانحراف السلوكي، وليس مكونًا بنائياً؛ فالشخصية التي ترتكب أو تسلك الأفعال غير المقبولة، أو المفضلة اجتماعياً، ثمَّ تكفّر عن ذاتها، وتعود مرة ثانية وثالثة، وقد تندم بين الحين والحين، ثمَّ تعود إلى ما فعلت، وهكذا، توصف هذه الشخصية بالشخصية المترددة والمتبدلة؛ وذلك لمغالبتها القيم المتبدلة على القيم المفضلة، وعندما يصل الحال بالشخصية إلى أن تقطع كلَّ علاقتها مع كلِّ موجب، ومع كلِّ ما بني على القيم الضميرية، فإنَّها لن تتوقّف عن انسحابها إلى أن تصل إلى حالة الانطباع بالخصائص الأنانية، والأفعال الشخصية، وهي مرحلة من مراحل بناء الشخصية السالبة في خماسي تحليل القيم.

إذن: القاطع (ذاتية تميل إلى الأنانية) مكّون نفسي، قد تصل فيه حالة الشخصية إلى درجة من التوتر الذي يؤدي بها إلى فعل السوء لمن يتعارض مع مصالحها، أو يشكّل خطراً على ما تعدّه منافع لا ينبغي لغيرها أن يشاركها فيها، مصداقاً لقول الله تعالى: {أَنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي} ⁷⁶.

النفْس الأمّارة بالسوء هي: النفس المائلة للشّهوات، والمبتعدة عن الأفعال العقلية، والمنطقية التي تجعل الإنسان في حالة وعي، وتميز بين ما يجب وما لا يجب. فعندما يحدث الانحلال من العلائق القيمة الاجتماعية الضابطة للسلوك، سواء أكان هذا الانحلال على مستوى الأسرة، أم الجماعة، أم المجتمع بكامله، تحدث الانحرافات والميول التي تُغيّر سلوكيات الأفراد وأفعالهم من مكانة اجتماعية إلى مكانة أخرى، ومن موقف إلى موقف، مع اختلاف درجة تأثيرها من شخص إلى شخص آخر؛ إذ نلاحظ الانحلال النسبي في كفة الميل من الذاتية إلى الأنانية؛ ولذا قد نجد: المتردّد، والمصمّم على الاختراق، والمقدم على المخاطرة، والمتطرف، والنفعي المحافظ على السلامة الشخصية، ومسلوب الإرادة، واللامبالي، وكلّ هذه الصفات تحتويها صفة الشخصية الانسحابية (ذاتية تميل إلى الأنانية)، التي تنمو فيها مغالبة الرغبات الخاصة على الرغبات العامة، ومغالبة ما لا يجب على ما يجب، والميل إلى السلوك المتعارض مع القيم والمعارف الضميرية، والإقبال على المطالبة بالحقوق، والابتعاد عن أداء الواجبات، وتحمل المسؤوليات.

ولهذا؛ فإنّ مرحلة اليأس تعدّ مرحلة نفسية، يصل إليها الفرد في مرحلة تقدّم العمر؛ إذ الضعف الذي ينمو في القدرة والاستعداد إلى درجة إضعافها، وإعاقتها عن أداء أدوارها التي كانت تفعلها، أو تسلكها؛ ولذا عندما يسود الوهن العقل، والجسم، والقدرة، والاستعداد، يحدث الانسحاب، ويسود التردّد، والتخلّي عن أداء ما ينبغي أن يؤدي؛ وحالة اليأس هذه لا تقتصر على المرحلة المتقدّمة من العمر، بل

⁷⁶. يوسف، 53.

في كثير من الأحيان تسود الشخصية الانسحابية (ذاتية تميل إلى الأنانية)، التي تصل إلى مرحلة اليأس وهي في ربيع العمر، فتستسلم لأمر الواقع نتيجة الضعف الذي يُلمّ بها (ضعف النفس)، الذي في كثير من الأحيان تسببه الحاجة، أو الرغبة فيما لا يجب، أو الخوف من المواجهة وعاقبة الأمور. إنّها مبررات الميل إلى الأنانية لكل نفس تيأس أو تقنط من رحمة الله، أمّا النفس التي لا تيأس، ولا تقنط من رحمته دائماً يراودها الأمل، الذي بالجد والاجتهاد، والسعي الحميد ينقلها من حالة اليأس، إلى حالة تحقيق الأمل الذي يجعل منها شخصية متطلّعة، وتمتلك الحجّة، والمنطق اللذان يجعلانها في حالة نُقْلة من الدّاتية، إلى الموضوعية.

إنّ تغيير حالة الفرد من التمرکز على الأنا، إلى حالة التمرکز على الذات، أو الموضوع لا يمكن أن يتمّ نُقْلة واحدة هكذا، بل يحتاج إلى الآتي:

1 . زمن الاستيعاب: الفترة التي تُمكن المنسحب من استيعاب المتغيّرات والمبررات الجديدة.

2 . زمن الانفكاك النسبي: الفترة التي تُمكن المنسحب من التخلّص من الارتباطات القيميّة السّابقة، والعلائق التي انتظمت على مستوى الذات.

3 . زمن الارتباط: الفترة التي يكون فيها للمنسحب علائق مع الوسط القيمي الجديد.

4 . زمن الفعل: فترة التبدّل التي تُمكن المنسحب من الإقدام على الأفعال التي كانت محرّمة عليه، أو محذوفة من قاموسه الاجتماعي.

5 . زمن العادة: فترة التكرار السلوكي مع الديمومة بما يشكّل الخصوصية الجديدة، والسلوك الجديد.

مما تقدّم إذن: لا يمكن أن يتمّ التغيير نُقْلة واحدة من التمرکز على الأنا، أو الذات، أو الموضوع، بل لا بدّ من مسافة تسمح بالامتداد للممتدّ، وتسمح

بالانكماش للمنكماش، وكذلك لا بدّ من زمنٍ لكلِّ امتداد، أو انكماش. ولا يمكن أن تكون الذات مكوناً مستقلاً عن الأنا، أو الموضوع، ولا يمكن أن تتجرّد من الميلان إلى الموجب، أو السّالب؛ فكلّ حسب الظّرف، والموضوع، والمتغيّرات المدخلة إلى، أو المخرجة من.

وعليه: الانحياز سلوك بشري، لا يتمّ إلا بمعرفة؛ وبالتالي عندما ينسحب الفرد من موقف لموقف، أو من موضوع لموضوع، بالضرورة يتخلى عن موقف، أو موضوع، وينحاز لآخر، وهذا لا يعني أنّ كلّ انحياز هو ذو عائد سالب، بل بعض من الانحيازات ذات مردود موجب، كالانحياز للحقّ والعدل، أمّا الانحياز للعبودية والظلم؛ فهي انحيازات سالبة، وهذا التّوع من الانحيازات هو الذي تمتدّ فيه الشخصية الانسحابيّة (ذاتيّة تميل إلى الأنانيّة)؛ وذلك لعدم تحمّلها المسؤوليّة تجاه ما يجب أن تقدّم عليه من أفعال، ولهذا فتحتمل المسؤوليّة صفة موجبة تُمكن الفرد من أن يكون تطلّعي، أو منطقي فيما يفعل أو يسلك.

ومن هنا: فإنّ (ذاتيّة تميل إلى الأنانيّة) لم تكن شخصيّة طبيعيّة، بل شخصيّة مصطنعة، الشخصيّة الطبيعيّة هي التي فطر الإنسان وشبّ عليها، أمّا الشخصيّة المصطنعة؛ فهي التي أوجدتها الظّروف، أو إنّهّا صنعتها، حتى بعضاً من المناضلين، والمتطلّعين قد تكون آخر أيّام نضالهم وتطلّعاتهم تؤدّي بهم إلى الانسحاب، ويصبحون في حالة ميل من (الذاتيّة) إلى (الأنانيّة)، وهذه قد تكون نتيجة ردود أفعال من غير المتوقّع، أو نتيجة الهزيمة التي كسرت الهيبة. إذن: الشخصيّة الانسحابيّة قد تكون بمسببات الهزيمة، وقد تكون بمسببات الاستسلام.

ولذا؛ ليس دائماً الابتعاد عن المواقف السّالبة يؤدّي إلى المواقف الموجبة، فعندما يتعد الإنسان أو يميل عن مواقف سالبة إلى أخرى سالبة، لا تعدّ أفعاله موجبة؛ فالذي يحدّد المواقف الموجبة من السّالبة هو: (الموضوع المنحرف منه والموضوع المنحرف إليه)، وهي ذات أبعاد ثلاثة:

1 . مواقف التجنُّب: قد يؤدِّي التجنُّب إلى الابتعاد عن أفعال الخير، وقد يؤدِّي إلى الابتعاد عن أفعال الشر؛ وفي كلتا الحالتين الشخصية تُعرَّف ما هو خير، وما هو شر، وتمتنع عن القيام بهما، والشخصية التي لا تفعل الخير، هي التي توصف بالانسحابية؛ إذ إنَّها تنسحب من القيام بالأفعال المفضَّلة اجتماعيًا وإنسانيًا، وهكذا الشخصية التي لا تفعل الخير تنسحب من ميادين الفضيلة.

2 . مواقف الانسحاب: قد تكون ذات أفعال سالبة، وقد تكون ذات أفعال موجبة، فعندما تنسحب الشخصية من مواقف سالبة ليس بالضرورة أن تكون موجبة، وعندما تنسحب من مواقف موجبة ليس بالضرورة أن تكون سالبة.

3 . مواقف الإقدام: قد تكون ذات أفعال سالبة، وقد تكون ذات أفعال موجبة وفقًا للآتي:

أ . عندما تنسحب الشخصية من مواقف وأفعال سالبة، وتقدم على أفعال أخرى سالبة، فإنَّ إقدامها هذا يعدُّ سالبًا، وعندما تنسحب من سالب إلى موجب تصبح أفعالها موجبة.

ب . وهكذا عندما تنسحب من موجب إلى موجب؛ فهي مازالت ذات المواقف الموجبة، وإذا انسحبت من الموجب إلى السَّالب؛ فتصبح أفعالها سالبة.

رابعاً . الأنانية Egoism:

الأنا هو ضمير يعود على من ينطق به، فأنا يشير إليّ، وأنت تشير إليك، وهم تشير إلى من لم يكن أنا وأنت، ونحن تحتوينا، وتستثنى غيرنا، وترتبط الأنا بالأنانية عندما تخرج عن الذات والموضوع، وتوصف في هذه الحالة بأنَّها في حالة ميل، أو انحراف سلوكي يؤدِّي بها إلى الأنانية أحد مقاطع خماسي تحليل القيم، حيث إظهار السلوك الأناني على حساب الآخرين الذين لهم الحق في الوجود، أو الظهور المماثل.

فالأنانيّة: مرحلة من مراحل تكوين الشخصية الفاقدة للقيم، والثّقافة، والسُّلوك الاجتماعي والإنساني، والمستجيبة للرغبات، والأهواء، والأطماع الخاصّة التي تسيطر على سلوك الفرد وأفعاله؛ إذ ينعدم عندها الإحساس بالنّخوة، والغيرة والشرف لفقدانها كثيراً من العواطف، أو لفقدانها الحجّة المنطقيّة، أو لفقدانها الموضوعيّة.

وترتبط الأنا بالآخر، والموضوع عندما تكون العلاقة موجبة، وتنفصل عن الآخر، والموضوع عندما تكون العلاقة سالبة؛ فعندما تظهر الأنا مع الآخر في الموضوع الواحد بالتساوي وفق الحاجة، والجهد تقوى العلاقة بينهما، وعندما تظهر الأنا على حساب الآخر تضعف العلاقة بينهما، وقد يحدث الصّدام، وتسود الفرقة إلى حين الالتزام بحقّ الآخر في الموضوع دون منّة؛ فالأنا الموجبة هي التي تتمسك بما لها من الموضوع دون أن تمسّ حقّ الآخر فيه.

وعندما تكون أهميّة الأنا وعيّا عند الآخر، وتكون أهميّة الآخر وعيّا عند الأنا، تتكون الدّات المشتركة التي تعترف بحقّ الجميع في الموضوع العام، وعندما تعمّ الجهالة بأهميّة الأنا والآخر في الموضوع المشترك يُطمس أحدهما على حساب الآخر، ويسود السُّلوك الأناني الذي تترتّب عليه الأفعال السّالبة.

وبما أنّ لكلّ فرد خصوصيّة تميّزه عن غيره وفقاً لقدراته، واستعداداته، وميوله، وثقافته، إذن: لكلّ أنا خصوصيّة، وبما أنّ لكلّ أنا خصوصيّة؛ فلا داعي لطمسها، بل من الواجب العلمي إظهارها بما يمكنها من أداء مهامها الخاصّة بموضوعيّة واعتبار، وعندما لا تطمس الخصوصيّة، لا تطمس الدّات العامّة التي هي مجموع تفاعل الخصوصيّات، (فأنا كفرد) أعرف أنّ لي حقوقاً، وعليّ واجبات؛ ولذا أتحمّل أعباء المسؤوليّة مع الآخرين الذين لهم علاقة بالمواضيع المشتركة بيننا، وبخاصّة المواضيع التي تكوّن مجالات العلائق القيميّة على مستوى ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمل المسؤوليات:

1 - حقوق الأنا:

بلا شك لكلٍ (أنا عاقل) حقوق قيمية كاملة، ينبغي لها أن تؤخذ بإرادة، أو تُعطي بدون منة من أحد، وله الحق في التصرف الحر في حقوقه، ولا حق له في الامتداد على حساب حقوق الآخرين، ولا يحق لأحد أن يُقيده عن ممارسة حقوقه، وإذا وُضع القيد على الحقوق، وجب فكها، أو كسرها بالقوة، ولا ننسى ما يتركه وضع القيد من أثرٍ على الأنا الذي بلا شك سيفكر مرتين قبل أن يفعل أي أمر، وسيضع إشارات الاستفهام والتعجب على من كان سبباً في وضع القيد، وقد تحدث المواجهة كلما توافرت اشتراطاتها، ولكي تصبح حركة الأنا موجبة ينبغي أن يفسح مجال الامتداد في مجالات العلاقات القيمية الآتية:

أ . مجال العلاقات القيمية الاجتماعية.

ب . مجال العلاقات القيمية الإنتاجية.

ج . مجال العلاقات القيمية السياسية.

د . مجال العلاقات القيمية النفسية.

هـ . مجال العلاقات القيمية الذوقية.

و . مجال العلاقات القيمية الثقافية.

وعليه: إذا لم يُسمح للأنا حرية الامتداد في المجالات العلائقية السابقة، تصبح الأنا في حالة السالب، وهي: الأنايية والشخصانية.

2 - واجبات الأنا:

في مقابل أخذ الحقوق ينبغي للأنا أن تؤدي واجباتها، وبطبيعة الأمر إذا لم يتم أخذ الحقوق، لن تؤدي الأنا واجباتها التي هي حق للآخر، ولا ينبغي أن يُطلب منه

أداؤها؛ لأنّ الواجبات تؤدّي في مقابل أخذ الحقوق؛ ولهذا يجب أن تتماثل مجالات أخذ الحقوق، مع مجالات أداء الواجبات وهي:

أ . مجال العلاقات القيمية الاجتماعية.

ب . مجال العلاقات القيمية الإنتاجية.

ج . مجال العلاقات القيمية السياسية.

د . مجال العلاقات القيمية النفسية.

هـ . مجال العلاقات القيمية الدوقية.

و . مجال العلاقات القيمية الثقافية.

وإذا لم تؤدّ الأنا واجباتها بالتمام في ضوء ما تأخذه من حقوق تصبح الأنا ذات خصائص وصفات أنانية؛ ولهذا ترتبط الأنا بالشخصانية والفردية عندما تنفصل عن الموضوع، والذات، وترتبط بهما عندما تنفصل عن الأنانية، والشخصانية، والفردية التي تنحرف بها عن الذاتية الاجتماعية كما هو مبين في قطاعات خماسي تحليل القيم.

3 - مسؤوليات الأنا:

(الأنا) إثبات وجود موجب عندما تتماثل فيه ممارسة الحقوق مع أداء الواجبات، وحمل المسؤوليات، وإذا لم يتم التماثل الموجب، تصبح الأنا في منرج السلوك الأناني الشخصاني الذي يُقيّم الأمور من زاوية تحقيق المنفعة التي تعود عليه بغض النظر عمّا يصيب الآخرين من ضرر أو خسارة (المهم أنا).

المسؤولية عبء وحمل ثقيل، ومع ذلك هي ضرورة للأنا الحرة، وهي في ذات الوقت حقّ يجب أن يؤخذ، وواجب ينبغي له أن يؤدّي؛ وبالتالي فهي الصّلح الثالث

في مثلث ممارسة الديمقراطية؛ إذ لا ديمقراطية بلا ممارسة الحقوق، ولا ديمقراطية بلا أداء الواجبات، ولا ديمقراطية بلا تحمّل المسؤوليات.

وعليه: تتماثل المسؤولية مع الحقوق والواجبات من خلال امتدادها في المجالات العلائقية السابق ذكرها.

وعليه: فمن الزاوية الطبيعية لكلّ أنا: حقوق، وواجبات، ومسؤوليات، ومن الزاوية الفعلية قد لا تمتلك الأنا شيئاً من ذلك فتُعدّ فاقدة لذاتها، ولا مفرّ لها من أن تنسلخ عنها لتمارس السلوك الأناني، والشخصاني كرّ فعل، وليس دائماً الأنا تسلك، أو تفعل نتيجة ردود أفعال سالبة، بل في بعض الأحيان، تمتلك الأنا كلّ الحقوق، والواجبات، والمسؤوليات المتعلّقة بها، ثمّ تمتد على حساب ما يمتلكه الآخر، إنّها الأنا الطامعة الفاقدة لقيم الاعتراف، والتقدير، والاعتبار للآخر.

ولأنّ العلوم الاجتماعية وفقاً لقانون الفطرة ترى أنّ الإنسان اجتماعي بطبعه؛ فترى أنّ الإنسان كفرد لا يستطيع الاستغناء عن المجتمع الذي يعيش فيه، أو ينتمي إليه نتيجة قدراته واستعداداته المحدودة التي لا تمكّنه من الاعتماد على نفسه كاملاً، بل في معظم الأحيان تجعله في حاجة للآخرين حماية، ورعاية، ومدّ يد العون للمساعدة، والتعاون، والتآزر من أجل البقاء، وإذا تمكّن الإنسان من معرفة حدوده، وأسباب وجوده، وما يحيط به ولم يتجاوز ذلك عندما يمارس حقوقه بإرادة ويؤدّي واجباته بإرادة ويتحمّل مسؤولياته بإرادة وفقاً لقدراته واستعداداته ومواهبه، حينها يكون فرداً متفاعلاً إيجابياً.

وبناء على ما سبق نتساءل:

لماذا يودّ البعض أن يُظهر شخصانيته وأنايته على حساب المجتمع الذي ولد فيه، وهو يعرف نفسه كفرد قاصر عن العيش بمفرده، وبمعتزل عن بني جنسه؟

أعتقد أنّ سبب ذلك هو: وجود الفروق الفردية التي جعلت لكل فرد من بني الإنسان طابعاً به يُميّز عن غيره، وكذلك لا ننسى وجود المظالم التي تمتد لتلاحق مجالات العلاقات القيمية، وتضع القيد عليها، وإلى جانب هذه وتلك لا ننسى أثر المعلومات، والمعارف التي يتشرّبها الأنا في أثناء فترات نموه الزماني، ونموه المعرفي.

فالإنسان بطبيعة الحال لا يتكرر في خلقه، ولا يمكن أن يكون نسخة لغيره، أو يكون غيره متطابقاً معه في قدراته، واستعداداته، ومواهبه، وطموحاته، ولا حتى في بصمة أصابعه، ونسيج جسده، بالرغم من أنّ البشر جميعهم مخلوقون من نفس واحدة: { وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ }⁷⁷ فإننا خلقنا فرادى مصداقاً لقوله تعالى: { وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرْكُكُمْ مَا حَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ }⁷⁸.

ومع أنّ الإنسان خلق على القوة إذا ما قورن بغيره من المخلوقات الأخرى فإنه بقوته تعلّم حتى غزا الفضاء، ولكن بالرغم مما خُلق عليه من قوة؛ فهو الضعيف أمام القوي المطلق جلّ جلاله، وهو أيضاً الضعيف أمام رغباته، وشهواته، وفي حالة مرضه وألمه، وحاجاته المتطورة، والمتغيرة والمتنوعة، مصداقاً لقوله تعالى: { وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا }⁷⁹.

إذن: لماذا يرتكب الإنسان الأنايية وقد خُلق ضعيفاً؟ وعلى من يستعرض قوته هذا الضعيف؟

ومع ذلك هذا الإنسان الضعيف يتظاهر بالقوة بين الحين والحين إذا عرف أنّ الآخر في حالة وهن وضعف؛ فيتمرد على الضعفاء، أو المساكين: { قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا

77. الأنعام، 98.

78. الأنعام، 94.

79. النساء، 28.

بِعَزِيْزٍ⁸⁰، وفي الوقت الذي يتمرّد فيه الآخرون على الحكومة الظالمة، ينسحب ذلك الإنسان المتظاهر بالقوّة في غير محلها من ميادين أداء الواجبات، وحمل المسؤوليات، وفي المقابل يقدم غيره على أدائها.

بناء على ما تقدّم: يمكن التمييز بين الاثنين المتمردين وهما:

- الذات المتمردة على الضّعيف سلوكها وأفعالها القيمية سالبة.

- الذات المتمردة على الحكومة الظالمة سلوكها وأفعالها القيمية موجبة.

ولذا لا يُعدّ كلّ تمرّد سالبًا؛ وهكذا الذات المنسحبة من ميادين أداء الواجبات، وحمل المسؤوليات تُعدّ ذات سلوكيات وأفعال سالبة، أمّا الذات المتقدّمة لأداء الواجبات، وحمل المسؤوليات فسلوكها وأفعالها تعد موجبة.

وعليه: فالإنسان الذي عصى الله الذي خلقه، لا يُستغرب أن يعصي المجتمع الذي لم يخلقه، أو أنّه يعصي أفرادا منه، فهذه الأنانية والشخصانية التي عندما تسود أفعالها تُنسي الإنسان معرفة من هو؟ ومن الذي خلقه؟ ولماذا خلقه في حاجة لمن يقوم برعايته؟

إذن: إذا تمسك الفرد بأناته ولم يتخطّ حدودها: (حدود أنا ليّ حقّ، وواجب، ومسؤولية أتمسك بها، ولا أرغب الامتداد إلى ما هو خارج عنها) فإنّ ذلك يدلّ على أنّه متمسك بقيمه التي يُقرّها المجتمع، القيم التي جعلت منه ذات على المستوى الفردي، أمّا إذا تجاوز هذه القيم وحدودها الاجتماعية فيدخل في منطقه النزاع مع الآخرين المدافعين عنها باعتبارها حقًا لهم، ومن هنا ينجم الصّراع بين الممتدّ خارج حدوده، والمندحر داخلها؛ ولذلك تتكوّن الأنانية، أو الشخصانية عندما يطمع الفرد في حقوق وواجبات ومسؤوليات غيره، أمّا إذا تمسك بحقوقه وحبّ أناته، ولم

⁸⁰ هود 91.

يتجاوزها فإنَّ ذلك يعني أنَّه لم يكن أنانيًّا، أو شخصانيًّا، بل إنَّه الإنسان المثال الذي يتوحد المجتمع فيه فيجعله اجتماعيًّا بطبعه.

ولهذا تعدُّ القيم العنصر الأساس الذي يميِّز سلوك الإنسان الأناني، أو الشخصاني، عن سلوك الإنسان الدَّاتي، أو الاجتماعي، فإذا كان تقييم الفرد للأشياء المشتركة بمنظور كلِّ شيء أنا، كانت أفعال الفرد أنانيَّة، وسلوكياته شخصانية، وإذا كان التقييم للأشياء والظواهر بمنظور المجتمع، كان الفرد اجتماعيًّا (ذاتيًّا)، وإذا كان تقييم الأشياء بمعطياتها كما ظهرت في الموضوع كان الفرد موضوعيًّا؛ ذلك لأنَّ الأنا قد تنفصل عن الموضوع، أمَّا الدَّات فإنَّها ترتبط به.

إذن: توجد علاقة تداخل قيمي بين مكونات الشخصية الأنانيَّة، والشخصيَّة المنسحبة، والشخصيَّة المتزنة (الدَّاتيَّة)، والشخصيَّة المنطقيَّة، والشخصيَّة الموضوعيَّة؛ ولذا فبالموضوع يمكن أن يكون الإنسان أنانيًّا، ويمكن أن يكون ذاتيًّا؛ فالتنشئة كموضوع، وحسب فلسفتها، قد تجعل من الفرد أنانيًّا، أو ذاتيًّا (اجتماعيًّا)، وهكذا الفرد قد يؤثِّر في المجتمع بأنانيته سلبًا نتيجة تمسكه بالأنا، وقد يؤثِّر فيه بموضوعيته إيجابيًا نتيجة عدم انفصاله عن الموضوع، وعن الدَّات.

ومن ثمَّ، فالأنا كعنصر مستقلِّ تدلُّ على الفرديَّة كبؤرة اهتمام، وعندما ترتبط بالموضوع دون اعتبارٍ للآخر تصبغه بطابعها؛ فتسود الرُّوح الأنانيَّة، أو الشخصانية؛ وذلك لظهور نواياها الخاصَّة، أو أطماعها الخاصَّة سواء أكان هذا الطابع فرديًّا، أم أسريًّا، أم اجتماعيًّا، فإذا كانت المصلحة فرديَّة، كان الأنا فرديًّا، وإذا كانت المصلحة أسرية، أو قرابة، كانت الأنانيَّة بإظهار الأنا لها على حساب الآخرين؛ وهذا يشير إلى أنَّ الأنا لم تتكون من حبِّ الدَّات كما يعتقد البعض، بل تكوَّنت من الانعزال عن الدَّات والموضوع، نتيجة التحيز الشخصاني الذي يُظهر الأنانيَّة.

وبناء عليه: إنَّ التحليل العلمي الذي يتأثَّر بالأنا الطَّامعة المنعزلة عن الدَّات والموضوع، هو تحليلُ شخصاني (أنانيًّا) لا يقرُّ العلم، ولا تقرُّه القيم الاجتماعيَّة

والإنسانية؛ ولذلك يحدث ما يسمى بحوار الذات الذي تثيره الحاجة، وتدفعه الأماني؛ فإذا تجاوز الأنا حوار الإشباع وفقاً للحاجة، كان الأنا شخصانياً، وإذا التزم بحدود الإشباع كان الأنا ضميرياً، وموضوعياً لا غاية له في الاستغلال، ولا رغبة.

إذن: الأنا لم تكن عيباً إذا لم تتجاوز حدودها على حساب الآخرين، بل ينبغي التمسك بها كطابع مميّز بين الأفراد، والجماعات، والمجتمعات؛ فكلّ (أنا) خلقت متميّزة عن غيرها؛ وبالتالي لا يُعدّ التمسك بها عيباً، وبما أنّ كلّ (أنا) متميّزة عن غيرها بخصوصياتها، إذن: الكلّ متميّز عن غيره بما يمتاز به، والتمسك بالميز يعني التمسك بالقيم الخيرة، والأفعال الحميدة، ومع أنّ الأنا واحدة، فإنّ أدورها متعدّدة، فأنا الفرد، تختلف عن أنا الأسرة، أو الجماعة، وأنا المجتمع، تختلف عن أنا الأمة، أو أنا الوطن، أو أنا الإنسان، فعندما أكون أنا الإنسان تكون القيم الإنسانية هي التي يحتويها ضميري، وتمارسها أفعالي، وتتجسّد في سلوكياتي.

فالقيم الإنسانية لم تكن ملكية فردية، بل ملكية عامة تتجسّد في الفرد حتى يصبح إنسانياً بطبعه؛ ولذلك عندما تتجسّد الأفعال الإنسانية في سلوك الفرد وأفعاله يصبح الفرد وكأنّه الإنسانية بحالها، وتوصف حالته بالموضوعية، وإذا لم تتوحد الإنسانية في أفعاله، وسلوكياته قد تتوحد فيه أفكار وأفعال على مستوى آخر، قد يوصف مرتكبها بالمنطقي، أو الانسحابي، أو الدّاتي، أو الأناي.

ويكون الفرد أنانياً بخروجه عن حدود (أنا الواثقة) نتيجة مصلحة خاصّة، أو طمع في شيء هو حقّ لغيره، وتكون الأنا الخيرة هي التي تقف عند حدودها، ولا تمتدّ طمعاً في السيطرة على غيرها، وتوصف بأنّها مثال ينبغي لنا الاقتداء به.

وعليه: ينبغي أن تسيطر كلّ أنا على أبحاثها؛ حتى لا توصف بالهامعة الطامعة، وعندما يسيطر كلّ فرد بإرادة على أبحاثه، وشخصانيته، ويصحح عيوبه، ويسلك كما يودّ للآخرين أن يسلكوا تجاهه، ويحبّ لنفسه كما يحبّ لغيره فإنّ ذلك يجعله في صفة المجتمع بأسره، وتصبح الدّاتية هي الشخصية السائدة بين أفراد المجتمع،

وجماعاته، وهذه الذات هي التي ينبغي للجميع أن يتمسك بها، ويدافع عنها الجميع؛ ذلك لإلحاق ملكية عامة توحدت في الأنا بقيم المجتمع. ومن ثمّ، علينا أن نميّز بين الأنا وأفعالها، والأناية وأفعالها، وفي هذا الأمر نقول:

الأنا كبرياء الذات، وأنفتها نتيجة أخذها بقيم المجتمع، والفضائل الإنسانية الحيرة، أما الأناية فهي نتيجة الطمع، والتعصب للباطل، والحياد عن الحق؛ ولهذا يكون الإنسان كفرد مثلاً عندما يتمسك بالأنا الملتزمة بكبريائها الإنساني الذي يقدر قيمة الإنسان، ويحافظ على نوعه، ويكون الإنسان ذاتاً عندما تتوحد قيم المجتمع فيه، ويلتزم بها؛ فتكون أمانيه من أماني المجتمع، وآلامه من آلامه؛ ولأنّ الإنسان قد حُلق في أحسن تقويم؛ فهو يرتقي إلى أن يكون أمة بحالها عندما تتوحد خصائص الأمة، وأمجادها، وعزتها، وتاريخها، وآمالها فيه، مما يجعله يحس بإحساسها، ويتألم لآلامها، وهذه الصفات التي كانت نتاج تشرّبه من القيم الحميدة، والفضائل الحيرة، هي لا تكاد توجد إلا متفرقة عند غيره.

إذن: الذي يحدّد السلوك الأناي، أو الذاتي هو الإطار المرجعي، فإذا كان الإطار المرجعي أنانياً ذا اتجاهات سالبة يظهر دور الأنا على حساب قيم المجتمع، أو الأمة الفاضلة، ومن ثمّ يوصف السلوك بالأناي، وإذا كان الإطار المرجعي جماعياً أو مجتمعياً موجباً يظهر دور الذات المستوعبة لطموحات الأنا من خلال القيم المشتركة بين أفراد المجتمع.

خامساً: الموضوعية Objectivity:

تعدّ الموضوعية أحد مقاطع خماسي تحليل القيم، وهي: مكوّن قيمّي استيعابي تندمج فيها المعارف الإنسانية، والعلوم، والثقافات التي تحتوي الأنا، وتستوعب الآخر، وتنتج أفعالاً وسلوكيات تؤدّي من قبل الجميع بإرادة، وتكوّن منظومة قيمية ذات أبعاد، ومرامٍ إنسانية خالية من التعصب والتحيز.

الموضوعية: هي العقلية التي تتجاوز بها الشخصية مرحلة العاطفة والمنطق؛ فلا تحتكم إلا بالعقل، فهي بعد أن كانت تحتكم في قاطع (ذاتية تميل إلى الموضوعية) بالمنطق الذي يعتمد في أحكامه على ما هو متوقع أو مفترض، أصبحت تحتكم بالعقل الذي يميزها في أحكامها وسلوكياتها التي تفعلها بعد أن تتبين الحق من الباطل، والخير من الشر، وما يجب وما لا يجب.

وعندما يُقيم الإنسان الظروف، والمواقف الفردية، والجماعية، والمجتمعات بمعيارية، توصف أحكامه وتقييماته بالموضوعية؛ ولذا فالموضوعية مرحلة وعي متقدم على مستوى الثقافة والفكر الإنساني، وهي الالتزام بالحقائق المجردة قولاً وعملاً، فلا تميل كل الميل، ولا تصدر الأحكام بلا معلومات ومعارف واضحة؛ وذلك لرفض الضمير العام لكل مشوّه وغير صائب؛ ولهذا فالموضوعية مرحلة تيقن، ومعرفة يتجاوز بها العقل كل مراحل الانحرافات، والميول السالبة التي تحيد أفعالها كثيراً، أو قليلاً عن الحقيقة، إنها المبتعدة عن المنقوص، والمتمسكة بكل فعل تام.

والموضوعية: حالة مستقلة بذاتها تُقيم فيها الأمور بنزاهة لا بعاطفة؛ فهي ليست حالة اعتدال كما هو حال قاطع: (الدائية) في خماسي تحليل القيم، وهي ليست حالة من حالات التطرف والانسحاب كما هو الحال في قاطعي: (الأنائية) و(ذاتية تميل إلى الأنائية)، بل إنها حالة الانسجام، والتطابق مع مبررات المواضيع، ومعطياتها العلمية.

وتتمركز الموضوعية في خماسي تحليل القيم على الآتي:

1. التجرد من رغبات الأنا وأطماعه ومصالحه الشخصية.
2. لا تعترف إلا بما يجب، ولا تؤدي إلا الأفعال الواجبة السلوك.
3. تُقيم الأنا، والذات، والآخر بمنظور قياسي، لا بمنظور مزاجي.
4. السلوك، والأفعال الحضارية المتماثلة مع الثقافة المستوعبة لكل خصوصية.

5 . الاعتراف بوجوبية أخذ الحقوق .

6 . الاعتراف بأحقية أداء الواجبات .

7 . الاعتراف بأهمية تحمّل المسؤوليات .

8 . التقدير لمن يجب، ولما يجب .

ولذا؛ فالاطمئنان صفة من صفات الشخصية الموضوعية: { يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي }⁸¹؛ ولذا فإنّ النفس التي تدخل الجنة هي النفس الموضوعية التي أسلمت وجهها لله ربّ العالمين؛ ولأنّها المطمئنة فهي التي تعتمد على قوّة البصيرة؛ التي تمكّنها من معرفة الحقيقة، وتميّزها عن غيرها من الأنفس: { بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ }⁸²؛ فالبصيرة قوّة عقلية واعية يتبيّن من خلالها الإنسان الموضوعي معرفة ما يجب وما لا يجب، وعندما يسلك لا يتردّد؛ ذلك لثقتة فيما يفعل، أو يسلك عن معرفة صائبة. الموضوعية: هي الحقيقة مهما اختلف الزّمان، والمكان، والثقافة، أو الدين، والعرف، فالحقيقة واحدة سواء أكانت ذات مؤثّر سالب، أم ذات مؤثّر موجب؛ فالكذب حقيقة، والصدّق حقيقة، والنّفاق، والرّفص، والتمرد حقائق كغيرها من الحقائق، والموضوعية هي: قول الحقيقة، وفعل الحقيقة؛ ولذا وفقاً لمعيارية الموضوعية ليس عيباً أن يقال للكاذب كاذب، وللسّارق سارق وللصّادق صادق، بل العيب أن لا يقال ذلك كحقيقة، هذه هي الموضوعية كحقيقة لا تتبدّل، ولا تتغيّر مهما تغيّر الزّمان، والمكان، أو تغيّر الأفراد وتبدلوا نتيجة تعرّضهم إلى مؤثّرات ومتغيّرات تابعة أو مستقلة.

⁸¹ . الفجر، الآية 27 . 30 .

⁸² القيامة 14 .

وبما أنّ الحقيقة هي ما صدق على الموضوع، إذن: ليس بالضرورة أن تكون الموضوعية منطقية؛ وذلك لأنّ معايير الحقيقة ليست هي المعايير المنطقية، فمعايير الحقيقة هي الصدق والثبات، أمّا معايير المنطق فهي الافتراض والتوقع؛ فالإنسان من حيث الوجود وجوده حقيقة موضوعية وليس وجودًا متوقعًا، أمّا من حيث التفكير فتفكير الإنسان منطقي؛ وذلك لارتباطه المترتب على وجوده الذي به يتميّز بقدرات عقلية، ومعرفية، وفكرية؛ ولهذا فالحكم على أنّ الإنسان موجود، وأنّه مفكّر هو الحقيقة الموضوعية، ولكن ليس بالضرورة أن كلّ إنسان موجود هو مفكّر؛ إذ إنّ البعض موجودون، ولكنهم فاقدو حاسة التفكير، والتذكّر التي يفترض إنّها خاصية إنسانية، وهذا ما يجعل المنطق ليس بالضرورة أن يكون حقيقة.

في الموضوعية ينطبق الحكم على المحكوم، حيث تطابقه مع المعطيات المثبتة بالملاحظة، أو المشاهدة، والتجربة، وإذا لم ينطبق الحكم على المحكوم تصبح الحالة الحكومة تحسُّ بالظلم؛ فترفض، وتطالب بالنقض، وإلاّ ستمرد وتثور على مصدر الظلم الذي حكمها بلا مصادق، وعندما يتطابق الحكم، أو الفكرة مع الواقع تسود الموضوعية، وتصبح سلوكًا، أو فعلًا، ماثلاً للإثبات.

ومن ثمّ فعندما يقوم الباحث بالبحث في الظاهرة، أو المشكلة، قد يُطلب منه أن يتجرّد من خصوصيته التي تميّزه عن غيره؛ لكيلا يتأثر الموضوع بلمساته، ويشار إليه بالموضوعية، ولكن إذا كان الأمر كذلك، هل تُعدّ الخصوصية عيبًا علميًا يجب تلافيه، أم إنّها تُعدّ ميزة علمية ينبغي ألاّ تُهمل؟

إذا كانت الخصوصية من صنعنا فقد يكون العيب فيها، وإذا كانت من صنع صانعنا؛ فمن ذا الذي يستطيع التخلص منها؟

وقد يتساءل البعض عن العلاقة بين الخصوصية والقدرات والاستعدادات، والمواهب: هل هي ذات علاقة، أم لا توجد علاقة بينها؟ فإذا كانت ذات علاقة بالإرادة، والقدرة، والاستعداد، والقيم المستمدة من الإطار المرجعي للمجتمع، فأين

موضع العيب فيها؟ وهل العيب أن تعتزّ الشخصية بقيم المجتمع الذي تنتمي إليه، وتمسك بإرادته؟ أم إنَّ العيب أن تنسلخ عنها كمن ينسلخ من جلده؟ وهل يعتقد فيما يكتبه المنسحبون عن ذات مجتمعهم نتيجة تأثرهم بمعارف أفراد آخرين، أو مجتمع آخر قد يكون معادٍ لمكونات المجتمع القيمية من دين وعرف وعادة؟ فهل هذه الموضوعية؟

نعم إنَّها الموضوعية التي ينادون بها، ولكن هل هذه موضوعية؟

بالطبع: لا.

إذن: فما الموضوعية؟

الموضوعية: أن تُقدّم الحقائق كما هي لا كما ينبغي لها أن تكون عليه، فما ينبغي لها أن تكون عليه هو المطلب والأمل، وستظل الحقيقة كامنة في الموضوعية إلى أن يتحقّق المطلب الذي يُقدّمها كما هي.

إذن: الحقيقة علمياً، هي: كشف الرّيف عن المعلومة سواء أكانت هذه المعلومة صادقة، أم كاذبة، وأنّ تقدّم (هي كما هي) لا كما يوّد لها أن تكون من وجهة نظر الغير.

ولإزالة اللبس والغموض عن الموضوعية ينبغي أن نفرّق بين التزام الباحث بخطوات البحث العلمي في أثناء تقصّي المعلومات، والبيانات التي تعكس حقيقة الموضوع، وبين شخصانية الباحث وأنايته التي لا تعكس حقيقة الموضوع؛ ولذلك التزام الباحث بدينه وتحيّزه إليه حقّ لا يُعدّ عيباً، بل العيب ألاّ ينحاز إليه باعتباره الحقّ، فمن الموضوعية أن يتميّز موضوع الباحث المسلم عن موضوعات غيره من الباحثين غير المسلمين عندما يكتبون عن الدّين الإسلامي، وفي مثل هذه الحالة من الباحث الموضوعي يا تُرى؟

وعليه:

فعلى الباحث أن يميّز بين التزامه بمبادئ أمته، وتاريخها كحقيقة، سواء أكان تاريخًا سالبًا، أم موجبًا، أم بين هذا وذاك، وشخصانيته وأنانيته التي يودّ لها أن تكون على حساب خطوات البحث العلمي أثناء تجميع المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج العلميّة منها؛ فعندما يلتزم الباحث بمبادئ أمته، ودينها، وقيمها، فإنّه في هذه الحالة سيظل ملتزمًا بمبادئ عامّة (ملكًا للجميع)، وإلا هل يعقل موضوعيًا أن يفكّر الباحث المسلم في أثناء قيامه بمهمة البحث والدراسة بأنّه غير مسلم؟، وهل الدين والثقافة، والعادات، والأعراف، أملاك لفرد بعينه حتى يُطلب منه التجردّ منها، وإلا يوصف بعدم الموضوعيّة؟

إذا كان الدين والعرف والقيم السائدة تُعدّ مصادرًا للمعايير التي توضع على أساسها المقاييس العامّة للموجب والسالب، والمستقيم والمعوّج، والمنحرف؛ فكيف إذن يوصف الباحث المنسلخ عنها بالموضوعيّة؟، وهكذا حال كلّ باحث عندما ينتمي أو يعتقد اتجاهًا سياسيًا، أو فكريًا قد يصعب عليه التجردّ منه.

ولهذا؛ فالموضوعيّة نسبيّة وليست مطلقة؛ إذ لا مطلق إلا من عند الله؛ ولهذا التمسك بها وكإتّها المطلقة في غير محلّه، ولأنّها نسبيّة فينبغي لها أن تمارس بمرونة لا باشتراطات وأحكام مسبقة؛ ولذا يتمّ الاتفاق مع الدكتور علي عبد المعطي في قوله: "ليس هناك موضوعيّة، بل هناك وجهات نظر تنطوي على أحكام قيمية وتخيّر لما ينبغي أن يكون"⁸³.

ومع أنّي لا أوافق على أنّه ليست هناك موضوعيّة، إلا أنّي واثق من أنّها نسبيّة؛ وذلك لارتباطها بالتجرّد، فإذا تجرّد الباحث من أنانيته، وعواطفه الخاصّة التي قد تجعله في حالة تحيّر أو ميل، فلم لا يسلك الموضوعيّة أو يتّصف بها؟

⁸³ علي عبد العاطي، ومحمد السرياقوسي، أساليب البحث العلمي. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر

والتوزيع، الطبعة الأولى، 1988م، ص 31.

وبما أنّ الموضوعيّة هي قول حقّ، فهل يُعقل أنّ الحقّ قد انعدم قوله؟

نعم، نحن في دارِ دنيا، ونعم بيننا من يقول الحقّ؛ ولذلك تختلف شخصياتنا، وأدوارنا التي تأخذ أمكنتها بالتساوي على دائرة خماسي تحليل القيم، وهذه المستويات القيمية هي:

1 . الشخصية المعتدلة (الذاتية) التي لا تميل فيها شعرة تعادل الكفتين عندما تزن بالقسطاس المستقيم.

2 . الشخصية المنسحبة (ذاتية تميل إلى الأنانية)، التي تحيد عن قول الحقّ وفعله.

3 . الشخصية الشخصية (الأنانية)، التي لا تفكر إلا في أناها، ومستقبلها، والمنفعة التي تعود عليها، ولا تولي اهتمامًا بغيرها، تطالب بحقوقها، ولا تؤدّي واجباتها، كما إنّها لا تتحمّل المسؤولية.

4 . الشخصية المنطقية (ذاتية تميل إلى الموضوعية) تمارس أفعالاً منطقية، وتحافظ على أنّ كلّ شيء نسبي، إلا إنّها لا تتجرّد دائماً.

5 . الشخصية المتجرّدة (الموضوعية) تلتزم بقول الحقّ وفعله، ولا ترتضي الحياض عنه.

ترتكز الموضوعيّة على الموضوع أولاً، والباحث ثانياً؛ ولذا لا يمكن أن تكون الموضوعيّة إنّ لم يكن هناك موضوع وباحث، وهنا يقول الدكتور محمّد السرياقوسي: "إنّ الفصل الثّام بين الذات الدارسة، والموضوع المدروس مستحيل لِمَا بينهما من علاقات متبادلة تربطهما وتدمجهما في وحدة معرفية لا تمايز فيها بين ذات، وموضوع"⁸⁴.

⁸⁴ المرجع السابق، ص 44.

لا شكَّ أنَّ تعرُّف الباحث على الموضوع، والتزامه بالبحث في مجاله الذي يحتويه يؤدِّي به إلى الموضوعية، وفي مقابل الخروج عن الموضوع لا يمكن أن يؤدِّي به إليها؛ وبالتالي يُعدُّ الباحث هو العنصر الأساس في إبراز الموضوعية، أو إخفائها، وبما أنَّه كذلك؛ فلا داعي إلى تغييب دوره، أو الإغفال عنه مع مراعاة خصوصيته التي قد تفيد كثيراً في التعرُّف على الجديد، أو تطوير ما هو كائن؛ وذلك بما يحقِّق نجاحاً للمجتمع، أو الإنسانية بأسرها.

ولأنَّ الباحث هو الذي اكتشف القوانين، وصاغ النظريات، وأسهم في المعرفة العلمية التي تطوّرت بها العلوم، فلا ينبغي لنا أن نغفل عن إسهاماته، وجهوده الكبيرة في التطوُّر العلمي نظرياً، ومادياً؛ ولهذا فالذي ينبغي أن يُطمس هو الأنانية، والشخصانية في الفرد التي تجعل منه شخصيّة طامعة فلا تتمسك بالبحث عن الحقيقة والالتزام بقيمها الفاضلة.

إذن: الموضوعية تستوجب من الباحث أن يبتعد عن الأحكام المسبقة، أو الأخبار السماعية عند دراسة الظواهر، والمشاكل، والمواضيع في العلوم الاجتماعية، والإنسانية، ومن الموضوعية أن يلتزم الباحث بالموضوع، ولا يجيد عنه عند دراسة الظاهرة؛ ومن ثمَّ عليه أن يميّز بين رغباته وآماله، وافتراضاته، والنتائج التي يتمّ التوصل إليها، والتي قد تخالف توقّعاته وافتراضاته المسبقة.

ومن الموضوعية ألا يفرض الباحث نفسه في الموضوع، ولا يملي اشتراطاته من خلاله، وألا يعمّم نتائج بحوث العينات في الدراسات الاجتماعية على المجتمع الذي لم تستهدفه الدراسة بالبحث؛ وذلك لأنَّ العينة لا تمثّل إلا نفسها، ولا تكون نتائجها إلا مؤشّرات Indicators، وإذا عُمِّمت نتائجها على المجتمع الذي لم يخضع للدراسة؛ فإنَّ أحكامها تُعدُّ فاقدة للموضوعية وفاقدة للمصداق؛ ولهذا موضوعياً لا ينبغي أن تعمّم نتائجها والأحكام المترتبة عليها على من لم تُجر عليه الدراسة، أو البحث.

وبما أنّه من الموضوعيّة أن تُقال الحقيقة؛ فلماذا يلتجئ البعض إلى إخفائها؟
ولماذا الادعاء بالموضوعيّة في الوقت الذي يجيد البعض عن قول الحقيقة، أو فعلها؟
وعليه نتساءل:

هل من الموضوعيّة أن يُجمع المعلومات، والبيانات النظرية عن موضوع البحث
والدراسة المتعلقة بالمجتمع ككلّ، ثمّ تُقصر المعلومات الميدانية فقط على ما يتمّ جمعه
من معلومات، أو بيانات من العينة؟ هذه بدون شكّ ليست الموضوعيّة، بل
الموضوعيّة أن تتماثل المعلومات في المجال النظري مع المجال الميداني عندما تكون
الدراسة، أو البحث يتكوّن من جانبين: (نظري، وميداني، أو معياري)، أمّا أن تكون
المعلومات النظرية واسعة، وقد تمتد إلى زمن بعيد من التاريخ، وتحتوي على دراسة
المجتمع بكامله، ثمّ تأتي البحوث الميدانية وتُضيق على عينة محدودة؛ فهذا يدلّ على
عدم الموضوعيّة أو انعدامها.

وعليه: فالموضوعيّة حقائق، وليست تنبؤات، التنبؤات قد تقع كما هو متنبأ
بها، وقد لا تقع كذلك، أمّا الموضوعيّة لها مصادق، ويمكن إثباتها، والبرهنة على
وجودها، والتعرف على الشخصية التي تتّصف بها؛ ولذا على الباحث ألا يخرج عن
الموضوع قيد البحث ووفقاً لمعطياته دون الالتجاء إلى التنبؤات Prediction التي
قد لا يكون لها سندٌ على أرض الواقع⁸⁵.

إذن: الموضوعيّة لا اشتراطات عليها؛ لأنّ الاشتراطات أثقال وقيود، وإذا
كانت الموضوعيّة ذات أثقال وقيود على الحقيقة فإنّها ستكون على صفة الانحيازية،
وإذا كانت كذلك فهي لا تعدّ موضوعيّة.

W. H Theory construction and the problem of objectivity;⁸⁵
Symposium sociological theory Publishers New York P. 504.

وعليه: فإنَّ للموضوعية شرط ولا شرط عليها، وشرطها: أن تتوافر الإرادة التي تُمكن الفرد من قول الحقِّ بكلِّ شفافية؛ وبالتالي: عندما تنعدم الإرادة تنعدم الموضوعية، وبما أنَّ الإرادة شرط لتحقيق الموضوعية، والإرادة حرة، إذن: لا يمكن لأحدٍ أن يتَّصف بالموضوعية ما لم يكن حرًّا (لا شروط تقيده).

ولهذا فالاشتراطات قد تكون قيدًا، والموضوعية تتطلب فكَّ القيد، وتحرُّض على فكِّه بإرادة، أو كسره بالقوَّة؛ ولأنَّ الاشتراطات قيودٌ تستوجب الاتباع، فإنَّ كلمة (يجب) فيها إجبار، أو إصرار على التقيّد بما تحويه كلمة يجب من قيود، كأن يقال لك: يجب أن تتخلَّص من خصوصيتك (بما تختلف به عن الآخرين أو تمتاز) وأن تتخلى عن ثقافتك، ودينك، وتقاليديك؛ فإذا كانت الموضوعية هكذا مبنية على كلمة يجب؛ فمن صاحب الأحقية في اتخاذ هذا القرار الإجماعي لكي نطيع أمره وننتهي بنواهيته؟ وهل إذا قبلنا بهذا الإجماع تكون بحوثنا حرة ذات سيادة؟ وكيف يمكن للباحث أن يكون حرًّا وهو مقيدٌ بكلمة (يجب) واشتراطاتها؟

ولذا؛ تُعدّ الموضوعية نزاهة في الرأى، والأسلوب، أو المنهج المتبع عند سير أغوار الحقائق العلمية، وتحليلها، وتفسيرها؛ ولذلك ينبغي للأحكام العلمية أن تكون نسبية، وليست قطعية ومطلقة، فإذا كانت النسبية نظريةً مثبتة في العلوم الطبيعية، ألا يكون الأولى تصديقها والعمل بها في العلوم الاجتماعية؟ وإلا هل هناك من يعتقد أنَّ نظرية النسبية لا تعتمد على الموضوعية في قوانينها؟ وإذا كان الوصول إلى نظرية النسبية في أساسه هو الاعتماد على الموضوعية في البحث العملي، ألا تكون الموضوعية في أساسها هي الأخرى نسبية؟

وفي نظرية التقريب الإحصائي لا وجود للمطلق إلا الذي هو خارج مجال قدراتنا البشرية، وبالتالي في حالة إجراء العمليات الحسابية سواء بالجمع، أو الطرح لا يتمُّ الانتقال من كمِّ إلى كمِّ إلا بالتقريب الحسابي، فعلى سبيل المثال: الانتقال من 1 إلى 2 يحتاج إلى كمِّ من الكسور كجزئيات مترابطة تُجمع بعد الواحد الحسابي

لكي نصل إلى العدد 2؛ ولذا لا يتم الانتقال إلى العدد 3 ثلاثة إلا بتقريب حسابي، وإلا لا يمكن الوصول إليها حتى النهاية، ولهذا عرفنا 1، .01، .001، .0001، .00001، .000001، .0000001، وهكذا لا يمكن الوصول إلى العدد 2 إلا بالتقريب الحسابي؛ وذلك لعدم وجود الأحكام المطلقة إحصائياً، وهذا يجعلنا نؤكد بأنه لا وجود للموضوعية المطلقة، بل الوجود للموضوعية النسبية؛ وبناء على ذلك أتساءل: هل من الموضوعية أن يتحرر فكر الإنسان وعقله من القيود والموانع، أم من الموضوعية أن يُقيد، أم أن كل شيء نسبي؟

أقول:

الموضوعية أسلوبٌ معياريٌّ علائقيٌّ يتكوّن من أحكام لا ميل فيها، ولا انحياز لأحدٍ على حساب آخر، ترى الأمور برؤية محايدة بما يقال الحقّ ويُحقّ، لا تؤمن بالأحكام المسبقة، بل ترى أن تُخضع الأمر إلى القياس، والنقد، والمقارنة، والمحاكاة، والتفكيك، والتركيب من أجل البناء الذي يقوّي العلاقات بين الأنا والآخر.

ولهذا تُعدّ الشخصية الموضوعية المفردة الأولى في مجتمع الفكرة، مجتمع (الناس متساوون) بغض النظر عن أجناسهم، وثقافتهم، وأعرافهم، ومعتقداتهم فهم كأناس متساوون في ممارسة الحقوق، وأداء الواجبات، وحمل المسؤوليات؛ وبالتالي فمجتمع الفكرة هو المجتمع الموضوعي؛ ولأجل ذلك يجب أن تكون الفكرة سليمة من العيوب؛ والمنتمين إليها أو المتمسكين بها هم الآخرون يخلون من العيوب: عيوب التحيز، والتعصب، والتفرّق؛ حتى يكونوا على حقّ في آرائهم وأفعالهم وتصرفاتهم.

وعليه: تعد الكتابة والمحاورة برؤية الموضوعية هي كتابة ومحاورة على أثر معرفي، وبما إنَّها ذات أثر معرفي؛ فهي ذات تراكمٍ عامٍ من المسموع، والمشاهد، والملاحظ، والملموس، والمذاق، والمشموم سواء أكانت هذه المعارف من مكوّن كمي، أم إنَّها من مكوّن كيفي.

ولأنَّ المعرفة تتكوّن من مجموع ما يلاحظ، وما تدركه الحواس؛ فهي إذن: نسبية التكوين؛ ولهذا تُعدّ نسبة من معارفنا التي عرفناها عن طريق حاسة السَّمع، وعن طريق حاسة اللمس، وبقية الحواس الأخرى هي معارف نسبيّة؛ ولأنَّ الموضوعيّة لن تحكم على الأشياء إلاّ وفقًا لما يتوفّر من معرفة، والمعرفة بطبيعة الحال نسبيّة؛ لذا فالموضوعيّة لن تخرج هي الأخرى عن دائرة النسبيّة، ودائرة الممكن المتوقّع وغير المتوقّع.

تحليل المعلومات والبيانات

واستخلاص النتائج

تحليل المعلومات والبيانات:

التحليل: analysis عملية تتبع وتقصّ دقيق للمتغيرات المستقلة والتابعة والمتداخلة في الموضوع، مع اكتشاف العلاقات ومؤثراتها السالبة والموجبة على الحالة قيد البحث والدراسة، فهو يرتبط بالمعلومة المؤثرة على الفعل والسلوك، وعلى القاعدة والاستثناء، وهو المؤدّي للتبني والتعرف والاستكشاف عن وعي وبدلائل وحجج مثبتة، وفقاً لدائرة الممكن (المتوقّع وغير المتوقّع).

بالتحليل تتحدّد الأفعال والأقوال والسلوكيات وتكراراتها وعلاقتها السالبة والموجبة؛ حتى يتم بلوغ النتائج المبدئية وعرضها في جداول وأشكال بيانية؛ لإظهار الحقائق التي تستدعي التعميم والتي في حاجة للتقييم والتقويم.

وفي مهنة الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع تُعدّ عملية التحليل من عمليات دراسة الحالة، وهي الحلقة التي تتوسط عمليتي جمع المعلومات وتشخيصها؛ ولذا يقوم الباحث المتمكّن بمهارة وفن باستقراء العلل والأسباب التي تكمن فيها حالة المبحوثين؛ حتى يتمكن من اكتشاف العلاقات بين متغيراتها المستقلة والتابعة والمتداخلة من خلال تفكيكه للمعلومات المتوفرة والمتاحة بين يديه.

تصنيف المعلومات والبيانات:

إنّ المعلومات والبيانات التي تمّ تجميعها، قد تكون كثيرة ومتداخلة، مما يجعل صعوبة في تبيان العلاقات بين المتغيرات التي كانت وراء ظهورها أو وجودها، وهذا يتطلّب من الباحث أن يصنّفها ويوبّها، من أجل تبيانها بكل دقة ووضوح، ومن أجل تسهيل عملية تحليلها تحليلاً موضوعياً.

ويتم تصنيف المعلومات والبيانات حسب المتغيرات الرئيسية، والقيم المشتركة في الخصائص، والصفات للتمييز بينها، من أجل إبراز أثر كل متغير على الحالة، وعرضها دون التباس أو تداخل.

ولهذا فالتصنيف يساعد على عرض المعلومات المتماثلة وتبنيها، والمعلومات غير المتماثلة عن طريق توحيد المتماثل، وتفريق غير المتماثل وتصنيفه حسب الخصائص، والصفات التي يتميز بها كل متغير أو عنصر من العناصر المبحوثة أو المدروسة.

وبما أنّ تصنيف المعلومات وفق المتغيرات التي تشتمل الدراسة عليها، إذن: من الضرورة مراعاة قيم المتغيرات في التصنيف، وبما أنّ التصنيف حسب الخصائص والصفات، إذن: التحليل يكون بينها وبين آثارها؛ فإذا كان تصنيف المعلومات والبيانات حسب الديانة، والجنسية، والتّوع، فينبغي مراعاة القيم التي تندرج تحت كل منها.

فتصنيف الديانة على سبيل المثال: ينبغي أن يكون مبرّواً وفق كل ديانة على حده، المسلم في خانة لا يندرج تحتها إلا المسلم، والمسيحي في خانة لا يندرج تحتها إلا المسيحي، واليهودي في خانة لا يندرج تحتها إلا اليهودي، وقد يتم تصنيف أصحاب الديانات تحت تبويب (المسلم) في خانة من خانات الجدولة التي تسمح بأن يكون أصحاب الديانات الإبراهيمية في خانة واحدة هي (خانة المسلم) ومن لم يكن مسلماً يصنّف في خانة (غير المسلم).

وإذا كان التصنيف حسب الجنسية، توضع قيم كل جنسية في عمود لوحدها، فإذا كانت الجنسيات المشتركة في الدراسة هي: الليبية والمصرية والسورية والتونسية والإنجليزية والفرنسية، فيمكن أن يكون التصنيف حسب هذا العرض، لكل الجنسيات التي ذكرناها، وقد يكون التصنيف إلى: عربي، وغير عربي، بحيث تشتمل الأولى على كل القيم التي تحملها الجنسية العربية، وفق الأقطار التي تم ذكرها باعتبارها

مفردة من مفردات البحث، وتشتمل الثانية على من لم يكن عربيًا، وهم الانجليز، والفرنسيون الذين شملتهم الدراسة، ويراعى في تصنيف المعلومات ألا يخلط الباحث في عرض بياناته الكميّة بين الجنس، فعليه أن يراعي في عرضه لمعلوماته وبياناته وجود خانة خاصة بالذكور وأخرى للإناث؛ وذلك لأجل دراسة متغيّر الجنس على متغيّرات أخرى صحّة أو تعليمًا أو إنتاجًا وغيره كثير، وعلى الباحث أن يراعي متغيّر العمر، وهكذا ينبغي تويب البيانات وتصنيفها وعرضها في جداول إحصائية؛ لتكون المعلومات جاهزة للتحليل.

يُعدّ تصنيف المعلومات وعرض البيانات القاعدة الأساسية التي تمكّن الباحث من التحليل العلمي المنظم، ويُعدّ المرآة التي تعكس المعلومات في كمّيّات وأعداد وموازين قابلة للقياس المعياري.

يتضمّن التصنيف العلمي نوع الأسئلة: المفتوحة، والمقفلة، والأسئلة المفتوحة المقفلة، والأسئلة محدودة الإجابة؛ وذلك بعرض كل القيم التي يحتوي عليها كل سؤال، وحسب المتغيّر الذي يتضمّنه.

وهكذا يصنّف الكل مع الكل، والجزء مع الجزء، والمتجزئ مع المتجزئ؛ لأنّ المقصود من عمليّة التصنيف هو ترتيب المعلومات والبيانات، وتقسيمها إلى فئات بحيث توضع القيم المتشابهة في فئة واحدة.

عرض المعلومات والبيانات:

بعد أن تُصنّف المعلومات والبيانات، تسهل عمليّة عرضها بشكل يسهل على الباحث تحليلها، وإجراء المقارنات بينها وبين متغيّراتها المستهدفة بالبحث وفقًا لما تمت صياغته في الأهداف والفروض أو التساؤلات.

وتعرض المعلومات بطرق متعدّدة ومتنوّعة من باحث لآخر، وفق الآتي:

1- عرض المعلومات إنشائياً:

تصنّف المعلومات وتعرض بصيغة تبين أو تُظهر العلاقات بين المتغيّرات، والصفّات، والخصائص، ويتم التعبير اللفظي عنها سواء أكانت المعلومات والبيانات كميّة أم كيفيّة.

2 - عرض المعلومات والبيانات في جداول:

وبخاصة إذا كانت الدراسة أو البحث يحتوي على كمّيات وقيم كميّة تعبر عن قيم متعدّدة ومتنوّعة ومختلفة أحياناً، ويكون كل عمود خاصاً بقيم متغيّر من المتغيّرات البحثيّة، سواء أكان مهنة، أم جنساً، أم مرحلة تعليمية، أم حالة صحيّة، أم جنسية، أم ديانة، ولكل من هذه العوامل قيم تتعدّد حسب تصنيف الباحث لها، وحسب تصنيفه لها يتم عرضها في جداول إحصائيّة تختصر للقارئ الزّمن الذي قد يستغرقه أكثر لو إنّها لم تُعرض في شكل علمي يبيّن قيمها الدّالة عليها.

3 - عرض البيانات والمعلومات بيانياً:

تعدّ الرسوم البيانيّة وسائل إيضاح مهمّة في تبيان المعلومات والبيانات وتوضيحها بشكل علمي تسهّل على القارئ، والباحث المقارن الإلمام بالمعلومات والبيانات، وعرض البيانات والمعلومات بيانياً يأخذ أشكالاً متعدّدة منها: المنحنيات، والأعمدة، والدوائر، والمضلعات وغيرها كثير وعلى درجة عالية من الأهميّة.

4 - عرض المعلومات والبيانات بأكثر من طريقة:

كلّما زاد اهتمام الباحث بالموضوع كانت قدراته العلميّة والفنية على درجة عالية من الذوق الرفيع في عرض البيانات والمعلومات بأساليب وطرق تشوّق القراء

إليها وتستوقفهم بالانتباه إليها والتعرف بيسرٍ على متوسطات نزوعها وتشتتها وتمركزها ومقاييسها المعيارية والإحصائية؛ ولذلك ينوع الباحث عرض معلوماته إنشائيًا، وبيانيًا، وفي جداول إحصائية ورسومات بيانية.

تحليل المعلومات والبيانات:

لا قيمة للمعلومات والبيانات إذا لم تُحلل وتُفسَّر وفق منهج علمي واضح؛ لأنَّ تكديس المعلومات بدون تحليلها لا يحقق نتائج تجيب عن تساؤلات الباحث أو فروضه العلميَّة التي صاغها وفقًا لأهداف بحثه التي استمدتها من مشكلة البحث أو إشكاليته بموضوعيَّة.

ولكي لا يضيع جهد الباحث هباءً منثورًا، عليه أن يحلل المعلومات والبيانات التي جمعها وتحصَّل عليها من مصادرها، وحسب ظرفها الزماني والمكاني اللذين تأثرت بهما دون عاطفة شخصيَّة، أي: ينبغي أن تحلل المعلومات وفقًا لمعطياتها وعلل وجودها وفي الزمان التي ظهرت فيه ووفقًا لمعطياته، لا أن تحلل بمعطيات خارجة عنها؛ وذلك من أجل أن ينصبَّ التحليل على الموضوع لا على ما هو خارج عنه، وعند تحليل المعلومات ينبغي ربط المتغيَّرات ذات العلاقة بالظاهرة مباشرة، والتركيز عليها بتبيان المستقل منها والتابع وعلاقتهما بالمتغيَّر المتداخل أو الدخيل عليهما، وتبيان آثار كل منها سواء أكانت ايجابية أم سلبية، وسواء أكانت أساسية أم ثانوية. فإذا افترضنا أنَّ: الصِّحة متغيَّر مستقل، وأنَّ ارتفاع المستوى الصحي بين أفراد المجتمع يؤدي إلى زيادة الإنتاج، إذن: زيادة الإنتاج في هذه الحالة هي المتغيَّر التابع؛ وذلك لأنَّه مترتَّب عليه، أو ناتج عنه، وإذا كانت الحالة الصحيَّة لأفراد المجتمع جيدة، بسبب ارتفاع نسبة التعليم، فإنَّ التعليم في هذه الحالة يكون المتغيَّر المستقل، وتكون الحالة الصحيَّة المتغيَّر التابع؛ ولذا فالمتغيَّر المستقل هو الذي يؤثر في متغيَّر آخر وأحيانًا يكون نتيجة له.

والتحليل العلمي لا يؤمن بالمطلق الذي لا يثبت، بل يؤمن بأنّ الأشياء قابلة للإثبات الموجب والإثبات السّالب، وكذلك قد تكون قابلة للنفي، وكل شيء ينبغي أن يحلل وفق معطياته؛ ولهذا الدين كمتغيّر يفهم ويحلل من داخله وبفلسفته لا من خارجه، فإذا استهدفنا تحليل الدين الإسلامي بما يتضمّنه من مثل وفضائل، فلا نحلله بمنظور اليهودية، أو المسيحية، ولا نفسره بهما، بل نحلله ونفسره بفلسفته التي هو عليها، وإذا حاولت العلوم المعاصرة أن تفسر الأديان ولم تستطع، فهذا لا يعني وجود الغموض في الأديان، بل يعني قصورًا في المنهج، أو الطريقة، أو الأسلوب، أو الوسيلة البحثية المستخدمة في البحث أو الدراسة.

ولذلك؛ إذا لم يكن المنهج المتّبع مستمدًا أو مستنبطًا من الأديان كموضوع، فإنّه لا يُمكن من التعرّف عليها أو البحث فيها، والعلوم التجريبية إذا حاولت أن تتعرّف على الميتافيزيقا ولم تستطع إثباتها، فلا يعني ذلك عدم وجودها، بل يعني قصور العلوم التجريبية عن معرفتها، أو قصور منهاجها وطرقها وأساليبها ووسائلها؛ ولهذا لو أستمَدَّ المنهج الذي يتّبع من قبل بعض التجريبيين في دراسة الميتافيزيقا من الموضوع قيد البحث والدراسة لكان خير منهجٍ أو طريقة أو أسلوبٍ؛ ولهذا يكون من الصّعب أن يصل الباحث التجريبي إلى هذه المعرفة إذا لم يتّبع المنهج المناسب لذلك، أو الطريقة المناسبة لذلك.

إنّ التحليل العلمي لا يخضع للمزاج الشخصي، بل يخضع للأحكام والقوانين العامة، والنظريات ذات العلاقة بالموضوع، إنّ الآراء والاتجاهات التي لا تقبل الرّأي الآخر من أجل أن تفرض رؤاها، كما حدث للماركسية، فإنّها متعصّبة وقاصرة وزائلة؛ ولذلك ينبغي على الباحث الذي ينتقد الآخرين بموضوعية أن يتقبّل نقد الآخرين له ولما يجريه من بحوث ومؤلفات بموضوعية فإن قَبِلَ بذلك تطوّر، وإن لم يقبل لن يتطوّر.

يُعدّ التحليل عمليّة عقلية يستند على معطيات (معلومات) ويؤدّي إلى نتائج تؤدّي إلى معالجات وحلول ويترتّب عليها مقترحات موضوعيّة، ويُعدّ التحليل حلقة وصل بين مرحلة تجميع المعلومات والبيانات، ومرحلة الوصول إلى النتائج، مما يجعل النتائج مترتّبة على المعلومات، وكامنة فيها.

عناصر التحليل العلمي:

- الكلّ:

الكل هو ما يدلّ على الشمول وهو في دائرة الممكن مهما كبر أو عظم فهو لا يخرج عن دائرة النسبيّة، والكلّ هو المتضمّن للمختزل فيه، والمشمّل على الجزء والمتجزئ منه، فالإنسان كمفهوم كليّ يختزل كل البشر من حيث المضمون والجوهر؛ ولذا ينبغي على الباحث في أثناء إجراء عمليّة التحليل أن يبيّن من هو الإنسان المقصود، أي: ينبغي أن يحلّل هذا المفهوم بما يُمكنه من معرفة نوعه: (ذكر أم أنثى) الفئة العمرية التي يندرج تحتها: (طفولة أم شباب، أو نضج، أم شيخوخة) وأن يبيّن جنسيته: (عربي أم غير عربي) ديانته (مسلم، مسيحي، يهودي، أم بوذي أم غيره)؛ ولهذا عند تحليل المعلومات يكون التحليل علميًّا واضحًا؛ إذ لا لبس ولا غموض، وهكذا كلمة الطير تختزل كل الطيور، ومثلها كلمة النبات هي الأخرى تختزل كل النباتات بجميع أنواعها وأشكالها، ومثلها أيضًا الحيوان؛ فأيّ طير أعنى، هل أعنى بذلك الحمام، أم الصقور، أم الإوز والبط أم ماذا؟ وكذلك أيّ نبات أعنى؟ وأي حيوان أعنى؟ وهل هي نباتات أم حيوانات برية أم بحرية؟

وعليه: فالتحليل الكليّ تحليل شمولي به يتم استيعاب الموضوع واستيعاب الفكرة التي تتمركز مشكلة البحث عليها، مما يوجب على الباحث الالتزام بالمنهج العلمي الذي يُمكنه من تبيان العلل، والأسباب، وإجراء المقارنات، وإبراز نقاط الاتفاق، أو الاختلاف، أو الإثبات، أو النفي.

- الجزء:

الجزء هو المختزل في الكل والمحتوي على المتجزئ والمختزل له، فكلمة رجل تختزل كل الرجال فيها، وهي جزء من كلمة إنسان بمفهومها الكلي، وكلمة عصفور تتكون من كل العصافير المتجزئة من كلمة طير، وبمختلف أنواع العصافير وأشكالها وألوانها وأماكن تواجدها، فالتحليل الجزئي هو التحليل الأكثر دقة من التحليل الكلي، وتختلف طرق التحليل وأساليبه من باحث إلى آخر، فهناك من ينتقل في تحليل المعلومة من الكل إلى الجزء، وهناك من ينتقل من الجزء إلى الكل، فهذه طرق وأساليب لا ينبغي قولبتها، بل يُفضَّل أن تكون المرنة في استعمالها حتى لا تكون المناهج وطرق البحث قيداً على العقل الذي دائماً بيدع ويُطوّر.

إذن: المعلومة كوحدة واحدة هي كلية، وبالتحليل تتجزأ، ثم تتجزأ إلى متجزئات صغيرة من خلالها يتمكن الباحث من استبيان مكان العلة والأسباب التي أظهرت مشكلة للبحث والدراسة.

- المتجزئ:

هو المختزل في الجزء، والمتكوّن من المحتوى الذي يتضمّنه ويميّزه عن غيره من المتجزئات، فكلمة حسين كاسم متجزئ من الأسماء التي تشتمل على كلّ الذين اسمهم حسين، ولكن أيّ حسين أعني؟ مما يستوجب تمييزه عن غيره من الذين يندرجون تحت هذا الاسم؛ وذلك بكتابة اسم الأب، واللقب إن وجد، ونوع المهنة، والمرحلة العمرية، وعلاقته بالحالة المدروسة؛ وهكذا كلمة فلاح وصياد وطالب تتوحد في المهنة أو الحرفة وتتجزأ إلى جماعات، وكل جماعة تنقسم حسب النوع إلى ذكور وإناث، وكذلك فهي تتجزأ من حيث العمر، والدور الذي تقوم به، واللغة التي تتحدث بها، والدين الذين تدينه، والأمة التي تنتمي إليها؛ وعليه: ينبغي أن يكون

التحليل في تتابع من الكلّ إلى الجزء ثم إلى المتجزئ، أو بالعكس تمامًا من المتجزئ إلى الجزء ثم إلى الكل، مع مراعاة ما يتداخل بينهم من متغيّرات.

التحليل الإنتاجي:

مع أنّ المناهج العلميّة ضرورة في نظم المعلومات وتتبعها وسبر أغوارها فإنّ اتباعها وفقًا لتدبر من صاغها قد يقولب العقل الإنساني وتفكيره مما يجعله تفكيراً استهلاكيّاً وليس بتفكير إنتاجيّ؛ ولذا فإنّ المناهج الجاهزة كثيراً ما تهتم بتكديس المعلومات وعرضها في جداول، وأعمدة ومنحنيات مما جعلها مناهج عنعنة ودعاية ساكنة وكأثما غاية في ذاتها، أمّا الذين يعتمدون على المنهج التحليلي وهم غير منغلّقين على منهج بعينه وكأنّه كامل؛ فلا بدّ أن يكونوا من المبدعين، والمخترعين الذين يسهمون في زيادة التطوّر المعرفي والعلمي الذي يُحقّق على الإنتاج، والاكتشاف، والاختراع؛ ولأنّه لا يمكن أن نصل إلى أيّ نتائج علميّة مهما استخدمنا من مناهج وطرق بحثية إلّا بعد تحليل المعلومات التي تمّ تجميعها بالوسائل المستخدمة؛ لذا فإنّ المنهج التحليلي منهج التوليد والاكتشاف والإنتاج الذي يمدّنا بالجديد باستمرار، ولا قيمة لطرق البحث ما لم تعتمد على المنهج التحليلي في تفكيك المعلومة وتركيبها ونظمها في موضوع متماسك الأوصال.

وعليه: لا يمكن أن تنجز أهداف البحث العلمي في العلوم الطبيعيّة والاجتماعيّة والإنسانيّة إلا به؛ ولهذا لا يُعدّ التحليل العلمي مرحلة مستقلة بذاتها، أي: لا يمكن أن ينفصل عن المعلومة التي يكمن فيها؛ ولذا فإنّ الحقيقة دائماً تكمن في المعلومة الصّادقة.

وعليه، أتساءل:

. هل يستطيع الباحث أن يفصل تفكيره التحليلي عن المعلومات التي يجمعها؟

. وهل من الأفضل أن يهتم الباحث بهذه التحليلات في وقتها أم يتركها إلى
النهاية التي تهددها بالنسيان؟

. وهل التحليل في أثناء تجميع المعلومات يسهم في اتساع مدارك الباحث على
الموضوع أم يحد منها؟

في اعتقادنا أن التحليل عملية متّصلة ومترابطة من الكل إلى الجزء إلى المتجزئ؛
ولذلك فبعض المعلومات يتطلّب تحليلها في نفس الوقت، والبعض الآخر يتطلّب
انتظار معلومات أخرى ذات علاقة؛ ولهذا التحليل متداخل مع المعلومات في أثناء
تجميعها، وبعد تصنيفها وعرضها مفرّغة في جداول إحصائية وهي جاهزة للتحليل
الموضوعي.

التحليل العلمي هو تفحص وتتبع دقيق للمتغيّرات وعلاقتها وآثارها المباشرة،
وغير المباشرة، ويعتمد في أساسه على الملاحظة الجادّة، والجدل الموضوعي الذي
يستوعب الظواهر والمواقف ويزيل المخاوف والشكوك ويؤدّي إلى اليقين، وليس معنى
ذلك أنّ الجدل هدف في ذاته، بل إنّه الأسلوب العلمي المحقّق لأهداف.

والمنهج التحليلي منهج ديناميكي، يولّد حركة من متحرّك: (من معلومات)
فالمعلومات كمتحرك مترابطة ومتّصلة من الأسباب والمبادئ، إلى الأهداف والنتائج،
وتتولّد الحركة من المتحرّك بملاحظة الباحث للمتغيّرات وعلاقتها في أثناء النزوع
والتشتت، وكلّما تمكّن الباحث من توليد حركة من متحرّك كان له إنتاج خاضع
للمراجعة وقابل للتفسير، ويتم الاتفاق مع الفيلسوف توماس هوبز في قوله: "نحتاج
إلى المنهج التحليلي من أجل أن ندرك كيف أنّ الظروف تفضي إلى إنتاج
المعلومات"⁸⁶.

⁸⁶ تيودور أوزيرمان، تطور الفكر الفلسفي، " ترجمة سمير كرم"، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الثالثة،

1982م، ص 259.

يُعدّ المنهج التحليلي منهج عرض المحتوى وتفحصه من خلال الزمن ومكوناته المتصلة ثنائية بثانية، وبرهنة برهنة، أمّا الإنتاج العلمي فمفصل، فقد يحدث اليوم اختراع علمي: (إنتاج علمي) وبعد فترة أخرى ينتج آخر، وهكذا هناك انفصال من وقت إلى آخر بين إنتاج وإنتاج، ولا يربط بينهما إلا الزمن أو الموضوع؛ لأنّ العلوم المنتجة تستوعب أثر تغيير الزمان والمكان على الموضوع الواحد؛ مما جعل نتائج التحليل في الماضي قاعدة أساسية لعلوم اليوم والغد، ولا أمل أمام تحليل الماضي إلا اليوم والغد، ومثلها تكون العلاقة بين الحاضر والمتوقّع⁸⁷.

والمنهج التحليلي منهج العلوم بمختلف ميادينها وتخصّصاتها، فهي المستخدمة له، ولا قيمة للمعلومات المجمعة إلاّ به (بتحليلها)؛ ولذا لا يمكن أن تصل المعلومات إلى تحقيق الإنتاج العلمي والإبداع إلاّ به، وكل معلومة ناقصة لا تكتمل إلاّ بالتحليل، والتحليل المنتج هو الذي يتابع المعلومات أولاً بأول من خلال الملاحظة العقلية والحسية والمشاهدة الواعية التي لا تنجر خلف خدعة الحواس، ومع أنّ العلوم بمختلف تخصصاتها ومتخصصيها تستخدم مناهج أخرى حسب أهميّة ذلك للموضوع المدروس، فإنّها لا تستغني عن استخدامات المنهج التحليلي الذي به تتمكّن من الوصول إلى النتائج العلميّة المرموقة.

التحليل الإبداعي:

هو الذي يستوعب الماضي ويحلله علمياً، ويُشخّصه بموضوعيّة من أجل معرفة ما اشتهر به من إيجابيات وما علق به من سلبيات، وكيفية الاقتداء بالموجب، والابتعاد عن تكرار السّالب، دون إنكار لجهود السّلف، مع مراعاة العصر وما وصل إليه من تقدّم؛ ولكي لا يكون الباحث مقتصرًا على ما هو سلفي، أو أن يكون

⁸⁷ جون ب. ديكنسون، العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث. "عالم المعرفة"

ترجمة شعبة الترجمة باليونيسكو، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 122،

1987م، ص 244.

الباحث باسم المعاصرة مهملاً لكل المعطيات الموضوعية ذات الأهمية العالية في زمن السلف الصالح عليه أن يكون منتقداً لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى خللٍ في الفضائل والقيم الحميدة في كل زمن من الأزمن، وعليه أن يعرف أنه لا فرق بين السلفي والمعاصر، إلا الزمن: (الماضي والحاضر)؛ لأنَّ كلاً منهما يحلّل بمنظور التقليد فقط؛ فالأوّل: مقلّد للسلف بما هم عليه من سلبيات وإيجابيات، والثاني: مقلد للعصر، بما هو عليه من سلبيات وإيجابيات؛ ولهذا كلُّ منهما متقوّل بأحكام مسبقة، وكأنَّ السلفية، والمعاصرة، مبنيتان على الكمال ولا نقصان فيهما.

إنَّ استمرار العلوم والبحوث العلمية في الزمن الحاضر بنظرة الماضي، قد لا تؤدي إلى مستقبل متطور، وإنَّ انفصال الحاضر عن نظرة الماضي قد يؤدي إلى الانسلاخ عن الأصالة العريقة؛ ولهذا فالمعاصرة لا تعني الانسلاخ عن الأصالة، بل إنَّها تعني: استيعاب المعاصر دون إغفال عن أهمية السابق المتخلص من سلبيات السلفية العقيمة، والمستوعب للجديد الذي فيه أصالة؛ ولهذا الأصيل بالضرورة يكون معاصراً؛ لأنَّ الأصالة لا تنتهي، بل إنَّها المستمرة.

والتحليل الإبداعي لم يكن تحليلاً دفاعياً، بل تحليلاً تشخيصياً نقدياً محاججاً (حجة بحجة)، ولم يكن استسلامياً يخضع لسيطرة الآراء الجاهزة، وعليه: فالتحليل الإبداعي يتناول المواضيع بما طرحه، وبما تتضمنه وتشير إليه، ولا يعتمد على أحكام مسبقة إلا بعد التأكد منها، وهو المتبّع لخطوات البحث العلمي وفق كل الموضوع، ودون ترويم أيٍّ منهما للآخر: (ترويم الخطوات للموضوع، أو ترويم الموضوع للخطوات).

إنَّ التحليل الإبداعي تحليل متفحص للموضوع والواقع دون تحيز للانا، ودون انسلاخ عن الذات: (ذات المجتمع أو الأمة المنتمي إليها)، وبنظرة تحقيق الأمل (تحقيق المستقبل) يسعى الباحثون إلى الاكتشاف والاختراع، وتسعى الشعوب إلى تنشئة أجيال مستفسرة، متسائلة عن موضوعها، وأسبابه، وعناصره، وأهدافه، وما

يترتب عليه، وما الخطط التي ينبغي أن توضع له؟ وما هي البدائل والسُّبل التي بها يُختصر الزَّمن والتكاليف، ويتحقق الأمل؟ بطبيعة الحال هذا الأمر لا يتم بتجميع المعلومات والوقوف عندها، بل يتحقق بتحليلها وتبيان نقاط ضعفها وقوتها، وما تنصّ عليه مضامينها ومحتوياتها، أو ما تشير إليه ضمناً، وهذا أيضاً لا يتحقق هو الآخر إلا إذا كان الباحث حرّاً؛ ولذا إذا أردنا مجتمعاً مبدعاً، أو أمة مبدعة، أو باحثاً مبدعاً علينا بإزالة الأغلال التي تمنع أو تحدّ من حركتهم أو تفكيرهم، وأنْ يُمكنوا من ممارسة حقوقهم، وأداء واجباتهم، وحمل مسؤولياتهم.

التحليل الإبداعي يسعى دائماً إلى معرفة النهايات الموضوعية، مما يجعل له استمرارية واتصالاً، من الكل إلى الجزء، إلى المتجزئ فكرة أو نصّاً أو خطاباً أو قيمةً ومبدأً، وعليه: فالتفكير في النهايات والبحث عنها، يؤدّي إلى الإبداع، أمّا التفكير فيما لا نهاية، فهو تفكير منفصل لا حقائق من ورائه، وبالتالي لا يؤدّي إلى الإبداع، مع أنّهُ يؤدّي إلى التكرار، والتكرار لا يؤدّي إلى الجديد، ولأنّهُ كذلك فهو لا يؤدّي إلى الإبداع.

ولهذا؛ فالإبداع لم يكن تسليمي إلا بعد القياس والاختبار والتجريب لكلّ ما لم يسبق إثباته بعد، فلا تسليم إلا بمسلم مثبت أو مطلق؛ ولذا لا يكون التفكير الإبداعي ببغائي، بل إنّهُ استيعابي يستوعب الموضوع ويعرّضه للقياس والنقد الداخلي والخارجي، ولم يكن مثل آلة التصوير التي تصوّر الموسوعات والمؤلفات دون أن تحتفظ بمعنى يفيدها؛ ولهذا الباحث الذي يتّبع ويردّد كل أمر واقع دون أن يتبيّن ذلك الأمر وأسراره والحكمة التي من ورائه لا يمكن أن يكون باحثاً مبدعاً للمعلومة العلمية ولا منتجاً للفكرة العلمية.

التفكير العلمي المبدع هو التفكير المنظم والمرن؛ إذ لا جمود فيه، وهو الذي لا يفكّر للغد بنظرة الأمس، ولا بنظرة اليوم، بل من خلال تحليله للأمس واليوم ومعرفة خصوصية كل منهما، مما يجعل الباحث على معرفة واعية بأنّ للغد خصوصية ستميّزه

عن خصوصيات الماضين والحاضرين اللذين تُستمدّ القوّة منهما لأجل مستقبلٍ أقوى؛ ولذا فمن يفكّر ويحلل معطيات الغد بنظرة الأمس واليوم فقط، سيجد نفسه متخلّفًا عن حقيقة الغد ومنظوره، ومع أنّ الأيام مستقلة (بدايتها ونهايتها) عن بعضها البعض فإنّها متّصلة بإنتاجها، وإبداعها المتراكم الذي يجعل بينها رابطة، ويجعل المفكّرين دائمًا مع الأمل بتحليلهم للأمس واليوم وتفكيرهم في غد أفضل.

استخلاص النتائج والاستنتاجات

أولاً: النتائج: results

هي ما يتوصّل إليه الباحث بعد جهود بحثية منظمّة مؤسّسة على أهداف واضحة وخطّة مُعدّة على فروض، أو تساؤلات علميّة، تُمكن من تجميع معلومات وافرة عن الموضوع قيد البحث، وتحليلها بكل موضوعيّة وفقاً لمتغيّرات البحث الرئيسيّة والثانوية.

النتيجة: هي التي تنتج عن الجهود التي تبذل من بداية البحث إلى نهايته؛ ولذا فهي تحصيل حاصل ذلك الجهد الكبير، وهي التي بها تنجز الأهداف؛ ولهذا لا يمكن أن تكون النتيجة العلميّة مخالفة لأهداف البحث مع إنّها يمكن أن تكون مخالفة لفروضه، مما يستوجب على الباحث صياغة الفرض البديل بدلاً عن الفرض الرئيس الذي أُبطل بالبحث والدراسة.

ترتبط النتيجة بالبحوث التجريبيّة والميدانيّة والمعياريّة باعتبارها حقائق ذات علاقة بمتغيّرات البحث التي تم إثباتها أو بطلانها بمعادلات ومقاييس معيارية إحصائية.

النتيجة: لا يمكن أن تكون خارجةً عمّا تمّ البحث في متغيّراته، فإن كانت خارجة فهي لا تعدّ نتيجة علميّة؛ وذلك لخروجها عن قاعدة الالتزام الموضوعي.

النتائج: مكن الحلول والمعالجات، أي: هي التي تستمد منها الحلول والمعالجات للظاهرة أو المشكلة البحثية.

ثانياً: الاستنتاج:

الاستنتاج: استنباط الأثر الذي أنتجته العلاقة بين المتغيّرات وأهداف البحث؛ ليكون علامة دالة على وجود علل وأسباب لوجود الظاهرة، أو المشكلة البحثية.

الاستنتاج: مكمّن الحلول والمعالجات، فإن كان استنتاجًا موضوعيًا نتجت عنه حلول ومعالجات موضوعية.

الاستنتاج: لا يكون إلا في البحوث النظرية والمكتبية، ولا يكون في البحوث العملية والمعيارية والميدانية التي تعتمد على الحقائق المقاسة والمجرية.

ومن خلال متابعة الباحث وتقصّيه بالملاحظة الموضوعية يُمكنه أن يستقرأ استنتاجات بحثه؛ ولذا فأمر الاستنتاج العلمي ليس أمرًا هينًا فهو يستوجب خبيرًا أو مشرفًا متمكنًا ذي مقدرة على الاستنباط والاستقراء وإلا قد يغفل عن تلك العلاقات التي تربط متغيرات البحث بعضها ببعض؛ ولهذا الضرورة تُقرّ الجامعات ومراكز البحوث العلمي المتقدمة ضرورة الأستاذ المشرف على الباحث الذين يسعون لنيل درجة الماجستير والدكتوراه.

إذن: الاستنتاج عملية عقلية إدراكية تترتب على مقدرة الباحث على التمييز بين الدقيق والأدق منه دون لبس أو غموض، وهي لا تخرج مطلقًا عمّا يسعى الباحث إلى تحقيقه أو إنجازه وفقًا لما صاغه من أهداف علمية.

وكما أنّ النتيجة ترتبط بالأسباب والعلل فكذلك الاستنتاج يرتبط بالأسباب والعلل التي كانت سببًا في كشف الحقيقة ومعرفتها؛ حتى تمكن الباحث من الاستنتاج الذي يفيد معالجة الحالة أو الظاهرة أو المشكلة.

تفسير النتائج:

التفسير explication جهد عقلي ومعرفي يتم به استقراء ما تشير إليه النتائج المتوصل إليها؛ ولذا فالنفسير دائمًا للنتائج التي يتوصل إليها الباحث بنهاية بحثه، أو إتمامه وإنجازه، وهكذا تُفسّر التجارب التي ثبتت بالمعايشة مع تجارب الحياة الخاصة أو العامة.

ووفقًا لقواعد طرق البحث الاجتماعي تخضع المعلومات للتحليل، وتخضع النتائج للتفسير؛ ولذا فمن يفسر المعلومات لا يمكن أن يصل إلى نتائج موضوعية ولا إلى رأي صائب، ومن يريد أن يصل إلى رأي صائب أو أن يكون رأيًا سليمًا فعليه بتجميع المعلومات أولًا، وتحليلها ثانيًا، وتشخيص الحالة ثالثًا، حتى يتم بلوغ النتائج بموضوعية، ومن بعد ذلك بإمكانه أن يفسرها ويصل إلى رأي سديد ونافع، وله الحق بعد ذلك أن يصوغه في توصيات لمن يريد أن يستفيد أو يفيد.

بعد أن تتم عملية تحليل المعلومات والبيانات يصل الباحث إلى نتائج علمية، أو مقترحات علمية تفيد الذين أجريت الدراسة أو البحث من أجلهم، وقد تفيد الآخرين الذين تربطهم علاقات اجتماعية أو إنسانية بهم؛ ولذا فالباحث في حاجة لأن يفسر نتائج بحثه لكي يبيّن رأيًا موضوعيًا يمكن أن يوصي به المجتمع أو الجهة التي طلبت منه أن يجري هذا البحث أو ذلك، ومع أنّ النتائج حقائق موضوعية إلا أنّها قابلة للتفسير الذي على أساسه توضع الخطط وتحدّد المعالجات أو الإصلاحات.

النتائج تتطلّب تفسيرًا يبيّن العلاقات بينها وظرفها الزماني والمكاني، اللذين ظهرت فيهما، وكذلك المعطيات التي كانت وراءها، والمتغيرات التي أثرت فيها تأثيرًا مباشرًا، أو غير مباشر.

التفسير العلمي: هو تعليل الباحث لبراهينه العلمية على تلك الحقائق التي استكشفتها، أو استنباطها بالتقصي الدقيق والانتباه الجاد والتتبع عن وعي.

يعتمد التفسير على قدرات الباحث، وتخصّصه، وخبرته ومهارته، ومدى مصداقية المعلومات والبيانات المتحصّل عليها؛ حتى يكون قادرًا على التمييز بين الآثار المباشرة وغير المباشرة التي كانت وراء الظاهرة أو موضوع البحث، سواء أكانت ذات تأثير موجب، أم تأثير سالب على الموضوع، ويستمد الباحث تفسيره من صلب الموضوع، ومن خلال عوامله وعناصره ومتغيراته، وتصنيفاته، ونتائجه.

التفسير: مع أنه للتأجج إلا أنه على علاقة بمعرفة تلك الأسباب التي أظهرت النتيجة العلميّة؛ ولذا فالتفسير العلمي لم يكن حكماً مطلقاً، بل تحصيل حاصل الجدل بين القضايا وعللها.

التفسير: عمليّة واعية بالمعطيات من خلال اكتشاف العلاقة بين المبادئ، والأهداف وما يؤدّي إلى التطلّع إلى الأفضل.

وهكذا تستمر العلاقات بين التحليل والتفسير، ويستمر الترابط بينهما إلى النهاية مثل استمرار الترابط بين حاجتنا ومشبعاتها المتطورة، فعندما تحلّل الأسباب التي تجعل الإنسان على سبيل المثال: يبحث عن الماء، أو الأكل، أو الجنس وبأبّ وسيلة ممكنة، يفسّر ذلك بإثّما غرائز، والغرائز بطبيعتها تحتاج إلى الإشباع، فالماء ارتواء للعطش، أي: إنّ العطش غريزة تحتاج إلى الارتواء، والماء باعث مشبع لها، والجوع غريزة تحتاج إلى الإشباع بالأكل، مما يجعل الأكل باعث إشباع الغريزة، وهكذا يكون الجنس باعثاً إلى إشباع اللذة شهوة، وتستمر الحياة إلى النّهاية بين الحاجات ومشبعاتها، وتتغيّر الحالات بتغيّر ظروفها، مما جعل ظروف الإشباع غير ظروف الحرمان، وكل هذه الغرائز ترتبط فيما بينها بالشهوة: (الشهوة للماء، والشهوة للأكل، والشهوة للجنس).

وعلى أيّة حال التفسير عمليّة فكريّة تتأثّر بقدرات الباحث، واستعداداته؛ ولهذا يختلف المفسّرون فيما يفسّرون أحياناً مع أنّ النتيجة واحدة؛ وذلك بأسباب اختلاف الثقافات والخبرات والمهارات ودرجة الفطنة لدى كل مفسّر، ومدى درجة الإلمام بالموضوع الذي يخضعونه للتفسير.

أمّا التفسير للاستنتاجات فقد يكون صائباً وقد يكون خاطئاً؛ وذلك لتأسيسه على الاستقراء والاستنباط المجرد، الذي في بعض الأحيان لا يُلم بأبعاد مفاهيمه بيسرٍ وسهولة من قبل المفسّرين إذا كان المفسّر غير الذي أجرى البحث أو الدراسة.

وعليه: يهتم التفسير العلمي بالآتي:

أولاً: النتائج وعلاقتها بالموضوع.

ثانياً: علاقة الموضوع ونتائجه بالنظريات السابقة.

ثالثاً: ارتباط النتائج بالإطار المرجعي الذي أثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر في الدراسة أو البحث.

رابعاً: علاقة النتائج بالمستهدفات التي دفعت الباحث إلى إجراء البحث أو الدراسة.

خامساً: علاقة النتائج بالفروض أو التساؤلات العلمية فهل هي حققت أهدافها ووصلت إليها بكل وضوح أم أنّ العلاقة كانت على غير ذلك.

وعليه: يعدّ التفسير محاولة الإجابة على السؤالين:

1. لماذا؟

2. وكيف؟

لماذا كانت هذه العلاقات؟، وكيف ظهرت؟

وعليه: يختلف التحليل عن التفسير من حيث أنّ التحليل يستهدف للمعلومات، والتفسير يستهدف النتائج.

صدر للمؤلف

صدر للمؤلف 78 بحثا نشرت داخل ليبيا وخارجها.

صدر له (141) مؤلفا منها خمس موسوعات.

أشرف وناقش 74 رسالة ماجستير ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثية:

1 . الخدمة الاجتماعية والتنمية البشرية.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسياسة.

4 . الإسلاميات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلفات باللغة الإنجليزية والتركية.

المؤلفات

- 1 . مستوى التحصيل العلمي بمرحلة التعليم المتوسط، طرابلس ليبيا، 1989م.
- 2 . الأصول الفلسفية لتنظيم المجتمع، منشورات جامعة طرابلس، ليبيا، 1992م.
- 3 . فلسفة مناهج البحث العلمي، منشورات الجأ، 1995م.
- 4 . منهج تحليل المعلومات وتحليل المضمون، منشورات الجأ، مالطا، 1996م.
- 5 . سيادة البشر دراسة في تطور الفكر الاجتماعي، منشورات الجأ، مالطا، 1997م.
- 6 . المفاهيم العلمية دراسة في فلسفة التحليل، المؤسسة العربية للنشر وإبداع، الدار البيضاء، 1999م.
- 7 . البستان الحلم، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1999م.
- 8 . التصنيف القيمي للعوامة، منشورات الجأ، مالطا، 2001م.
- 9 . الديمقراطية في عصر العوامة (كسر القيد بالقيد)، دار الجأ، مالطا، 2001م.
- 10 . نشوة ذاكرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004م.
- 11 . خماسي تحليل القيم، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.
- 12 . منطوق الحوار بين الأنا والآخر، دار الكتاب المتحدة، بيروت، 2004م.
- 13 . خدمة الفرد قيم وحدائث، دار الحكمة، 2006م.

- 14 . خدمة الجماعة رؤية قيمية معاصرة، دار الحكمة، 2006م.
- 15 . البرمجية القيمة لمهنة الخدمة الاجتماعية، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.
- 16 . البرمجية القيمة في طريقة تنظيم المجتمع، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.
- 17 . البرمجية القيمة في طريقة خدمة الجماعة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.
- 18 . الموسوعة القيمة لبرمجية الخدمة الاجتماعية، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2007م.
- 19 . البرمجية القيمة في خدمة الفرد، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.
- 20 . مفاهيم في استراتيجيات المعرفة، الدار الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2008م.
- 21 . المقدمة في أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، بيروت - دمشق، 2009م.
- 22 . موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2009م.
- 23 . أَلستم من آل البيت، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.
- 24 . مختصر موسوعة أسماء الله الحسنى وأثرها في استخلاف الإنسان في الأرض، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.

- 25 . خطوات البحث العلمي (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.
- 26 . قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.
- 27 . أسماء حُسنَى غير الأسماء الحسنَى، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.
- 28 . آدم من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.
- 29 . نوح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.
- 30 . إدريس وهود وصالح من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.
- 31 . إبراهيم وإسحاق وإسماعيل ولوط من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.
- 32 . شعيب من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.
- 33 . يعقوب ويوسف من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.
- 34 . داوود وسليمان من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.
- 35 . يونس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.
- 36 . أيوب واليسع وذو الكفل وإلياس من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.

37. موسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.
38. عيسى من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.
39. محمّد من وحي القرآن، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، 2010م.
40. صفات الأنبياء من قصص القرآن، آدم ونوح، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
41. صفات الأنبياء من قصص القرآن، ادريس ويعقوب ويوسف، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
42. صفات الأنبياء من قصص القرآن، أيوب وذو الكفل واليسع والياس، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
43. صفات الأنبياء من قصص القرآن، موسى وهارون وعيسى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
44. صفات الأنبياء من قصص القرآن، يونس وزكريا ويحيى، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
45. صفات الأنبياء من قصص القرآن، إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ولوط، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
46. صفات الأنبياء من قصص القرآن، هود وصالح وشعيب، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
47. صفات الأنبياء من قصص القرآن، داوود وسليمان، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
48. صفات الأنبياء من قصص القرآن، النبي محمّد، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.

- 49 . موسوعة صفات الأنبياء من قصص القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
- 50 . موسوعة الأنبياء من وحي القرآن، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010م.
- 51 . التطرف من التهيؤ إلى الحلّ، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2011م.
- 52 . ألسنا أمةً وسطاً، ابن كثير، دمشق - بيروت، 2011م.
- 53 . المنهج وطريقة تحليل المضمون، ابن كثير، دمشق - بيروت، 2011م.
- 54 . الإرهاب (بين قادحيه ومادحيه) المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2011م.
- 55 . الخوف وآفاق المستقبل، المجموعة الدولية للطباعة والنشر، القاهرة، 2011م.
- 56 . سُنن التدافع، شركة الملتقى للطباعة وانشر للطباعة والنشر، بيروت: 2011م.
- 57 . خريف السُلطان (الرّحيل المتوقّع وغير المتوقّع) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.
- 58 . من قيم القرآن الكريم (قيم إقداميّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.
- 59 . من قيم القرآن الكريم (قيم تدبّرية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.

60. من قيم القرآن الكريم (قيم وثوقيّة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.
61. من قيم القرآن الكريم (قيم تأييدية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.
62. من قيم القرآن الكريم (قيم مناصرة) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.
63. من قيم القرآن الكريم (قيم استبصارية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.
64. من قيم القرآن الكريم (قيم تحفيزية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.
65. من قيم القرآن الكريم (قيم وعظية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.
66. من قيم القرآن الكريم (قيم شواهد) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.
67. من قيم القرآن (قيم مرجعية) شركة الملتقى للطباعة وانشر، بيروت، 2011م.
68. من قيم القرآن الكريم (قيم تسليمية) شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.
69. من قيم القرآن الكريم (قيم تسامح)، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.

70. من قيم القرآن الكريم (قيم تقيُّنيّة)، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2011م.
71. الرفض استشعار حرية، دار الملتقى، بيروت، 2011م.
72. تقويض القيم (من التكميم إلى تفجّر الثورات)، شركة الملتقى، بيروت، 2011م.
73. ربيع النَّاس (من الإصلاح إلى الحلّ) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011م.
74. موسوعة القيم من القرآن الكريم، شركة الملتقى للطباعة والنشر، بيروت، 2012م.
75. أسرار وحقائق من زمن القذافي، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ودار المختار طرابلس، 2013م.
76. وماذا بعد القذافي؟ المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.
77. ثورات الرّبيع العربي (ماذا بعد؟) المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.
78. العزل السياسي بين حرمان وهيمنة، الرّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.
79. السياسة بين خلاف واختلاف، الرّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 3014.
80. الهوية الوطنية بين متوقّع وغير متوقّع، الرّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014.

81. العفو العام والمصالحة الوطنية، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.
82. فوضى الحلّ، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، القاهرة، 2014م.
83. بسم الله بداية ونهاية، القاهرة، الزّعيم للخدمات المكتبية والنشر، 2015.
84. من معجزات الكون (حَلَق - نشوء - ارتقاء)، المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016م.
85. مقدّمة الأنبياء من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م
86. موسوعة الأنبياء من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م
87. آدم من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
88. إدريس من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
89. نوح من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م 89.
90. هود من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.
91. صالح من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م.

- 92 . لوط من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م.
- 93 . إبراهيم من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م.
- 94 . إسماعيل من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م.
- 95 . إسحاق من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م.
- 96 . يعقوب من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م.
- 97 . يوسف من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م.
- 98 . شعيب من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م.
- 99 . أيوب من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م.
- 100 . ذو الكفل من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر،
القاهرة 2017م.
- 101 . يونس من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م.

- 102 . موسى من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م.
- 103 . هارون من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م.
- 104 . إلياس من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م.
- 105 . اليسع من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م.
- 106 . داوود من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م.
- 107 . سليمان من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر،
القاهرة 2017م.
- 108 . زكريا من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م.
- 109 . يحيى من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م.
- 110 . عيسى من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م.
- 111 . محمد من وحي القرآن والسنة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م.
- 112 . الدعاء ومفاتيحه، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة، 2017م.

- 113 . صُنِعَ المستقبل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م
- 114 . الفاعلون من الإرادة إلى الفعل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م
- 115 . مبادئ التنمية البشرية، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2017م
- 116 . من الفِكر إلى الفِكر، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م
- 117 . التهيؤ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م
- 118 . منابع الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م
- 119 . الأمل، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2017م
- 120 . المبادئ الرئيسة للسياسات الرفيعة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر،
القاهرة، 2018م.
- 121 . تحدي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.
- 122 . الواحدة من الخلق إلى البعث، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2018م.
- 123 . مبادئ تحدي الصعاب، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2018م.
- 124 . المعلومة الصائبة تصحح الخاطئة (من الخوف إلى الإرهاب) مكتبة
الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة 2018م.
- 125 . الممكن (متوقع وغير متوقع) مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2018م.

- 126 . مبادئ فكّ التآزّمت، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2018م.
- 127 . الأهداف المهنيّة ودور الأخصائي الاجتماعي، مكتبة الخانجي للطباعة
والنشر، القاهرة 2018م.
- 128 . تصحيحاً للمفاهيم (فاحذروا)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2018م.
- 129 . العدل لا وسطية ولا تطرف، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر، القاهرة
2018م.
- 130 . غرس التّقة (مبدأ الخدمة الاجتماعيّة)، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر،
القاهرة 2018م.
- 131 . مفاهيم الصّلاة والتسليم على الأنبياء، مكتبة الخانجي، القاهرة،
2018م.
- 132 . الخدمة الاجتماعيّة (قواعد ومبادئ قيمية) مكتبة المصرية، القاهرة،
2018م.
- 133 - كيفة استطلاع الدراسات السّابقة مكتبة المصرية، القاهرة،
2018م.
- 134 - الخدمة الاجتماعيّة (تحليل المفهوم ودراسة الحالة) مكتبة المصرية،
القاهرة، 2018م.
- 135 - الخدمة الاجتماعيّة (مبادئ وأهداف قيمية) مكتبة المصرية، القاهرة،
2018م.

- 136 – الخدمة الاجتماعيّة (مفاهيم مصطلحات)، مكتبة المصرية، القاهرة،
2018م.
- 137 – التنمية البشرية (كيف تتحدّى الصّعاب وتصنع مستقبلًا)، مكتبة
القاضي، القاهرة، 2018م.
- 138 – مبادئ الخدمة الاجتماعيّة (تحدي الصّعاب وإحداث التّقلّة) مكتبة
القاضي، القاهرة، 2018م.
- 139 _ الإرهاب بين خائف ومخيف، مكتبة القاضي، القاهرة، 2018م.
- 140 _ التطرّف من الإرادة إلى الفعل، مكتبة القاضي، القاهرة، 2018م.
- 141 _ البحث العلمي (المنهج والطريقة) مكتبة القاضي، القاهرة،
2018م.

المؤلف في سطور

أ.د. عقيل حسين عقيل

مواليد ليبيا 1953م

بكالوريوس آداب 1976م بدرجة الشرف الأولى جامعة الفاتح (طرابلس).

ماجستير تربية وتنمية بشرية جامعة جورج واشنطن 1981م مع درجة الشرف.

. دكتوراه في الخدمة الاجتماعية.

. أستاذ بجامعة الفاتح كلية الآداب (طرابلس).

. شغل منصب أمين تعليم بلدية طرابلس (1986 . 1990).

. انتخب من قبل مؤتمر الشعب العام مفتشا عاما لقطاع الشؤون الاجتماعية،

ثم كلف بالتفتيش على وزارتي التعليم العام والتعليم العالي 2006م.

. شغل منصب أمين التعليم العالي (وزيرا) 2007 . 2009م.

. انتخب أمينا عاما للتنمية البشرية بأمانة مؤتمر الشعب العام 2009م.

. صدر للمؤلف 78 بحثا نشرت داخل ليبيا وخارجها.

. صدر له (141) مؤلفا منها خمس موسوعات.

. أشرف وناقش 74 رسالة ماجستير ودكتوراه.

. مجالات اهتمام المؤلف البحثية:

1 . الخدمة الاجتماعية والتنمية البشرية.

2 . طرق البحث الاجتماعي.

3 . الفكر والسياسة.

4 . الإسلاميات.

5 . الأدب

تُرجمت ونشرت له مؤلفات باللغة الإنجليزية والتركية.